جَنان عبده

الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة في مناطق 48

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
برنامج الدراسات النسوية

جنان عبده: ناشطة وباحثة فلسطينية مهتمّة بالتأريخ الفلسطيني وبخاصة التأريخ الشفويّ النسائي وبقضايا المرأة والعمل الجماهيريّ السياسي والتربويّ. لها إسهامات كتابيّة وبحثيّة في هذه المجالات. ساهمت في إقامة وإدارة بعض الأطر الأهليّة والنسويّة، من بينها: خطّ الطوارئ العربي لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة في حيفا؛ ائتلاف البديل لمحاربة جريمة "شرف العائلة"؛ كيان- تنظيم نسويّ؛ جمعيّة حوار للتربية البديلة في حيفا. انضمّت إلى برنامج الدراسات النسوية في بدايته، وما زالت ناشطة كعضو في لجنة توجيه وإدارة البرنامج.

من مساهماتها: جريمة "شرف العائلة" في مجتمع عرب 1948 في فلسطين (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1999)؛ "الهيمنة على اللغة كأداة للهيمنة على الشعب- تجربة فلسطيني 48" ضمن كتاب "لغة الطفل العربي في عصر العولمة" (المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2007)؛ "محاولة أسرلة المرأة الفلسطينية في الداخل ومحاولة مقاومتها"، ضمن كتاب "الهوية الفلسطينية إلى أين؟" (مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني- جمعية إنعاش الأسرة، 2008)؛ إضافة لعدد من المقالات نشرت في مجلات ودوريات ونشرات، منها مجلّة الدراسات الفلسطينيّة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، دورية معهد دراسات المرأة (جامعة بير زيت)، مجلة رؤية أخرى (مركز المعلومات البديلة)، ونشرة حقّ العودة (مركز بديل).

كما ساهمت في تحرير عدد خاص من مجلة الجنى عن المرأة الفلسطينية والتاريخ الشفوي، الصادر عن مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية، بعنوان "المرأة الفلسطينية: ذاكرة حية".

جنان عبده

الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة

في مناطق 48

تقديم

نادرة شلهوب-كيفوركيان

الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

برنامج الدراسات النسوية

جنان عبده

الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة في مناطق 48

Janan Abdu

Palestinian Women's and Feminist NGOs
within the 1948 Green Line

ردمك ISBN 965-7308-15-1

تدقيق لغويّ: رؤى ترجمة ونشر - حيفا

إنتاج: هرمس – ترجمة وإنتاج – نبيه بشير

تصميم: مجد للتصميم والفنون - ظافر شوربجي

© جميع الحقوق محفوظة، 2008

برنامج الدراسات النسوية

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع الزيتون (أللنبي) 51
ص.ب 9132، حيفا 31090
هاتف: 8552035-4-972+؛ ناسوخ: 8525973-4-972+
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

تمّ تنفيذ هذا العمل بفضل منحة مالية من مركز البحوث للتنمية الدوليّة في أوتاوا، كندا.

المحتوى

كلمة شكر وتقدير 7

مُلخّص 9

تقديم- الجمعيات الأهلية والعمل النسوي في "العالم الثالث" 19

زعزعة أنظمة السيطرة على المعرفة

مقدّمة- الذاتي هو السياسي والتاريخ هو الحاضر 41

ما هو الهدف من وراء هذا البحث؟

النساء يكتبن تواريخهن ويُدوِّن أنشطتهن بأنفسهن

الفصل الأوّل- التوثيق والدراسات النسوية في مقاومة التغييب 53

تغييب النساء، تغييب القومية، تغييب المواطنة

مقاومة التغييب والإقصاء

التوثيق والدراسة من وجهة نظر نسوية عربية فلسطينية

الفصل الثاني - مَحطّات هامّة في تاريخ الحركة النسائية العربية 73

لبنان

فلسطين

ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى عام النكبة

النكبة وتَبعاتها على الحركة النسائية الفلسطينية

اللاجئات الفلسطينيات في لبنان ونشاطاتهن النسائية

فلسطينيو 48 والحركة النسائية بعد عام النكبة

مصر

تونُس

الجزائر
السودان
الخليج العربي

الفصل الثالث - الأطر النسائية والنسوية الفلسطينية في مناطق 48 101
منذ عام النكبة وحتى انتهاء الحكم العسكري رسميًا 106
جمعية النهضة النسائية - حركة النساء الديمقراطيات

منتصف الستينيّات حتى أواخر السبعينيات 110
عمل نسائي ذو طابع جماهيري
جمعيات مِهْنية تعمل في مجال الطفولة والنساء

مرحلة الثمانينيّات 117
تعدّدية سياسية نسائية
جمعيات مِهْنية في مجال الطفولة والنساء
جمعيات مَسجّلة تحمل توجّهًا خيريًّا
انطلاقة في عمل الحركة الطلابية وفي نشاط الطالبات ضمنها
نَوى الحركة النسوية الفلسطينية

مرحلة التسعينيّات 124
نقلة نوعية وتعزيز العمل الأهلي الفلسطيني المستقل والمأسس
انطلاقة العمل النسوي المُمَأسَس ضمن جمعيات وأشكال عمل نسوية فلسطينية
التدخل السياسي في عمل الجمعيات والمؤسسات النسائية من قبل
أجهزة الدولة والصناديق المانحة
زيادة عدد الجمعيات الخدماتية النسائية، المحلّية والقطرية، واتساع رقعة انتشارها
عريضة ضدّ الدفاع عن قتلة النساء بحجّة "الشرف"
إئتلافات
لجان عمل مع أطر حقوقية
مشاريع للمرأة داخل جمعيات حقوقية

سنوات الألفين 153
جمعيات جديدة وتعدّدية في الخطاب النسوي
ائتلافات واتحادات جديدة
أطر جديدة وتعدّدية سياسية نسائية
قضايا جديدة
جمعيات نسائية محلّية إضافية

الفصل الرابع - مفاهيم البحث، منهجيته وآلياته 167
هل النسوية مفهوم واحد أم هو متعدّد الاتجاهات؟
"لست بنسوية"
نسوي - نسائي
الجمعيات المشاركة في البحث
الجمعيات والأطر التي لم يشملها البحث
أساليب ومنهجية البحث
خصوصية البحث، قوّته ومحدودياته
معايير اختيار الجمعيات وفترة التوجّه إليها
مراحل البحث
مصادر المعلومات المعتمدة في البحث

الفصل الخامس - عرض وتحليل نتائج البحث 189
القسم الأوّل - أسئلة ومواضيع البحث
تعريف أوّلي وتعريف معمّق لهوية الجمعية ومركّباتها 192
البدايات ومراحل مَفصلية في طريق الجمعية
الفكر الموجّه، المنطلقاتَ والتغيير المتوقّع
خصوصية الجمعيات وتمايزها عن بعضها بعضًا
تطّلعات ورؤية مستقبلية
تحديد الاحتياجات والنواقص والصعوبات
معرفة بوجود أطر نسائية أو نسوية أخرى محلّية أو قطرية

القسم الثاني 218
المشاريع التي تديرها الجمعيات
النشر والإعلان
علاقة الجمعيات الفلسطينية النسوية فيما بينها؛
علاقة النسوية بالنسائية؛ والقطرية بالمحلّية
علاقتها بالدولة ومؤسّساتها
علاقتها بالجمعيات والأطر اليهودية والإسرائيلية المشتركة
علاقتها بالفلسطينيّين في أماكن وجودهم وبالعالم العربي

توصيات 237
قائمة المراجع 241
الملاحق 257

كلمة شكر وتقدير

بدايةً، أودّ تقديم شكري الجزيل إلى مؤسِّسي مركز "مدى الكرمل" والقيّمين عليه، وذلك أنّهم أتاحوا لنا - قرّاءً وباحثين- إمكانيّةَ تطبيق المقاومة الفكريّة، من خلال سماع وإسماع الصوت الأكاديميّ الفلسطينيّ البديل والقادر على التعبير عن ذاته وفرضها، دون الحاجة إلى الأكاديميات الإسرائيليّة، هذا الصوت الذي قاومته الدولة العبريّة دومًا فمنعت، باستمرار وبكلّ ثمن، قيامَ جامعة فلسطينيّة مستقلّة، وتُعْمِل أيديولوجيّتها الصهيونية بالسيطرة المستمرّة على الفكر "العلميّ" والأكاديميّ وكَلّ المُنتجات البحثيّة، لا سيّما تلك المتعلّقة بنا كفلسطينيّين. وقد شَكّلت اللقاءاتُ التي أتاحتها لنا دورةُ "الباحثات الفلسطينيّات" منذ عام 2003، التي كانت باكورةَ أعمال برنامج الدراسات النسويّة في مركز "مدى الكرمل"، الذي انضممتُ إلى عضويّة لجنته التوجيهيّة، المنصّةَ الحرّةَ لنقاشات نسويّة فلسطينيّة متحرّرة من قبضة التيّار الأكاديميّ الإسرائيليّ المهيمن، المنصّةَ التي طالما رغبنا بوجودها وعانينا من نقصها. ولعله يمكن إعتبار هذا الكتاب تعبيراً أكاديمياً عن هذا التحرُّر.

أتاح لي هذا الكتاب -كباحثة وناشطة فلسطينية-، وللجمعيّات المشارِكة، إمكانيّةَ التعبير عن الذات وإمكانيّةَ المساهَمة في توثيق تاريخ عملنا.

وهنا، لا بدّ من بعض كلمات الشكر والتقدير لِمَن لولا مساندتهم ودعْمهم، ما كان لهذا الكتاب أن يرى النور.

أخصّ بالشكر د. نادرة شلهوب-كيفوركيان (مديرة برنامج الدراسات النسويّة في "مدى الكرمل") على توجهها لي لإجراء هذا البحث، ولاحقًا لملاحظاتها على مضامين الكتاب وتقديمها له. بدأ هذا البحث بخمسة أسئلة طرحناها معًا على الجمعيّات المشارِكة من خلال استمارة، وتحوَّلَ، لاحقًا، من بحث ميدانيّ محدود إلى كتاب استغرق العملُ عليه أكثر من عامين، وشمل ميادين مختلفة ومتنوّعة.

شكري العميق أوجّهه إلى الزملاء طاقم "مدى الكرمل"، فقد ساعدت الملاحظات القيّمة التي قامت بتقديمها بعض الزميلات، والنقاشات معهنّ، على إثرائه وظهوره بشكله الحاليّ. وأخصّ بالشكر هنا همّت زعبي وأريج صبّاغ - خوري، وعرين هوّاري، وهنّ الثلاث أعضاء في لجنة توجيه برنامج الدراسات. وأقدّم شكري كذلك إلى سناء خشيبون، عضو لجنة التوجيه، لمساعدتها لنا في بدايات العمل بالتوجّه إلى الجمعيّات ومتابعة العمل معها بخصوص الاستمارات. كما أتقدّم بالشكر إلى إيناس عودة - الحاجّ، المديرة المساعِدة، لمساندتها ومرافقتها لنا في جميع الأمور المتعلّقة بإنتاج هذا الكتاب وإصداره؛ وإلى نبيل الصالح، لدعمه وتقديره لما نقوم به في برنامج الدراسات، وللملاحظاته حول ما يصدر عنه؛ وإلى نبيه بشير، لتقديمه ملاحظاته التي ساعدتنا في مرحلة إنتاج وتحرير الكتاب وإصداره بشكله الحاليّ.

وبالطبع شكرنا الكبير، الأوّل والأخير، نقدّمه إلى الجمعيّات المشارِكة في البحث الميدانيّ، إذ يشكّل الفصل الخامس الجزء الأساس من الكتاب، فلولا تجاوبها معنا لما رأى النور.

أتقدّم بشكري إلى كلّ مَن ساهموا، من خلال محادثات هاتفيّة أو مُكاتَبات أجريتها معهم، بتزويدي بمعلومات ساهمت بدورها في بلورة البحث والكتاب على وجه العموم، وتَردُ أسماؤهم جميعًا في بند المراجع من هذا البحث.

كما أوجّه الشكر إلى كلِّ مَن شارك سابقًا في مقابلات قمت بها، إذ شكّلت المعلوماتُ التي زوّدوني بها مرجعيّات لهذا البحث، وأبحاث أخرى سبقته، ولكثرة عددهم قمت بإضافة أسمائهم في قائمةٍ المقابلات في مراجع البحث الحاليّ.

شكر خاصّ أقدّمه إلى رفيق دربي، أمير مخّول، لدعمه المستمرّ وملاحظاته القيّمة حول أجزاء من هذا الكتاب وأبحاث أخرى سبقته، وللمعلومات الوافرة التي قدّمها في المجال، وللتحليل المعمّق وروح المقاومة اللذين يمدّني بهما في نقاشاتنا، والمعتمدَيْن على تجربته الشخصيّة في العمل الأهليّ-السياسيّ، التي اعتمدتها في العديد من المواضع في هذا الكتاب.

مُلخّص

قام هذا البحث بدراسة مسيرة نموّ وتطوّر عدد كبير من الجمعيات النسائية والنسوية الفلسطينية في مناطق 48، والتي تشكّل غالبية أطر الحركة النسائية هناك، مشدّدًا، في الأساس، على الفترة الزمنية الممتدّة منذ النكبة وحتى اليوم، وحاول أن يوثّق لهذا المسار وأن يُحلّله. حيث شاركت في البحث كلّ الجمعيات النسائية - النسوية القطرية - العاملة على نطاق منطقة جغرافية واسعة تشمل العديد من المدن والقرى الفلسطينية - وعددٌ من الجمعيات المحلّية العاملة على مستوى البلدة الواحدة - في مناطق 48. وقد تركّز في عدّة قضايا محاولاً أن يفحص تأثيرها في عمل تلك الجمعيات وانعكاسها من خلاله، وهي: تعريف للهوية وفحص مدى انعكاسها ووضوحها في الكتابة وفي تحديد مركّباتها وعناصرها المختلفة؛ الفكر الموجِّه لعملها ومنطلقاتها وخصوصيّتها وتمايزها؛ مراحل مَفصلية في مسيرتها وبداياتها وواقعها الحالي ووجهاتها المستقبلية؛ الجماعية القطاعية منها أو الفردية على مستوى الجمعية.

وقد خصّص البحث فصولاً تستعرض سيرورة عمل الجمعيات النسائية الفلسطينية، وأخرى في الأقطار العربية، منذ بداياتها في القرن الماضي، موضّحًا أثر الاستعمار ومراحل مَفصلية، كالحرب العالمية وقيام الدولة القومية في الأقطار العربية؛ كما في لبنان ومصر وتونُس على سبيل المثال، وأثر النكبة وقيام دولة إسرائيل في الحالة الفلسطينية على هذه المسيرة، التي شهدت، أحيانًا، تقدّمًا في عمل هذه الجمعيات وتطوّرًا، بينما لاقت في الكثير من الأحيان تراجعًا وتضيقًا، من داخل مجتمعها أحيانًا، وأحيانًا أخرى من الخارج. كذلك، شمل البحث فصولاً أخرى تتمحور حول فكرة كتابة الذات الجماعية والفردية وارتباطها بسياسات المقاومة، وفي مركزية العلاقة ما بين الخاص والعام في الفكر النسوي، كون الذاتي سياسيًا. وهو يشير

إلى المفهوم المغاير للموضوعية في البحث العلمي الذي انطلق منه البحث، خصوصًا في قضايا تتعلّق بتأريخ وتوثيق وتقييم عمل النساء ونشاطاتهن. إذ حاول البحث استحضار الذاتي الخاص والعام القطاعي للجمعيات النسائية والنسوية، والإشارة إلى أهمية التوثيق والدّراسات النسوية في مقاومة التغييب الجندري والقوميّ، من وجهة نظر نسوية فلسطينية مشاركة، وهو يشير إلى أهمية قيام مراكز أبحاث نسوية ترعى هذا الأمر في ظلّ غياب مؤسّسة فلسطينية جامعة ترعى قضايانا، كي لا تبقى قضايانا مهمَّشة، وروايتنا مُقصَاة.

تكمن خصوصية هذا البحث في التوجّه النسوي التاريخي الذي يحمله، وفي محاولتِه تغطيةَ قطاعات مختلفة والوصولَ إلى الجمعيات المحلّية، إضافة إلى القطرية، والكشفَ عن مشاريع ولجان عمل نسائية ونسوية، إضافة إلى تغطية فترات ومراحل زمنية مختلفة في عمل الجمعيات. وتضيف إلى خصوصيّته القضايا التي تمحور فيها البحث بصورة خاصّة حول فحص البدايات والوجهات المستقبلية، كقطاع عمل أهلي ونسائي - نسوي. وفي محاولته أخذ دور في عملية التوثيق من موقع مشارك، وكونه يطرق قضايا جديدة كقضية العلاقة بين الجمعيات ورؤيتها المستقبلية إلى العمل الجماعي ودورها فيه، وتركيزه على البدايات وأهمية التوثيق. كما أن البحث يُعطي أبعادًا إضافية لمواضيع تمّ طرحها ونقاشها في السابق، كقضية العلاقة بالدولة وقضية نوعية البرامج التي تديرها الجمعيات.

تكمُن خصوصيّته كذلك في تبنّيه مفهومًا مغايرًا للموضوعية في البحث العلميّ، وهو المفهوم الذي يتبنّاه الإطار النسوي الذي لا يُخفي ذاتية الباحثة ولا يضعها في موقع الحياد، وإنما يقرّها فيحدّد موقعها الثقافي والسياسي ويمكّن وجهات نظر النساء - كمجموعات مهمَّشة في المجتمع - من أن تأخذ مكانها في الحيّز النصّيّ. من هذا المنطلق حاول البحث أن يُعطي مكانًا للجمعيات لتستحضر معلوماتها وتطرحها بالشكل الذي تختار، وأن يحوّلها إلى شريكة في البحث قدر الإمكان. من هنا، أيضًا، جاءت مشاركتي كباحثة مهتمّة في الحقل النسوي وناشطة فيه، معتمدة فكرة أن الذاتي هو السياسي، والشخصي هو العام. فقد علمتني تجربتي الشخصية ومعرفتي بتجارب نساء ناشطات في العمل الأهلي ضمن الجمعيات، أن الربط هنا بين الخاص والعام، بين الذاتي والسياسي، مهمّ وأساس بالدرجة الأولى.

بشكل عام، يبيّن البحث آثار النكبة المستمرة على الجمعيات الأهلية النسائية والنسوية كجزء من القطاع الأهليّ، وكجزء من مؤسّسات المجتمع الفلسطيني ككلّ. ويظهر مدى تداخل الوضع السياسي في الاقتصادي في الاجتماعي وتأثيره على مكانة النساء الفلسطينيات ووضع الأطر النسائية والنسوية. ويبيّن أن الوضع السياسي يشكّل السياق

العام الذي تنشط في داخله هذه الجمعيات، وأنه في هذا السياق جاءت نشأة الحركة النسائية الفلسطينية ما قبل النكبة ومنذ بداياتها في عشرينيات القرن الماضي، وهي لا تزال كذلك حتّى يومنا هذا. فقد أكّد البحث أن القضايا السياسية والعلاقة بالدولة وبباقي أبناء وبنات الشعب الفلسطيني، احتلت الموقع الأول في أجندات الأطر السياسية والجمعيات الأهلية العامّة في سنوات سابقة، مما أجّل معالجة قضايا المرأة، حتّى إن الجمعيات النسائية تركّزت في قضايا العمل والتعليم، فغيّبت قضايا خلافية كقضية مكافحة العنف ضدّ النساء بأشكاله المختلفة، ممّا حدا الجمعيات النسوية التي قامت، لاحقًا، على أن تركّز نشاطها وأجنداتها - أساسًا وبداية - في هذه القضايا.

لقد بيّن الجانب التاريخي من البحث أن قيام دولة إسرائيل منع أطر الحركة النسائية الفلسطينية من أن تنشأ في ظروف طبيعية، خصوصًا مع فرض الحكم العسكري حتى عام 1966، والذي مُنع خلاله التنظّم. فجاء عملها داخل مجتمعها في مواجهة سياسات الدولة التي تميّز ضدّها بعدة مستويات وعلى مدار السنوات. إذ تعاني النساء الفلسطينيات التغييب والتمييز ليس داخليًا، فقط، على المستوى الجندري، وإنما كذلك على المستوى السياسي، القوميّ، الاقتصادي والمدنيّ، في الواقع الذي يعِشْنَه كمواطنات داخل حدود الدولة اليهودية، وكجزء من أقلية قومية أصلانية. الوضع الذي تحاول الدولة أن تتستر عليه، وأن تشوّهه، خصوصًا في التقارير الرسمية التي تتطرّق فيها إلى الموضوع، حيث تظهر المرأة الفلسطينية ضحية للتقاليد ولمجتمعها. والأسلوب ذاته اتبعه الاستعمار في الأقطار العربية، كما أكّدت لنا تجارب الجمعيات والحركات النسائية هناك، التي تمّ التطرق إليها في الفصل الثاني، كما في الحالة الجزائرية. الأمر الذي تتحدّاه الأطر والجمعيات النسوية والحقوقية التي تعمل على تقديم تقارير بديلة لتلك التي تقدّمها الدولة لمحافل دولية، وتقوم بفضح سياسات الدولة العنصرية التمييزية وتقاومها بأشكال عدّة. إذ نجد أن النساء الفلسطينيات، مواطنات الدولة العبرية، يتصدّرنَ سلّم البطالة وسلّم الفقر، ونجد هذه الشريحة الأكثر معاناة من قلّة إمكانيات العمل، وهيَ الأقل انخراطًا في سوق العمل والإنتاج؛ كون الدولة لا تقوم بتوفير حلول لهذه المشاكل، كما أنها تواجه مشاكل تميّزها عن غيرها، كقابلية التنقل والمعاناة من العنف، وغيرها من الأمور التي تتفاعل فيها العوامل الجندرية الداخلية مع سياسات الدولة. أضف إلى ذلك تقصير الدولة ومؤسّساتها في تعاملها مع قضايا العنف الموجَّه ضدّ النساء العربيات، والقصور في بعض مؤسّساتها، كتعامل الشرطة في قضايا القتل على خلفية ما يسمّى "شرف العائلة"، كما أشارت بعض التقارير المعتمدة لذلك، وتغاضيها عن تزويج القاصرات وعدم مبادرتها إلى إنشاء مؤسّسات حماية وعلاج للنساء الفلسطينيات، أو خطوط طوارئ بالعربية، إلاّ بعد أن قامت المؤسّسات والجمعيات النسوية الفلسطينية بفعل ذلك، ما يؤكد ارتباط

سياسات الدولة بالبُنى الاجتماعية التقليدية ودعمها لها. يذكّرنا هذا بتجربة النساء السودانيّات المذكورة في البحث، فعندما تكوّنت أوّل حركة اشتراكية في السودان تحت اسم "الحركة السودانية للتحرر الوطنيّ"، التي شرعت في تنظيم المرأة العاملة في النقابات، وفتحت أبوابها لجماهير النساء كأوّل تنظيم سياسي اهتم بقضايا المرأة، وحرص على تنظيم النساء وجذبهن نحو مواقع النضال. قاوم الاستعمار هذا التشكل، من خلال عمله على إنشاء تنظيم آخر هو "جمعية ترقية المرأة" لتشكّل "مركزا آخر للحركة النسائية"، وكيف حاول الاستعمار الالتفاف على الحركة الوطنية ورموزها النسائية، ومحاولته طرح بدائل لها بشكل دائم. إذ كان نشاط جمعية ترقية المرأة قد توقف في السنة ذاتها، التي توقفت فيها الرابطة، وذلك لانتهاء مهمتها.

وعودة إلى الجمعيات المشاركة في البحث. ففي شأن قضية التعريف الذاتي لنفسها ولهُويّتها، وجد البحث أن بعض الجمعيات القطرية تعرّف نفسها بالنسوية، بينما يغلب تعريف النسائي على الجمعيات الأخرى، المحلّية والقطرية، وإن كانت تضمّ في عملها ومشاريعها توجّهات، ونهجًا، ورؤية نسوية. ويبدو أن تعبير "نسوية" ما زال يحمل في طيّاته مفاهيمَ وأفكارًا مسبَّقة وتخوّفًا من تقبّل المجتمع له، أو حتّى رفضه كليًّا. وتخشى بعض الجمعيات تهمة "التغريب"، خصوصًا تلك الجمعيات الصغيرة والمحلّية، التي تعرّف القيِّمات عليها أنفسهن بأنهن نسويات، لكنّهن يتحاشَيْنَ ويخشَيْنَ أو يوافقنَ، كحلّ وسط، على عدم تعريف جمعياتهن بالنسوية. فقد ذكرت لي إحدى مديرات تلك الجمعيات أنها، شخصيا، تعتبر نفسها نسوية، لكنّها لا تريد التصريح بذلك، وطلبت عدم الكشف عن اسمها في البحث، إذا ما تمّ ذِكر ذلك. وبالتالي، تختار بعض الجمعيات، ومن ضمنها جمعيات قطرية، تسمية نفسها بالنسائية، وإن كانت تديرها وتنشط في عضويّتها وطواقمها نساء من قيادة العمل النسوي.

وُجد عدم وضوح لدى بعض الجمعيات المحلّية الصغيرة في قضية تعريفها لذاتها، خصوصًا ما بين نسوي ونسائي، وما بين إطار عربي وإطار مختلط. ممّا يُثير تساؤلاً حول المفاهيم والمصطلحات المستعملة والأسس التي يتمّ على أساسها تحديد تلك المصطلحات، وتبعًا لها الهوِيات المميّزة لهذه الأطر.

كما تبيّن أن هناك خلطًا بين البُعد القومي والوطني في هوِياتها، بمعنى أنه لا يتمّ التمييز بين البُعد القومي والوطني في غالبية التعريفات، فتُستعمل كلمة "فلسطيني" وكلمة "عربي" للدلالة على الأمر ذاته، وأحيانًا تُستعمل الكلمتان بشكل مترادف، وأحيانًا تُستعمل إحداهما، فقط. كما يظهر البُعد المحلّي للهوية الوطنية خصوصًا لدى الجمعيات المحلّية والمناطقية والصغيرة. فهناك جمعيات لا تذكر في أوراقها كونها عربية أو فلسطينية، لكنها تستعمل مصطلحات أخرى لها دلالات قومية

أو وطنية. لكن، بشكل عام، مركّبات الهوية (القومي والوطني والمدنيّ) حاضرة في هوية الجمعيات وفي تعريفاتها، وإن تفاوتت في تشديدها على هذه المركّبات.

لقد توزّعت إقامة الجمعيات على مراحل زمنية مختلفة، حيثُ لكلّ واحدة ميزاتها وأجنداتها. وقد توزّعت الأسباب والدوافع من وراء إقامتها، بين أسباب فكرية، سياسية معلنة، كانفصال إحداها عن الإطار الإسرائيلي المشترك، رفضًا لعلاقات القوّة القائمة والمنعكسة داخلها. وقد أشارت غالبية الجمعيات إلى أن الدافع لإقامتها جاء لنقص في الخدمات كمًّا ونوعًا. فجاءت غالبيتها جمعيات خدماتية تمحورت - في الأساس - في قضايا العنف ضدّ النساء. لكن البحث يؤكّد أنه – وإن لم يتضح ذلك من خلال الاحتمالات - فالأسباب التي تقف من وراء هذا النقص، هي أسباب سياسية، أيضًا، سواء أتلك المرتبطة بطابع الدولة وعلاقتها بالمواطنين العرب، أم تلك المرتبطة بمبنى المجتمع وبالإمكانيّات المُتاحة للمرأة داخله، والتي يُمكن التعامل معها - حسَب المفهوم النسوي - كأسباب سياسية، أم كلتاهما معًا. ينبّه البحث لأهمية وضرورة أن تعي الجمعيات الدور السلبي الذي تلعبه الدولة في تكريس نقص الخِدْمات كوضع دائم، وإشغال الجمعيات في سدّ هذه الثغرات. ويتبيّن ميل الكثير من الجمعيات إلى الإدماج بين قضايا الطفولة والنساء، فغالبية الجمعيات التي بدأت عملها ببرامج الطفولة تحوّلت، لاحقًا، لتطوّر مشاريعَ في قضايا إضافية تتعلق بالنساء.

يشير البحث إلى أنه رغم محاولة هذه الجمعيات تغطية أكبر عدد من المواضيع والقضايا، وتوسيع دائرة عملها؛ من قضايا الطفولة والعمل والعنف، إلى التمكين الاقتصادي والقيادة وإيصال النساء إلى مواقع صنع القرار، فإن قضايا أخرى تبقى إمّا غير مطروقة ألبتة، وإمّا مطروقة بشكل غير كاف، ولا تحتلّ حيّزًا كافيًا في أجندات الجمعيات النسوية - النسائية، سواء أتلك التي ترتبط مباشرة بالنساء وتقف على رأسها قضية فقر النساء، أم تلك المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة، وقضية صحّة النساء الفلسطينيات وقضايا التنظيم النقابي للنساء العاملات، التي بدأت في السنوات الأخيرة بعضُ الجمعيات بالتعامل معها. يُضاف إلى ذلك قضية معاناة النساء اللاتي يسكن في قرًى غير معترف بها، واللاتي يُعانينَ كنساء، أوّلاً، وكأمّهات أو بنات، ثانيًا، من ظروف معيشية قاسية مرتبطة بقضية سياسات الدولة فيما يخصّ الأرض والمسكن، أو قضايا سياسية عامّة أخرى كقضية اللاجئين والمهجَّرين، إذ ينقص القيام بإجراءات وخطوات عملية داعمة تعالج هذه القضايا وتضعها على أجندات الجمعيات النسائية - النسوية. وإضافة إلى ذلك، ما زالت بعض القضايا خلافية، ولا إجماع عليها حتّى داخل الصفّ النسوي ذاته.

يظهر، أيضًا، أن بعض الجمعيات شهدت تغيّرات في مبناها، بعضها بنيوية وأخرى

فكرية، رغم أنها لم تذكر في الاستمارات أسباب هذه التحوّلات. لكن ما هو واضح من البحث أن هناك توجّهًا عامًّا نحو المأسَسة لدى غالبيتها.

كما يُستدلّ أنه - وإن جاءت المبادرة إلى إقامة هذه الجمعيات من قبل نخبة من الأكاديميّات والناشطات في الحركة الطلابية، والناشطات السياسيات والنسويات - فهذه النخبوية لم تمنع الجمعيات من الوصول إلى مجموعات مختلفة من النساء وإقامة مشاريع تتجاوب مع احتياجات النساء.

وبالنسبة إلى الفكر الموجِّه لهذه الجمعيات ومرجعيّاتها، فيُستدل أن هناك تفاوتًا فيما بينها، فبعضها يُصرّح أنه "يتبنّى فكرًا نسويا" من دون أن يوضح أي فكر وأي تيار، وبعضها يعتمد "المرجعيّات الأخلاقية وقيم الديمقراطية واحترام حقّ الإنسان"، وبعضها الآخر يعتمد "الموروث الثقافي أو الدينيّ" كمرجعيته الأساسية أو الإضافية. ويتبيّن أن الجمعيات التي عرّفت نفسها بشكل واضح بأنها نسوية، وخصوصًا العلمانية منها - وإن لم تحدّد تيارًا فكريًّا واحدًا معيّنًا - تتحدّث بمفاهيم ثورية ومفاهيم تغيير علاقات قوى وتفكيك هيمنة، وجميعها جمعيات قطرية، بينما يظهر أن الجمعيات التي لم تعرّف نفسها بأنها نسوية، تتحدّث أكثر بمفاهيم إصلاح وتحسين ظروف وأوضاع.

أمّا فيما يتعلّق بتحديد الجمعيات للاحتياجات والصعوبات والنواقص، فيتضح أن هناك قضايا عامّة بارزة تتكرّر لدى غالبيتها، وهناك قضايا تنبع من احتياجات أو نواقص محلّية. بعض النواقص تعود إلى أسباب مادية، وبعضها مهْنية، فكرية أو مجتمعية، وهي تترابط ببعضها وتؤثر إحداها على الأخرى. أمّا القضية الأساسية التي تبرز لدى الجمعيات النسائية والمحلّية منها خصوصًا، فهي صعوبات في التمويل ونقص في الموارد المالية. وتنبع الصعوبات في التمويل من عاملين أساسيّين: العامل المهْني والقدرة على التجنيد؛ حيث تعاني غالبية الجمعيات المحلّية النسائية صعوباتٍ في التمويل وفي تجنيد الموارد، ويعود ذلك إلى مهارات التجنيد وقدرتها على الوصول إلى مصادر تمويل خارجية غير حكومية لدعم نشاطاتها. أمّا الجمعيات الكبيرة والقطرية فلا تعاني بشكل خاص صعوباتٍ في التمويل، ويعود ذلك إلى أجنداتها وقدرتها المهْنية، وإلى الموارد التي تملكها والتي تساعدها كذلك على التحديث في المواضيع وآليات العمل وفي تسويق ذاتها. والعامل الثاني المؤثّر هو سياسات الجمعية وهُويّتها. حيث تواجه الجمعيات التي ترفض التمويل الأمريكي أو الإسرائيلي والحكومي المشروط بالتوجّه نحو التعايش المشترك صعوبات في التمويل، أكثر من غيرها. نجد أن بعض الجمعيات والحركات قد بادرت إلى الاعتماد، نوعًا ما، على الذات، أي اعتماد أسلوب عمل عصامي والاكتفاء الذاتي المجتمعيّ، الذي لا يزال في بدايته ولم يتحوّل بعدُ إلى

نموذج مميّز لعمل الجمعيات ككلّ وبشكل دائم.

من الصعوبات الإضافية التي تواجهها الجمعيات النسوية والنسائية هي صعوبات تجنيد متطوّعات وديمومة التطوّع، فنجد أن القدرة على التطوّع تنحصر في مجموعة وشريحة معيّنة ومقلصة من النساء، وهناك صعوبة في الوصول إلى قطاعات أكبر من النساء، ويجري الحديث عن الحاجة إلى كوادر مهْنية خصوصًا لدى الجمعيات الصغيرة والمحلّية. تعود بعض الإشكاليّات خصوصًا لدى الجمعيات النسوية، إلى صعوبات في التقبّل المجتمعيّ، وخصوصًا بين قطاعات وشرائح معيّنة.

وبشأن العلاقة مع الدولة والأطر الإسرائيلية، يتضح أن هناك فصلاً بين العلاقة مع الدولة ومؤسّساتها والعلاقة مع مؤسّسات إسرائيلية نسوية وحقوقية أخرى. فالعلاقة مع الدولة هي علاقة يُمكن وصفها بأنها علاقة أقلية محكومة بدولة حاكمة، وهي علاقة تتسم بالمدّ والجزر. حيث تتخذ هذه العلاقة أشكالاً مختلفة ومتنوعة، وما يُميّزها أنها تأتي لتسدّ فراغًا ناجمًا عن تقصير الحكومة، فتقوم الجمعيات بمعالجة النقص والعمل على فضح سياسات الدولة ومطالبتها بأخذ دورها تجاه مواطنيها. ويُمكن القول إنه رغم وجود بعض أشكال التنسيق مع مؤسّسات حكومية أو الحاجة إليها في تقديم قوانين وفي التصديق على تصاريح وما إلى ذلك، فإن الطابع الغالب هو التنافسي وعلاقات الصراع في الأساس، ويعود ذلك - في الأساس - إلى الوضع والمكانة السياسية للأقلية الفلسطينية، ومن جراء التمييز المستمرّ والعنصرية الممارَسة تجاههم.

أمّا بالنسبة إلى العلاقة مع الأطر الإسرائيلية، فقد تبيّن أنه رغم أن غالبية الجمعيات تعمل كجمعيات مستقلّة عن الأطر الإسرائيلية، فإن بعضها يقوم بالتنسيق معها وينشط ضمن عضوية بعض الأطر والشبكات الإسرائيلية، أو أنّه يتشارك معها في مشاريع ومجموعات عمل، أو يُتيح لها المجال لتشارك في عضوية بعض اللجان. وهي علاقات تعتمد على الندية والمهْنية في العمل. وما هو واضح أن أشكال العمل مع الأطر الإسرائيلية متنوّعة وتتعدد أسبابها والدوافع لإقامتها، وتتوزّع على مراحل زمنية مختلفة، بعضها ما زال قائمًا حتّى اليوم.

وبخصوص العلاقة مع أطر فلسطينية وعربية، فيُستدلّ أن هناك جمعيات ضمنَها تعمل على التواصل وبناء علاقات مع باقي الفلسطينيّين في الضفة وأماكن اللجوء، وتقوم بالتنسيق مع جمعيات ومؤسّسات هناك حول مشاريع وقضايا مشتركة، كذلك الأمر فيما يتعلّق بالعمل الإقليمي والعربي. هذا العمل يأخذ بُعدين: الأوّل هو العمل الفردي في الأساس، بمعنى عمل جمعية مقابل جمعية، أو جمعية من مناطق

48 مقابل بعض جمعيات فلسطينية في الضفة ومناطق اللجوء، أو مشاركة جمعية من مناطق 48 في شبكة إقليمية أو عربية؛ أمّا البُعد الثاني فيكون قطاعيًّا أهليًّا، من خلال اتحادات وشبكات قائمة. تأتي مشاركتها في هذه الحالة على أساس قطاعي وضمنَ رؤية جماعية مشاركة وليست فردية. بينما يتضاءل العمل القطاعي النسائي أو النسوي من كلا الطرفين، ويُمكن عزو ذلك إلى عدم وجود شبكة أو اتحاد نسائي - نسوي في مناطقنا، يقوم بالتنسيق قطاعيًّا مع الطرف الآخر. وتُمكن رؤية المؤتمر الذي بادر إليه برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل بالتنسيق مع معهد دراسات المرأة، والذي يدعو إلى مشاركة نسائية - نسوية فلسطينية وعالمية، خطوة في هذا المسار، وإن جاء شكل العمل تنسيقيًّا بين إطاريْن بحثيّيْن، فقد استقطب مشاركة أكبر عدد من الجمعيات والتنظيمات من كلا الطرفيْن.

ومع أن الجمعيات الأهلية النسائية والنسوية تشكّل جزءًا أساسيًّا من مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ويُتوقَّع منها أن تقيم علاقات تنسيق وتعاون بينها، تتبع الرؤية الجماعية القطاعية المشتركة، يُظهر الواقع إشكاليّات وخللاً في بعض المواقع أو لدى بعض الجمعيات. بعض الإشكاليات والصعوبات تنحصر في رؤيتها إلى العمل المشترك، مضامينه، نوعيّته وأسسه وأي الأطراف يضم. وبعضها يعود إلى نماذج قائمة لا تضمّ الجميع أو لا تبغي الوصول إلى الجميع. ورغم أن الغالبية تتحدّث عن الحاجة إلى وجود أجسام جامعة وتنسيق أكبر، سواء أكان ذلك على شاكلة ائتلافات ولجان، أم على شكل مِظلاّت واتحادات، فإن الواقع بعيد عن ذلك، حيث تأتي بعض الائتلافات مغلقة ومقصورة على بعض الجمعيات دون أخرى، وليس واضحًا تمامًا سبب هذا الانغلاق أو الإغلاق. وبكلمات أخرى، غير واضح سبب عدم وجود أطر أخرى تتشابه في فكرها وعملها في الائتلاف أو اللجنة ذاتها، وحتّى بين الأطر النسوية ذاتها التي لا خلاف بينها في الطرح على قضية معيّنة يطرحها الإطار ويعالجها. بينما تبيّن أن بعض هذه الائتلافات واللجان - ورغم أنها تعمل داخل المجتمع العربي وأمام مؤسّساته - تضمّ في عضويتها أطرًا إسرائيلية ويهودية - عربية مشتركة. ومن غير الواضح ما هي المعايير والأسباب الجوهرية التي تقف وراء ذلك.

يُشير البحث إلى وجود نزعة للانفرادية والانفصالية بالعمل تميّز عمل عدد كبير من الجمعيات النسائية - النسوية. فالجمعيات النسوية والقطرية غالبًا ما تقوم بالعمل والتنسيق مع جمعيات مشابهة لها، نسوية وقطرية، ولا تنسّق مع جمعيات نسائية أخرى أو محلّية قائمة، ولا تقوم بضمّها إلى عضوية اللجان التي تُبادر إلى إقامتها.

أشار البحث كذلك إلى أن أطر الحركة النسائية الفلسطينية في هذه المناطق، لا تحظى كثيرًا بالبحث والتوثيق، ولا حتّى من القيّمات عليها. حيث يُمكن القول إن

دراستها داخليًّا أو من قبل باحثين وباحثات فلسطينيات، تقلّصت أو كادت تنعدم تقريبًا، مما سبّب نقصًا معلوماتيًّا أو ثغرات معلوماتية بالنسبة إلى بعض الأمور، كتعريف هوية المؤسّسات والمحرّك والدافع لقيام الجمعية. هذا الأمر بدأت تتداركه، مؤخّرًا، بعض الجمعيات المُشاركة في البحث، التي قامت ببعض الدراسات الميدانية، والتي شملت أبعادًا نظرية، ومنها جمعية نساء ضدّ العنف، مركز الطفولة، كيان. بعض تلك الأبحاث جاء من قبل مراكز أبحاث كمعهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، وهناك برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل، الذي كان من وراء تنفيذ هذا البحث.

في الأخير، يُمكن القول إن المرأة الفلسطينية قاومت بشكل مستمرّ عمليات تهميشها، وحاولت دومًا أن تنشط وأن تتنظم، رغم المحدوديات والعوائق. حيث تبيّن تجارب النساء الناشطات والمؤسِّسات للجمعيات، أن الأنشطة والتجارب التي يُمكن اعتبارها شخصية وخاصّة، هي سياسية وعامّة بالدرجة الأولى. فقد نجحت القيّمات على هذه الجمعيات في أن يُظهرن أن ما تعانيه النساء على المستوى الفرديّ، كالعُنف والبطالة والفقر وعدم القُدرة على التنقل، وما إلى ذلك، ليست قضايا خاصّة، بل هي وضع عام مميّز للكثير منهن، ينبع من الوضعية المركّبة التي يعشنَها. فمن جرّاء ذلك، يتحوّل العمل في المستوى الجماعي والتأطر من خلال الجمعيات، إلى مقولة وموقف سياسي. وكذلك فيما يتعلّق باختيار الناشطات السياسيات وقرارهن الخروجَ عن الصمت المحيط بقضية العنف الموجَّه ضدّ النساء، والعمل على تشكيل أولى النَّوى النسوية الفلسطينية في أواخر ثمانينيّات وبداية تسعينيّات القرن الماضي. وكذلك، فإن الموقف من واجب فضح سياسات الدولة وتقصيرها في التعامل مع قضايا النساء العربيات ومواجهتها من خلال العمل الجماعيّ، هو، أيضًا، مقولة سياسية جمعية وليس موقفًا فرديًّا يخصّ امرأة دون أخرى.

ويتبيّن أن الجمعيات، وخصوصًا القطرية والنسوية منها، تملك الكثير من القدرات والإمكانيّات، ولها رصيد كبير من النجاحات، ولديها الموارد البشرية المِهْنية والمادية، وهي قادرة على اكتساب الخبرات في إدارة وتفعيل الجمعيات والمشاريع، وطَرق باب قضايا جديدة واستخدام إستراتيجيّات وآليات محدَّثة، كالمرافعة. في الإمكان الاستفادة منها ودراستها ونقلها إلى الجمعيات المحلّية والحديثة العهد، لكن ذلك يحتاج إلى رفع مستوى التنسيق والتشبيك وتبادل الخبرات والمعرفة فيما بينها.

تقديم

الجمعيات الأهلية والعمل النسوي في "العالم الثالث"
زعزعة أنظمة السيطرة على المعرفة

نادرة شلهوب-كيفوركيان
مديرة برنامج الدراسات النسوية
مدى الكرمل

الجمعيات الأهلية والعمل النسوي في "العالم الثالث"
زعزعة أنظمة السيطرة على المعرفة

أيها المسافرون ليس ثَمَّة جسور، إنما نصنعها نحن عندما نمشي
Anzaldua Gloria

تعتبر هذه الدراسة أحد إصدارات برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل، ويُمكن اعتبارها تتمّة للدراسات النسوية العالمية والفلسطينية التي تحاول - كما تشير المفكِّرة النقدية جلوريا أنزلدوا - "صناعة الجسور" في بداية مسيرتنا البحثية والأكاديمية، كبرنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل. وأعني ببناء وصناعة الجسور في محاولتنا هذه، كشف وتناول القضايا المتشعّبة المتعلقة بإقامة، ودور وماهية المنظمات الأهلية النسائية/النسوية غير الحكومية، بتوسّع وبتعمّق.[1] وانطلاقًا من الحاجة إلى الاطلاع على الأدبيّات والخطابات العالمية العديدة، والمتناقضة أحيانًا، حول الموضوع، ونظرًا إلى المسؤولية المُلقاة على عاتقنا في عدم اختزال الحوار والتحليل على الموافقة والمعارضة، أدعو القارئة والقارئ إلى فهم الموضوع بتعقيداته وبمستوياته التاريخية، الاقتصادية، والفكرية التحليلية المتعدّدة المطروحة في هذا التقديم النظري الموجَز، على أمل الاستمرار في البحث والتمحيص في دراسات أخرى تبني جسورًا فكرية تتميّز بالمتانة.

1. يُنظر: أبو العسل 2006; Carapico 2000; Hammami 2003; Qassoum 2002; Hanafi and Tabar 2002; Jad 2003; Singh and Nagar 2006.

لقد أثار موضوع ازدياد عدد المنظّمات الأهلية غير الحكومية، منذ بداية الثمانينيّات، أسئلة أيديولوجية ومُعضِلات سياسية تطبيقية، طرحتها توجّهات فكرية مختلفة في العالم. من هذه المدارس من أشاد بأهمية ازدياد وتطوّر الجمعيات، ومنها من عارض الظاهرة بشدّة، ومنها من تعامل مع الموضوع ونظر إلى تركيبه وتعقيده وإلى حسنات الظاهرة وسيئاتها، وإلى دور هذه المؤسّسات السابق والحاليّ، آخذًا بعين الاعتبار العَوْلَمة، والاستعمار الاقتصادي والسياسي.

يُحاول هذا التقديم للكتاب، من خلال مراجعة بعض الأدبيّات العالمية ذات الصلّة، طرح رؤية وأسئلة نقدية معمّقة حول المنظمات الأهلية، وإثارة النقاش حول دورها كوكيلة تغيير وتأثير سياسي، اقتصادي واجتماعي في العالم الثالث، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية المحلّية وطبيعة مجتمعات العالم الثالث من جهة، وتأثير الاستعمار والإمبريالية الغربية عليها، فيما يتعلق بوعيها وقدرتها على مواجهة ظروف القمع السياسي والاقتصادي العالمي والتصدّي لها، من جهة أخرى.

تتطلّب الدراسة المعمّقة للمؤسّسات والجمعيات الأهلية، بالضرورة، التطرّق إلى - والبحث في – خطاب الخبراء في الغرب والجهات المموِّلة، في محاولة لزعزعته، وخصوصًا الخطاب الذي يرى المجتمع المحلّي ويحلّل مؤسّساته من خلال لغة مُمَهْنَنَة، ثابتة، وضيقة. كما يتطلب الأمر - كما أشار إدوارد سعيد (Said 1982) - تطوير رؤية وأدوات تسيّس التأويل والتفسير "politics of interpretation"، ومرتبطة بردود فعل جدلية. فبدلاً من استخدام اللاّتدخل وثبات صورة المجتمع في "لغة الخبراء"، هناك حاجة إلى التدخل وإلى قطع الحدود والحواجز وخرق محاولات التعميم. وأولى المراحل التي يراها سعيد أساسية وتفرض وعيًا سياسيًا، هي استعادة الذاكرة المُغَيَّبة من خلال إعادة التأريخ لرواية المغيَّب وسماعها. ويقول سعيد في هذا الموضوع:

> إن ربط أشكال التأويل والتفسير الأكثر سياسية والحذرة هذه، بالممارسة السياسية والاجتماعية الجارية...، كالانتقال من التأويل والتفسير إلى سياسة التأويل والتفسير، هو - بقدر كبير - كالانتقال من حالة اللاّ-فعل إلى الفعل، الأمر الذي ... يشكّل خطرًا على جميع أشكال عدم الراحة الناجمة عن غياب الاستقرار الكبير بطرق الرؤية والفعل.

ونحن بدورنا في برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل، نهدف من خلال هذه الدراسة - كما من خلال غيرها من المحاورات والكتابات البحثية - إلى اختراق الرؤية النمطية والأفكار المسبّقة عن المجتمع والمرأة الفلسطينية، وإلى خلق حيِّز نقدي نحو إعادة قراءة التاريخ، والسياسات والعمل، والخطاب المُهيْمن من منظور نسوي متمكِّن.

السياق التاريخيّ، الفكر النسوي، وأهمية الدراسة المقترَحة

إن دراسة الجمعيات تأتي في سياق ضرورة دراسة الماضي والنكبة وفهم الإطار التحليلي - التاريخي - السياسي الذي يطرحه إدوارد سعيد، وخصوصًا من خلال التعمّق بدراسة السياق التاريخي والفكري للحركة النسائية والنسوية في فلسطين، من حيث دراسة التطوّرات في بداية القرن وتأثير النكبة وما حدث بعد الـ 1948 على مسار الحركة النسائية، وتزايد وتعدّد أعمال وأهداف الجمعيات والمنظمات الأهلية.

لقد لعبت المنظّمات الأهلية الفلسطينية، منذ بدايات ظهورها على الساحات الاجتماعية والسياسية، أدوارًا مختلفة ومتباينة، ارتبطت وتأثرت بالظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة. إلاّ أنه - ومع بداية القرن العشرين - بدأت تظهر هناك محاولات لتطوير وبلورة مضامين وأدوار جديدة للعمل الأهليّ، نرى - كما تشير هذه الدراسة - إلى أن النشاط الوطني في مناهضة الصِّهيونية والاستعمار، كان المنشِّط الأساس للجمعيات والحركات الجماهيرية، وكانت النساء أوّل من دعا إلى مقاطعة المُنتَجات الصِّهيونية عام 1929، كما قرّرنَ في مؤتمرهن الأول بيع حُليِّهن ومصاغهن من أجل شراء السلاح للفدائيين، وشراء الأراضي وتوزيعها على أهالي الشهداء والجرحى والمعتقلين. إن الميراث التاريخي الذي يربط بين دور المنظمات الأهلية تاريخيًّا وحاليًّا، وبين العمل النسوي والنسائي المتأثّر بالسياق السياسي، يتطلّب منّا البدء بتحليل تاريخي لتطوير طرح يحمل رؤية مستقبلية.

وتشير الأدبيّات - كما يبيّن الفصل الثالث من هذه الدراسة - إلى أن بداية النهضة النسائية في الأقطار العربية المختلفة، تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، وقد انعكست بتبلور وتعدّد انتشار الكتابات النسائية الأدبية والفكرية من كُتب ومقالات، وبانتشار الصالونات الأدبية وبروز ظاهرة المؤتمرات النسائية المحلّية والعربية والدولية، أو من خلال جمعيات خيرية ثقافية وصحية، سرعان ما تحوّلت إلى جمعيات تحمل أجندات سياسية.

وفي فلسطين - على سبيل المثال - كما تشير الباحثة جنان عبده، فإن تاريخ الجمعيات النسوية يشير إلى أنّه تمّ التطرّق إلى حقّ المرأة في تعاطي الشؤون السياسية، في دستور أوّل جمعية نسوية أقيمت عام 1928 (جمعية السيّدات العربيات).

إن الظروف السياسية في الأقطار العربية المختلفة، كما في فلسطين، بعد العشرينيّات وخلال الثلاثينيّات، وقبل النكبة وبعدها - كما تبيّن الأدبيّات المختلفة وتؤكد الدراسة التي أمامنا - قد تركت آثارها على العمل النسوي والنسائي وعرقلت مسار

التطوّر الطبيعي للحركة النسوية. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، تشير الباحثة عطاف لطفي السيد إلى أن حال النساء في مصر في القرن الثامن عشر كان أفضل من حالهن بعد التأثير ودخول الاستعمار الأوروبيّ، حيث كان لهن حقّ الاشتراك مع الرجال في شراء وامتلاك الأراضي وجمع ضرائبها، لكنهن فقدنَ هذا الحقّ وغيره في ظلّ حكم محمد عليّ، وزاد الوضع سوءًا مع حضور المؤسّسات الأوروبية، حيث لم تعترف للنساء المصريات بحقوق قانونية معيّنة (السيّد 2001).

وبشأن تأثير النكبة والاحتلال على مسار الحركة النسائية الفلسطينية، في العمل مع النساء اللواتي حُوِّلن إلى أقلية في وطنهن بعد قيام الدولة اليهودية، تشير هذه الدراسة إلى أن الأوضاع والقمع والاحتلال الصِّهيوني قد عرقل مسار هذه الحركة ومؤسّساتها الاجتماعية في ظل فرض الحكم العسكري الذي استمر 16 سنة، كما عرقلت الظروف السياسية - الاقتصادية والقانونية، مثل تطبيق أنظمة الطوارئ وفرض حظر التجوّل، وسلب حريّات الإنسان الأساسية، وتغييب حضوره القومي والاجتماعي والإنسانيّ، واستغلال مواطنته وغير ذلك، تطوّر عملية تنمية طبيعية. لقد أثّرت هذه الظروف القامعة على قدرة الحركات النسائية على التنظّم والتنقل والتعبير عن الرأي، وهذا البحث المعروض بين أيدينا يوضح هذه المسألة بإسهاب.

ترصد هذه الدراسة وتوثّق أنماط تطوّر وتغيير في العمل النسوي والنسائي العربي عمومًا والفلسطيني خصوصًا، كلّ في سياق الظروف السياسية التي مرّ بها. فعلى سبيل المثال، تشير إلى أن إحدى نَوى الحركة النسوية الفلسطينية في نهاية الثمانينيّات وبداية التسعينيّات، بدأت عملها ضمن جمعيات خدماتية نسوية إسرائيلية، إلاّ أنها انفصلت عنها، ليس رغبة منها في الاستقلالية، فقط، إنما، أيضًا، رفضًا واضحًا للتبعية، ليس للهيمنة الذكورية، أو الحزبية، فقط، بل، أيضًا، للهيمنة النسوية اليهودية بالتحديد. هذه الرغبة في الانفصال إنما تؤكد أهمية التطرّق إلى قضايا النساء الفلسطينيات في إطار خصوصية مواطنتهن في الدولة العبرية وضرورة ربط القومي والجنوسي لتحليل تأثير البعدين على النساء. كما تؤكد هذه الرغبة في الانفصال على أن الأجندة النسوية اليهودية تفرض، في كثير من الأحيان، أولوياتها على النساء الفلسطينيات في الدولة اليهودية باسم "الأخوية النسوية"، ما يؤدّي إلى تجاهل وتحاشي وحتى تهميش الآخر والتغاضي عن قضاياه، وأحيانًا إلى التعاون مع السياسات الصِّهيونية للدولة اليهودية، من حيث سيطرة الدولة اليهودية بسياساتها الاقتصادية، والقانونية، المميِّزة ضدّ المواطنين الفلسطينيّين الذين حُوِّلوا إلى أقلية وطن بعد أن هُجِّر وشُرِّد معظم الشعب الفلسطيني، والتي تؤثر على كلّ مسارات الحياة وتسعى لخنق المقاومة السياسية والتغيير الاجتماعي والتطوّر

الاقتصادي. إن مثل هذا التعاون مع السياسات الصِّهيونية من شأنه المساهمة في تقوية مفاهيم وممارسات رجعية ذكورية داخل المجتمع الفلسطيني لتساعد على زيادة وتكريس هرمية القمع الداخليّ.

أمّا بشأن التغييرات التي طرأت على الحركة النسوية في فلسطين في سنوات الألفين، فنشهد - بالإضافة إلى تراكم الوعي النسوي والتوجّه نحو المأسسة - تحديات جديدة من خلال التصعيد في العسكرة الإسرائيلية، خصوصًا في ما يرتبط بنزع الشرعية وقمع المؤسّسات وملاحقتها وتهديد الوجود الفلسطيني في الدولة اليهودية. وعلى الصعيد النسوي خرجت الجمعيات النسوية من قضايا العنف المباشر ضدّ المرأة إلى قضايا اقتصادية، حقوقية ومرافعة محلّية ودولية، وأدمجت بين العمل التنموي والتمكيني وبين العمل السياسي المباشر.

إن الأسئلة التي تحاول هذه الدراسة إثارتها والتطرّق إليها انطلاقًا من البابين النظري والبحثي هي: كيف ترى الجمعيات دورها، وفلسفتها، وأهميتها؟ وكيف يمكن تطوير جمعيات وحركات نسوية ونسائية في ظلّ أنظمة تعسفية قائمة على التفرقة والتمييز "المُنمق" بالحرية والديمقراطية في الدول الاستعمارية القامعة، كما في الدولة اليهودية؟ وكيف يمكن تطوير جمعيات في ظلّ سياسات تطالب بفصل الاجتماعي عن السياسي وبالتالي تأجيله؟ وكيف يمكن إقامة مؤسّسات في ظلّ نظام وسياسات عنصرية مميِّزة تنظر إلى الفلسطيني في وطنه كخطر أمني وديموغرافي؟ تشكّل هذه الأسئلة التي يناقشها البحث محور أحد التساؤلات التي يطرحها برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل. وعليه، فإن أهمية طرح هذه الدراسة تكمن في فهم البدايات - بدايات الجمعيات النسوية الفلسطينية، وكيفية تطوّرها، ما قد يمكّننا من فهم معمّق أكثر للواقع كخطوة لبناء تصوّرات مستقبلية.

تكمن خصوصية التوجّه البحثي النسوي في محاولة الإجابة عن الأسئلة أعلاه، وأسئلة نقدية كثيرة أخرى منطلقة من توثيق وتسجيل البدايات، ومراحل عمل الجمعيات، من موضعية (positionality) المُسَكَّت المُغَيَّب والمستضعف، وتاريخ كان قد غاب عن دفاتر التاريخ الفلسطيني من جهة، وتاريخ المحتَلّ من جهة أخرى. كما تبرز خصوصيته في طرح أسئلة نقدية مثل: من تخدم الجمعيات، المجتمع أم المموِّل؟ وكيف - أو هل بالإمكان - التوفيق بين خدمة المموِّل والمجتمع معًا؟ وهل تخدم، أيضًا، مجتمع النساء عمومًا والنساء كأفراد، لدى خدمة المجتمع ككلّ؟

يتعامل البحث الحالي مع قضية الوعي لأهمية وضرورة وجود معايير للتعامل

الأخلاقي داخل الجمعيات النسوية نفسها، وبينها وبين مؤسّسات أخرى في المجتمع المدني الفلسطيني. ويفحص مدى جاهزيّتها ورغبتها ووضوح رؤيتها لتطبيق ذلك.

تشير هذه الدراسة - كما تُبيّن الباحثة جنان عبده - إلى أنه - وبجانب الكمّ الهائل والتراكمية الإيجابية في العمل وفي كون الأطر النسوية سبّاقة إلى طرح قضايا لم تُطرح سابقًا على أجندات المجتمع ومؤسّساته السياسية والاجتماعية المختلفة - هناك قصور ما في عملها. وتنبّه الباحثة في نهاية بحثها إلى أن بعض القصور ينعكس - في الأساس - في كون بعض الجمعيات القطرية لا تُبادر إلى ضمّ جمعيات نسائية محلّية أو نسوية أخرى إلى عضوية اللجان والائتلافات التي تقيمها، ويبقى باب العضوية والنشاط مغلقًا أمام بعضها دون الآخر، من دون وضوح في المرجعيّات التي تتّبعها في قراراتها هذه. حيث تغيب عن عضوية هذه اللجان والائتلافات جمعيات نسوية عربية، بينما تنشط في عضويّتها جمعيات نسوية، نسائية أو عامّة يهودية إسرائيلية. كذلك لم تنجح الجمعيات النسوية العربية، أو لم ترغب حتى اليوم، في العمل على إقامة اتحاد نسائي، وتحاشت عقد مؤتمر نسوي فلسطيني عربي للجمعيات الفاعلة في مناطق 48، رغم مشاركة بعضها في المؤتمرات أو في الشبكات التي تقيمها الحركة النسوية الإسرائيلية أو حركات أخرى عربية في مناطق أخرى مثل المغرب العربي، على سبيل المثال. ممّا يُثير جملة من التساؤلات والأفكار التي يساعد بحثها وفحصها، مستقبلاً، على فهم الصورة المركّبة بشكل أوضح، وعلى تقديم توصيات إضافية للنهوض بالعمل النسوي - النسائي الفلسطيني في هذه المناطق.

مقدّمة نظرية

الجمعيات الأهلية ما بين الرغبة في التمكين وسيطرة النظم الكبرى

إن الرغبة في تمكين الذات والغَيْر ليست أمرًا جيّدًا أو سيّئًا،
إنّما هي مسألة سياسية؛
تتضمّن الرغبة في التمكين حالتيْن من الهيمنة والحرية.

Barbara Cruikshank

يتبيّن من الاقتباس السابق لكرويشانك أن محاولات التمكين والتقوية لا يُمكن تقييمها بمعيار قطبي للإيجاب أو السلب، فقط، فالتمكين أمر سياسي بامتياز، يتضمّن احتمالات متعدّدة، تُراوح بين طرف يُمكن أن يؤدّي إلى تطوير التعزيز والوصول إلى احترام حقوق الإنسان وتحقيق حريّات أكبر، وبين طرف آخر يُمكن أن يؤدّي إلى تهميش، وتقزيم أدوار وزيادة السيطرة. هذا ما أحاول الإشارة والتنبيه إليه في هذا الفصل، أيضًا، من خلال دور

العولمة والنظم الكبرى ومدى تأثيرها على الجمعيات الأهلية وانعكاسها محليًّا، وارتباط ذلك بمكانة المرأة عمومًا والفلسطينية خصوصًا.

تشكّل المقولة المقتبسة أعلاه لكرويشانك (Cruikshank 1999) نقطة الانطلاق الفكرية لطرحي هنا، حيث يجب النظر إلى ماهية التمكين والتغيير في ظلّ العولمة، وهرميّات القمع، والحاجات الإنسانية الأساسية المُلحّة، كالحاجة إلى البيت والأمان والصحة، إذ يخلق الدعم لسدّ الحاجات الحياتية المُلحّة للنساء، في مجالات الصحة وإعالة أفراد العائلة، انطباعًا بأنه يعزّز تمكين النساء بشكل عام، ولكن هذا الانطباع - في الحقيقة - لا يعدو كونه وهمًا بصريًّا، إذ إن هذا النوع من الإعانة لا يُفيد في المدى البعيد، بل في المدى الآنيّ، فقط، ولا ينعكس على تحسين واقع النساء ككلّ في المحصّلة المتراكمة. إن هذا التعقيد وصعوبة تحديد ماهية المسار السياسي - الأيديولوجي للمنظمات وفلسفتها وخصوصية عملها مع جمهورها، يزداد تشبيكًا وتعقيدًا عند النظر إلى حال الفلسطينيّين كأقلية وطن في دولة يهودية ترى بهم "تهديدًا أمنيًّا"، وإلى دور المؤسّسات الأهلية العاملة في هذا الواقع المعقد والواقعة بين وضعية الاحتلال أقلية في دولة عبرية وقضايا/معضلات التمويل والتي تشكّل محور الدراسة المطروحة في هذا الإصدار.

ورغم الدور الريادي للجمعيات الأهلية في الدول التي تتقاعس مؤسّساتها الرسمية والحكومية عن القيام بدورها لخدمة وحماية مواطنيها، علينا الانتباه لما أشارت إليه الأدبيّات النسوية في العالم الثالث، نعني الدور السلبي الذي يلعبه الاستعمار السياسي، الاقتصادي، الفكري والثقافيّ، والذي يحاول من خلال سياساته المرئية وغير المرئية، وتمويله للمنظمات الأهلية والمؤسّسات القائمة، أن يفرض خطابه الاستعماري وأجنداته الداعمة لقوى معيّنة ومعيقة لقوّة أخرى.[2]

لذا تنبّهنا الأدبيّات ذاتها إلى أهمية التحليل من منظور واسع، يرى تأثير العلاقة المثلثة الأطراف، بين المنظمات الأهلية، الدولة والصناديق والمؤسّسات العالمية المانحة، كعوامل مركزية مؤثرة عند دراسة الموضوع. تشدّد هذه الأدبيّات على فهم ودراسة السياق التاريخي لمعالجة صعوبات الحاضر والتخطيط للمستقبل، بما في ذلك الالتزام - كما تشدّد دراساتي وكتاباتي المختلفة[3] - في محاولة للمساهمة في زعزعة أنظمة السيطرة على المعرفة والهرمية الطبقية والسلطوية، التي يعتمد عليها بعض "الخبراء" لتمثيل المجتمعات المقموعة، كمجتمعات العالم الثالث، الدول التي تعاني الاحتلال وغيرها (Said 1982).

2. Carapico 2000; Jad 2003; Anupamlata *et al*. 2004; Singh and Nagar 2006.
3. Shalhoub-Kevorkian, 2002, 2003a-b, 2004a-b, 2005, 2006.

لقد اعتبر البعض أن عمل الجمعيات ساهم في إنقاذ الفئات المستضعَفة والمهمَّشة من الإمبريالية الغربية، بما في ذلك استعمار الأرض، الموارد والمعرفة الفكرية في المناطق التي عانت - وبعضها ما زال يعاني - الاحتلال والاستعمار والنزاعات السياسية. كما شمل عملها طرح ومعالجة مواضيع مرتبطة بالعنف المجتمعي الداخليّ، وتحدّيه، ومواجهته. من ناحية أخرى، طرح آخرون رؤية نقدية ترى إلى نشوء أو "زرع" الجمعيات في تلك المناطق آلية إضافية للمستشرقين، لتعزيز الأفكار النمطية والآراء المسبّقة عن العرب عمومًا (Carapico 2000) والمرأة في الشرق خصوصًا. بينما نظر آخرون إلى هذه الجمعيات من منظور تحديثيّ، واعتبروها وكلاء تحرير، ودمقرطة وتغيير، وهذا يلقي على عاتقها مسؤولية كبرى يصعب، في كثير من الأحيان، القيام بها (Jad 2003).

وعند تسليط الضوء على قضية الـ "NGOization" - بمعنى ظهور وانتشار وتعاظم دور الجمعيات غير الحكومية - وخصوصًا النسوية منها، تشير الأدبيّات إلى أن هناك حاجة ماسّة إلى فهم تأثير دور المشاريع المُهَيْمنة للدول والمانحين والمشاريع التي تفرضها أجندة هؤلاء المانحين، متجاهلة ولاغية لأجندات المجتمعات المحلّية، على المؤسّسات والجمعيات غير الحكومية خصوصًا في مناطق النزاع والصراع السياسي، مثل المناطق التي استعمرت أو المناطق التي عانت وما زالت تعاني الاحتلال العسكريّ، النزاع الداخلي والعنف المستمر. وتقول بعض الباحثات النسويات عند تحليلهن للوضع في الهند بعد الاستعمار، إنه يجب الحذر من التعميم ومن اتخاذ موقف واحد عند الحديث عن حاجات النساء اللواتي عانين ويُعانين تأثير القمع. إن آلام وهموم المرأة التي يجب عليها التفكير في بيتها الذي فقدته، وفي شتاتها المستمرّ، في معدتها الجائعة، وفي البحث عن طريقة لإطعام أهل بيتها، لا يُمكن أن تتماثل مع حاجات نساء الطبقة العليا والمتوسطة من مجتمعها نفسه (Nagar and Singh 2006). وتضيف الباحثتان، كذلك، أن هناك حاجة للتمييز بين خدمات الجمعيات الأهلية في المناطق النائية والقرى، مقابل المناطق التي تحصل على الخدمات، وخصوصًا فيما يتعلق بحاجات تمكين المرأة في الحقل، إذ تعاني المرأة في المناطق النوع الأوّل من سياسات التفرقة والتمييز المتعدّد الجوانب، وهرميّات قمع مختلفة مثل القمع الطبقيّ، الجنساني والجنوسي وشُحّ المصادر. هذا بالإضافة إلى الإعاقة المرتبطة بعدم معرفة اللغة للتعامل والتخاطب مع عالم الموِّلين والجمعيات الأهلية للتمكين والتعزيز والتقوية.

تحذرنا الأبحاث والدراسات النسوية، أيضًا، من المُعضلات التي تثيرها إقامة الجمعيات وأساليب عملها ومعايير انتقاء العاملين فيها، وتحديد برامجها وغيره (Jad 2003; Hanafi and Tabar 2002; Lang 1997). فتشير تلك الأدبيّات النسوية وغيرها

إلى أن تزايد مستويات المَهْنَنَة والاحترافية في القضايا الجنوسية وتدنّي طاقات النشاط والتعبئة النسوية في الحقل، في بعض الدول، كانت مصحوبة بظاهرة تحويل الجمعيات والقوى النسوية النابعة من القاعدة إلى جمعيات غير حكومية (NGO's). إن قلب القوة النسوية الجماهيرية والنابعة من القاعدة إلى مؤسّسات غير حكومية تلازم، أيضًا، مع ظهور طبقة جديدة من "النساء - قراطية" (Famocrats) اللواتي يُقرّرن، من ناحية، وبدون فحص وبقرارات أحادية الجانب، ما هي مصلحة النساء وما هو الأفضل من أجلهنّ! ومن ناحية أخرى يقمعن طاقات النساء ويحولنهن إلى مجموعات مُهَمَّشة تخدم القوّة العليا والمهيمنة، بما في ذلك أصحاب الأموال والمصالح الاقتصادية (Spivak 2000; Lang 2000).

أمّا بخصوص العلاقة بين المؤسّسات المانحة والمجتمع المحلّي، فتشير الدراسات في بلدان مثل غانا وزامبيا ونيجيريا وغيرها، إلى أن بعض هذه المؤسّسات تسجن وتعيق وتضبط الأدمغة المفكّرة وتشغلها بقضايا التمويل وتقديم التقارير والمشاركة في المؤتمرات وغيرها من الأمور، كأداة لإشغالها ومنعها من قيادة حركة مقاومة ومناهضة للمُهيمن وسياسته الاقتصادية المعولمة (Cruikshank 1990; Fisher 1997; Callaghy 1990). فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، تشير الدراسات إلى وضع سيريلانكا بعد التسونامي، إذ تكاثر التمويل للضحايا والمجتمع وازدياد الجمعيات غير الحكومية كان ضروريًا لمجتمع يعاني صدمة الفقدان والخراب المرعب. ولكن ذلك أدّى إلى خدمة المشروع السياسي الاقتصادي للدول والهيئات المُهيمنة، أيضًا. وتشير سونيا الفاريز عند التحدّث عن أمريكا اللاتينية إلى أن مشاريع القوى المُهيمنة ودعم المؤسّسات المانحة، كانت سيفًا ذا حدين، فمن ناحية ساندت المجتمع ونساءه، ومن ناحية أخرى سرقت أدمغته ووظفتها في الأبحاث والمشاريع التي أدّت إلى الاستعمار الفكري للجمعيات، بل تعدّاه إلى الاستعمار الأكاديمي للباحثين والباحثات في البلدان الفقيرة. وتشدّد أبحاث أخرى تحدّثت عن تأثير القوّة الاقتصادية والسياسية على الدول في أوقات الحروب كما في العراق وفلسطين ورواندا والسودان وغيرها، على أنّه – ورغم رغبة المجتمع المحلّي في النهوض بنفسه وتمكين ومساندة أفراده - فسيطرة القوى المانحة على التمويل يمكن أن تؤدّي - بدل المساهمة في تقدّم وتطوّر المجتمع - إلى مسّ قدراته على السير قُدُمًا وعرقلة برامجه، محوِّلة إيّاها إلى برامج ضبابية وغير واضحة، أو مسّ الجمعيات لدرجة إيصالها إلى وضع من الانتحار الذاتي وفقدان القدرة على الاستمرار (Faust and Nagar 2003; Shalini and Nagar 2001). ففي فلسطين، يُشير حنفي وطبر إلى أن تكاثر عدد المنظمات غير الحكومية ما هو إلاّ توسّع الليبرالية الحديثة وتكوين نُخبة معولمة، الأمر الذي يؤدّي في نهاية المطاف إلى تسكين وتلطيف صراع الطبقات، وتخفيف التفاوت بين الهويات والثقافات الطبقية وإدخال الضبابية

والبلبلة بين الفئات الاجتماعية (حنفي وطبر 2002 ;Weyland 1999).

ولم تقتصر الكتابات على طرح مُعضلات متعلقة بالتمويل وكثرة الجمعيات ونخبويّتها، فقط، بل تطرّق بعضها إلى الوَحدات التحليلية التي يعتمد عليها بعض "خبراء" الغرب في تقسيم العالم وفهم المرأة الشرقية. وقد أكّدت كاتبات مثل ليلى أحمد (1994) وليلى أبو لغد وغيرهما، على أن استخدام الثنائيّات التضادية غرب - شرق وتقليدي - حديث كوَحدات تحليلية لفهم المرأة في الشرق، وفرض أسلوب تحليلي واحد وموحّد يرى إلى استعمال الآلية الغربية والفكر الغربي كأسلوب وطريقة مثلى للتحليل والتغيير، يُعتبر أسلوبًا مشوبًا بالرؤية الاستشراقية (Abu-Lughod 1996; Ahmad 1992). ومن هنا نرى أن هناك من يطرح تساؤلات حول فاعلية هذه الجمعيات بين المسلك والفكر الاستشراقي وبين الفكر التطوّريّ، خصوصًا عند تقاعس الدولة عن تقديم الخدمات وحماية الفئات المُهَمَّشة (Lang 1997, 2000; INCITE 2007). ومن هذه التساؤلات مثلاً:

1. ما هي طبيعة علاقة هذه الجمعيات بالدولة والمؤسّسات الدولية على أنواعها؟
2. وما هي علاقة هذه الجمعيات بالقوى الاقتصادية المُسيطرة والمموِّلين؟
3. ما غرض الصناديق من تقديم "الدعم" لمجموعات طبقية، اجتماعية، اقتصادية، عمرية وجنسوية معيّنة؟
4. ما هي طبيعة العلاقة التي تحكم هذه الجمعيات بالوضع السياسي والتغيّرات السياسية العالمية وصراعات القوى المتعدّدة المرئية وغير المرئية، بما في ذلك القوى الدينية والاقتصادية؟
5. وما هي علاقة هذه الجمعيات بصراعات وألعاب القوى الداخل مجتمعية - سياسية جنوسية، وعشائرية أبوية كانت أم ثقافية - مثل تلك التي تعمل على نقل أساليب، أنماط وأدوات التعليم الغربي الرسمي بلغاته المختلفة إلى مجتمعات ما زالت تعتمد على التعليم غير الرسميّ، مستعملة لغة حقوق الإنسان، وحقوق المرأة وحقوق الطفل في التأثير و"تعليم" مجموعات مُهَمَّشة عالميًّا، فمثل هذه البرامج تُقوّي وتدعم المجتمعات وتساهم في رفاهيّتها وحمايتها، إلاّ أنها تُسيطر عليها، أيضًا.

ولتوضيح تأثير هذه السياسة المتزايدة على نساء دول العالم الثالث أذكر تأثير ازدياد البرامج الاقتصادية لدعم نساء بعض دول العالم الثالث، من حيث إعطاء قروض لبناء برامج جديدة تمكّن النساء في الجنوب من كسب الرزق وتطوير أنفسهن اقتصاديا. تعكس هذه البرامج ما يحدث في العالم من زيادة في إفقار الفقراء وتصاعد القوى الاقتصادية لأصحاب الأموال، ممّا أدّى إلى تدهور الأوضاع الصحية والاجتماعية

والاقتصادية والسياسية. لقد أثّر هذا التدهور على العالم بطرق عدة أذكر منها تفشّي الأمراض، وزيادة نسبة المهاجرين غير الشرعيّين إلى دول العالم الأوّل، وزيادة خوف القوى المهيمنة من تصاعد العنف ضدّها. كما أن منح القروض للنساء الفقيرات ساعد في تدعيم سياسات الخصخصة، وبدلاً من توفير خدمات الأمومة والطفولة من قبل الدولة، أخذت الجمعيات غير الحكومية تقدّم هذه الخدمات مساهمة من طرفها في السياسات الحكومية للتهرّب من مسؤولياتها تجاه مواطنيها.[4]

وكجزء من محاولة الإجابة عن بعض هذه التساؤلات في السياق الفلسطيني، تحاول هذه الدراسة، رغم صعوبة المَهَمّة، التطرّق إلى بعض الأسئلة والقضايا، التي تتعلق بالجمعيات الأهلية الفلسطينية عمومًا، وليس النسوية منها، فقط. وكما في باقي دول العالم، فقد تقوم الجمعيات بملء فراغ وتقديم خدمات تقاعست الدولة عن تقديمها، ممّا يجعل تقديم الخدمات لجمهورها سيفًا ذا حدّين. من جهة، تقوم الجمعيات بمساعدة داخلية تدعيمية لشرائح من مجتمعها الذي يعاني سياسات حكومية تمييزية، ومن جهة أخرى، يساعد ويساهم عملها هذا ومحاولتها لسدّ الفجوات، في تقاعس الدولة عن تحمّل مسؤوليتها تجاه مواطنيها.

فعلى سبيل المثال، أثارت الباحثة جنان عبده في هذه الدراسة، قضية قد تُلقي الضوء على تجسّد قضايا علاقات القوّة بين المموِّلين والجمعيات والجمهور، وهي قضية تهافُت الصناديق الأمريكية اليهودية على دعم مشاريع تعايش بعد انتفاضة الأقصى 2000، أو محاولة بعض الصناديق، مثل صندوق إسرائيل الجديد معاقبة جمعيات وقّعت على وثيقة ديربن التي أشارت إلى كون إسرائيل عنصرية ونظام أبارتهايد.

وكذلك، هناك خوف وتردّد من تأثير إقامة الجمعيات ونقد لأسلوب عملها، وصل، أحيانًا، حدّ مهاجمتها وحتى تهميشها، ما أدّى في كثير من الأحيان إلى عرقلة مساهماتها الإيجابية لدعم فئات مستضعفة. إن النقد الذي توجهه الأدبيّات، في مجتمعات عديدة في العالم، لا يقف عند توجيه أصابع الاتهام ضدّ النساء أو الجمعيات النسوية واتهامها بأنها "وكيلة الغرب المستعمِر" من قبل المجتمع المحلّي، بل تعدّاه في بعض الأحيان إلى إلقاء مسؤولية الحراكِ والتغيير على قيادات هذه المنظمات من قبل الفئات الخارجية الداعمة. وتقول الباحثة إصلاح جاد، في هذا السياق، إن الاعتماد الكثيف على قدرة المنظمات غير الحكومية في إجراء تغيير مجتمعي ورؤيتها كمركّبة للديمقراطية والتطوّر ذي الطابع الاشتراكيّ، بحاجة إلى دراسة ميدانية معمّقة. وتشدّد جاد على أنّه في المناطق الفلسطينية، ومناطق

4. للاستفاضة حول هذا الموضوع، يُنظر: INCITE 2007.

النزاع السياسي، وفي العالم العربي، من العراق ومصر والعربية السعودية وفلسطين وغيرها، علينا الحذر من السماح للمموِّلين بإعادة صياغة الطروحات المستشرقة والعنصرية والمعتمدة على الأسُس الثقافية للتفاوت بين الشرق والغرب، أو التقليدي والبلدي مقابل المتحضّر والغربيّ. وتنهي جاد بقولها إنّه ومن أجل الوصول إلى تطوّر واسع النطاق وشامل، ومن أجل بناء أسُس ديمقراطية ثابتة، هناك حاجة إلى إعادة تنظيم وبلورة رؤية تعتمد على المعرفة المحلّية والحاجة الجماهيرية والحذر من أيديولوجيات القوى المهيمنة (Jad 2003).

الخوف الذي أشرت إليه في الفقرة السابقة وتعقيدات الموضوع، أخذا منحًى أكثر حدّة بسبب نظريّات الدمقرطة الحديثة التي وصلت هي، أيضًا، إلى الشرق الأوسط، وعلاقتها "بعملية السلام" والأموال الوفيرة الممنوحة من طرف مجموعات وصناديق معيّنة في أمريكا، وكندا وأوروبا، لدعم برامج أهلية مختلفة في البلدان العربية تخدم الاستعمار الحديث. إن استخدام نظريّات الدمقرطة وخطاب السلام المستعمِر للفئات المهمَّشة والمقموعة أثّر كثيرًا على عمل الجمعيات الأهلية، فقوّى بعضها، مثل تلك التي تماهت مع خطابه، وضيّق الخناق على عمل تلك التي لم تتجاوب مع مطالبه، بل ويُمكن القول إنّه أثّر في اتجاه ضرب صوت المقاومة من خلال هذه المؤسّسات.

والسؤال المطروح هنا هو، هل في إمكاننا التعميم والقول إن ظاهرة "غير حكومية الجمعيات" هي أمر يُساهم في تطوير المجتمعات، أم أنّه يُساهم في السيطرة على مجتمعات الجنوب، أو أن الموضوع أكثر تعقيدًا وصعوبةً من أن نتبنّى موقف جهة فكرية واحدة ضدّ الأخرى؟

يهدف طرح الأسئلة التي تُثيرها الأدبيّات إلى التطرّق إلى هذه الظاهرة وبعمق أكثر، خصوصًا من منظور موقفنا كنساء نسويات ينتقدن من الداخل ويعملن من أجل الوصول إلى فهم أعمق لتطوّر هذه الظاهرة في ظلّ سياق التطوّر التاريخي العربي والفلسطيني المحلّي للجمعيات. هدفنا، إذًا، ليس وضع التساؤلات حول الجمعيات العاملة، بل طرح الأسئلة النقدية حول الظاهرة، وحول دور هذه الجمعيات كممكنة ومساندة للمجتمعات المحلّية في ظلّ غياب سلطة، أو بالأحرى في ظلّ عداء الدولة للصالح العام، والحاجة المُلحّة للمجتمعات إلى ملء الفراغ خصوصًا من أجل بناء وتقوية الـ"نحن" النسوية بخطاباتها المتعدّدة. كما علينا الانتباه وتسليط الأضواء على التوجّهات الفكرية والأيديولوجيات الخاصّة ببعض المموِّلين وبعض التيارات داخلها، على سبيل المثال الصناديق الأمريكية الصهيونية، التي أشار إليها كذلك البحث الحالي والتي في إمكانها، أحيانًا، تسويق أجندة استعمارية تخدم مصالح القوّة

المهيمنة، مدعّمة بذلك سياسات استعمارية مثل توسيع الأزمات السياسية الداخل والخارج مجتمعية، مساندة القوى الذكورية لزيادة استغلال وتهميش المرأة، وما إلى ذلك.

عسكرة الحيّز الإسرائيلي و"غير حكومية" الجمعيات

إن أهمّ ما نراه اليوم في السياق الإسرائيلي السياسي وتداعياته على العمل الأهلي والنسوي، هو الزيادة المخيفة في استعمال التبريرات المعسكرة النابعة من "الحاجة الأمنية" و"التهديد الأمنيّ" للدولة اليهودية[5] كذريعة لضبط، تهميش، إخراس، ومحو العمل الأهلي النقدي المسؤول. ولعلّه من المفيد بدء النقاش حول العسكرة بتعريف الباحثة النسوية سينثيا أنلو (2003) التي تقول:

> العسكرة سيرورة متتالية المراحل يصبح خلالها الإنسان أو الشيء، بشكل تدريجيّ، مضبوطًا ومُسَيْطَرًا عليه من قبل الجيش، أو يصبح معتمدًا على أفكار عسكرية للعيش بشكل جيّد. وبقدر ما تقوم العسكرة بإجراء تحويل للفرد والمجتمع هكذا يصبح الفرد أو المجتمع متصوّرين للحاجات والمعتقدات العسكرية ليس كذات قيمة وأهمية، فقط، بل كطبيعية. العسكرة بصفاتها هذه ترتبط بالثقافي والمؤسّساتي، والأيديولوجي والتحوّل الاقتصادي.

أدّت عسكرة حياة الفلسطيني في داخل حدود الدولة اليهودية وخارجها، إلى ممارسة التمييز في الاقتصاد والقانون والتعليم والصحة وحماية حقوق الإنسان والقدرة على التحرّك (بالمفهوم الفعلي والمجازيّ) واستعمال آليّات مختلفة عملت على زيادة التهميش للفلسطيني وقضيّته والمساهمة في شعوره بالاغتراب، وإلى ارتفاع نسبة فقر أصحاب البلاد الأصليّين، وفقدانهم للأراضي، وحصرهم في مناطق جغرافية محدودة في ظلّ سياسات التهجير والتشتيت والعنف والفقدان والقتل اليومي للفلسطينيّين أينما كانوا، وفي الوقت نفسه تعزيز القوى المشرذمة، مثال جلب بعض المتعاونين من الضفة والقطاع ووضعهم وزرعهم في مدن وقرًى فلسطينية في إسرائيل، أو دعم القوّة الرجعية، الذكورية، أو الخائفة، زاد من الرعب الداخليّ؛ ومن أزمة عدم الثقة العامّة.

---

5. Rabinowitz, Ghanem and Yiftachel 2000; Lustick 1980; Rouhana 1997; Shalhoub-Kevorkian 2003a, 2004; Kimmerling 1985; Krezmer 1990; Lomsky-Feder and Ben-Ari 1999.

بدأت أزمة الثقة، التي انعكست في عدم الوثوق بأجهزة الدولة عمومًا، عام 1948- مع النكبة، وتعزّزت مع زيادة العنف ضدّ الفلسطينيّين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والإفراط في استعماله (ازدياد القتل، والتعذيب، وجرح الألوف نتيجة القصف، والاجتياح، والتهجير، وتشتيت العائلات، وهدم البيوت والبناء التحتي الفلسطيني). لقد فتحت هذه العسكرة الإسرائيلية المجال لتطوير أنماط عمل مختلفة فيما يتعلّق بالعمل الأهليّ. إذ نجد أن الكثير من الفاعلين/ات المتطوّعين/ات قد عملوا على تطوير أنماط أخرى إضافية للعمل الأهلي تنعكس في بناء مؤسّسات تعمل على دفع خطاب حقوق الإنسان في دولة لا تعترف بإنسانية مواطنيها (الفلسطينيّين/ات)؛ ونجد في الوقت ذاته ردود فعل أخرى تجلّت في تركيز بعض الأفراد على خدمة مصالحهم/ن الشخصية استنادًا إلى النموذج الحداثوي الفرداني والضرب بالمصالح الأهلية عُرض الحائط. آخرون شعروا بالغربة في وطنهم وحاولوا بطرقهم الخاصّة الاستمرار. بالإضافة إلى ذلك، ومع زيادة عدائية الدولة تجاه الفلسطينيّين وزيادة المخاوف النابعة من عدم الثقة بالسلطة والدولة وبممثليها، زادت الفعاليات العالمية والغربية المعنية بتمويل مشاريع تهدف إمّا إلى تطوير أو تطويع العمل الأهلي للمصلحة التي يسعى لها المموِّل.

وكردّ فعل نجد أن بعض الجمعيات والفاعلات والفاعلين فيها عملوا على مَهْنَنَة عملهم (والمقصود هنا التمهنُن الإيجابيّ، ولن ندخل هنا في سلبيّات مَهْنَنَة الجمعيات) وعلى تطوير عملهم/هن الأهلي من خلال التمحور في مجال عينيّ. تجب الإشارة هنا إلى أن العمل في مجال عيني والتخصّص به لا يعني بالضرورة التقوقع فيه، بل هو - وحسَب التعريف النسوي - يتداخل مع مجالات أخرى، فالعمل البحثيّ، مثلاً، هو توعَوي وتمكينيّ، أيضًا، والنسوي هو حقوقي وتعبَوي - مثل المجال الحقوقيّ، القانوني (كجمعيتي "عدالة" و"مساواة")، النسوي (ك"نساء ضدّ العنف"، "كيان"، "السوار"، "معًا"، "نساء وآفاق"، "أصوات" وغيرهنّ)، البحثي (ك"مدى الكرمل"، و"مركز الجليل للأبحاث"، عمل هذا المركز بين 1988-2002، جمعية ابن خلدون للبحث والتطوير)، التمكيني (مثل "الطفولة") وغيره، وهناك دور تكاملي جماعي في مجال التشبيك وبناء المؤسّسات وتنظيم المجتمع تقوم به أطر جماعية مثل اتحاد الجمعيات الأهلية العربية (اتجاه)، وذلك لتطوير فكر مضادّ للفكر الصِّهيوني المهيمن.

تتجلّى إحدى الإشكاليّات الأساسية التي تواجهها الجمعيات في نمط اعتمادها على التمويل الخارجي في الأساس، وخوفها من "فقدان التمويل" في حال تجاوزت هذه الجمعيات حدودًا وضعتها الدولة (حسَب المعايير الإسرائيلية المعسكرة) أو انحرفت عن برامجها التي أقرّها المموِّلون ومن يقف وراءهم وباركوها. وقد برزت ظاهرة عسكرة التمويل كأسلوب للتخويف، إذ تقيّد به بعض المموِّلين وبدأوا يركّزون على التوجّه السياسي للجمعية، وعلى طرحها الفكري وتمايزها، وعملوا إمّا على دعمها وإمّا على مضايقتها

وتطويعها، وفي بعض الأحيان إخراسها. لقد عملت آليّات العسكرة العالمية والإسرائيلية من خلال تطوير ودعم بعض الجمعيات ضدّ الأخرى، وتنشئتها بما يتناسب مع المشهد الإسرائيلي واللغة الإسرائيلية الصِّهيونية المعتمدة على سياسة "فرّق تسُد" وإلغاء القواسم المشتركة لتقوية التفاوت والتناحر وغيره. أطرح هذا بناءً على تجربتي المؤلمة كعضو هيئة إدارية في صندوق إسرائيل الجديد، والتي انتهت باستقالتي كطريقة لمقاومة السياسات "الحداثوية" والاستشراقية المتَّبعة في الصندوق والمشرعنة بلغة حقوقية لمن يدّعي السلام لغة ويستخدم الحرب آلية (كما رأينا في موقف الصندوق عند الحرب الهمجية على لبنان في صيف 2006). لقد استعمل هذا الصندوق أساليب لا تتماشى مع الأخلاقيّات المِهْنية المتعارف عليها، محاولاً استغلال عسكرة الحيّز الفلسطيني (كأسلوب العمل المعتمد في التمويل والتعامل مع قضايا سرقة أراضي النقب وشرعنتها) والتضييق الاقتصادي والسياسي القاسي الذي تواجهه المنظمات الأهلية الفلسطينية في الدولة اليهودية، مستخدمًا خطاب حقوق الإنسان، والديمقراطية، و"السلام" ومستغلاً إيّاه لكَمّ الأفواه ومنع التصدّي لسياسات الاستعمار عند محاولة المؤسّسات الأهلية التصدّي لسياسات الحرب والتهجير والإفقار والإخراس لأصوات المقاومة. وقد كان أحد الأساليب التي مورِست بها هذه العسكرة إبقاء بعض الجمعيات في عزلة وعلى بُعد عن "الصحن الداعم"، محاولة بذلك وبطرق غير مباشرة التلاعب بالقضية الأساس للعمل الجماهيري الفلسطيني في إسرائيل، من حيث التمحور حول عدالة وعمق وتاريخ القضية وتداعياتها. وفي ظروف كلاسيكية عادية، يجسّد الحيّز الجغرافي للأرض والقرية والمدينة الحدّ الأدنى للعمل على تجميع المصالح المشتركة للصالح العام. إلاّ أن عسكرة العمل الأهلي من خلال استمرارية سياسات التشتيت، مصادرة الأراضي، عدم الاعتراف بقرى كاملة والفصل الجغرافي بين شمال ووسط وجنوب، وتهويد المناطق المختلفة، حدّت من القدرة على تطوير عمل إقليميّ/أهلي وزيادة عدد الجمعيات المحلّية.

إن ما أقوله كناشطة في الحقل وخصوصًا كعضو لمدة ثلاث سنوات في صندوق إسرائيل الجديد (وقد استقلت منه لسبب عدم الاستقامة والتمييز المبطن)، إن قدرتي على ملاحظة الاستغلال وتغييب القضية واستعمال لغة حقوق الإنسان، بما في ذلك حاجة المجتمع الفلسطيني اليومية إلى الاستمرارية، منعني – وللأسف - من رؤية الصورة الأكبر، صورة العمل المستند إلى أيديولوجية تعمل، من منطلق الإيمان، على الحفاظ على مصلحة الدولة اليهودية مع تفسير ذلك بخطابات إنسانية. لقد أوصلتني تجربتي الشخصية ليس، فقط، إلى الاعتراف بأنني أخطأت حين آمنت بأنه يُنظر إلي وإلى أبناء وبنات شعبي ومؤسّساتي الأهلية بمعايير العدل والمساواة، إنما، أيضًا، إلى الاعتراف بأن هناك أهمية قصوى لصوتي في رفضه لإستراتيجيّات الاستغلال والإخراس والتهديد. كما قد وصلت إلى قناعة في أهمية البحث عن وسائل وأدوات، كقلمي وكتاباتي،

للمقاومة بإستراتيجيّات وخطاب مضادّ، وأهمية النظر إلى الصورة الأوسع المعسكرة للآخر الفلسطيني والتي تكرّس مصالح الشعب الحاكم ويهودية الدولة على حساب تهميش، تشتيت، وقمع اقتصادي وسياسي، بما في ذلك محاولات الاستعمار الفكري لأبناء شعبي ووطني. إن قناعتي هذه مدعومة ومُدَعَّمة من قبل الكاتبة النسوية أودري لورد، حين تقول إن أدوات السيّد لا يُمكنها أن تحرّر بيت السيّد من العبودية (Lord 1984, 112) وما قالته المفكرة النسوية السوداء بيل هوكس (hooks 1992) عند وصفها لكيفية "أكل الآخر" من طرف القوّة المهيمنة، من حيث آكل طعام الآخر ولكن وفي الوقت نفسه محاولة إخراسه بطرق عدة، مثل الطرق التي ناقشتها في هذه المقدّمة النظرية والتي تتحدّث عن منح تمويل لـ"تدعيم" والـ"تطوير" ولكن الهدف هو الإخراس وتعزيز القوى المهيمنة. ما أقوله هو إن عملنا كأفراد وأقلية وطن، وعمل المُنظمّات غير الحكومية يجب أن ينظر إلى - ويحلّل بعمق - جميع القضايا النقدية التي طرحها هذا الفصل، مؤكّدة أن عملنا ما هو إلاّ مقاومة للسياسات القمعية والعنصرية المسيطرة على مناحي حياتنا بما في ذلك حياتنا، حقوقنا وأمننا كنساء، نعاني أنواعًا وهرميّات مختلفة من القمع.

إن هذا البحث هو محاولة أولى لنا في برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل – رغم محدوديّته - للإجابة عن جزء من الأسئلة النظرية المطروحة وليس جميعها، وهو يساهم في تحويل الاتجاه من التساؤل إلى الفحص، والتحليل والتسمية وطرح أجوبة محتملة.

كلمة أخيرة

جاء في قصيدتها "أبدية بلا نهاية" لغادة السمّان ما يلي (السمّان 1997، 93-95):

قصف ... قصف
فمَن يعلّمني، كيف أزغرد في عرس قاتلي؟
وكيف أجفّف بإسفنج الخوف
دم المذابح، وأتغزّل بالسكاكين المُحدقة بي؟
مَن يعلّمني
كيف أرحّب بالمشانق في الديار، وأصفّق لقرار نفي الأشجار؟
فلتسطع شمس الصدق المُميتة فوق الحريق ...
ولتظلّ اللغة خادمة لإله الصدق لا لأرباب الحرب ...
قصف ... قصف ...
متى يُنجزون سلخ جلدنا، واستئصال حناجرنا، وغسيل ذاكرتنا ...
قصف ... قصف ...
قصف على الذاكرة ...

تعمل المنظّمات الأهلية - منظماتنا كفلسطينيّين حُوّلنا بفعل النكبة التي ألّت بنا في الـ 1948 إلى أقلية وطن - تحت وطأة ضغط عظيم، أو كما أشارت غادة السمّان في القصيدة أعلاه، تحت وطأة "قصف ... قصف على الذاكرة"، في حين تحاول المنظمات الأهلية، كما تقول السمّان، تجفيف الخوف "بالإسفنج"، أو تلطيف الواقع المعقّد والأليم الذي نعيشه، خصوصًا حين يعتبرنا جهاز الاستخبارات العامّة في إسرائيل (الشاباك) ونحن نحيا في وطننا "تهديدًا إستراتيجيًّا". وتأتي مقدّمتي هذه لتكشف بعضًا من هذا القصف، متوجّهة تارة إلى أدبيّات العالم الثالث، والذي يعاني الكثير من الاستغلال والقمع، وتارة أخرى إلى أدبيّات وكتابات عربية وفلسطينية، لتساهم في كشف تغييب الذاكرة وتشير إلى الحاجة الماسّة إلى الفهم الجريء لسياسة واقتصاد عمل المنّظمات الأهلية في دولة تعرّف نفسها بكونها دولة "يهودية - ديمقراطية".

إن ارتفاع مستويات فقر النساء الفلسطينيات والبِطالة والعنف ضدهن، التي تفوق بكثير طموح عمل المنظّمات غير الحكومية، وتضييق الحيّز على الإنسان الفلسطيني في وطنه، وعسكرة الأرض من خلال عدم الاعتراف بعدد كبير من القرى واعتماد سياسة مصادرة الأراضي، وهدم البيوت وقوانين التمييز، كقانون المواطنة الذي ينتهك الحريات الفردية ويُدخل الرعب إلى غرف النوم وفي قلوب أبناء وبنات العائلة الواحدة، يدعني أتساءل كيف يُمكن للمنظمات الأهلية العمل؟ وهل يُمكن العمل، ولماذا العمل إذا كانت اليد التي تهدم وتقتل وتصادر وتقمع هي، في بعض الأحيان، اليد التي تُنشئ الصناديق المانحة لتساهم في منع القمع، مثل صندوق إسرائيل الجديد الذي - واستنادًا إلى تجربتي الشخصية - يدّعي العدل ويقوم على مبدأ المساواة ولكنه يعاقب ويحاسب الجمعيات الأهلية التي توقع على وثيقة ضدّ العنصرية وتدافع عن حقّ الفلسطيني في وطنه؟ وكيف يُمكن للجمعيات النسوية التنظّم والعمل في ظلّ خنق السياسات التمييزية والقوانين المقيّدة؟ كيف يُمكنها العمل في ظلّ المحدوديّات الرسمية وغير الرسمية المانعة للانخراط الفعلي في النضال الوطني الفلسطيني؟ وماذا عن القوى العالمية المتفهّمة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعقيداتها؟ كيف تتفاعل الجمعيات معها في خضمّ المواقف وشروط التمويل، المعلنة وغير المعلنة، وماذا يحدث عندما ترفض، تتردّد وتشك أو توافق الجمعيات مع سياسات المموِّلين؟ وماذا عن تردّد الجمعيات بقضية العلاقة/ التبعية/ الترابط/ التضامن/ التنافر مع الحركة النسوية العالمية - الغربية وغير الغربية؟ وكيف تبني الجمعيات رؤيتها وإستراتيجيّتها في ظلّ تيار الكونية أو العالمية ومواجهة اقتصاده وسياساته.

لقد أشارت الأدبيّات والدراسات المختلفة، التي توقّفنا عند إطارها النظري أعلاه، إلى

أن المدارس الفكرية المتفاوتة أثارت وما زالت تثير التساؤلات الأيديولوجية والعملية لطبيعة تزايد عدد المؤسّسات والجمعيات الأهلية، وقدرتها على التصدّي للنظم والقوى الكبرى. ولم تقتصر الأسئلة النظرية والعملية على ما يحدث عند تعامل المؤسّسات مع القوى المحلّية والقوى العالمية، إنما تزداد التساؤلات والمعضلات عند النظر إلى طبيعة البرامج الموجودة والسياسات المعلنة، فسؤال مثل، مَن يُحدّد الأجندات والبرامج؟ وهل تأتي البرامج نتيجة حاجات الحقل، حاجات القيّمات على الجمعيات؟ أم نتيجة رغبة النساء -قراطيّات (Famocrats) أم رغبة المموِّلين أم غيرهم؟ وكيف تؤثّر هذه البرامج على تعزيز أو عرقلة أو تهميش أو حتّى خنق أو انتحار المشروع النسوي؟

وتتفاقم الأسئلة عند النظر إلى علاقة الجمعيات بالدولة، فمن ناحية قامت هذه الجمعيات بسبب تقصير الدولة، فكيف يُطلب من الجمعيات التعاون مع الدولة لمواجهتها؟ وكيف يُمكن قبول تمويل مشاريع من الدولة لمواجهة تضييق الدولة اليهودية وقمعها؟ وكيف تتعامل الجمعيات مع هذا الواقع وما هي آليات العمل؟ وما هو الثمن؟

يزداد تعقيد هذه الأسئلة عندما نتساءل: هل تتوافر خُطة تنموية نسوية واضحة تربط بإحكام بين الحاجات والأولويّات الآتية، وبين النظرة والتفكير الرؤيوي البعيد المدى؟ هل يوجد تنظيم اجتماعي على الصعيد الوطني الإقليمي والقطاعي الخاصّ؟ وهل في إمكان قطاع العمل وحقوق الإنسان والصحة والتعليم التنظّم في إطار خُطة رؤيوية وخُطة قطاعية واحدة وواضحة؟ ما هي طبيعة العلاقة مع الجهات المانحة؟ هل تمكّن العلاقة مع الجهة المانحة من الضغط بالشكل الكافي على الشركاء الدوليّين، لتقوم الأخرى بالضغط على حكوماتها لإيقاف مصادرة الأراضي، والحرمان من التعليم، وتحدّي السياسات المتسامحة مع جرائم قتل النساء لصالح تدعيم الرؤية المقزّمة للطاقات الداخل اجتماعية؟ هل هناك رؤية وإستراتيجية واضحة للعمل مع المنظمات الأهلية في الضفّة الغربية والقطاع وفي العالم العربي؟ هل تتوافر برامج منظمة بين الجمعيات الكبيرة القطرية والجمعيات القاعدية الصغيرة؟ وغيرها من الأسئلة.

إن المسألة الجوهرية والنسوية والتي يهدف هذا البحث إلى فتح باب النقاش حولها، تتعلّق بالحاجة إلى بلورة رؤية واضحة حول تحديد سياسات نضالية تمنع تغييب و"قصف" الذاكرة،[6] كما يُحاول من خلالها تعزيز تبنّي أساليب ووسائل النضال والمقاومة النسوية من خلال عمل الجمعيات، وزيادة وعيهن لمهارات الإخراس وقدرتهن

6. للاستفاضة والتعمّق، يُنظر، أيضًا: INCITE 2007.

- عند اللزوم - على إعادة التموضع لصياغة رؤًى مشتركة وواضحة لمواجهة سياسات الاستعمار الجديدة، والاندماج عبر بناء جهد وطني وإقليمي معزّز للمرأة ولمكانتها الاقتصادية، القانونية والاجتماعية والسياسية، رغم المُعيقات الخانقة التي تواجههن، والتي يحاول هذا البحث تسليط الضوء عليها. ويأتي هذا البحث كاستمرار لعملية بدأتها جمعيات فلسطينية محلّية أخرى (أبو العسل 2006) ليفحص المتغيّرات في حياة هذه الجمعيات إلى جانب تقييم الوضع القائم عبر سماع صوت القيّمات على هذه الجمعيات بأنفسهن ورؤيتهن لعملهن وعمل الأطر الأخرى، وفحص ما قد تغيّر وما هو الثابت في رؤيتهن للواقع والمستقبل، مع التشديد على البدايات، على التمايز فيما بينها وخصوصية كلّ واحدة، وفحص المرجعيّات والمنطلقات التي تعتمدها.

لقد أدّى "القصف" المستمرّ على الكيان الفلسطيني في إسرائيل إلى خلق هرمية من الحاجات، حيث أصبح الحقّ في أن يبقى الفرد حيًّا محافظًا على بيته وأهله الأمر الأكثر إلحاحًا، والحصول على الغذاء والملجأ، والاستمرارية في الحياة أمرًا في رأس الهرم. تُنتج هرمية احتياجات البقاء، واستمرار الدولة في خلق سياق مستمرّ من حالة الإرهاب والتخويف للآخر الفلسطيني، ديناميكيات وردود فعل وخدمات متأثرة بظروف السياق التاريخي والسياسي، والسؤال يبقى كيف توثّر المتغيّرات والسياق السياسي والاستمرارية والقيادة والأسلوب والبرامج والمقاومة، والأهم من هذا كلّه، أخلاقيّات العمل، على ما بدأت به مقدّمتي وقالته الباحثة النقدية جلوريا انزلدوا، ألا وهو بناء الجسور؟

مقدّمة

الذاتي هو السياسي والتاريخ هو الحاضر

الجمهور يرقبنا بنظرة خاصّة إلى تصفح
نفس المرأة في ما تصف به ذاتها
وليس في ما يرويه عنها الكاتبون

مي زيادة

ليس هناك أي خطأ دفين في مشروع شرح الذات
أي شرح موقع الذات كمتحدّثة ومفكّرة
وشرح الخبرات والآراء والإحساس بالحياة
كما أنه لا بأس في شرح القيم التي توجّه أحكامنا على ما حولنا

أوما نارايان

ما زال شعبنا يعاني تَبِعات النكبة المستمرّة، كعدم الاعتراف بحقّ العودة للاجئين، ووقوع باقي الأراضي الفلسطينية تحت احتلال إسرائيلي إضافي منذ عام 1967. والتمييز ضدّ الأقلية القومية العربية الباقية على أراضيها في مناطق 48 في جميع المجالات، إضافة إلى محاولات الدولة المستمرّة لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية واستبدالها بأخرى مدنية إسرائيلية. عمليًّا، تشكّل هذه الوضعية وهذا السياق التاريخي السياسي المستمرّ الخلفية التي نمت وترعرعت وما زالت تعمل في ظلّها الحركة الوطنية ككلّ، والحركة النسائية الفلسطينية. الأمر الذي يجب أخذه بالاعتبار لدى فحص وتقييم واقع الحركة النسائية الفلسطينية وأطرها لدينا. يُضاف إلى ذلك كلّه البُنية الأبوية الذكورية التي تُقصي النساء على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، إضافة إلى عوامل التغييب الطبقيّ، وغيرها من المتغيّرات التي يجب أخذها بالحسبان لدى تقييم عمل كلّ مجتمع بمؤسّساته وأفراده. تشكّل هذه الوضعية كذلك السياق العام الذي تتبلور فيه كلّ التجارب، الشخصية منها والعامّة.

كامرأة فلسطينية ناشطة منذ سنوات عديدة في العمل الأهلي والنسوي بشكل خاصّ، وسابقًا في الحركة الطلابية، وكمهتمّة بقضايا التوثيق والتاريخ كموقف وهدف سياسي. كنت سعيدة بتلبية توجّه برنامج الدراسات النسوية في مركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية - في حيفا للقيام بهذا البحث، حيث التقت توجّهاتي الشخصية التوجّهات البحثية ومنطلقاتها الفكرية التي يطرحها برنامج الدراسات النسوية، والتي تبغي "البحث في العلاقات الجندرية في المجتمع الفلسطيني في الداخل، وتوظيف المعرفة وتسخيرها في عملية التغيير الاجتماعيّ، من أجل المساهمة في إنهاء الاضطهاد والقمع ضدّ المرأة على أشكاله المختلفة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، وإتاحة المجال للتعبير عن الرؤية النسوية في مختلف مجالات حياة المجتمع الفلسطيني، السياسية والاجتماعية". ويعمل البرنامج على "استقطاب باحثين وباحثات من المُهتمّين بموضوع المرأة والجندر لإجراء الأبحاث التطبيقية عن المرأة الفلسطينية وعلاقات القوى بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني والتحوّلات التى طرأت على مكانة المرأة والرجل داخل المجتمع".[7]

تُشير الباحثات النسويات إلى مركزية العلاقة بين ما يُسمّى بالخاص والعام، وبين كون الذاتي سياسيًا، حيث يتركز أحد اتجاهات البحث التاريخي النسوي كما تُبيّن شيلا روبثام (Rowbotham 1974) في فكرة أن كلّ ما يُعتبر خاصًا هو سياسي بالدرجة الأولى، وأنه ليس هناك أي تعارض بين المجال الخاص والعام. تبغي هذه التوجّهات البحثية وضع حدّ لفكرة الفصل القائم بين الحيّزين الخاص والعام، التي تقلّل من شأن الحيّز الخاص المنسوب للنساء عادة، ولا تقدّر الرجال إن قاموا بأي دور داخله، وبالتالي فهي تُقصيهم عنه وتدفعهم إلى الحيّز العام الذي يُفترض به أن يكون ذكوريًا. استمرارًا للمفهوم النسوي المطروح هنا حول تفسير الحيّزين الخاص والعام والعلاقة بينهما، يُمكن القول إن فكرة الفصل بين الخاص والعام، هي فكرة معادية للفكر النسوي بمعنى أنها تأتي لتخدم فكرة عزل وحصر النساء فيما يُسمّى "حيّزاتهن الشخصية" واستمرار تغييبهن، وتغييب نشاطاتهن وإنجازاتهن عمّا يُسمّى الساحة العامّة التي يُتوقع أن تكون ذكورية، حسَب المفاهيم الاجتماعية الأبوية.

كما أن مقولة إن الشخصي هو سياسي، تعني - في الأساس - أن القضايا التي تبدو قضايا شخصية فردية تخصّ امرأة معيّنة، أو تعانيها امرأة معيّنة، مثل قضايا التعرّض للعنف الجنسي والجسديّ، هي، عمليًا، قضايا جماعية تميّز جمهور النساء بوصفهن نساء أو نساء يعِشن في ظروف معيّنة وينتمين إلى مجتمع معيّن، وبالتالي فهي تعود إلى واقع سياسِي وعلاقات قوّة سياسية. من هنا ينتج أن تغييرها يتطلّب

7. برنامج الدراسات النسوية، الموقع الإلكتروني لمدى الكرمل:
http//:www.mada-research.org/arabic/programs/womens.shtml.

حلاً سياسيًا، كونها لا تأتي نِتاج صدفة معيّنة وإنما هي نِتاج مباني قهر سياسية اجتماعية. هذه المباني تفرض، مثلاً، تعارضًا أو تضادية بين الخاص والعام، وينتج عن هذه العلاقة التضادية دفع النساء إلى داخل الحيّز وإقصائهن عن الحيّز العام. من هنا ترتبط محاربة التضادية القائمة بين الخاص والعام، والتي لا تصبّ في صالح النساء، بمحاربة التضادية القائمة بين الذاتي والسياسي، كذلك، وهي حرب على المستوى الفكري النظري والتطبيقيّ.

ولربّما يُثار هنا سؤال لماذا أطرق هذه القضية هنا، بينما أبحث وأفحص في هذا البحث أمورًا تتعلّق بعمل الجمعيات النسائية والنسوية، بمعنى ما يتمّ عرضه ضمن الحيّز العام. بالتالي ما يُمكنني قوله هنا، بناءً على تجربتي الشخصية وتجارب نساء ناشطات في العمل الأهلي ضمن الجمعيات، إن الربط هنا بين الخاص والعام، بين الذاتي والسياسي، مهمّ وأساسي بالدرجة الأولى. فتجارب النساء الناشطات، التي يُمكن اعتبارها شخصية وخاصّة، هي سياسية وعامّة بالدرجة الأولى، فقد نجحت القيّمات عليها في أن يُظهرن أن ما تعانيه كلّ من هذه الناشطات على حِدة، ليس قضايا خاصّة، بل هو العام بعينة. وبالتالي فإن اختيار العمل على المستوى الجماعي والتأطّر من خلال الجمعيات هو بحدّ ذاته مقولة سياسية. واختيار الناشطات السياسيات عدم الصمت على تجاهل الحركات السياسية لمعالجة قضايا العنف ضدّ النساء، على سبيل المثال، وقرارهن الخروج على هذا الصمت من خلال تشكيل أوّل المراكز النسوية الفلسطينية، هو بحدّ ذاته مقولة سياسية، والقرار بفضح سياسات الدولة وتقصيرها في التعامل مع قضايا النساء العربيات ومواجهتها من خلال العمل الجماعي هو مقولة سياسية، وليس، فقط، مقولة فردية ذاتية تخصّ امرأة بعينها دون أخرى.

وبالتالي، فمن غير الصواب الادعاء أنني باحثة وناشطة نسوية أتّبع الحيادية في معالجتي هذه القضايا. وكون التوجّهات البحثية والفكرية التي سبقت الفكر النسوي قد عزّزت الفصل بين الحيّزين الخاص والعام، وبين الذاتي والسياسي، وكونها اهتمّت دومًا بفحص ما يحدث في الحيّز العام - الذكوريّ، فإنها غيّبت وتجاهلت النساء وإنجازاتهن، كونهن أقصين من هذا الحيّز. وجاء من جراء ذلك التأريخ لنشاط النساء منقوصًا. من هذا المنطلق ولهذه الأسباب، تنبع الحاجة والضرورة إلى أن تقوم النساء والنسويات والأطر النسوية بتأريخ وتوثيق نشاطهن وعملهن وتقييمه من موقع مشارك واعٍ، وأن لا يكتفين بقراءة ما يُكتب عنهن وعن نشاطاتهن. وبالتالي، تخدم عملية الكتابة والتوثيق بالمشاركة، عملية النقد البنّاء والمستمر، وتساعد في بلورة رؤية مستقبلية واضحة للحركة النسوية ودورها كجزء من مؤسّسات المجتمع الفلسطيني، في ظلّ حكم الدولة العبرية، وذلك من خلال توثيق الماضي وتقييم الحاضر، وانسجامًا مع توجّهنا البحثي السياسي الذي يرى في كلّ قضية خاصّة ناتجة عن واقع سياسي.

وعليه فإن البحث الحاليّ، ينضمّ إلى سلسلة الأبحاث النسوية التي اقترحت مفهومًا آخر مغايرًا للموضوعية في البحث العلميّ، خصوصًا في قضايا البحث عن الذات الفردية والجماعية. وكما تقول هدى الصدّة، لقد "كشفت الباحثات النسويات عن الذاتية المضمرة في الأبحاث العلمية التي تدّعي الموضوعية، وبيّن كيف أن تلك المناهج الموضوعية تزكّي وجهة نظر الذات الذكورية، فتقوم بعملية إقصاء لوجهات النظر الأخرى، ومنها وجهات نظر النساء ومجموعات مهمّشة في المجتمع، وبهذا نجحت النسويات في طرح مفهوم مغاير للموضوعية، وهو الموضوعية التي لا تخفي ذاتية الباحث، وإنما تقرّها فتحدّد موقعها الثقافي والسياسي. ومن منطلق أن المُساهمة للنسوية هو طرح أسئلة معرفية مختلفة" (الصدّة 2002، 12).

من خلال تبنّيها مقولة "الذاتي هو السياسي" في كتابها "النسوية للجميع"، تشارك بيل هوكس القرّاء/القارئات في تجربتها النسوية الشخصية والتي انعكست لاحقًا في الكتابة النسوية حيث كتبت أوّل كتاب لها وهي ابنة 19 عامًا، وتتحدّث عن تبنّيها للسياسة النسوية في فترة الدراسة الجامعية، وكيف أن كونها المرأة السوداء الوحيدة في دروس رفع الوعي والنسوية، اضطرها إلى التعامل مع أسئلة نظرية ترتبط بقضية العرق والجنوسة، وبدأت تطالب بأن يتمّ الاعتراف بالدور الذي تلعبه العنصرية في بلورة التفكير النسوي، وبدأت بالمطالبة بالتغيير (هوكس 2002، 65). لكنها تقول، رغم ذلك فإن العمل النقدي المرتبط بقضايا العرق لم يهدم الحركة، بل أدّى إلى زيادة قوّتها. وتبيّن في كتابها كيف أن منظومتها المعرفية تشكّلت من خلال التفاعل بين الخاص والعام، من تجربتها وتاريخها الشخصي وتاريخ وتجارب المُحيطين بها.

وكذلك، تتحدّث باتريشا كولينس عن تجربتها الذاتية - العامّة كامرأة سوداء في الولايات المتحدة، وكيف وصلت محاولات إخراس صوتها كامرأة سوداء إلى وضعية الصمت التامّ قبل أن تقوم بالثورة على الوضع والمفاهيم القائمة (Collines 1991). هذا الإخراس والوعي لوجوده ومقاومته وكذلك الوعي لكون الذاتي سياسيًا، يُميّز العمل النسوي الأكاديمي والبحثي والنشاط النسوي في حقول النساء اللاتي ينتمين إلى ما يُطلق عليه تعبير "العالم الثالث" ومن ضمنه العالم العربي وفلسطين.

من خلال نقاش قضايا الهوية والنسوية، قامت النسويات المنتميات إلى ثقافات العالم المختلفة خارج الغرب بتحدّي التعريفات الماهوية لامرأة العالم الثالث، المستخدمة في الأدبيّات الغربية. فتتحدّث سبيفاك عن وعيها لكونها امرأة من أصل هندي عندما تكتب عن تجربة الهند ودراسات التابع، وتنتقد محاولات مفكّري ونقّاد العالم الغربي ومن ضمنهم النسويات، لتمثيل المجموعات المهمَّشة "التابعة" من خلال محاولات تمثيلهن والتحدّث باسمهن (سبيفاك 2002). كما ترفض تشاندرا تالبيد موهانتي التمثيلات

الغربية النسوية "لامرأة العالم الثالث" التي تصوّرها على أنها أحادية المعالم، ممّا يجعل الأولى تتحوّل إلى النموذج المعياري الذي تُقاس على أساسه جميع حالات النساء (موهانتي 2002). الأمر ذاته قاومته ورفضته النسويات من الملوّنات/السود في الولايات المتحدة كهوكس وكولينز، والنسويات العربيات في العالم العربي وضمنه الفلسطيني.

ما هو الهدف من وراء هذا البحث؟

يكمن الهدف الأساس لهذا البحث، إضافة إلى الأهداف المذكورة سابقًا، في وضعية تغييب أدوار النساء الفلسطينيات ونشاطاتهن، أو تجاهلها بأشكال وأبعاد مختلفة على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) أو الطبقة أو القومية، إضافة لانشغال العديد من الأطر والمؤسّسات بالعمل اليومي وبالتخطيط للمستقبل، وإغفالها، أحيانًا، تسجيل الماضي والبدايات، أو تقييم الحاضر. من هنا جاءت ضرورة القيام بهذا البحث.

تتحدّث وديعة قدورة - خرطبيل عن قضية الانشغال في الأمور الحياتية وإغفال تسجيل الماضي والبدايات. إلاّ أن وعيها لأهمية عملية التوثيق من الموقع الذاتيّ، جعلها بعد سنوات من الكفاح ضدّ الانتداب البريطاني وضدّ الاستيطان الصِّهيوني في البلاد، تقوم بتدوين ذكرياتها ومذكراتها النضالية ضمن كتاب، وتذكر هناك "ومع أني كنت أعلم أن لدي ما أقوله، إلاّ أن مشاغل الكفاح كانت دومًا تطغى على ما عداها" (قدورة - خرطبيل 1995، 9).

كثيرًا ما نجد أنفسنا نطرح أسئلة لا إجابات شافية عنها، وتغيب عن عيوننا أو تُنسى معلومات ومراحل هامّة في حياتنا الشخصية والجماعية. يعود ذلك إلى كوننا كثيرًا ما نذكر الناشطين/ات بيننا بعد موتهم وليس في حياتهم، ونغفل أن بعض المؤسّسين/ات والناشطين/ات الذين تداخل لديهم الشخصي في السياسي، لدرجة لا يُمكن فيها التفريق بينهما، يشكّلون بالنسبة إلينا مرجعيّات تاريخية ومعلوماتية حية تُمكن الاستفادة منها ومن المعلومات المتراكمة.

بخصوص الوعي الذاتيّ، تقول قدورة - خرطبيل: "أعتقد أن ما أستطيع قوله يستحقّ التسجيل، ويجب تدوينه لئلاّ يضيع، ليس في جانبه الخاصّ، وهو ليس خاصًّا ألبتة، إذ إنه جزء من العام، باعتباري من الكثيرين الذين عانوا نكبة التشرّد، ثم نهضوا مجدّدًا يعملون على استعادة الأرض التي اقتُلعوا منها. واحدة من الذين فقدوا مكانهم من دون أن يفقدوا حقّهم في الحلم في العودة إليه" (المصدر السابق، 9).

من هذا المنطلق الذاتي السياسي العام رأيت أهمية أخذ دور في عملية توثيق تاريخ نشأة وتطوّر الحركة النسوية الفلسطينية في مناطق 48، والتي كان لي دور في

إقامة وتفعيل بعض مؤسّساتها. كما شدّدت في هذا البحث على فحص المتغيّرات الحاصلة فيها من فترة لأخرى، وفحص العوامل المحرّكة لهذه المتغيّرات، واستكشاف مدى تفاعلها مع ما يجري حولها وتأثّرها به.

بهذا المفهوم، يشكّل البحث الحالي خطوة إضافية تراكمية في سلسلة من الأبحاث التي قمت بها سابقًا حول الموضوع، وقام بها غيري، ويأتي مكمّلاً ومعمّقًا لها ولنقاط تمّت دراستها وأخرى لم تطرق في تلك الأبحاث.

النساء يكتبن تواريخهن ويُدوّن أنشطتهن بأنفسهن

على المستوى الشخصي، شغلتني دومًا قضية التوثيق، توثيق تاريخ البدايات والانطلاقات والتخبّطات التي من المُمكن أن تستفيد منها ومن تراكمها، أوّلاً وقبل كلّ شيء، الحركة النسوية ذاتها في تقييمها وتطويرها لعملها، ومن المُمكن أن يستفيد منها الباحثون والباحثات في هذا الحقل. هذه البدايات وهذا التوثيق نُغفله في كثير من الأحيان، أو لا نعود نذكره، ولربما ننساه مع مرور الوقت.

خلال عملية التوجّه للمؤسّسات وسؤال القيّمات عليها عن البدايات، وطلب معلومات مكتوبة عن عملها، صادفت لدى بعضها نقصًا في التوثيق ونقصًا في المعلومات، الأمر الذي خلق فجوات معلوماتية لدى جيل القيّمات عليها حاليًا، خصوصًا إن لم يكن من جيل المُؤَسِّسات. فنتيجة لذلك واجهت مغالطات وأخطاء معلوماتية تاريخية، بعضها سُجِّل على أنه حقائق. وهنا تقع المسؤولية على هذه الأطر والقيّمات عليها في فحص معلوماتهن والتدقيق فيها كي لا يقمن، حتى من دون قصد أو وعي، بتغييب نساء أخريات وأطر أخرى قائمة حاليًا، أو كانت قائمة في مرحلة ما، وكان لها دورها في بلورة الحركة النسوية الفلسطينية.

فهناك بعض النساء وبعض الأطر التي كان لها دور وتركت بصمات على تطوّر الحركة النسوية، سواء أكان ذلك على مستوى فردي أم جماعيّ، ولم توثّق لعملها بالشكل الكافي لأسباب مختلفة ومتنوّعة. وهناك من لا يعرف عنها من الجيل الجديد، ويُغفلها الجانب البحثيّ. وبالتالي فإن استمرار تجاهل وجودها وعملها يُساعد على استمرار عملية التغييب والإقصاء التي يخرج ضدّها الفكر النسوي ويحاول من خلال الكشف عن وجودها أن يقوم بتفكيكها وبناء صور أكثر شمولية تستحضر الأصوات الغائبة والمُغَيَّبة جميعًا ومن ضمنها "الأصوات المعارضة" في كثير من الأحيان. وهو أمر كانت إندربال جريوال وكارين كابلن (Grewal and Kaplan 1994)، قد

أشارتا إلى وجوده في سياق آخر، وذلك في كتابهما "أشكال الهيمنة المتناثرة: ما بعد الحداثة والممارسات النسوية المتعدّدة الجنسيّات".[8]

تجدر الإشارة إلى أنني أتوخّى الحذر قدر الإمكان في استحضار المعلومات وفي ادعاء صحّتها التامّة كونها معلومات تعتمد، أحيانًا، على الذاكرة الحية، والقابلة هي، أيضًا، للوقوع في الخطأ، وكونها تعتمد مراجع لم تتحرَّ دومًا الدقة في ذكر التفاصيل، كما سأبيّن في مواقع لاحقة من هذا البحث. كما أنني أعي تمامًا أني قد أغفل بعض التفاصيل، ومن المُمكن أن أقوم، رغم حذري، بإقصاء أخريات من النساء أو من التجارب من خلال تشديدي على غيرها أو توثيقي لغيرها. لكن أقل ما يُمكنني عمله في هذا الصدد هو الاعتراف بإمكانية وجود مثل هذا القصور في البحث الحاليّ. إنني على وعي تامّ لحقيقة أنني خلال عملية البحث والتنقيب والقراءة والتحليل، قد أتحيّز لمن أتعاطف معه أو ما أعرفه، ولكنّني من المؤكّد أنني سأعمل جاهدة على استحضار أصوات غُيِّبت، وأعمل على الكشف عنها وتسليط الضوء عليها، كما أراها وأسمعها من النساء ومن خلال كتاباتهن وكما يرغبن في أن نرويها باسمهن، أو أن يكتبن عنها كما فعلن من خلال إجاباتهن عن الاستمارات البحثية، أو من خلال منشورات الجمعيات ذاتها.

ومن أجل الحرص على قدر أكبر من الدقة والوضوح، عرضت هذا البحث على عدّة قارئات من الزميلات في برنامج الدراسات النسوية في مركز مدى الكرمل، والناشطات في العمل الأهلي والمجال البحثيّ، وقد ساعدت ملاحظاتهن المتنوّعة على إثراء البحث والتقليل قدر الإمكان من إمكانية التحيّز أو عدم الدقة في التفاصيل أو الابتعاد عن الحقائق المطروحة لدى تحليل الأمور.

من هذا المنطلق يقوم البحث الحالي باستحضار تجارب ونماذج عمل نسائية ونسوية مختلفة، ولا يكتفي بالقائم حاليًا، أو بالعمل الذي يحتلّ الحيّز العام والمعروف، بل يتعدّاه نحو تجارب تُعتبر تجارب متواضعة وصغيرة ومحلية، ويعود بالتاريخ ليكشف عن تجارب كان لها دور في تشكيل البدايات وأخرى كان لها أثر في إحداث تغييرات وفرض جداول عمل وواقع مغاير، وتلك التي تحوّل عملها إلى عمل مفصلي مرحليّ. ويقوم البحث كذلك بمحاولة تقييم للماضي والحاضر من خلال استحضاره أوّلاً، ودراسته ثانيًا، ومنح مكان لحضور أصوات غير حاضرة أو غير معروفة أو غير باقية في الذاكرة أو في الكتابات.

8. تشير هدى الصدّة (2002) إلى هذه الكتابة في مقدّمتها لكتاب أصوات بديلة، أيضًا، وتنبّه إلى أن على النسويّات الانتباه جيّدًا إلى العلاقة المستترة أو المعلنة بين التعبير عن قضايا النوع وبين أشكال الهيمنة المتناثرة حولنا.

في هذه الحالة يأخذ التوثيق للحالات الشخصية أهمية لا تقلّ عن التوثيق للعمل الجماعيّ، المنظم أو العفويّ، حيث يتداخل الشخصي في السياسي والخاص في العام. ويأتي هذا البحث كخطوة إضافية لفحص المتغيّرات في حياة هذه الجمعيات، إضافة إلى تقييم القائم من خلال سماع صوت القيّمات على هذه الجمعيات بأنفسهن ورؤيتهن لعملهن وعمل الأطر الأخرى وفحص ما تغيّر، وما هو ثابت في رؤيتهن للواقع والمستقبل، مع التشديد على البدايات، على التمايز فيما بينها وخصوصية كلّ واحدة، وفحص المرجعيّات والمنطلقات التي تعتمدها.

عندما تقوم ناشطات الحركة النسائية الفلسطينية كوديعة قدورة - خرطبيل وعنبرة سلام الخالدي وأسماء طوبي ومثيل مغنم، بتسجيل أدوارهن ونشاطاتهن في الحركة النسائية الفلسطينية منذ عشرينيّات القرن الماضي، فإنهن إنما يُسجلن من خلال الذاتي والخاص تاريخًا ويؤرخن لذاكرة جماعية، عمل الاستعمار على طمسها.

تُشير هالة كمال في تقييمها لسيرة نبوية موسى (1886-1951) الذاتية إلى الأبعاد المختلفة التي تحملها السير الذاتية، حين تقول عنها "إنها تُظهِر في تسجيلها لسيرتها الذاتية وعيًا لجانبين أساسيّين، وهما الذاكرة والتاريخ". وعت الكاتبة نبوية موسى هذا الأمر بنفسها وعبّرت عنه في مقدّمة كتابها، حين كتبت ما يلي:

> أنشأتُ مجلتي الفتاة في أكتوبر 1937، وأخذت أكتب فيها بعض ذكرياتي فأقبل الناس عليها، وطلب مني كثيرون أن أدوّنها في كتاب، وتلبية لهذا الطلب قمت بسرد ذكرياتي حسب تاريخ حدوثها في حياتي، فأصبحت بذلك تاريخًا مفصلاً لما تكبّدته من مشقة، وما شعرت به أحيانًا من اغتباط. وهو تحليل نفسي لفتاة قضت عمرها في جهاد مستمرّ وهي نفسها لا تعرف إلى الآن أكان سبب هذا الجهاد والنضال المستمرّ خطأ صدر منها أم هو خطأ المقادير. لهذا أروي تاريخي بالتفصيل وأترك للقارئ الكريم بعد هذا الحكم لي أو عليّ. وسأتحرّى الصدق فيما أكتبه ليبني القارئ رأيه على حقيقة واضحه لديه (كمال 1999، 21؛ 2001، 215).

لو قمنا بمقارنة ما بين التوثيق الشخصي السياسي والخاص وما بين تطوّر العمل النسوي الفلسطيني لدينا، يُمكن القول إن ما يهمّنا هنا في هذا النوع من الكتابة، هو استحضار ما تمّ تغييبه أو تهميشه والعمل على توثيقه، وكتابة ما لم يُقَل ومعاينة ما قيل. لا ينعكس هذا الأمر على الحركة النسوية وعملها فحسْب، وإنما على كلّ عملية توثيق تاريخيّ، كما يُشير إلى ذلك عزمي بشارة حين يقول: "التاريخ القومي لا يتألّف مما يجب تذكره فحسْب، وإنما، أيضًا، مما يُنسى، بما في ذلك جزئيّات

وصراعات داخلية دموية وتوحيد قسري عنيف وغير ذلك" (بشارة 1996، 254). تؤكّد كتابة بشارة مُجدَّدًا وجود عمليّات استبعاد لأصوات المعارضة، الأمر الذي نوّهتُ به مُسبَّقًا عند الإشارة إلى كتابة أندربال جريوال وكارين كابلن.

تؤكّد هدى الصدّة أن "الهدف من إعادة قراءة التاريخ العربي، لا يقتصر على كونه هدفًا أكاديميًّا، وإنما لكونه، أيضًا، هدفًا سياسيًا في الدرجة الأولى؛ إذ إنه يُعدّ تعبيرًا عن موقف من الحياة، واهتمامًا بالمشاركة الإيجابية في الواقع الثقافي والاجتماعيّ؛ من أجل إحداث تغيير أو تطوّر نحو حياة ثقافية واجتماعية أكثر عدلاً، وأكثر توازنًا لجميع أفراد المجتمع" (الصدّة 1998، 1). وهنا يكون من واجبنا في البحث عن المرأة وأطرها ودورها في هذه المسيرة التاريخية، حيث "ينصبّ اهتمامنا على قراءة التاريخ، من منظور الجندر ومن منطلق أن النساء يشكّلن جزءًا هامًّا من المجتمع، وأنهن قُمن بدور هامّ في صنع وتشكيل التاريخ العربي" (المصدر السابق). يتوافق هذا التفكير مع ما يعرضه البحث الحالي وما يعرضه برنامج الدّراسات النسوية في مركز مدى الكرمل.

كما تشير نهى بيومي (1998) إلى الارتباط الوثيق بين مفهوم الإقصاء وعلاقات السلطة بالمعرفة ودور الكتابة في إفساح مساحات أرحب للمرأة، بهدف استنطاق المكبوت في المكتوب، حيث "تفتقر الجماعات النسائية في الشرق الأوسط إلى التوثيق الذي حظيت به مثيلاتها في باقي دول العالم" (الشطي ورابو 2001، 32). يعود ذلك إلى أسباب مختلفة ومتعدّدة كنت قد نوّهتُ بها سابقًا، وأشار إليها العديدُ من الباحثات النسويات كسبيفاك وموهانتي وأخريات.[9]

يكمن أحد أسباب تهميش دور المرأة في مجتمعاتنا لفترات طويلة، كما تؤكّد القيّمات على مركز دراسات المرأة الجديدة في مصر، في عدم تناول العمل النسائي بالجدية، وأن هذا بدوره أدّى إلى "غياب توثيق النساء لجهودهن لمناقشة قضاياهن في خصوصيّتها ومحاولتهن إيجاد مكان لقضية المرأة على خريطة الصراع السياسي والاجتماعيّ. وظلّت معظم الكتابات بأقلام غربية ترى المرأة العربية من منظور ثقافي مختلف، مما يُخلّ بحيادية وعمق هذا التوثيق. الأمر الذي يشدّد على أهمية أن نرى واقع الحركة النسائية وإشكالياتها بعيوننا نحن، ومحاولة توثيقها" (العفيفي وعبد الهادي وأخريات 1995، 8) هذا ما يحاول البحث الحالي أن يقوم به كجزء من المواضيع والأهداف التي يفحصها.

وفي دراسة حالتنا الفلسطينية وتوثيق تاريخنا، ومن ضمنه العمل النسائي وتطوّر

9. للتوسّع حول هذا الأمر يُنظر: الصدّة 2002.

الحركة النسوية، يُضاف إلى كلّ الأمور والتعقيدات المذكورة أعلاه فيما يخصّ دول العالم الثالث، والتي وقعت في مرحلة معيّنة تحت استعمار غربيّ، خصوصية أخرى وهي وقوعنا تحت استعمار مستمرّ ومتواصل، منذ الحكم العثماني مرورًا بالانتدابي وحتى يومنا هذا. فنحن - الفلسطينيّين - لم نحصل على حقوقنا القومية أسوة بالأقطار العربية التي حصلت على استقلالها، بل نفتقر حتى اليوم إلى الإمكانيّات المادية والبحثية والمؤسّساتية للقيام بتوثيق تاريخنا، خصوصًا المؤسّسات الوطنية التي تأخذ على عاتقها عادة رعاية قضايا التأريخ والتوثيق من خلال أراشيف رسمية ومتاحف ومكتبات وطنية.

الفصل الأوّل

التوثيق والدراسات النسوية في مقاومة التغييب

مالم يُقَل قطّ يُتيح إنتاج بعض المفاهيم
التي تبدو واضحة في حدّ ذاتها وخارج حدود المناقشة
جولي ستيفنس

الفكر النسوي الذي لا ينقد ذاته لا يُمكنه
في المحصلة النهائية
أن ينطوي على إمكانات تحرّرية
جين بيثكي ايلشتاين

في كتابها المشهور "غرفة خاصّة بها" (A Room of One's Own) تقوم فيرجينيا وولف بتحليل عملية تحجيم قدرات النساء ومواهبهن في ظلّ المجتمعات الذكورية، وتتحدّى مقولة إن النساء لم يساهمن في صنع الحضارة وتطوّرها، وإنْ كان لهن دورٌ ما، فقد كان ثانويًا مقارنة بالرجال، ويعود ذلك إلى الطبيعة البيولوجية للنساء. تصل وولف إلى استنتاج مُفاده أن استئثار الرجال بالثروة وفرض سلطتهم على المجالين السياسي والاقتصادي، يؤدّيان، بالضرورة، إلى احتكارهم مفاتيح الحياة الثقافية. وتنتهي إلى خُلاصتها الشهيرة القائلة إن من شروط كتابة المرأة أن تمتلك خمسمائة جنيه إسترليني وحجرة خاصّة بها. وتنعكس هذه العبارة مجازًا عن فكرة استقلال المرأة (مقتبس لدى الصدّة 2002، 12).

فهل ينطبق هذا القول على المرأة العربية، التي لم تملك "الخمسمائة جنيه ولا حجرتها الخاصّة بها" والتي طالما كان بيتها ووطنها مهدَّديْن بالضياع ومسيطرًا عليهما من قبل

قوات غريبة غازية متتالية. ماذا حدث معها وكيف تعاملت مع قضية تغييبها؟

يُمكن القول إنه رغم ازدياد الكتابات النسوية وزيادة الوعي لأهمية كتابة تاريخ النساء وتجاربهن، الجماعية منها والفردية، تبقى المعرفة حول تطوّر الحركة النسائية العربية كما الفلسطينية محدودة وغير كاملة التفاصيل. ويتفاوت توثيق النساء لتجاربهن، الجماعية منها والفردية، من منطقة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى، ويتأثر بعوامل مختلفة، وبالتالي فإن معرفتنا بها تتحدّد بما يُكتب أو بما يُكشف عنه.

تؤكّد ستيفنس أن تجارب النساء مرتبطة بواقع حياتهن اليومي (ستيفنس 2002)، ويُستدلّ من أقوال نادية حجاب عن الواقع الذي عاشته المرأة المصرية، أن واقع حياة المرأة العربية ككلّ هو واقع مركّب. ففي مصر "إضافة إلى المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها المنطقة، والتي تؤثر على المواطنين، كان يترتّب على المرأة التعاطي مع القوانين والمواقف التي تؤثّر عليها شخصيا كونها امرأة، كما كان عليها إيجاد مصادر جديدة للسلطة تساعدها في مَهَمَّتها هذه" (حجاب 1988، 232)؛ وتبيّن أنه رغم تضافر النساء وتجنّدهن للمعركة القومية في المنظمات النسائية "إلاّ أنه لم تكن لديهن القوّة الفاعلة لفرض تغيير جذريّ" من الداخل. وتؤكّد فرضيّتها هذه بالواقع الذي تعيشه النساء اليوم، إذ تقول إنه حتى اليوم "لم يطرأ تغيير جذري على قوانين الأحوال الشخصية المصرية. أمّا بالنسبة إلى حقوق المرأة السياسية، فقد أعطتها بعضًا منها حكومات ما بعد الاستقلال لتُضفي على نفسها صورة عصرية" (المصدر السابق، 237).

وتشير حفيظة شقير وإلهام المرزوقي وخديجة الشريف إلى أنه رغم أن تونس تُعتبر من أكثر الدول العربية سعيًا لإحقاق المساواة بين الجنسين عبر تشريعها نصوصًا قانونية متقدّمة، ورغم تطوّر حركة الجمعيات النسائية وظهور نُواها الأولى في النصف الثاني من السبعينيّات هناك، ووعيها لحقوقها ورغبتها في لعب دور تاريخي لدفع النساء لتقرير مصائرهن، فإن وضع المرأة ظلّ بعيدًا عن المساواة الكاملة، فما زالت القيم والعقليّات متأثّرة بالمجتمع الأبويّ (شقير والمرزوقي والشريف 1995، 9). وما زالت "السياسات الرسمية"، على حدّ قولهن، "تتميّز بوجود فجوة عميقة بين النصوص القانونية وتطبيقها، وتنقص الحركة الجماهيرية القادرة على تخطّي النظام الأبوي وفرض نظام ديمقراطي فعّال على المجتمع" (المصدر السابق، 30).

وتُضيف إلهام المرزوقي عن تونس، إن "الاستقطاب السياسي للمجتمع المدني عامّة وللحركة النسائية خاصّة، يُترجم طبيعة اشتغال النسق السياسي الذي كرّس قطع الصلة ما بين القاعدة والمجتمع، وما بين المنظّمات لأجل إفراغها وإضعافها، وبالتالي التحكّم بها وتوجيهها حسَبما ترتضيه الدولة" (المرزوقي 1999، 7)، إذ استقطب النظام السياسي التونسي الحركة النسوية واستعمل شعاراتها. ورغم ذلك، "هذا الاستعمال

الأداتي لقضية المرأة وبالتالي مأسسة الخطاب النسوي من طرف الدولة، قد قُيّم على أساس انتصار للحركة النسوية". لكن المرزوقي توضح وجهة نظرها التي تقول إنه "في الواقع تخلّت النسويات عن منطقهن النضالي لصالح منطق الدولة. إذ إنه في غياب كمّ نسائي كبير يُمكن للجمعيات النسوية تحريكه والانخراط معه في النضال المطلبي والحقوقيّ، تبقى موازين القوى في غير صالحها. وتبقى كلّ نشاطاتها رهينة لإرادة الدولة، وهذا يقلّص من التعبير الحرّ والمستقلّ لها". وعلى هذا الأساس تؤكّد المرزوقي أن وضعية الحركة النسوية تبقى سجينة بين الدولة التي وضعت قضية المرأة في صدارة اهتماماتها، فخنقت، بالتالي، الأصوات المهتمّة والمناهضة لها في هذا الموضوع، وبين مجتمع في قطيعة مع الدولة وبعيد عن الالتزام بهذه القضية" (المصدر السابق، 7).

كما أشرت أعلاه، فإن الكتابات التاريخية التي تتحدّث عن المرأة العربية، واقعها وتجاربها، تبقى محدودة نسبيًّا. ومعرفة واقع النساء وتجاربهن والاطلاع على أعمالهن، تتطلّب منّا البحث عن مصادر إضافية كالكتابات النسائية، ذاتها وتتطلّب منّا قراءة ما كُتب بنظرة نقدية، والبحث عمّا لمْ يُكتب أيضًا، إذ يركّز التاريخ على "سرد تفاصيل الأحداث العامّة، خصوصًا السياسية، وهو معنيّ، أساسًا، بحياة الشخصيات التي لعبت دورًا في الحياة السياسية في حقبة زمنية معيّنة" (الصدّة 1999، 22)، وبالتالي، فإن التاريخ الرسمي لكلّ أمّة غالبًا ما يعكس تاريخ النخبة. وعليه، فإن "القيام بدراسة القضايا التي تهمّ هذه النخبة والتي أنتجت السجلّ المكتوب، يختزل دور الجماهير العريضة والأفراد العاديّين الذين لم يتركوا خلفهم سجلاً مكتوبًا" (يحيى 2002، 20)، ومن ضمنهم النساء. يضيع هذا التاريخ غير الموثّق بموت الأشخاص الذين حملوه في ذاكراتهم.

رغم هذا التغييب والضياع نجحت المؤرّخات النسويات مع حلول ثمانينيّات القرن العشرين "في إنتاج كمّ هائل من المعرفة حول تاريخ النساء، الأمر الذي أتاح لهن إمكانية إعادة النظر في إنتاجهن للمعرفة وتقييم مساهماتهن في مجال الدراسات التاريخية" (الصدّة 2002، 14)، وظهور الحاجة إلى مراجعة مجموعة الافتراضات المعرفية الأوّلية حول ماهية المعرفة الجديرة بالتدوين والتحليل، وأهمية إعادة قراءة ما كُتب من التاريخ القديم وليس مجرّد كتابة مصادر جديدة هي من التحدّيات التي قالت جيردا ليرنر (Lerner 1979) إنها تواجه المؤرّخات النسويات في عملهن.

يحاول هذا البحث أن يفتح مساحات جديدة من المعرفة، خصوصًا المتعلقة بالجمعيات النسوية والنسائية الفلسطينية في مناطق 48، وأن يُعيد قراءة المكتوب ويبحث عمّا لم يُكتب ويسلّط الضوء على قضايا ونقاط لم تلقَ الاهتمام الكافي في البحث أو التدوين.

تغييب النساء، تغييب القومية، تغييب المواطنة

في ظلّ احتلال أو حكم دولة ليست الدولة القومية للشعب، كما في الحالة الفلسطينية، يأخذ تغييب النساء أبعادًا ومعانيَ إضافية. حيث يتحوّل الوضع السياسي للسياق العام الذي تنشط في أجوائه المؤسّسات، ومن ضمنها الجمعيات النسائية والنسوية، ويأخذ البُعد السياسي الموقع والحيّز الأوّل في أجندات العمل المجتمعية، ممّا يُهمّش أو يؤجّل القضايا الاجتماعية ومن ضمنها قضايا المرأة وحقوقها. في ظلّ ظروف كهذه، جاءت نشأة الحركة النسائية الفلسطينية منذ بداياتها في عشرينيّات القرن الماضي واستمرّت حتى يومنا هذا.

تعاني النساء الفلسطينيات التغييب، ليس داخليًّا على المستوى الجندري فقط، وإنما، أيضًا، على المستوى السياسي القومي والمدني في الواقع الذي يعِشْنه كمواطنات داخل حدود الدولة اليهودية، وكجزء من أقلية قومية أصلانية. فنحن كفلسطينيّين ما زلنا نعاني تَبِعات النكبة المستمرّة، وإسقاطاتها على واقعنا وحياتنا إلى يومنا هذا. في العلاقة بين مستعمِر ومستعمَر، بين أكثرية حاكمة وأقلية محكومة؛ إذ إن التاريخ الرسمي المكتوبَ خصوصًا في الكتب المدرسية، والذي يتمّ تلقينه للأجيال، هو تاريخ الاستعمار والاحتلال، تاريخ المجموعة الحاكمة. بينما تُمحى بل تُمنع كلّ رواية بديلة، وتسيطر أجهزة الدولة الحاكمة والمحتلّة على مضامين ومناهج تدريس التاريخ وعلى الرواية المكتوبة. ممّا يمنح أهمية أكبر للرواية الشفوية للمجموعات المقموعة كوسيلة مقاومة وبقاء، حيث تساعد على حفظ الذاكرة والهوية من الضياع، وتضمن نقلها للأجيال القادمة.

منذ أن أطلق أوري لوبراني، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، جملته المشهورة "حبّذا لو بقي العرب في هذه البلاد، حطّابين وسقاة ماء، لسهلت قيادتهم" (هآرتس 4.4.1961)،[10] وحتى تصريحات رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، يوفال ديسكين، الأخيرة، التي أكّدت على سياسة الدولة في تعاملها مع العرب، حين قال إن "العرب في إسرائيل يشكّلون تهديدًا إستراتيجيًّا!"، وشدّد على أن هذا الجهاز سيقوم بـ"إحباط نشاطات تسعى لتغيير طابع الدولة حتى لو جرت بأدوات توفرها الديمقراطية".[11]

إن ذلك يأتي ليؤكّد لنا نحن - الفلسطينيّين - وللعالم، أن سياسات الدولة لم تتغيّر تجاهنا منذ قيامها. هذا بدوره من شأنه أن يفسّر سياسات القمع والتغييب والإقصاء التي قامت بها، وما زالت، والتي تعتمد في تعاملها معنا فكرة أننا "خطر أمنيّ" و"طابور خامس".

10. مقتبس لدى جريس 1967، 110.

11. "الشاباك يعتبر فلسطينيّي الداخل خطرًا إستراتيجيًّا حقيقيًّا"، موقع عرب 48، من يوم 13 آذار 2007 (http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=43717).

تنعكس هذه السياسات بأشكال وأوجه عدة، من قوانين مجحفة في مجالات الأرض والمسكن كقانون أملاك الغائبين، وقانون التطوير، وقانون استملاك الأراضي، وقانون التقادم، وقانون الأراضي المهجورة،[12] وقانون المواطنة لعام 2006، وقوانين العمل، وسياسات التفتيش في المطارات، وسياسات التهجير والاقتلاع، وعدم الاعتراف بالقرى القائمة قبل قيام الدولة، التي تُسمّى "قرًى غير معترف بها"، والتي ترفض الدولة ربطها بشبكات المياه وتصريف المجاري، أو بالكهرباء وشبكة المواصلات؛ أو بأشكال عدة تنعكس في تطبيق القوانين، كتطبيق التمييز المستمرّ في تخصيص الميزانيّات للتربية والتعليم وتطوير البُنى التحتية للقرى العربية، ورفضها المستمرّ للاعتراف بإقامة قرًى ومدن عربية جديدة، أو في سيطرتها الاقتصادية علينا وتبعيّتنا الاقتصادية للمركز.

لقد أدّى القضاء المنهجي السلطوي المستمرّ على الزراعة العربية[13] إلى وضع العراقيل أمام محاولات إقامة بُنية اقتصادية فلسطينية تتسم باستقلالية، وإن كانت محدودة (شحادة 2006). وحتى الورش والمصانع فهي غالبًا ما تُبنى خارج القرى العربية، وما زالت ميزانيات الدعم الحكومية لهذا المجال هزيلة[14] لا تتعدّى نسبة 3.2%. وحتى مصانع النسيج والورق والتعليب التي بُنيت ما بين 1967-1973، في بلدات التطوير اليهودية بجانب القرى العربية مثل "معالوت" و"كرميئيل" و"نتسيرت عيليت" والمراكز الصناعية الأخرى في نهاريا و"كريات آتا"،[15] تمّ اقتلاعها بهدف البحث عن "أيادٍ رخيصة" أكثر، كالعمال الأجانب، أو نقل المصانع بمجملها، كما حدث مع مصانع النسيج التي عملت فيها في الأساس نساء عربيات، حيث نقلت إلى خارج الحدود.

كانت المرأة أولى المتضرّرات من هذه السياسات في المجالات كافة، العمل والاقتصاد والسياسة والتعليم والصحّة. وتمّ تهميشها وإقصاؤها ليس من الكتابة والتوثيق، فقط، وإنما، أيضًا، من الفرص المتاحة أمامها،[16] إذ تتصدّر النساء العربيات سلّم البطالة وسلّم الفقر، "كونها المجموعة الأكثر تهميشًا في المجتمع الإسرائيلي، إضافة إلى تأثير بُنية المجتمع المحافظ الذي يحدّ من إمكانية حركة النساء وقدرتهن على العمل

12. يُنظر بهذا الأمر: أسامة حلبي 1991، 2003، الكتاب الأسود 1976، شركة الأرض المحدودة 1964، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 2005.
13. يُنظر، توما 1982، 126-153.
14. يُنظر في هذا الأمر تقارير مختلفة: تقرير سيكوي السنوي لعام 2003 – http://www.sikkuy.org.il/2003/html.2003؛ لجنة العمل على مكانة المرأة الفلَسطينية في إسرائيل 2005، 129.
15. لقد وصل عدد العاملات الفلَسطينيّات حينها في هذه المصانع إلى نحو سبعة آلاف عاملة (مخول 1981، 26-31).
16. حول موضوعَي التمييز في العمل وصحّة النساء، يُنظر: تقرير مجموعة العمل حول وضع النساء الفلَسطينيّات المواطنات في إسرائيل، 2005 (نشر في مجلة عدالة الإلكترونية. العدد 10، شباط 2005)؛ وجمعية الجليل 2002.

خارج القرية"،[17] فإن المرأة الفلسطينية تعاني مباشرة، كما الرجل الفلسطيني، كلّ سياسات التغييب والإقصاء العنصرية، وممارستها على أرض الواقع. فتصل نسبة مشاركة النساء العربيات في قوّة العمل المدنية من مجموع السكّان لعام 2003، على سبيل المثال، إلى 17.3% مقابل 54.6% لدى اليهوديات. وتتأثّر النساء من سياسات الإفقار، وينبع ذلك بصورة واضحة من تخصيص ميزانيّات حكومية قليلة للقرى العربية لتطوير مناطق صناعية داخلها.[18]

مقاومة التغييب والإقصاء

تقع علينا مسؤولية توثيق تاريخنا بكلّ أبعاده النضالية، ويكتسب الأمر أهمية قصوى في ظلّ غياب مؤسّسة فلسطينية جامعة، تكون بمثابة مؤسّسة دولة ترعى وتحتضن قضايانا، نحن - الفلسطينيّين - الذين حُوِّلنا بفعل إعلان قيام دولة إسرائيل من سكان أصلانيّين إلى أقلية قومية لا تحظى حتى بحقوق الأقليّات في الدولة التي تعرّف نفسها بـ"دولة ديمقراطية"، في حين تصرّ على بقاء طابعها وتعريفها كـ"دولة اليهود". في ظلّ هذا الوضع تبقى قضايانا مُهمَّشة وروايتنا مُقصاة.

تقع علينا نحن مسؤولية توثيق وسرد تطوّر عمل المؤسّسات والأحزاب والحركات السياسية وقطاع العمل الأهليّ، الذي له دور كبير في تطوّر وبناء هذا المجتمع ومؤسّساته، وفي ورفع الوعي الجماعي للقضية الفلسطينية ككلّ بكلّ مركّباتها.

يكون على عاتقنا، نحن - النساء والنسويات - ضمن هذه المسيرة، أن نوثّق تاريخنا، تاريخ تطوّر حركتنا وعملنا، سواء أكان ذلك ضمن الأطر السياسية كالأحزاب والحركات السياسية، أم من خلال عملنا السياسي-الاجتماعي ضمن الجمعيات الأهلية، تلك التي تأخذ النساء دورًا في إداراتها وعضويّتها، أو النسائية البحتة، التي تتوجّه إلى جمهور النساء وتدار من طرفهن.

غالبًا ما يتمّ توثيق تاريخ النُّخَب أو الأحزاب ويتمّ إغفال تاريخ المستضعفين، وبينهم النساء والفلاحون، كما تُشير العديد من الباحثات النسويات أو المعنيّات بتأريخ أدوار النساء. نذكر منهن هدى الصدّة، وإصلاح جاد، وريما حمامي، وروز ماري صايغ، وفيحاء عبد الهادي. تؤكد صايغ في مقدّمة كتابها "الفلاّحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة" أن النساء دفعن الثمن الأكبر نتيجة التركيز على القضية السياسية، فغابت أصوات

17. كما يشير تقرير المنظّمات غير الحكومية المقدّم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة التابعة للأمم المتحدة (لجنة العمل على مكانة المرأة الفلَسطينية في إسرائيل 2006، 121).

18. على سبيل المثال، تصل نسبة الدعم الحكومي إلى 3.2%، فقط، من المناطق الصناعية التي تدعمها وزارة العمل والصناعة والتجارة. وجاءت حصّة المدن والقرى الفلَسطينية 14% من الميزانية المخصّصة لتطوير مناطق صناعية جديدة عام 2004 (جمعية «سيكوي» 2004؛ 2005).

النساء، خصوصًا طبقة كاملة ومن ضمنها أصوات الفلاّحات. وتنوّه بيان نويهض الحوت بأنه "ما أكثر ما قامت به المرأة فعلاً، وما أقلّ ما ورد عنها في المصادر الوثائقية وفي المؤلفات التاريخية" الخاصّة بمرحلة الانتداب البريطاني عمومًا، وبالعشرينيّات خصوصًا، وذلك "لأن موضوع النضال والثورات قد تغلّب على ما سواه، فغابت مواضيع متعدّدة هامّة عن مدار اهتمام المؤرّخين المباشر، كان بينها موضوع المرأة" (نويهض الحوت 2001).

يُضاف إلى هذا أن التاريخَيْن الاجتماعي والاقتصادي قد تأخّرا عن التاريخ السياسي للمِنطقة كلّها بشكل عام (المصدر السابق، 311-312). وتشير نويهض الحوت كذلك إلى أنه عادة ما "كان الملجأ للبحث عن المرأة هو المرأة نفسها التي كتبت عن 'المرأة'" (المصدر السابق، 312). نذكر من هذه المصادر المهمّة كتاب مثيل مغنم الصادر عام 1937، ومذكّرات هالة السكاكيني (1990)، وكتاب سيرين الحسيني شهيد (2000) ومذكّرات أوغسطين جوزي وكلّها بالإنجليزية؛ إضافة إلى مجموعة كتب قيّمة بالعربية نذكر منها، كتاب أسمى طوبي (1966) وكتاب عنبرة سلام الخالدي (1975) الصادر كأوّل كتاب مذكّرات عن المرأة الفلسطينية، وهناك كتاب ذكريات ومذكّرات لوديعة قدورة خرطبيل (1995) وكذلك السيرة الذاتية للعالمة الصوفية فاطمة اليشطرية (1981). تذكر الناشطات في الحركة الوطنية النسائية ضمن هذه الأدبيّات أدوارهن الشخصية ودور الحركة النسائية كجزء من الحركة الوطنية العامّة.

كما تبيّن هالة كمال (2001) في تناولها السيرة الذاتية بقلم نبوية موسى أنه يُمكن "إدراج السيرة الذاتية النسائية تحت مفهوم أدب المقاومة لكونها تعبيرًا عن صراعات بين قوى المجتمع الذكوري من ناحية، وبين ممارسات المقاومة النسائية من ناحية أخرى".

عدا هذه الكتب القيّمة، التي تؤرّخ للعمل النسائي الفلسطيني منذ بدايات ظهوره، نجد العديد من الأقلام الصحفية النسائية تعالج قضايا المرأة والقضايا الوطنية. وتترأس صاحباتها الصحف الفلسطينية العربية، كما حدث مع ماري شحادة عقيلة بولص شحادة صاحب جريدة مرآة الشرق وساذج نصار عقيلة نجيب نصار صاحب صحيفة الكرمل، ترأست الأولى صحيفة مرآة الشرق وترأست الثانية تحرير صحيفة الكرمل ما بين 1941-1944، وكانت أمينة سر الاتحاد النسائي العربي بحيفا، وكانت تعي أهمية العامل الطبقي وانخراط جميع النساء في النضال، فكانت تقول إن "القاعدة الشعبية هي مدماك الأساس، إذا كانت النساء يُردن حقًّا تحرير أنفسهن، فالتحرّر لا يُمكن أن يتحقّق من خلال أقلية من نساء الطبقات العليا تعمل في الحقل الاجتماعيّ" (مقتبس لدى نويهض الحوت، 2001، 326).[19]

إن التقصير في توثيق تاريخ النساء لا يميّز الحركة الوطنية الفلسطينية فقط، بل

19. يقوم الفصل التالي باستعراض سريع لتطوّر الحركة النسائية الفلَسطينية منذ أوائل عشرينيّات القرن الماضي.

هو وضع عام مميّز للمجتمعات الذكورية عمومًا والعربية خصوصًا. فتقول إنعام كجة جي في نقدها للمؤرّخين العراقيّين إنهم اعتنوا "أن يسجّلوا لنا وقائع دخول زراعة البامية إلى العراق، وتفاصيل تعرّف البغداديّين إلى شراب القهوة، مثلاً، لكنهم لم يتوقفوا طويلاً، ولا قصيرًا بالأحرى، عند أحوال النساء في البلد. ومرّوا مرور الكرام على قضايا مهمّة هي في صُلب دراسة المجتمع العراقيّ، مثل بدايات النشاط السياسي للمرأة العراقية، وموقفها من تأسيس الأحزاب الأولى" (كجة قشي 2001، 343). ممّا يُعطي قيمة إضافية للعمل التوثيقي الذاتي الذي تقوم به النساء في توثيق تجاربهن ونشاطاتهن وتاريخهن الحافل بالعمل والعطاء، سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم الجماعيّ. لكن في الكثير من الأحيان نجد أن كتابات النساء تأتي هي، أيضًا، كتابات طبقية وناقصة، بمعنى تكتبُها ناشطات الحركة الوطنية المُنتميات إلى طبقة المثقّفين من أهل المدن، كما في الحالة الفلسطينية، فنجد أن الكتب والمذكّرات المعروفة عن فترة الانتداب وما بعدها، كتبتها ناشطات الحركة.

وبالتالي، فإن توثيق النساء الفلسطينيات لواقعهن وتجاربهن النضالية خلال فترة الانتداب حتى النكبة، بقي بحدّ ذاته ناقصًا، وغيّب - حتى من دون أن يقصد - أصوات الفلاّحات اللاتي كانت لهن أدوارٌ نشطة في صياغة التاريخ الفلسطيني، إلاّ أنهن لم يقُمنَ بتوثيق تاريخهن بأنفسهن، فبقيت أعمالهن وأصواتهن مُغيَّبة. وقد تنبّهت المؤرّخات النسويات لهذا الأمر، إذ حاولن استحضار أصوات الفلاّحات عن تلك الفترة في كتاباتهن وأبحاثهن الجديدة العهد نسبيًا. ويبقى الأقلّ حظًا في التوثيق هو تاريخ تطوّر عمل الحركة النسائية الفلسطينية وأطرها في مناطق 48، وهو ما يحاول هذا الكتاب أن يساهم في إنتاجه. ورغم نشر بعض السير الذاتية والكتب التي تسرد تفاصيل الأحداث ما بعد عام 1948 وخلال الحكم العسكري وما بعده، إلاّ أنه تكاد تنعدم بينها الأقلام النسائية، رغم مشاركة النساء بشكل فعّال ونشط في صنع هذا التاريخ، سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم الجماعيّ.

التوثيق والدراسة من وجهة نظر نسوية عربية فلسطينية

"ألست أنا، أيضًا، إمرأة؟!"

ما هي ضرورة التوثيق من وجهة نظر نسوية عربية وما هي فائدته؟ لقد طرحت هذا السؤال على المستوى العربي مجموعة من الباحثات اللبنانيّات والمصريّات في معرض نقاش مؤتمرهن المنعقد في بيروت 20-24 أيار 2001 تحت عنوان "النساء العربيات في العشرينيّات: حضور وهوية". أكّدن هناك في إجابتهن عن هذا السؤال "أن دراسة كتابات النساء وسيرهن تُبرز بوضوح فروقات اجتماعية بين طبقات

المجتمع، وبين ثقافات وقدرات، وبالتالي تساهم في خلق فهم أدقّ وأكثر حساسية للحياة العامّة. وإن دراسة النساء معناها اللجوء إلى موضوعات جديدة، ومصادر غير تقليدية، أو إلى مصادر ربما تكون تقليدية، لكن البحث فيها يكون من زاوية غير تقليدية (المقدسي وأخريات 2001).

يفتح هذا المنظور أمامنا آفاقًا جديدة تؤدّي بدورها إلى فهم أعمق لمجتمعنا وتاريخنا، كما شدّدن على "أهمية تجاوز الموقف السلبي من الدراسات عن النساء، وأهمية التواصل مع دراسات الباحثين/ات الذين عرفوا أهمية هذه الدراسات، ومن ثم فتح أفق هذه الأبحاث على منظار جديد مغاير، طارحين أفكارًا عدة". كما نوّهت الباحثات بأن هناك دراسات عن النساء العربيات يقوم بها باحثون في معاهد عديدة في جامعات عالمية. وإنه "إذا بقينا مكتوفي الأيدي، ولم نشارك في هذه الدراسات، فسيُكتب تاريخنا من دون مداخلاتنا، وسيصبح غيرنا راوي حكايتنا" (المصدر السابق 2001، 9). هذا الأمر وهذا الاستنتاج ينطبق على الحالة الفلسطينية، أيضًا. تُشير همّت زعبي ونورا بياطرة - ريان إلى حقيقة مؤداها "أن معظم الكتابات التي صدرت عن الفلسطينيّين في دولة إسرائيل، عمومًا، والنساء خصوصًا، خضعت، غالبًا، لمعايير وتعريفات المؤسّسات الإسرائيلية، الأكاديمية منها وغير الأكاديمية" (زعبي وبياطرة - ريان 2007، 5)، ما يحوّل النساء الفلسطينيات وأطرهن إلى موضوعات بحث جامدة، تخضع لبحث وتحليل المؤسّسة الإسرائيلية التي تنتج معرفة مُهيمنة تخدم فكر وأهداف الدولة الحاكمة.

نجد أن هناك بعض النسويات اللاتي ينتمين لثقافات أو طبقات أخرى من المجتمع، ولم يعشن تجربتنا الخاصّة ولم يكن لهن دور في نضالنا، لكنهن يتحدّثن باسمنا وعنّا، ممّا يُبقينا ووجهات نظرنا خارج دائرة التأثير، ويقولبنا وتجربتنا في قوالب جاهزة بناء على مفاهيم ليست، بالضرورة، تفهم أو تتفهم وضعيتنا وخصوصية تجربتنا. في السياق الفلسطيني العام، تنبه جولييت توما، ومن خلال تجربتها الشخصية في إجراء البحوث وكتابة أوراق أكاديمية عن "الجنوب" وتحديدًا عن فلسطين، إلى أن "معظم الأبحاث التي جرت في هذا المجال وهي غير كافية" كما تقول، "كتبها أكاديميّون أجانب، ولا تعكس، في الغالب، الصورة الحقيقية أو الديناميكية السياسية الواضحة، أو أنها تبدو في أحسن الأحوال مقطع عرض لحظي مبتور لما يجري" (توما 2008، 34). وهي تؤكّد بذلك على الخوف ذاته من أن لا نكون شركاء نشطين في كتابة تاريخنا، وفي أن تُكتب الأمور بمعزل عن السياق الذي تتمّ فيه، وأن تخدم بذلك مصالح وسياسات تصبّ في غير مصلَحة شعبنا.

شخصيا، تلقّيت في السنوات الأخيرة عدة اتصالات من طالبات جامعيّات يدرسن

لدرجة الماجستير أو الدكتوراة في الجامعات الأوروبية والأمريكية، تتمحور أبحاثهن حول دراسة وضعيّتنا كنساء فلسطينيات في مناطق 48 وتطوّر حركتنا ونشاطنا، وحول فحص مواضيع معيّنة، كقتل النساء على خلفية شرف العائلة وتعدّد الزوجات وغيرها من القضايا. يهمّني هنا موقعنا نحن - النسويات والباحثات الفلسطينيات - من البحث في قضايانا. أتساءل أين نحن وأين حركتنا ذاتها من قضية التوثيق والدراسة؟! **لماذا تقوم تلك الباحثات ببحث قضايانا والكتابة عنّا بينما لا نقوم نحن بذلك بالشكل الكافي؟!** كذلك، المهمّ هنا هو التوجّه البحثي لهؤلاء الباحثات، بمعنى ألاّ يُعدن إنتاج عملية التغييب، بل أن يُصغين لروايتنا وقضايانا وينقلنها من دون تحريف، نحن نريد باحثات يأخذن روايتنا بعين الاعتبار، ولكن لا نريدهن لا مستشرقات ولا يحملن خطابًا استعماريًا. بالقدر ذاته نقول إننا نريد باحثات من بيننا يحملن منظورنا وروايتنا، أيضًا.

لقد أشارت هدى الصدّة في مقدّمتها لكتاب "أصوات بديلة" إلى الصرخة التي أطلقتها المناضلة الأمريكية السوداء سوجورنر تروث (Truth Sojourner) عندما تحدّت النسويات الناشطات في القرن التاسع عشر ووبختهن لتجاهلهن مشاكل واهتمامات النساء السود، فقالت: "ألست أنا أيضًا امرأة"، والذي تحوّل إلى شعار شائع في كتابات الناقدات النسويات من السود اللاتي انتقدن أمثال بل هوكس (2002ب) كون الأجندة النسوية الأمريكية تتّسم بكونها أجندة ليبرالية تمثّل الطبقة المثقّفة والوسطى من النساء البيض، ولا تمثّل مصالح وهموم النساء السود (الصدّة 2002، 15).[20] كما انتقدت سبيفاك وشاندرا موهانتي الأمر ذاته، فيما يخصّ قيام النسويات الغربيّات بتمثيل "نساء العالم الثالث" والتحدّث باسمهن، ممّا يُثير أسئلة وتساؤلات من نوع جديد، وممّا دفع سبيفاك إلى أن تقول إن السؤال المحوري هنا لا يتعلّق بمَن له الحقّ في التحدّث باسم مَن، وإنما من سيُنصت لما يقال (سبيفاك 1990). بمعنى أن التحدّي الجديد الذي تواجهه المجموعات المهمَّشة التي تسعى لامتلاك صوتها للتعبير عن وجهة نظرها يتلخّص بما يلي: كيف نتفادى خطر تحويل صوت المهمَّشين إلى وجود رمزي غير فاعل؟ بمعنى أن نتحاشى إعادة بناء قوالب وصيغ جاهزة جديدة تُخرس الأصوات المختلفة وتقولبها في قوالب جاهزة. والتهميش يُمكن أن يكون داخليًا وليس خارجيًا، فقط.

لا تقف النسويات الفلسطينيات خارج دائرة هذا النقاش، بل يأخذن دورًا نشطًا في المُساهمة الفكرية والأدبية النسوية ويعملن على ربطها بالمشاريع القائمة، والتي تقوم بها الجمعيات النسوية والنسائية لصالح النساء عمومًا. فقد ظهر مؤخّرًا تعزيز الوعي

20. للتوسّع حول هذا الموضوع، يُنظر، هوكس 2002ب.

بشأن القضية، وإن كان قد غاب في مراحل سابقة. ممّا دفع ببعض الأطر للقيام بأبحاث شاملة عن واقع الحركة النسوية الفلسطينية في كلّ أماكن وجودها، بما فيها مناطق 48، حيث قام معهد دراسات المرأة في بير زيت ببحث كهذا عام 2004، كما قام مركز الطفولة في الناصرة بالتعاون مع بعض المؤسّسات الفلسطينية الأخرى بإصدار بحث عن الجمعيات النسائية الفلسطينية في إسرائيل، صدر في أواخر 2006.

وتأتي المبادرة إلى إقامة معاهد ووَحدات ومشاريع أبحاث نسوية فلسطينية خدمة لهذا الهدف. وقد قامت جمعيات أخرى، نذكر منها جمعية نساء ضدّ العنف، ببحث شامل بعنوان "مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل" (2005). وتقوم مؤسّسات حقوقية، كجمعية حقوق الإنسان وجمعية الجليل، بتقديم تقارير وإجراء أبحاث تصبّ في مجال عملها، والتي تتعلق بقضايا النساء الفلسطينيات. وتقوم لجان العمل المختلفة، كلجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل (وتسمّى، أيضًا "لجنة العمل حول مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل") بإصدار تقارير دورية تقدّمها لهيئات دولية مختلفة تشرح فيها وضع النساء الفلسطينيات والتمييز الحكومي الحاصل ضدّهن (تقرير لهيئة الأمم عام 1997 الصادر عن مركز الطفولة عام 2003، وتقرير آخر لعام 2005 صادر عن لجنة العمل عام 2006).

جاءت المبادرة إلى إقامة **معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت** عام 1994 بداية كبرنامج لدراسات المرأة في كلية الآداب، "في مرحلة انتقالية يمرّ بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاصّ، وفي ظلّ السعي الدؤوب لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار مرحلة تجمع بين التحرّر الوطني والبناء الديمقراطي والمؤسّساتيّ"، وقد تطوّر برنامج دراسات المرأة إلى مركز عام 1998، ثمّ إلى معهد عام 1999"، ويشمل اليوم برنامج دراسات عُليا وبرنامج دبلوم عالٍ في "المرأة والقانون والتنمية". يهدف إلى تأهيل كوادر أكاديمية ومِهْنية في مجال النوع الاجتماعي والقانون والنوع الاجتماعي والتنمية، لرفع مستوى وعي المرأة في التخطيط على أساس النوع الاجتماعيّ.

يسعى برنامج دراسات المرأة إلى جانب أهدافه الأكاديمية والبحثية، إلى تطوير آليات تمكين المرأة الفلسطينية في المجتمع، وذلك من خلال برنامج أنشطة خاص بقضايا النوع الاجتماعيّ. ويسعى للمُساهمة في طرح قضايا النوع الاجتماعي للنقاش العام بهدف التأثير على وضع سياسات عامّة تأخذ هذه القضايا بالاعتبار، في سبيل السعي لتأسيس مجتمع يعترف ويصون حقوق المواطنين جميعًا بدون تمييز. ولتحقيق هذه الغاية يعمل البرنامج على نسج علاقات قوية مع العديد من المُنظمات والمراكز

النسوية والتنموية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني" (http://home.birzeit.edu/wsi).

باشر **مركز إنسان لدراسات الجندر** في جامعة القدس عمله عام 1999، كمركز جامعي يطرح برامج تعليمية وبحثية حول قضايا التمايز الاجتماعي بين الجنسين، ويُشرف على عدد من البرامج والنشاطات التي تهدف إلى تجاوز أشكال التمييز بين الجنسين. يجري ضمنه العمل على تطوير منهاج دراسات الجندر ودراسات المرأة لطلبة الدرجة الجامعية الأولى؛ أبحاث إستراتيجية حول الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطيني تتناول جوانب اجتماعية وسياسية واقتصادية وقانونية؛ العمل على تطوير منهاج دورات تدريبية في دراسات الجندر وزيادة وعي العاملين والعاملات في المنظّمات الحكومية وغير الحكومية لقضايا النوع الاجتماعيّ. تنضوي برامج ونشاطات المركز في وَحدتين أساسيتين: **الوحدة الأكاديمية**- التي تُشرف على تنفيذ ومتابعة خُطة البرنامج الأكاديميّ، بدأ كمساق "العلاقة بين الجنسين في المجتمع"، ولاحقًا تمّ تغيير عنوانه ليصبح مساق "العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمعات الإنسانية" كمتطلّب جامعة اختياري لجميع طلبة الجامعة. إضافة إلى طرح تخصّص فرعي في دراسات الجندر لطلبة البكالوريوس بالتعاون مع دائرة العلوم التنموية في الجامعة، التي أفردت تخصّصًا فرعيًّا في "النوع الاجتماعي والتنمية"؛ وهناك **وحدة الأبحاث والتدريب** - التي تُشرف على تنفيذ الخُطط البحثية وعقد الندوات والمؤتمرات وورشات العمل التدريبية في مجال الأبحاث المتعلّقة بموضوع الجندر. وتنظّم دورات في مجال الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي في المجتمع المحلي (http://www.alquds.edu/centers).

ونجد أن **برنامج الدراسات النسوية في جمعية مدى الكرمل** يسير في الاتجاه الأكاديمي البحثي النسوي، فقد جاء تتويجًا لمشروعين هامّين نظّمهما المركز، وهما: مشروع نساء باحثات وسمينار الجنوسة ومكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني. فجاء المشروع الأوّل مشروع نساء باحثات الذي أنشئ عام 2003 بهدف دعم الباحثات الفلسطينيات، في مجال البحث العلمي الأكاديمي وبناء رؤية نسوية نقدية، قادرة على توفير خطاب مضادّ، يتحدّى هيمنة الأكاديميا الإسرائيلية في كلّ ما يتعلق بقضايا المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل. شاركت فيه عشر باحثات يحضّرن لرسالة الماجستير أو الدكتوراة في مجالات متنوّعة. وقد سعى المشروع لتقديم الدعم والتوجيه الأكاديمي لهن، من خلال المشاركة في لقاءات دورية وأيّام دراسية مكثّفة، وقراءات نصوص بحثية. عرضت الباحثات المشاركات أبحاثهن، والمشاكل البحثية التي واجهنها في تنفيذها وتمّت مناقشتها ضمن المجموعة المشاركة. وفي نهاية المشروع كتبت المشاركات أوراقًا بحثية تم نشرها في كتاب بعنوان "كتابات نسويّة ما بين القمع وأصوات فلسطينية مقاومة"؛ أمّا المشروع الثاني: سمينار الجنوسة ومكانة

المرأة في المجتمع الفلسطيني، فقد افتتح عام 2005، من خلال لقاءات متتالية جاءت على شكل محاضرات ونقاشات، عمل على توفير إطار ومُناخ فكري نقدي للنقاش ولتبادل المعرفة والاطلاع على بعض الجوانب والحقول المعرفية، المنهجية والنظرية المتعلّقة بالبحث النسوي والجنوسيّ. وقد تمّ هذا على المستويَيْن، المحلي من ناحية: أي على مستوى المجتمع الفلسطيني بشطريه في الضفّة والقطاع والمجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل، وعلى المستوى العربي والعالمي من ناحية أخرى. تناولت اللقاءات مواضيع متعدّدة مثل الثقافة الأبوية وعلاقات الجنوسة والنسوية والقومية، طرق بحث ومنهجيّات نسوية من منظور المقموعات، والرجولة والجنسانية، والواقع المركّب لمكانة النساء الفلسطينيات في إسرائيل، وتحليل جينيولوجي نسوي لاستخدام المرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع كسلاح بشريّ، وقراءة لنصوص نسوية ما بعد استعمارية مختارة، وغيرها من المواضيع.

يُمكن القول إن النسويات الفلسطينيات تداركن الأمر وبدأن بتوثيق تجاربهن الشخصية والمؤسّساتية، وإن جاء الأمر بتأخّر معيّن، وفي ذلك خسارة معيّنة. حيث تُبيّن بيان نويهض الحوت ثمن هذه الخسارة حين تقول: "إن التاريخ الشفوي كان من المُمكن أن يعوّض عن النقص في التأريخ لسيرة المرأة ونضالها لو لم يأتِ متأخّرًا جدًّا" (نويهض الحوت 2001، 313). في هذه الحالة ليس من واجبنا تعبئة الفراغات واستحضار الناقص والغائب فقط، وإنما طرح السؤال، إلى أي مدًى يتمّ فحص وتوثيق التجارب من وجهة نظر نقدية تعليمية، إذ يُمكن الاتفاق مع حين بيثكي إيلشتاين في قولها إن "الفكر النسوي الذي لا ينقد ذاته لا يُمكنه، في المحصلة النهائية، أن يحمل إمكانات تحررية" (Elshtain 1982, 612).

كما يُمكنني القول هنا إن الوعي النسوي لأهمية التوثيق يتوافق مع الوعي العام للحركة الوطنية لأهمية هذه العملية. فكما يُشير عزمي بشارة، فقد وعت الحركة السياسية في فلسطين منذ الاستعمار البريطاني أهمية التوثيق والتأريخ لعملها ونشاطها وللأحداث العامّة، ما قبل النكبة وما بعدها: "لقد عمل ناشطو الحركة الوطنية، وكان الكثيرون منهم من المثقّفين، على توثيق التاريخ الفلسطيني ومساره. كذلك عملوا على الوصول إلى المنابر الدولية والعربية، فعقدوا المؤتمرات مثال المؤتمر الفلسطيني الأول في حيفا عام 1920" (بشارة 1996، 255). بعضها كتبته باحثات ككتاب بيان نويهض الحوت (1986) بعنوان "القيادات والمؤسّسات السياسية في فلسطين: 1917-1948" وبعضها تمحور في المرأة كموضوع بحثه، مثال الدراسة الميدانية التحليلية لعلي الخليلي، التي تركّز موضوعها على المرأة (الخليلي 1977). استمر الفلسطينيون في ذلك، حتى في ظلّ الحكم العسكريّ، حيث قام مفكّرون

ومؤرّخون فلسطينيون بالتأريخ للنضال الفلسطيني. فتوثيق عمل المرأة وإنتاجها هو توثيق للصوت الجندري المغيَّب في المجتمع، وتوثيق دور الفلاّحة هو توثيق لدور المرأة الغائب مع غياب الطبقة، التي لا تملك، عادة، القدرة أو الإمكانيّات أو الوعي لأهمية توثيق تاريخها وتجاربها كجزء من التاريخ العام لشعبنا. فالهوية الفلسطينية هي هوية متعدّدة الأبعاد، قومية وطبقية وجندرية، وتغييب توثيق أحد مركباتها يعني تغييب جزء هامّ من هذه الهوية.

يحقّ للمرأة التي كانت وما زالت شريكة في النضال وفي عملية الإنتاج وفي صياغة معالم هذا المجتمع وبنائه، تحصل على حقّها وحصّتها من التوثيق. وهذا يتطلّب تغييرًا في المنهجيّات والآليّات وفي التوجهات الفكرية لمن يعمل على قضايا التوثيق.

إن توثيق تجارب النساء وسماع أصواتهن من مصدر أوّل يكتسب خصوصية كبرى؛ كونه يوصل لنا المعلومة من مصدر أوّل مباشر، وهنا تكمن أهمية إضافية في الإسراع بتوثيق هذه التجارب والأحداث بعيون النساء، كون العامل الزمني يعمل لغير صالح قضية التوثيق. حيث إن أجيالاً كاملة تذهب في طريقها من دون أن يوثق لها ومن دون أن يعود ممكنًا عملُ ذلك.

كما أن توثيق قصص النساء يكشف عن خبايا ومعلومات لم يتطرّق إليها التاريخ الرسمي المعني عادة بقصص البطولة والمعارك وقصص الرجال. ومن المُمكن أن يُضيف لنا هذا التوثيق معرفة تراكمية عن تاريخنا وشعبنا ومجتمعنا بكلّ شرائحه، وليس بعضها.

يُمكن القول إنه من جراء التشتيت الحاصل لأبناء وبنات الشعب الفلسطيني وأثر ذلك على مؤسّساته، فإن عملية توثيق عمل ومسار تطوّر الحركة الوطنية ومؤسّساتها، بما فيها النسائية، تجري كذلك ضمن مسارات التشتيت الثلاثة، كما نوَّهت أعلاه، وتواريخ الاحتلال. إذ تشكّل النساء في الضفّة الغربية والقطاع وحركتهن محور الاهتمام الأساس للباحثين/ات، خصوصًا في تفاعلها مع قضايا الاحتلال عام 1967 ومن ثمّ الانتفاضتين الأولى والثانية، وقضية جدار الفصل العنصري والحواجز التي تحتلّ الجزء الأكبر من الاهتمام البحثي والتمويلي كذلك؛ وتأتي المجموعة الثانية في التدريج من حيث الاهتمام البحثيّ، نساء الشتات في المخيّمات خصوصًا ونشاطهن. وتحتلّ أطر الحركة النسائية في مناطق 48 موقعًا متأخّرًا في البحث والتوثيق، إذ يُمكن القول إن دراستها كادت تنعدم تقريبًا إلاّ من بعض الدراسات الأخيرة الحديثة العهد. فقد تركّزت هذه الدراسات الأخيرة على مواضيع اجتماعية في الأساس تتعامل مع المبنى الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني وعلاقات القوى الداخلية الأبوية،

كقضايا العنف ضدّ النساء، بما في ذلك مسألة القتل على خلفية ما يسمّى "شرف العائلة"، والتي بدأت تثير اهتمام الباحثين والباحثات من أصول غير عربية، أيضًا. في المقابل، هناك العديد من الأبحاث بادرت إليها المؤسّسة الإسرائيلية، ومن ضمنها الجامعات، تتناول مكانة المرأة العربية الفلسطينية، وتحاول أن تشدّد على القطبية بين المبنى المجتمعي الفلسطيني كمجتمع أبوي يقمع نساءه، وبين تصوير دور الدولة العبرية بالدور الإيجابي متبنّية بذلك الفكر الإسرائيلي - الاستشراقي الذي يدّعي أن الدولة العبرية هي التي فتحت المجال أمام المرأة للعمل والتعليم وأخرجتها من وضعية الجهل السابقة ومن حالة العنف الدائمة التي تعيشها، وتحاول أن تبيّن التأثير الإيجابي لذلك على قضية التغيير والحراك الاجتماعيّ، متجاهلة تقاريرَ وأبحاثًا فلسطينية عديدة تشير إلى الأثر السلبي لقيام دولة إسرائيل على الشعب الفلسطيني ومؤسّساته، وعلى وضعية المرأة، وهو ما يحاول هذا الفصل أن يظهره، كما يحاول أن يأخذ دورًا في اتجاه تعزيز روايتنا وتحليلنا لقضايانا ودراستها وتفنيد الادعاءات الإسرائيلية حولها.

بهذا المفهوم يُمكن القول إن الخطوة التي قام بها معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت عام 2004، تعتبر خطوة ريادية في هذا الاتجاه، إذ شرع المعهد في بحث أكاديمي شامل يتناول دراسة الحركة الوطنية الفلسطينية في التجمّعات الفلسطينية المختلفة وحركاتها وأطرها النسوية. يهدف البحث المذكور إلى استشراف آفاق وملامح المستقبل المشترك ومحاولة تقوية الروابط، وذلك بعد أن يدرس الواقع بأبعاده المختلفة، استنادًا إلى فرضية مُفادها أن جميع فئات الشعب الفلسطيني ومؤسّساته بمختلف أماكن وجودها، جزء لا يتجزأ من الكلّ الفلسطيني العام المشترك.

أشرفت على البحث المذكور إيلين كتّاب، مديرة المعهد، والباحثة نداء أبو عواد، مدرّسة في المعهد. وقد كانت لي فرصة المشاركة في البحث من خلال تركيز أحد أجزاء البحث الذي تمحور حول المجموعة النسائية التي تسكن في مناطق 48، فلسطين الداخل، والذي حمل عُنوان "نَوى الحركة النسوية في فلسطين 48: نشأتها، وواقعها ووجهتها المستقبلية".

انتهى العمل على هذا الجزء من البحث عام 2006، ونُشر مُلخَّص لنتائجه في مقالة بعُنوان "خصائص وسمات العمل النسوي والنسائي داخل الأراضي المحتلّة عام 1948" [21] إضافة إلى مراجعة نشرات وأدبيّات الجمعيات، اعتمد البحث المذكور على 24 مقابلة أجريت مع ممثلات الجمعيات النسوية والنسائية والأطر النسائية ذات الأجندات السياسية القائمة، إلى جانب الأحزاب العربية من الصف الوطنيّ، والتي تنشط على

21. دورية "دراسات المرأة"، العدد 4، إصدار معهد دراسات المرأة جامعة بير زيت، 2007.

المستوى القطري، شملت مقابلات مع ممثلي الأحزاب والحركات السياسية الوطنية. أمّا الكتاب الذي يضمّ نتائج الأبحاث المناطقية في الضفّة وقطاع غزّة وفي دول اللجوء (لبنان، مصر، سوريا، الأردن، إضافة إلى البحث عن مناطق 48) فيتمّ الإعداد لنشره قريبًا، حيث تأخّر الأمر لأسباب لن نطرقها هنا. شكّل هذا البحث بالنسبة إلي مرجعية أساسية للبحث الحاليّ، حيث اعتمدتُ المعلومات الواردة فيه والمُستقاة من المقابلات كأساس لهذا البحث، خصوصًا أنني أشرفت بذاتي على البحثين. وبالتالي، جاءت الاستمارات، كما أشرت هناك، لاستكمال معلومات أو للتطرّق إلى قضايا لم يتناولها البحث المذكور.

يؤكّد البحث المذكور وجود نقاط تقاطع وتشابه كبيرة، رغم الخصوصيّات المناطقية والتي طرأت من جراء سياسات دولة إسرائيل والسيرورة المنفصلة لكلّ مجموعة لفترة طويلة. كذلك يُشير إلى إمكانيّات التعاون والتقاطع الكبيرة القائمة ما بين الأطر النسوية والنسائية الفلسطينية، وإلى أهمية التعامل مع الحركة النسوية في كلّ أماكن وجودها كحركة واحدة ذات فروع لها خصوصياتها، ورؤيتها في سياقها العام كجزء من مؤسّسات المجتمع الفلسطيني.

ويأتي البحث الحاليّ، تحت رعاية برنامج الدراسات النسوية في مركز مدى الكرمل، كخطوة مكمّلة في هذا المسار البحثيّ، إذ يتابع عمل الجمعيات التي شملها البحث السابق، ويكشف عن جمعيات إضافية، خصوصًا المحلّية منها، ويعالج قضايا جديدة ويُضيف إضاءات للبحث الذي سبقه في قضايا معيّنة وخصوصًا فيما يتعلّق بأهمية الرؤية المستقبلية الجماعية المشاركة للعمل الأهلي الفلسطيني النسائي- النسوي.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب البحثي يشكّل الإصدار الثالث لبرنامج الدراسات، حيث كانت باكورة إصداراته عام 2007 كتابًا بعُنوان "كتابات نسوية: ما بين القمع وأصوات فلسطينية مقاومة"، حرّرته وقدّمت له مديرة البرنامج، نادرة شلهوب كيفوركيان، وشمل عددًا من المقالات لعدد من الباحثات الفلسطينيات. تبعه عام 2007 كتاب "النساء الفلسطينيات في إسرائيل: ببليوغرافيا وصفية للأدبيّات الأكاديمية 1948-2006"، (إعداد وتحرير همت زعبي ونورا ريان - بياطرة).

هذا الاهتمام البحثي بفحص واقع الجمعيات والأطر النسائية - النسوية لدينا، يجد صداه في عمل جمعيات نسائية إضافية، إذ صدر عن مركز الطفولة - مؤسّسة حضانات الناصرة في تشرين الأول 2006 كتاب بعُنوان "الجمعيات النسائية الفلسطينية في إسرائيل: المنطلقات الفكرية، الإستراتيجيّات وآليّات العمل القائمة"، أعدّته الباحثة رهام أبو العسل وأشرفت عليه خولة أبو بكر. جاء الكتاب - كما

يظهر في مقدّمته - ليستعرض بحثًا بدأه مركز الطفولة عام 2004 كجزء من مشروع تدريب باحثات، شمل عدة أبحاث ويشكّل الإصدار المذكور أحدها. شاركت في المشروع التدريبي خمس جمعيات فلسطينية وهي: مركز الطفولة في الناصرة، مركز الدراسات النسوية في القدس، مركز شؤون المرأة في غزّة، جمعية النجدة الاجتماعية في المخيّمات الفلسطينية في لبنان، والمعهد الدولي لتضامن النساء في الأردن (أبو العسل 2006، 7). كما صدر عن مشروع حقوق المرأة - جمعية نساء ضدّ العنف - عام 2005، كتاب "مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل"، كتبته الباحثة هنيدة غانم، وقد صدر الكتاب بالعربية وتُرجم بنسختين إضافيتين إلى العبرية والإنجليزية. وكانت "نتائج هذا البحث ركيزة أساسية في بلورة مضامين الفيلم الوثائقي "مشاهد منسية" (المصدر السابق 2005، 6)، والذي قامت الجمعية بإنتاجه من خلال مشروع حقوق المرأة.

الفصل الثاني

مَحطّات هامّة في تاريخ الحركة النسائية العربية

لقد واجهت معظم دول ما بعد الاستقلال
تطوّرات مناقضة كانت لها آثارها الهامّة
على الأسرة وعلاقات النوع الاجتماعي
دينيز كانديوتي

عند دراسة وضع النساء الفلسطينيات وتاريخهن النضالي وتشكّل أطرهن، لا بُدّ من العودة بالتاريخ إلى الوراء ودراسة القضية في سياقها السياسي وفحص أثر المتغيّرات السياسية على مكانة المرأة الفلسطينية، كجزء من شعبها ومجتمعها، والبحث في أثر الاستعمار الانتدابي منذ بداية القرن الماضي، ومعاينة تأثيرات النكبة وتبعاتها على مسار تطور الحركة النسائية الفلسطينية. تشير بيان نويهض الحوت في هذا السياق إلى نقطتين مهمّتين: أولاً، "بسبب المخطط الاستعماريّ/الاستيطاني الذي استهدف فلسطين كما لم يستهدف أي بلد عربي آخر، فإنه يصعب على الباحث في أي موضوع خاص يتعلّق بفلسطين أن يخوض البحث من دون أن يتطرّق إلى النضال العامّ"؛ وثانيًا، "إن الانطلاق مع قطار المرأة الفلسطينية يكون في العودة إلى المحطة الرئيسية، وهي محطة المرأة العربية في العشرينيّات من القرن العشرين" (نويهض الحوت 2001، 311). وتصل الكاتبة إلى استنتاج مُفاده أنه "لو اشتعلت الثورات في فلسطين ضدّ الانتداب منذ البداية، لتغيّر تاريخ فلسطين!! وهذا مؤدّاه ... أن تاريخ

المرأة كان، أيضًا، قد تغيّر" (المصدر السابق، 341). يستعرض هذا الفصل، كنموذج، مسار تطوّر الحركة النسائية في غالبية الأقطار العربية،[22] وأثر البُنية الاجتماعية كما الاستعمار ومن ثمّ التحرير على هذا المسار. ويشير هذا الفصل إلى بعض نقاط الاختلاف والتشابه والتقاطع في نضال النساء العربيات في مراحله المختلفة منذ بداية الاستعمار وضدّه، وضدّ مفاهيم ذكورية رجعية داخل مجتمعاتهن، التي وجدت انعكاسها في قوانين الدولة القومية الحديثة الناشئة بعد التحرير، أو في ظل استمرار حكم الدولة الغريبة والاحتلال، كما في حالة النساء الفلسطينيات. وفي معالجته لحالة النساء الفلسطينيات وتطوّر حركتهن يستعرض هذا الفصل وضعيّتها حتى النكبة، في حين سيتوسع الفصل الثالث في وضعيّتها ما بعد النكبة.

تبيّن الأبحاث المختلفة[23] آثار نتائج الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية ووقوع الأقطار العربية تحت استعمار أجنبيّ، على تلك الأقطار وعلى واقع النساء فيها. فقد شكّلت هذه المرحلة، خصوصًا في بعض منها، مفصلاً تأسيسيًّا للحداثة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. واستبدلت في بلاد الشام سيطرة الإمبراطورية العثمانية بأخرى فرنسية وبريطانية، وقسّمت إلى كيانات جديدة، ما أدّى إلى بروز هويات جديدة مناطقية في فلسطين وسوريا ولبنان. يُضاف إلى ذلك تبعات إعلان وعد بلفور على الفلسطينيّين والمنطقة ككلّ.

وبينما بقيت مصر وبلاد المغرب العربي تحت الاحتلال البريطاني والفرنسيّ، فقد ظلّ "جنوب شرق الجزيرة العربية والخليج وعلاقته بالعالم الخارجي متأثرًا باكتشاف الموارد الطبيعية، وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد السوق العالميّ" (التركي 2001، 99).

تركت هذه التحولات آثارها على أوضاع النساء العربيات. خصوصًا مع ظهور الدولة الحديثة تحت السيطرة الأجنبية وظهور تيّارات فكرية وسياسية مختلفة. فنرى أن بلاد الشام ومصر قد تميّزت بتبلور وتعدد وانتشار الكتابات النسائية والأدبية والفكرية، من كتب ومقالات وترجمات. كما انتشرت الصالونات الأدبية، وبرزت ظاهرة المؤتمرات النسائية المحلّية والعربية والدولية. ودخلت المرأة حقل التعليم العالي، وازداد عدد المدارس المتخصصة بتعليم الفتيات، وتأسس عدد من الجمعيات النسائية في المدن والأرياف وتنوعت اهتماماتها.

إضافة إلى العديد من المجلات النسائية، دخلت النساء الحقول الفنية المتنوعة، فيما

22. ويستثنى بعضها، التي لم ننجح في الحصول على أبحاث أو معلومات كافية بشأنها.
23. يُنظر، مجموعة من المقالات لباحثات عربيات بين دفتي كتاب "النساء العربيّات في العشرينيّات: حضورًا وهُوية" (المقدسي وأخريات 2001).

تابعت النساء في بعض الدول العربية مُساهمتهن في النشاطات الاقتصادية التقليدية، وكان للنساء العربيات تحركات سياسية لافتة، إذ شاركن في الحركات القومية المطالبة بالاستقلال وغيرها من المطالب، وعبّرن عن آرائهن بشدة في القضايا الخاصّة والوطنية (المقدسي وأخريات 2001، 7-8).

تتعامل الباحثات المعنيّات بتاريخ الحركة النسائية - كمركز المرأة والذاكرة (مصر) ومجموعة الباحثات اللبنانيّات (لبنان) ومن بينهن بيان نويهض الحوت (2001)، وباحثات فلسطينيات كفيحاء عبد الهادي (1999) - مع عشرينيّات القرن المنصرم على أنها كانت مرحلة "تأسيس بالنسبة للوعي الوطني العامّ" للمرأة العربية (المصدر السابق، 15). لكنهن يؤكدن - كما تفعل كوثراني - على أن بداية النهضة النسائية "كانت قد تأسّست قبل العشرينيّات" (كوثراني 2001، 36). والتي تشير هناك إلى أطروحة جورج كلاس بعنوان "الحركة الفكرية النسوية بعصر النهضة، 1849-1928"، التي تبيّن أن الأعداد الكبرى من المجلات النسائية والمجالس والصالونات الأدبية التي تديرها نساء أديبات، كانت قد تأسّست قبل العشرينيّات، وأن سنوات العشرينيّات كانت امتدادًا لمرحلة التأسيس التي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر (المصدر السابق، 37).

* * *

لبنان

يظهر تأثير الحداثة والاستعمار وصراع تحديد الهويات والولاء والانتماء في التجربة النسائية اللبنانية، حيث "انعكست النهضة النسائيةَ في لبنان"، كما تخبرنا نهوند القادري، "خاصّة في مجالين وهما: الصحافة والجمعيات. وبسبب التقسيم الثنائي المختزل ما بين غرب وشرق، وقعت المرأة في حَيرة من أمرها: من تكون وكيف تكون. وراحت تبحث عن هوية لها تميّزها عن الشرقية التقليدية من ناحية، والغربية الحديثة من ناحية ثانية. وعليه فرغم تلاقي النساء حول العديد من النقاط المشتركة، فإن المستهدفات من نشاطهن لم ينتمينَ إلى فئة واحدة" يُمكن عزو هذه الحَيرة لدى النساء إلى وضع ثنائية الشرق الغرب في تضادية وتناقض تامّ (القادري 2001، 72-73). وقد ساهمت عوامل عدة - كما تقول كوثراني - في ازدهار الجمعيات النسائية، وفي إضفاء الصفة الإصلاحية على الحركة النسائية في لبنان بعد الحرب العالمية الأولى (كوثراني 2001، 75).

استطاعت المرأة بشكل عام، من خلال العمل الخيري التطوعيّ، "أن توسّع حدود

النشاطات المسموحة لها، وتزيد من مساحة حركتها نحو مزيد من الحضور والانخراط في المجتمع. فلم يعُد نشاطها في هذه الفترة مقتصرًا على الجمعيات الخيرية والإغاثية، بل تعدّاه نحو جمعيات ذات أغراض ثقافية واقتصادية واجتماعية (تشجيع الصناعة الوطنية، العمل على تأسيس المدارس الوطنية، الالتفات إلى حقوق المرأة العاملة) (المصدر السابق، 77)، وقد تمّ ربط مطالب المرأة - كما تقول كوثراني - بالمسألة الوطنية.

كما سأبيّن لاحقًا، نرى أن هذه التجربة اللبنانية تتشابه مع التجربة النسائية الفلسطينية، التي انتقلت هي كذلك بعد الحرب العالمية الأولى - بل وخلالها - من العمل الخيري والإغاثي في الجمعيات إلى العمل الوطنيّ. وانتقلت بعملها ذلك من صفة الإصلاحية إلى صفة الحركة الوطنية. كما تشابهت مع الحركة اللبنانية بولوجها مجال الصحافة والإعلام، ليكون أحد أقوى منابرها.

وبالإجمال "فقد شكّلت الصحافة والجمعيات وما تمخض عنها من مؤتمرات نسائية في هذه الفترة، أطر التعبير الرئيسية للحركة النسائية. فعقدت مؤتمرها النسائي الأول عام 1922 بمبادرة من الاتحاد النسائي اللبنانيّ" (المصدر السابق، 77). الأمر صحيح كذلك عند الحديث عن الحركة النسائية الفلسطينية في الفترة ذاتها والتي تلتها.

تقول كوثراني هناك إن الجمعيات النسائية توزّعت على عدة أنواع منها: جمعيات ذات صبغة دينية وإغاثية ورعاية، وجمعيات ثقافية وطنية جامعة، وجمعيات عائلية تُعنى بتعليم الفقيرات، وجمعيات نسائية كفروع لجمعيات رجالية. وتبيّن أقوال كوثراني أن ما حدث مع نساء مصر حدث مع نساء لبنان، حيث عزفت النساء عن المنافسة على الوصول إلى السلطة، فأعلن أنهن لا يطمحن إلى المناصب. لكن - ورغم التقدم الذي حققته الحركة النسائية اللبنانية في تلك الفترة على صعيد طرح الموضوعات الخلافية كالاشتغال بالسياسة وعمل المرأة المأجور والمساواة بالرجل - فطريقة طرحها اتسمت بتنوّع وُجهات النظر وبالتفاوت في المواقف. وراوَحَت بين التقدم حينًا والانكفاء حينًا آخر (المصدر السابق، 87-88). هذا يدل على تعددية فكرية، لكنها - كما يبدو - لم تقُم على قواعد ثابتة، ما يجعلني أتفق مع الاستنتاج الذي تصل إليه كوثراني ومُفاده أن هذه الجمعيات كانت "عبارة عن مساحة تمارس فيها النساء نشاطاتهن وهواياتهن كامتداد طبيعي لعملهن في المنزل أو مع العائلة"، رغم أنهن "قد اكتسبنَ من خلالها مهارات جديدة للعمل في الشأن العام، وحققنَ مُكتسبات، وإن كانت بشكل غير مباشر" (المصدر السابق، 91).

* * *

فلسطين

ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى عام النكبة

تأثرت فلسطين كغيرها من الأقطار العربية بتبعات الحرب العالمية الأولى، فوقعت مباشرة مع انتهاء الحكم العثماني عليها، تحت حكم عسكري بريطاني ما بين 1917-1920، ليتبعه حكم انتداب استمر حتى عام النكبة 1948، كان مدعومًا بقرارات مؤتمرات دولية ومسلحًا بمباركة عصبة الأمم المتحدة (نويهض الحوت 2001، 319).

جاء النضال الفلسطيني بداية وحتى منتصف الثلاثينيّات، ضدّ المؤسّسات الصِّهيونية والوجود الصِّهيوني وحدَه، دون البريطانيّ. وقد وضع نصب عينيه ثلاثة مطالب: إلغاء وعد بلفور؛ وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ وإنشاء حكومة محلّية وطنية.

لم تكن المرأة الفلسطينية بمعزل عمّا يدور حولها، فقد انخرطت في العمل السياسي، من خلال جمعياتها التي بدأت تنتشر مع انتهاء الحرب كجمعيات خيرية، ثقافية وصحية، ما فتئت أن تحوّلت بسرعة إلى جمعيات تحمل أجندات سياسية. أقيمت هذه الجمعيات في الأساس بمبادرة السيدات والفتيات المتعلّمات ونساء الموظفين في حكومة الانتداب، وزوجات وبنات قياديين في الحركة الوطنية (قدورة - خرطبيل 1995، 54-57). لا تشير هذه المصادر المختلفة إلى وجود اختلافات بين نشاط نساء الموظفين وبين نشاط زوجات وبنات القياديين. ومن غير الواضح ما إذا كانت نساء موظفي حكومة الانتداب قد قُمن بالعمل الخيري من منظور وطني أم لأسباب خيرية فقط، لكن مع ذلك، فمهما كانت دوافعهن يُمكن القول إن هذا يدلّ على نوع من التمايز عن رجالهن وعلى نوع من الاستقلال الفكريّ. "مع نهاية العشرينيّات كانت المدن الفلسطينية جميعها والعديد من القرى قد أنشئت فيها الجمعيات أو فروع لها، والتي تحولت إلى العمل السياسي" (نويهض - الحوت 2001، 319).

سبق إقامة هذه الجمعيات بعض الجمعيات الأخرى التي أقيمت في بعض المدن كعكا وحيفا ويافا. أولى هذه الجمعيات كانت "الجمعية الأرثوذكسية لمساعدة الفقراء في عكا عام 1903" (جاد 1995، 67). على النمط ذاته أقيمت جمعيات إضافية في يافا تأسّست عام 1910 "جمعية عضد اليتيمات الأرثوذكسيّات" برئاسة أديل عازر. تميزت هذه الجمعية - بالإضافة إلى فتح مدرسة وطنية - بكونها قادرة على تخطي الطائفية بعملها، وتركيزها على الجانب الاقتصادي الإنتاجيّ. إذ قامت ببناء ثلاثة مخازن تجارية يُصرف ريعها على الجمعية والمؤسّسة كما تبيّن ماتثييل مغنم (المصدر السابق).

تُفرد أسماء طوبي (1966) في كتابها "عبير ومجد" فصلاً كاملاً يتحدث بتوسع عن تلك الجمعيات، ما يدل على تنوع أهدافها وأسباب وجودها (طوبي 1966). فمنها من أقيمت بمبادرة طائفة واحدة وخدمت أبناءها، ومنها من صرفت اهتمامها لجميع الطوائف، ومنها من عملت على رفع مكانة المرأة وبضمنها محو الأمية، كجمعية النهضة النسائية في رام الله (1923). يُمكن القول إنه مع وجود التعددية في الخدمات والأهداف، إلاّ أنها اتفقت وتوّحدت جميعًا في الموقف الوطني وفي الانخراط في العمل السياسي.

أهم الجمعيات النسائية التي تحمل أجندات سياسية كـ"اتحاد السيّدات العربيات في فلسطين" (1919)، الاتحاد العربي بحيفا، ومن ثم في يافا ونابلس، و"جمعية السيّدات العربيات" التي تأسّست في القدس عام 1928، كأول جمعية ينصّ دستورها رسميًّا حقَّ المرأة في تعاطي الشؤون السياسية، والتي أقامت لها لاحقًا فروعًا متفرّقة.

كانت ثورة البراق، كما تؤكد ناشطات الحركة، بمثابة نقطة انعطاف في مسار الحركة النسائية الفلسطينية، فعقدت مؤتمرها الأول في 26 تشرين الأوّل 1929، وأقامت لجنة تنفيذية ذهبت لمقابلة المندوب السامي وسُميت منذ ذلك الحين "اللجنة التنفيذية للسيّدات العربيات" (سلام - الخالدي 1978، 178-180). وقد شكّل المؤتمر "أول إطار سياسي نقابي جامع للحركة النسائية الفلسطينية" (خليل 1993، 22). ووفقًا لقرارات المؤتمر، فقد تأسّست الجمعيات النسائية في القدس ثمّ عكا والناصرة وحيفا ورام الله وطولكرم وصفد (قدورة - خرطبيل، 1995؛ طوبي 1966؛ سلام - الخالدي 1978) وقد اتخذت المؤتمرات كذلك قرارًا بمقاطعة المتاجر اليهودية مقاطعة تامّة. وفي أعقاب المؤتمر اتّسم نضال الحركة بطابع منظم وشامل، وبالدخول إلى قلب قضايا النضال الوطني والاجتماعيّ، بالإضافة إلى الأعمال الخيرية.

تَعتبر الباحثات الفلسطينيات الفترة الفاصلة بين 1929 وبين 1948 أنها شهدت "أنشطة أكثر تنظيمًا ترتبت على التدهور في الوضع السياسي، حيث وفرّت اللجان النسائية العربية إطار عمل للأنشطة النسائية وساهمت في تطوير الوعي العام لعضواتها. ولم تكن النساء حتى هذه اللحظة قد انضممن إلى الأحزاب السياسية الموجودة بسبب الفصل بين الجنسين. والمدهش أنهن لم يتبعن التقسيمات القبلية داخل منظماتهن الخاصّة رغم وجودها في الأحزاب" (جاد 1995، 68). يصعب الاتفاق مع الكاتبة في استنتاجها الأخير، كون الحركة - وكما تشير الأدبيّات المختلفة - قد ضمّت في الأساس نساء ينتمين إلى الطبقة العليا، ومن بنات وزوجات قياديي الحركة السياسية، وبالتالي، فهُن حافظن على البُنى الاجتماعية القائمة والتقسيمات. لكن يُمكن الاتفاق على اعتبار عملهن على إقامة فروع ومحاولة الوصول إلى القرى، بمثابة

تخطّي لهذه التقسيمات الاجتماعية الجامدة. وهي نقطة يُمكن اعتبارها لصالحهن في هذه القضية.

وتقول جاد إن عاملين أساسيْن أثّرا على أشكال العمل النسائية وتطوّرها وأهدافها والقيود التي كانت تحدّ منها. الأول - التركيز الوطني الفلسطيني على إنهاء الاحتلال البريطانيّ، وهو السمة الشائعة للحركات النسائية تحت الاحتلال، على غير المعهود في البلدان المستقلة حيث يركز الصراع على الحرية والمساواة في المجتمع؛ الثاني - كانت قيادات وعضوات الجمعيات النسائية والحركة الوطنية ينتمين إلى الطبقات العُليا الحضرية. وقد أملَت الطبيعة الطبقية لقيادات الحركات النسائية في ذلك الوقت طابعها على نوع الأنشطة، والتي كانت لها طبيعة خيرية إنسانية (المصدر السابق، 68-69).

النكبة وتَبِعاتها على الحركة النسائية الفلسطينية

حركة نسائية واحدة أم حركات نسائية

أحد التساؤلات المهمّة المُثارة هنا هو حول تَبِعات النكبة وتجربة اللجوء والاحتلال وفرض الحكم العسكري على أبناء وبنات الشعب الفلسطيني، على سيرورة تطوّر مؤسّساته في مناطق وجوده المختلفة، وبينها الجمعيات الأهلية والنسائية.

حتّى عام 1948، كانت هناك حركة وطنية فلسطينية واحدة بشقيها الرجالّي والنسائي، قاومت الانتداب والحركة الصِّهيونية بمشروعها الاستيطانيّ. فماذا حدث بعد ذلك، وكيف قاوم ناشطو وناشطات هذه الحركة الاحتلال والتشريد والتهجير.

> كانت فلسطين مع بداية عام 1948 أشبه ما تكون بجحيم يوميّ، إطلاق رصاص، إلقاء قنابل، متفجرات وألغامًا تتفجر، وقتلى بالعشرات على الأقلّ، كان الموت يطارد الناس أينما ذهبوا وحلّوا، في دور السينما والمقاهي، في الأعمال والأسواق، في الشوارع، في الكنائس والمساجد وحتى داخل بيوتهم. لم تعُد حياتنا ولا حياة سوانا تسير على سيرتها المعتادة، إذ أصبح كل شيء قلقًا ومعتلاً، وبانتظار أن يستقر الوضع بعد مواجهة باتت وشيكة الاندلاع من دون أدنى شك (قدورة - خرطبيل 1995، 98).

هذه المواجهة لم تتأخر، وحلّت النكبة على الشعب الفلسطيني قبل انتهاء ذلك العام.

كانت إحدى نتائجها المباشرة، إضافة إلى تشريد الشعب واقتلاعه عن أراضيه، ضرب العمل الوطني وتنظيماته.

فقد انقسمت الحركة الوطنية ومن ضمنها الحركة النسائية للمرّة الأولى من ناحية جغرافية، بين الداخل والخارج. بمعنى أن الحدود "الجديدة" التي فرضتها دولة إسرائيل، منعت قياديي وقياديات الحركة الوطنية من التواصل مع بعضهم بعضًا، حتى داخل حدود الدولة العبرية الجديدة، ومن جراء تطبيق حكم عسكري على من بقي فيها من الفلسطينيّين، ما منعهم حتى من التواصل الداخلي بين بعضهم بعضًا، وداخل بلداتهم العربية، وليس مع أخوتهم الفلسطينيّين في أماكن اللجوء، فقط. وقد نشأت بذلك تجمّعات جغرافية فلسطينية جديدة اضطرت الحركة الوطنية المقسمة جغرافيًا إلى العمل ضمن الإمكانيّات القائمة لديها، وفي الحدود الجغرافية الجديدة المفروضة عليها. فقام الفلسطينيون الباقون على أراضيهم أو المهجَّرون منها إلى مناطق أخرى ضمن حدود الدولة العبرية، بمحاولة التنظم واستيعاب تبعات النكبة، ومقاومة التهجير ومساعدة اللاجئين وإقناعهم بالعودة إلى بيوتهم، ومقاومة الحكم العسكري الجديد الذي منع تواصلهم ومنعهم من حرية الحركة والتنقل والتنظم والتعبير السياسي.

في المقابل، قامت المجموعات الفلسطينية في أماكن اللجوء بمحاولة تجميع ذاتها وقدراتها والنهوض مجدّدًا بهدف مواصلة النشاط العربي، الإقليمي والدوليّ، لاستعادة فلسطين وتطبيق قرار هيئة الأمم بحقّ العودة، وكانت قادرة على التواصل فيما بينها والتنقل من دولة عربية إلى أخرى، الأمر الذي مُنع من فلسطينيي الـ 48، إذ حدّتهم حدود الدولة العبرية.

تؤكّد النساء الناشطات في الحركة الوطنية والنسائية في ذلك الحين، كما تُبيّن نويهض - الحوت، أن الجمعيات النسائية الفلسطينية "معظمها استمر حتى عام النكبة، والعديد منها إلى ما بعد ذلك، وهكذا كانت المثابرة والتواصل والتطور من ميزات العمل النسائي الاجتماعي بشكل عامّ" (نويهض - الحوت 2001، 321). في حديثها تقصد نويهض الحوت الجمعيات والمنظمات التي استمرت بالنشاط والعمل خارج حدود فلسطين التاريخية، وفي أماكن اللجوء، وفي لبنان، أساسًا. تقول قدورة خرطبيل "لمّا أُعلن عن قيام جيش الإنقاذ وتشكّلت قوّات الجهاد المقدس وسط هذا الاستعداد والاستعداد الصِّهيوني المضادّ، المنظم والدقيق، لم تغب الجمعيات النسائية عن مسرح الأحداث الوطنية المصيرية آنذاك" (قدورة - خرطبيل 1995، 96-97). فقُمن بإنشاء علاقات وثيقة مع الجمعيات النسائية في مصر ولبنان وسوريا والعراق، وقُمن بتقديم المساعدات. وقامت الجمعيات النسائية - وبعد أن أقرّت الأمم المتحدة

تقسيم فلسطين في تشرين الثاني 1947 - بتكثيف جهودها داخليًّا، ونشاطها خارجيًّا حيث توجّهن بطلب إلى رئيسة الاتحادات النسائية في مصر، هدى شعراوي، أن تتولى الدفاع عن قضية فلسطين.[24]

اللاجئات الفلسطينيات في لبنان ونشاطاتهن النسائية

كما تؤكد كتابات ناشطات الحركة النسائية في فلسطين، لم تكن لا الدولة اللبنانية ولا سواها من الدول العربية، قادرة وحدَها، بأجهزتها، على التعاطي مع الكارثة القومية، من جرّاء نزوح الفلسطينيّين بأعداد كبيرة، عشرات الألوف منهم، باتجاهها. بداية نهضت الهيئات والمؤسّسات السياسية والخيرية والاجتماعية والنسائية القائمة هناك لتقديم المساعدة، حتى استطاعت قيادة الحركة الوطنية والنسائية الالتئام وتجديد نشاطها وقدرتها على العمل. إذ التأم المؤتمر النسائي العام سنة 1949 في بيروت بحضور الهيئات النسائية العربية المختلفة، وقد تجمعت النساء الفلسطينيات في لبنان اللاتي كن عضوات في الجمعيات النسائية في فلسطين، وعملن على إحياء العمل والاتحاد النسائي وتشكيل هيئة نسائية فلسطينية تُشرف على خدمة اللاجئين بالتعاون مع الهيئات واللجان المختلفة في لبنان، كما تُشير قدورة - خرطبيل. فقامت هذه الهيئة بالاتصال بالجمعيات النسائية والإنسانية في لبنان للقيام بحملات لزيارة المخيمات وتقديم المساعدات. وشاركن عام 1954 في المؤتمر العربي العام المنعقد بلبنان، كما دخلن في عضوية جمعيات لبنانية قائمة "لخدمة قضية المرأة الفلسطينية واللبنانية والدفاع عن قضية اللاجئين الفلسطينيّين" (قدورة - خرطبيل 1995، 150-155).

لقد أولت الحركة النسائية الفلسطينية في لبنان "اهتمامًا استثنائيًّا للمشاريع الدولية التي كانت تتواتر منذ النصف الثاني من الخمسينيّات"، وذلك من منطلق الوعي لأهمية "تأمين الحضور النسائي الفلسطيني ومطاردته للنفوذ الصِّهيوني" كما تشير قدورة - خرطبيل (المصدر السابق، 171). إذ شاركت قيادة الحركة النسائية الفلسطينية، في سلسلة من المؤتمرات الدولية: مؤتمر الاتحاد النسائي العالمي في كولومبو – 1955، وطالبن هناك بالانتساب إلى الاتحاد العالميّ؛ المؤتمر النسائي الدولي في أثينا - عام 1958؛ مؤتمر طهران – 1960؛ مؤتمر دبلن – 1961؛ مؤتمر سان فرنسيسكو – 1962؛ مؤتمر إستانبول – 1962؛ مؤتمر إيطاليا – 1963؛ مؤتمر أثينا – 1966؛ وغيرها من المؤتمرات. وعندما تشكلت لجنة خبراء مشروع "همرشولد" من

24. للتوسع حول هذا الأمر، يُنظر، قدورة - خرطبيل 1995.

قبل هيئة الأمم المتحدة، قامت الحركة بدعوتهم للاطلاع على أوضاع اللاجئين في المخيمات.

تؤكّد هذه المعلومات قدرة وتمكن الحركة النسائية الفلسطينية تنظيميًّا، بُنيويًّا وعقائديًّا على تجديد نشاطها وعلى عدم انقطاعها عن مجريات الأحداث وأخذ دور نشط وفعّال في مقاومة الاحتلال والتهجير، ومساعدة اللاجئين والعمل على تجنيد الرأي العام العربي والدولي لاتخاذ موقف بشأن قضية فلسطين وإعادة المهجرين إلى أراضيهم. تستذكر قدورة - خرطبيل في كتابها هناك بعض الأسماء لنساء قياديات في هذا المجال، في تلك المرحلة - الفترة. أذكر هنا، على سبيل المثال، عضوات الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني الذي انتخب في منتصف كانون الثاني عام 1961 برئاسة قدورة خرطبيل، وضم ثماني عضوات، وهن: ماري كته، وجدان إفرنجي، نهيل الحسن، بهية قبلاوي، ملك سكارة، لميا أبو غزالة، رجا بديس، ومرفت دلول (المصدر السابق، 174).

فلسطينيو 48 والحركة النسائية بعد عام النكبة

أمّا بشأن ما حدث بين صفوف الفلسطينيات والناشطات منهن بعد عام النكبة، من اللاتي بَقِين في حدود الدولة العبرية، فسأتوقف باستفاضة في الفصل التالي. لكن باختصار، يُمكن القول إنهن استمرَرْن في نشاطهن السياسي ومقاومتهن للاحتلال، كلّ في مِنطقة وجودها، حتى إن منعت إسرائيل التواصل بينهن.

ومع أن الحركة النسائية الفلسطينية التي نشطت قبل عام النكبة تفرّقت بعدها، إلى مجموعات عمل إقليمية في الدول العربية، فعضواتها حافظن على نوع من التنسيق بينهن، وقاومن بذلك محاولات إسرائيل لقطع أوصالهن، جاء ذلك بداية من خلال المؤتمرات العالمية والإقليمية المنعقدة بمناسبات مختلفة، ومن ثمّ بعد إنهاء الحكم العسكري على فلسطينيي 48 (عام 1966)، ومع فتح الحدود من جرّاء احتلال الضفة والقطاع عام 1967، فعملت النساء الفلسطينيات ضمن أطرهن النسائية أو السياسية الحزبية، على تجديد هذه الأوصال، خصوصًا ما بين النساء في المناطق المحتلة عام 1948 والمحتلة عام 1967.

* * *

كما تبيّن عفاف لطفي السيّد مارسوه أن وضع المرأة في فترة المماليك كان أفضل من الفترة التي تلتها (أي فترة حكم محمد علي والاحتلال البريطانيّ)، إذ كان لها حقّ الاشتراك مع الرجال في شراء الالتزامات واستملاك الأراضي وجمع الضرائب عليها، وكانت تخوض ميادين التجارة والصناعة وتشتري الحوانيت وتحصل على الوكالات، لكنها فقدت هذا الحقّ مع حكم محمد علي الذي احتكر الصناعة بعد الزراعة والتجارة، فسُدَّت أبواب الرزق في وجه الرجال والنساء على السواء. ومع تأسيس السلطة المركزية مُنحت فيها الخدمة للرجال فقط، ما اضطر النساء الوارثات إلى إعطاء حصتهن للرجل ليديرها ويتصرّف بها. وتقول الباحثة "بينما دوّنت سجّلات المحاكم في القرن الثامن عشر أسماء نساء يمتلكن أراضيَ زراعية والتزامات، اختفت هذه الأسماء في القرن التاسع عشر". وجاءت المؤسّسات الأوروبية فزادت الأمر سوءًا، حيث لم تعترف للنساء المصريّات بحقوق قانونية، تمامًا كما لم تعترف لنساء الغرب، وفقدت النساء المصريّات هذا الحقّ الذي أعطتهن إياه، سابقًا، المحاكم الشرعية. ولم تعُد النساء يحصلن على أملاكهن بقرار المحاكم، بل عبر توزيع خاص ضمن عائلاتهنّ؛ إذ لم تكن حقوق النساء مضمونة (مارسوه 2001). بهذا المفهوم انتقدت باحثة البادية، كما تقول مرفت حاتم "رؤية الحداثة 'الذكورية' للنساء وللشكل الجديد لسلطة الرجل على المرأة" (حاتم 2001، 24-27).

شهدت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى بدايات الحركة النسائية في مصر على شاكلة صحف نسائية ومجلات منذ أوّل مجلة أصدرتها هند نوفل عام 1892، إضافة إلى كتابات أخرى، ككتاب نسائيات لملك حفني ناصيف. سبقت هذه الإرهاصات النظرية حركة تجمّع النساء وتلاقيهن لمناقشة قضاياهن وطرح برامج خاصّة بهن، أوّلها كان عام 1895 كما تشير نادية العفيفي وآمال عبد الهادي (1995) إذ "تشكّلت أول لجنة نسائية لمساعدة الأتراك في أثناء الحرب بين تركيا واليونان. كانت اللجنة مكوّنة من نساء رجالات السلطة. ومن ثم أقيم الاتحاد النسائي التهذيبي بيَد باحثة البادية، ومن ثم تأسّست جمعية الرقي الأدبي للسيّدات المصريّات بيَد هدى شعراوي وأخريات. وتشكّلت كذلك جمعية المرأة الجديدة كجمعية خيرية. هذا النشاط تقلص في سنوات الحرب. إلاّ أن ثورة 1919 كانت المحرّك كي تقوم سيّدات مصر من النخبة والشعب معًا بالتظاهر ضدّ الاحتلال. الأمر الذي أعطى زخمًا للحركة النسائية في بُعدها الجديد في مشاركتها في الحياة السياسية" (العفيفي وعبد الهادي 1995، 131-134). وكذلك، فقد قُمن بالتظاهر ضدّ الاحتلال وبحملة مقاطعة البضائع البريطانية، وقُمن لدى اعتقال الرجال بنشر منشورات وتعليمات

حزب الوفد في أنحاء البلاد، كما تُبيّن عفاف مارسوه (مارسوه 2001، 28). تتشابه في هذا الأمر تجربة وردود فعل الحركة النسائية المصرية والفلسطينية التي قامت هي، أيضًا، بمقاطعة البضائع الإنجليزية واليهودية في فترات معيّنة من تاريخها النضاليّ. لكن مكان النساء المصريّات - كما أشارت مارسوه - "لم يكن مضمونًا في الحياة الدستورية لدى قيام حزب الشعب عام 1922، ولم تحارب النساء من أجل ذلك بل تفرغن للعمل الاجتماعي والمساعدات" (المصدر السابق). الأمر ذاته يتكرر في تجارب أقطار عربية أخرى. كما سأبين لاحقًا، إذ تشير إلهام المرزوقي (1999) إلى أن الحركة النسوية في تونس بقيت سجينة الدولة.

تميزت المرحلة ما بين ثورة 1919 وعام 1930 في مصر بدخول المرأة عهدًا جديدًا من العمل، فتشكلت لجنة الوفد عام 1920، وتلقت دعوة لحضور المؤتمر النسائي في روما عام 1923، ترتب عنه تشكيل الاتحاد النسائي المصري، ومن ثم شاركت مندوباته في مؤتمر أمستردام عام 1927. تشير مارسوه إلى أنه منذ عام 1926 بدأت تظهر علاقة جديدة بين الاتحاد والحركة النسائية في أمريكا. وقد شارك الاتحاد في مؤتمر برلين عام 1929. وإلى تلك اللحظة كان الوفد العربي الوحيد المشارك في محافل دولية. أما حجر الأساس لمبنى الاتحاد فقد وُضع عام 1931، كما أنشئت عام 1933 جمعية شقيقات الاتحاد النسائي.

وتقول جين سعيد المقدسي إنه "كانت للنساء العربيات تجربة تحديثية هامّة غنية بلقاءاتها المتنوّعة ومعانيها المختلفة" إذ "شاركت النساء المصريّات بوفد بقيادة هدى شعراوي، في المؤتمر النسائي الدولي التاسع الذي عُقد في روما عام 1923" (المقدسي 2001، 387). والمهمّ في هذه التجربة - كما تقول الكاتبة - كان "انفتاح النساء العربيات على العالم، وعلى الأنظمة الدولية والعمل فيها، واكتشافهن أعمال الحركات النسائية والتحررية الوطنية والدولية وتفاعلهن معها"، كما يجب، قبل كل شيء، "التركيز على شعورهن بالقومية وفخرهن بتمثيل بلادهن، وبالتالي مشاركتهن في العمل على تحريرها وتطويرها" (المصدر السابق، 388). وتؤكد المقدسي هنا نقطة هامّة في تاريخ الحركة النسوية العربية حين تقول: إن "الحداثة الخاصّة بنا كنساء عربيات، لم نستوردها بل صنعناها بأنفسنا، مع كلّ ما هناك من مشاكل وتجارب صعبة وتعقيدات وفخاخ" (المصدر السابق، 389).

أمّا فترة الثلاثينيّات والأربعينيّات في مصر، فقد شهدت زيادة في عدد الجمعيات النسائية بشكل ملحوظ، وقد تعدّدت برامجها. وقد كان لكلّ جمعية جريدة تُعبّر عن توجّهاتها. وقد توجّهت لبرامج نسوية أكثر جذرية كالمطالبة بالمساواة التامّة أمام القانون وبالتمثيل السياسي ومهاجمة التقاليد الأبوية. وقد كان لنضج الحركة

السياسية أثره على برامجها، إضافة إلى الزخم الذي أضافه الاتصال بالحركة النسائية الغربية، بعد أن امتلكت النساء المصريّات قدرات ذاتية لتنمية برنامج نسوي مصري إقليميّ.

إلا أن الفترة الفاصلة بين الخمسينيّات إلى أوائل السبعينيّات عادت فشهدت انقطاع العمل النسائي وبسبب تفكّك النظام السياسي وسيطرة الجيش. وقد تمّ في عام 1956 حلّ الاتحاد النسائي، ليحلّ محلّه الاتحاد القوميّ، ثم تبدّل التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكيّ، وهي التنظيمات التي تشكّلت بقرار من السلطة ولم تكن مستقلة عن أجهزة الدولة (العفيفي وعبد الهادي 1995، 132-140). ورغم حصول المرأة على حقّ التصويت والترشيح عام 1956 والمساواة في العمل والتعليم، فقوانين الأحوال الشخصية بقيت كما هي منذ عام 1929. حيث أعطيت المرأة عمليًّا حقوقًا في المجالات التي تتيح لها تدعيم النظام، ولكنها لم تحصل على أدنى حقوقها الإنسانية في مجال الأسرة (المصدر السابق، 140). وارتدت حركة المرأة المستقلة في هذه الحقبة إلى مستوى الجمعيات الخيرية مرة أخرى، وخضعت حسَب القانون لوزارة الشؤون الاجتماعية التي كان لها الحقّ، أيضًا في حلها.

نجد أن هذه القضية تتكرّر في الأقطار العربية الأخرى، وفي تجارب النساء والحركة النسائية فيها التي تراجع دورها أو قامت الدولة باستقطابها ومأسستها أو تبديلها بأطر حكومية نسائية، وحدّت من عملها خصوصًا مع تخلّيها عن الطابع النضالي الشعبي لعملها، في ظلّ وضعية شرّعت فيها الدولة القومية تشريعات حدّت من حقوق ونشاط النساء وحرياتهن.

شكّلت الجمعيات النسائية في مصر اتحاد الهيئات النسوية سنة 1957 الذي عُني بمشاكل الأسرة. كما تشكّلت لجنة المرأة في الاتحاد الإقليمي للجمعيات بالقاهرة سنة 1970، والتي قامت بدور خدماتي في أثناء حرب أكتوبر 1973.

ومنذ السبعينيّات عادت الحركة النسائية المستقلة للظهور بمصر في ظل نمو الحركة الطلابية والسياسية، وبداية مع إصدار نوال السعداوي كتابها المشهور "المرأة والجنس"، والذي مثّل إعادة تذكير بما انقطع عن فكر الحركة النسائية. وقامت الاتجاهات الدينية بتوجيه رأس حربتها لقضية المرأة (المصدر السابق، 141). وفي الفترة ذاتها، كما سأبين لاحقًا، تطوّرت الحركة النسوية في تونس، أيضًا، التي اختارت لها بداية، كما تخبرنا إلهام مرزوقي، هي بمثابة طريق نضاليّ، وجاء عملها ونشوؤها من جذور نضالية في الحركة الطلابية والنقابية والحزبية، أيضًا (مرزوقي 1999). تتشابه هذه الانطلاقة مع انطلاقة الحركة النسائية الفلسطينية في العشرينيّات

من القرن الماضي بين المثقفات ونساء الطبقة العليا، وكذلك منذ الثمانينيّات مجددًا بين الأكاديميّات ضمن الحركة الطلابية الوطنية في الجامعات الإسرائيلية.

وعودة إلى مصر، فقد شهد مطلع الثمانينيّات هناك، أيضًا، انطلاق مجموعة من النساء اللاتي نشطن في العقد الذي سبقه ضمن الحركات الطلابية هناك، منهن مجموعة "المرأة الجديدة" في القاهرة ومجموعة "بنت الأرض" بالمنصورة. عام 1985 تكوّنت في مصر "لجنة الدفاع عن حقوق المرأة والأسرة لتأييد مشروع بتعديل قانون الأحوال الشخصية والمطالبة بتعميق التعديلات، وكانت هذه اللجنة أشبه بتجمع للنساء النشيطات في الجمعيات المستقلة ولجان النساء في الأحزاب والمستقلات، وأيضًا النساء ذات الوعي لقضية المرأة في الجمعيات الخيرية" (العفيفي وعبد الهادي 1995، 142). وقد جاء مؤتمر نيروبي عام 1985 لينشط الحركة البحثية بين النساء، كما تبيّن الباحثات (المصدر السابق). "وزاد من إمكانيّات تجمّع تؤدّي إلى نشوء جماعات غير حكومية" (المصدر السابق، 143) وأصبح كما تؤكد الباحثات "من الأشياء المألوفة تكوين لجان وبرامج للمرأة في كلّ الجماعات والأحزاب وكثير من النقابات، بالإضافة إلى الجماعات المستقلة السالفة الذكر" (المصدر السابق، 143). ما تؤكّده الباحثات، عمليًا، هو أن نموّ الحركة النسائية بمصر مرة أخرى ظهر بتأثير عاملين أساسيّين، أحدهما داخلي وهو "نموّ الحركة السياسية والشعبية في مواجهة الحكومة في السبعينيّات"، والآخر الذي لا يُمكن إغفاله، كما تشير الباحثات، هو تأثير الحركة النسائية العالمية في تنشيط هذا النمو ومنحه قوّة دفع.

تتفق الجماعات النسائية الحزبية القائمة وغالبية الجماعات النسائية المستقلة، كما تبيّن الكاتبات، على أن أهمّ معوّقات العمل النسائي في مصر تتلخّص بالقوانين المقيّدة للحريات. ويغيب الاتفاق بين هذه الجماعات حول الموقف من التمويل الذي يُراوح بين رفض تامّ وبين القبول المقترن بدرجة عالية من التردّد والتشكّك. ومن أكثر القضايا التي برز فيها الاختلاف هي قضية المرجعيات والهوية، وهل تتعيّن العودة إلى المرجعيات الدينية أم العَلمانية التي تستند إلى التعددية، وكذلك بشأن طبيعة العلاقة بالحركة النسائية الغربية، وقضية التبعية، وكذلك التميّز والخصوصية مقابل العالمية.

ليس صدفة أن نجد التساؤلات ذاتها والتشكيك ذاته يتكرّر لدى فحص عمل الأطر النسائية والنسوية في الأقطار العربية المختلفة، ومن ضمنها داخل أطر الحركة النسائية - النسوية لدينا التي تشغلها أمور وقضايا متشابهة، إضافة إلى قضية العلاقة بالدولة ومؤسّساتها.

وفيما يتعلّق بوضع المرأة المصرية مؤخّرًا، يُستدل من المصدر السابق على تشابك

العمل السياسي والعمل النسوي في برامج الجمعيات العاملة في مجال المرأة، عدا رابطة المرأة العربية، والمقصود بها تلك المجموعات النسائية التي تنتمي إلى بعض أحزاب المعارضة ومجموعات مستقلة مهتمّة بقضايا المرأة أساسًا: "يظهر ذلك بوضوح في برامج أمانات المرأة في الأحزاب، والتي قد تتخذ من العمل النسائي في بعض الأحيان وسيلة لاجتذاب مزيد من العضوية أو الجماهيرية للحزب السياسي" (المصدر السابق، 167). أمّا بشأن المجموعات المستقلة، فمن المُمكن ملاحظة أن غالبيتها تتكون من نساء نشيطات سياسيًا، أو كان لهن نشاطات سياسية سابقة، وتميل برامجهن ونشاطاتهن دومًا إلى الربط بين ما هو نسوي وما هو سياسي، وإن كان ذلك بدرجات تتفاوت من مجموعة إلى أخرى. باستثناء رابطة المرأة المذكورة، التي تفضل "الاقتصار على القضايا النسائية" كما تنوه الباحثات "حتى لا تستهلك جهودهن "فيما لا يفيد القضية" (المصدر السابق، 167).

يتبيّن، عمليًا، أن تسييس الحركات النسائية والنسوية ينبع من ارتباطها تاريخيًا منذ بداياتها بحركة المجتمع السياسية. كذلك، يُستدل "أن تلاحق الأحداث السياسية واستدعاء مشاركة هذه المجموعات فيها يعوق، أحيانًا، تطوّر البرنامج النسوي، فعادة ما تُعطى الأولوية للسياسي على النسوي، كما أنّها يُمكن أن تشكّل تهديدًا لاستقلالية هذه المنظمات" (المصدر السابق، 168). وما زالت نقاشات التمويل ونقاشات الهوية والانتماء حول العَلمانية والنموذجين الشرقي والغربي للعمل النسائي في أوجها.

* * *

تونس

أما في تونس فتعود نشأة الحركة النسائية إلى فترة متأخرة أكثر من مصر، وتحديدًا منذ عام 1936، إذ تشكّل اتحاد النساء المسلمات التونسيّات استمرارًا لمؤسّسة "الزيتونة" بطابعها القومي والإسلاميّ. ركّزت عضواته نضالهن ضدّ كل أشكال التخلّف. ولم يكن يهدف إلى هدم الأنساق القيمية والإسلامية، بل كان جزءًا متكاملاً من آليات النظام للحفاظ على النفس، حيث دعا إلى الانتماء الإسلامي والعربي، كما تبيّن حفيظة شقير وإلهام المرزوقي وخديجة الشريف (1995)، وقد شكّل الاتحاد أولى المدارس لعدد من المناضلات التونسيّات، كما صدرت في السنة ذاتها أول مجلة نسوية هي مجلة " ليلى".

ومن ثم تشكّل اتحاد النساء التونسيّات تحت مظلة الحزب الشيوعي في أواخر عام 1944. رغم الاختلاف الأيديولوجي بينهما، اعتبر كلّ واحد منهما نفسه جزءًا من

القوى الاجتماعية التي تهدف إلى تحرير البلاد. من الممكن أن يشير هذا النموذج من العمل إلى وجود تعددية نسائية، وقدرتها على التنسيق بينها للمصلحة العامّة رغم اختلاف المواقف والأيديولوجيات.

بعد الاستقلال ظهر الاتحاد القومي للنساء التونسيات الذي اعتبر تحرير المرأة جزءًا من مَهمة البناء الوطنيّ. منذ عام 1956 وصاعدًا قَدَّم الاتحاد نفسه للنساء كمنظمة هي جزء من حزب الدستور الجديد الحاكم، وكانت العضوية تضمّ حليفات لسياسة الرئيس بورقيبة. وقد ركّز عمله في نشر الوعي لحقوق النساء، خصوصًا قانون الأحوال الشخصية الجديد، الصادر في السنة ذاتها، والذي كان له آثار تحررية ببعض بنوده، كإلغاء تعدّد الزوجات وإقرار الطلاق القضائي والتمييز الإيجابي لصالح المرأة المطلّقة ومنحها الحقّ في الميراث رغم عدم مساواتها بالرجل. رغم أن هذا الاتحاد قام بتطوير نفسه وطرح رؤًى أكثر ديناميكية لقضايا المرأة، فقد حرص على أن يحافظ على انسجام دائم مع السياسات التي تنتهجها السلطة. ورغم هذا التطوّر، فالنساء لم يُمنحن حقوقًا أساسية كمواطنات، مثل حقّ الانتخاب والترشيح. وفي حين عرض قانون الأحوال الشخصية الجديد شروطًا أفضل أمام المرأة تساعدها على تحسين مكانتها العائلية والاجتماعية، نجد أنها كانت لا تزال تعاني التمييز في حقّها أمام الدولة كمواطنة كاملة الحقوق. ولم أجد في الأدبيّات المقروءة ما يدل على معارضة الجمعيات النسائية لهذا الوضع أو الخروج ضدّه.

تشير إلهام المرزوقي (1999) إلى أن هذا الانسجام السياسي والمأسسة قد أفقدا الحركة طابعها النضالي الثوريّ. وهي تقصد بقولها كما وضحت، توجه الجمعيات النسائية هناك نحو المأسسة تحت رعاية حكومية وتحجيم نفسها وعملها ضمن هذا الإطار السياسي وسياساته والتزامها ألاّ تخرج عنه أو ضدّه.

كما تبيّن حفيظة شقير وإلهام المرزوقي وخديجة الشريف (1995) أن فترة السبعينيّات، وخصوصًا النصف الثاني منها، تُعتبر مرحلة تاريخية هامّة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في تونس. فقد ظهرت النواة الأولى للحركة النسائية التونسية المستقلة من قلب الرابطة التونسية لحقوق الإنسان التي نشأت عام 1978. فقد أقيم نادي دراسات أوضاع المرأة بمبادرة مجموعة طالبات جامعيّات، ومن ثم أقيمت لجنة دراسة وضع المرأة العاملة من مجموعة نساء نقابيّات عام 1982. وفي عام 1985 قامت مجموعة نساء بإصدار مجلة "النساء" وتشكيل لجنة الدفاع عن حقوق المرأة التي ركزت على تحرّر المرأة القانونيّ، وكامتداد لتجربة مجموعة حركة النساء الديمقراطيّات غير الرسمية، أنشئت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيّات، وقد التحقت بعضويتها نساء يتركّز جلّ اهتماماتهن في الشأن السياسي أكثر منه

في الشأن النسوي أو النسائي، وحصلت على ترخيص للعمل عام 1989. تميّزت هذه الجمعية، كما تشير الباحثات بأن "نشأتها ونشاطها جاءا في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان وإجلاء الفلسطينيّين، وما تلا ذلك من أحداث قومية أو عالمية تتطلب اتخاذ موقف" (شقير والمرزوقي والشريف 1995، 28). أمّا "جمعية النساء التونسيّات من أجل البحث حول التنمية" فقد أقيمت في العام التالي (عام 1986) كفرع من الجمعية النسائية الإفريقية لبحوث التنمية.

يُمكن القول إن هذا النموذج يشكّل إشارة إلى تأثير المتغيّرات السياسية الإقليمية والعربية على العمل النسائي والنسوي المحلّي في البلاد العربية، وتعزيز مستوى وعيها وإجراء تنسيق بين أطراف الحركة النسائية العربية، كما يشير إلى رغبة النساء في السعي للعب دور واتخاذ مواقف من القضايا السياسية المحلية والإقليمية.

ولكن يبقى السؤال، هل يتمّ تهميش قضايا علاقات النوع الاجتماعي لحساب قضايا الصراع السياسي كمناهضة الاحتلال، وما هو الدور الذي تلعبه النساء المؤطَّرات سياسيًا لدى انضمامهن إلى صفوف الحركة النسوية في السياق المطروح.

تشير حفيظة شقير وإلهام المرزوقي وخديجة الشريف إلى أن جميع الحركات النسائية المستقلة في البلاد العربية عمومًا، وفي تونس خصوصًا، ساهمت في عملية تحرير المرأة، حيث تعمّقت هذه الحركات في فترة هامّة، ومن خلالها أضحت المرأة "قوة مؤثّرة مؤهّلة للمُساهمة في التطوّر السياسي والاجتماعيّ" (شقير والمرزوقي والشريف 1995، 55). ويؤكدن أن هذه الحركات تمثّل نقطة هامّة في التاريخ والمرجعية الحقيقية للعناصر النسوية الناشطة والمستقلة، إذ ساهم ظهور هذه الحركات مُساهمة فعّالة في تطوير المداخل والإشكاليات المتعلّقة بقضايا المرأة، ما أدّى إلى تعزيز هذه الحركات لدى دخولها في معترك القضايا السياسية.

يتبيّن أن هذه الحركات قد جاهدت من أجل تعزيز استقلاليتها ولعبت دورًا هامًّا في تقوية المجتمع المدنيّ. وتشير الشريف إلى أن تونس لعبت دورًا بالغ الأهمية في عملية تحرير المرأة، كتأسيسها مجلة الأحوال الشخصية والاتحاد الوطني للنساء التونسيّات، وعملها على تعيين نساء في مواقع صنع القرار. كما تساهم لجنة المرأة في عملية تطوير الخطة الاقتصادية الوطنية، إضافة إلى تأسيس مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة. وتصل الشريف إلى استنتاج مُفاده أنه رغم الاختلاف بين الدولة والحركة النسائية المستقلة، فإن بإمكان إحداهما أن تُثري الأخرى.

لاحقًا، تطرح إلهام المرزوقي رأيًا مغايرًا في هذه القضية، إذ يتبيّن من شرحها عن

علاقة الحركة بالدولة، أن الدولة التونسية، وعلى رأسها الرئيس بورقيبة، حملت شعار المشروع المجتمعي التحديثي الهادف إلى تحديث جهاز الدولة والمجتمع من خلال تحطيم المنظومات القبلية والتقليدية للعائلة وإرساء نمط الأسرة النواتية. عمليًّا، ظهر هذا الهدف تعبيرًا عن إرادة سياسية لإحداث تغييرات اجتماعية، وبالتالي احتكار مشروع التغيير المجتمعي في مواجهة الفئات التقليدية والمحافظة، وفي الوقت نفسه، لإقصاء المحدثين والتقدميين الذين شاركوا في معركة التحرير والذين كان بإمكانهم مزاحمة بورقيبة على الزعامّة. نتيجة لذلك، عمل، كما تقول، منذ ذلك الحين على "التخلّص التدريجي والتعسّفي من كل مَنْ شكّل خطرًا على حكمه، وكذلك التكوينات الاجتماعية التي لم يستطع السيطرة عليها، فقام بحل جمعيتين نسائيتين نشأتا قبل الاستقلال، وهما الاتحاد النسائي لمسلمات تونس واتحاد النساء التونسيّات" الذي ارتبط في نشأته بالحزب الشيوعي التونسيّ، "فقامت الدولة باحتكار قضية المرأة وإقرار هيمنة الرأي الواحد" (المرزوقي 1999، 5-6).

وتتفق المرزوقي والشريف وشقير في تقييم الحركة النسائية على صعيد مضامينها التاريخية وديناميكيّتها، وتُشرن أنه حتّى الآن لا يوجد ما يسمّى بالحركة الجماهيرية القادرة على تحدّي النظام الأبوي وفرض نظام ديمقراطي فعّال في المجتمع.

بخصوص دور الدولة، يبقى السؤال المطروح هل تساعد تدخّلاتها على تحرّر النساء وتنامي المجتمع المدني ككلّ، أم أن هذه التدخّلات ستصبح بديلاً عن الحركة النسائية وتشلّ بذلك حركة المجتمع المدني المستقلة؟

* * *

الجزائر

تبيّن فاطمة الزهراء قشي أن الأجندة النسوية في عمل الحركة النسائية الجزائرية، والتي انطلقت في مطلع القرن العشرين، برزت في فترة متأخرة مقارنة بما حدث في بلاد الشام ومصر وتونس (قشي 2001، 369). وتؤكد أن الحركة تميّزت "بمسار متعثّر لوجود المستعمرين"، وتركّز اهتمامها على قضايا الانتماء والهوية بالدرجة الأولى، وعلى الحرية والاستقلال بالدرجة الثانية، ثمّ على الحقوق النسوية بالدرجة الأخيرة. وقد أدّى ذلك إلى غيابها عن الساحة كعنصر فعّال في الشأن النسوي أو النسائي (المصدر السابق). وتوضح الكاتبة أن فهم مسار الحركة النسوية في الجزائر يتطلّب فهمًا معمقًا لبعض الوقائع التاريخية التي تفسر التوجه العام، أهمها "النظام الاستعماري وما خصّ الجزائر من كونه استعمارًا استيطانيًّا مع محاولة إدماج الجزائر

في الكيان الفرنسيّ" (المصدر السابق، 370)، وتحوّل الجزائريون الأصلانيون، "من جراء قانون التجنيس والمواطنة وقانون الأهالي، إلى مستوطنين في بلدهم وباتت صفة "جزائريّ" حكرًا على الفرنسيين". وبالتالي، ففي ظلّ "أنظمة تعسفية مبنية على التفرقة، لم تجد مسألة تربية المرأة وتحريرها من الجهل، ثم من سيطرة الرجل، مكانًا لها ضمن المقاومة من أجل البقاء والكفاح من أجل الهوية الوطنية والهوية الثقافية، فأجّلت مسألة حقوق المرأة إلى فترات لاحقة" (المصدر السابق، 372). يوضح ذلك التوتر القائم أحيانًا بين الوطني - القومي والنسوي، سواء أكان ذلك في أجندات الجمعيات والحركات والأطر النسائية أم تلك العامّة.

تبيّن الكاتبة أنه ليس أن الحركة النسوية هناك جاءت متأخرة، فقط، بل إن الوضع المميز كان "غياب النساء من الميدان: ميدان العمل النسوي وميدان النضال بالقلم" (المصدر السابق، 381). وتوضح أن نهاية الأربعينيّات، فقط، شهدت كتابات نسوية من خلال الصحف التي بدأت تناقش موضوعات متنوّعة ومنها نهضة النساء وتحريرهن. وتقول إن أول نشاط ثقافي ساهمت النساء فيه في "توعية نصف المجتمع" كان عام 1948.

في خلاصة القول في مسار النساء الجزائريّات، تقول إن السلطات الفرنسية "لم تعمل على تحرير النساء بالقانون رغم ادعائها الدفاع عن حقوق الإنسان، فاتضح أن السلطات الاستعمارية كانت جدّ محافظة". وتصل إلى استنتاج مُفاده أنه "مقارنة بالبلاد العربية التي عرفت انتدابًا أو حماية، فوضعية الجزائر شائكة، وعقَّدت السلطة المسألة النسوية أكثر مما ساعدت على طرحها أو حلّها". وإن النساء الفرنسيات باهتمامهن بالنساء الجزائريّات، ينطلقن من باب الشفقة والإنسانية التي لا تصل إلى حدّ الاعتراف بالمساواة في الحقوق والواجبات". وخير مثال تستحضره الكاتبة لتجسيد ذلك، هو أن مؤتمر نساء المتوسط الذي عُقد سنة 1932 في مدينة القسطنطينية بمشاركة وفود عربية وتركية ويونانية، لم يناقش قضية عدم حضور النساء الجزائريّات!! كون "المستوطنات يقمن مقامهن ويناقشن مشاكلهنّ" (المصدر السابق، 384). هذا الأمر يذكرنا، نوعًا ما، بالوضع الحالي للنساء الفلسطينيات داخل حدود دولة إسرائيل التي تحاول أن تتحدث باسمهن وتحاول أن تصورهن في تقاريرها المختلفة التي تقدمها لهيئات دولية كهيئة الأمم، أنهن يعشن بأحسن حال، الأمر الذي يلقى مقاومة من قبل هيئات ومؤسسات مجتمع مدني نسائية، نسوية وحقوقية فلسطينية تعمل على تقديم تقارير بديلة. يتوسع الفصل الخامس في هذه النقطة.

مثال آخر تستحضره الكاتبة لتظهر أثر الاستعمار على وضع النساء الجزائريات والجزائر ككل، وعلى أجندات حركتها، هو تأخّر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية و"المطالبة بها لتأخر فرنسا عن منحها الفرنسيات حق الاقتراع حتى عام

1945" (المصدر السابق، 384).

رغم إشارة الكاتبة إلى أن وضع الجزائر اختلف عن الأوضاع التي كانت سائدة في بلاد الشام ومصر وتونس، فإن التشابه في نواحٍ أخرى كان كبيرًا، خصوصًا أثر الاستعمار على أجندات وعمل الحركة النسائية في الأقطار العربية المختلفة التي وقعت تحت وطأته. فنجد أنها استهلت خطاباتها ونقاشاتها بقضايا اجتماعية، كقضية السفور والحجاب وقضايا تعليم الفتيات، إلاّ أنها وبعد فترة وجيزة تجنّدت للقضايا السياسية الخاصّة بمقاومة الاستعمار، وتمّ تأجيل القضايا الاجتماعية الخاصّة بالمرأة إلى ما بعد التحرير.

السودان

جاء النشاط النسائي في السودان متأخرًا قياسًا ببقية البلدان التي سبق ذكرها في هذا الفصل. فقد تشكّل الاتحاد السوداني عام 1952، في حين كانت البلاد ما تزال خاضعة "تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان من نتائج سياسته أن تبقى المرأة السودانية نصفًا مشلولاً وبعيدًا عن دائرة الصراع نحو الاستقلال الوطنيّ" (الاتحاد النسائي السوداني 1995، 171). وقد تدخل الاستعمار هناك ضد صالح المرأة العاملة بدل حمايتها، فعلى سبيل المثال، يذكر التقرير "قانون المشاهرة" الذي سنّه الاستعمار والذي "يجبر العاملة على تقديم استقالتها من العمل بعد الزواج مباشرة لتعمل بموجب عقد عمل مؤقت شهرًا بشهر، مما أفقدها كثيرًا من الامتيازات وجعلها عرضة للتشرّد" (المصدر السابق، 171). مما يؤكد لنا مجددًا أن مطلب تحصيل حقوق المرأة العربية وتحريرها هو شعار فارغ حمله الاستعمار ليتستر من خلفه ويخفي حقيقة دوافعه الاستعمارية.

يُشير التقرير ويؤكد أن المرأة "لم تتطوّر في عهد الاستعمار إلاّ قليلاً جدًا، وظلّت الأغلبية الساحقة من النساء جاهلات ومتخلفات ومنعزلات تمامًا عن أي نشاط" (المصدر السابق، 171).

وفي عام 1946 - كما يُشير التقرير - تكوّنت أوّل حركة اشتراكية بالسودان تحت اسم "الحركة السودانية للتحرّر الوطنيّ" التي شرعت في تنظيم الطبقة العاملة في النقابات، وفتحت أبوابها لجماهير النساء كأول تنظيم سياسي اهتم بقضايا المرأة وحرص على تنظيم النساء وجذبهن نحو مواقع النضال (المصدر السابق، 172).

ويتبيّن أنه نتيجة لتلك المبادرة، بدأت الحركة النسائية الديمقراطية بقيام أو منظمة نسائية باسم "رابطة المرأة السودانية" في 1946. وقد قاوم الاستعمار هذا التشكل - كما يوضح التقرير - من خلال عمله على إنشاء تنظيم آخر هو "جمعية

ترقية المرأة" عام 1947، لتشكّل "مركزا آخر للحركة النسائية" (المصدر السابق، 172). وفي هذا الأمر كشف جديد عن نوايا الاستعمار. لقد أدى اشتراك الرابطة - كما يوضح التقرير - في النضال العام إلى انقسامها، ثم إلى تفرقها بدلاً من تقويتها وتوسيعها. يوضح هذا التوتر ما بين القومي والنسوي وعدم قدرتهما، أحيانًا، على التعايش في خطاب واحد. فتكون الغلبة للقومي على النسوي. نماذج سابقة نجدها في تجارب الحركات النسائية في الأقطار العربية.

المُثير في هذا التقرير هو الدور الذي يلعبه الاستعمار في الالتفاف على الحركة الوطنية ورموزها النسائية، وكذلك محاولته طرح بدائل لها بشكل دائم. حيث يقول التقرير إن نشاط جمعية ترقية المرأة كان قد توقف في السنة ذاتها التي توقفت فيها الرابطة، وذلك لانتهاء مَهمتها.

يؤكد التقرير أن قيام "الاتحاد النسائي" المذكور سابقًا عام 1952، كان "ضرورة فرضتها موجة الوعي التي عمّت أقسامًا كبيرة من النساء" والرغبة في "التحرر من نير الاستعمار ومن كلّ قيود الاضطهاد والقهر والتخلف". لكن، ومع الانقلاب العسكري الذي حدث هناك عام 1958، وتعطّل الاتحاد رسميًا عام 1959، فمجلة "صوت المرأة" لم تعطل وكان لها "دورٌ قيادي في تجميع عضوية الاتحاد، بل وفي بناء فروع له" (المصدر السابق، 173، 175). كما كان للمجلة دورٌ في تجنيد النساء للمشاركة في معارضة النظام العسكري والاشتراك في العمل السياسي والمشاركة في اتخاذ القرار" (المصدر السابق)، الأمر الذي أدى إلى مساهمة النساء السودانيات بشكل فعّال في ثورة 21 أكتوبر 1964 التي أطاحت النظام العسكري الأول في السودان.

في نهاية الستينيّات وبداية السبعينيّات شهد السودان نشاط جمعيات نسائية أخرى مثل "رابطة المرأة الجامعية" و"جمعية حماية الطفولة"، و"الأخوات المسلمات" باسم "الجبهة النسائية" التي يؤكد التقرير أنها "تعاونت مع الحكم العسكري الأول الذي صادر الحريّات" (المصدر السابق، 177).

وقد تأثر الاتحاد بالتغيرات السياسية، فقد أدى الانقسام الداخلي في الحزب الشيوعي عام 1970 إلى انقسام الاتحاد وانفصال بعض العضوات الشيوعيّات من الاتحاد. إلاّ أن النميري أعلن حل الاتحاد في السنة ذاتها. وتم اعتقال العديد من قيادته وفصلن من عملهن. ويؤكد التقرير، عمليًا، أن هذا هو أول اعتقال سياسي فكري للمرأة في السودان. إن حل الاتحاد، رسميًا، لم يوقف عمله الذي تحول إلى العمل السريّ، ووقف من وراء الكثير من المظاهرات والأحداث. إلاّ أن الانقلاب الذي شهده السودان لاحقًا والذي "فرض نظامًا عسكريًا إسلاميًا هناك"، أدى - كما يُشير التقرير - إلى "ردّة في

الحركة النسائية السودانية منذ عام 1989" (المصدر السابق، 180)، وفي حقوق النساء وأوضاعهن المعيشية التي دعمت بقوانين خاصّة سُمّيت "قوانين انضباط الشارع السودانيّ" (المصدر السابق، 182)، حيث صادرت هذه القوانين حقوقًا أساسية للنساء، فقد "عمل نظام الجبهة الإسلامية على سلب المرأة وتجريدها من كلّ مُكتساباتها، وقام بتعريض حقوقها لانتهاكات سافرة في كلّ مجالات الحياة، شملت الفصل التعسفي من الخدمة والاعتقال والتعذيب وفرض الزي الإسلامي وتقييد حرية السفر والترحال، وتردّت أوضاع المرأة بصورة مأساوية في جنوب السودان وجبال النوبة نتيجة لاستمرار الحرب الأهلية" (المصدر السابق، 192).

وفي الخُلاصة يُمكن القول، إنه رغم تأخّر ظهور النشاط النسائي السودانيّ، فإن المرأة هناك بدأت منذ الستينيّات تتبوَّء مناصب عامّة في الوزارات والحكومات المحلّية، ساهمت في مجالات الطبّ والتعليم والقضاء والاقتصاد. وقد لعبت الحركة النسوية السودانية دورًا أساسيًّا في العمل السياسي، ويَعزو التقرير ذلك إلى "أن تكوين التنظيمات النسوية كان مواكبًا لتكوين التنظيمات السياسية العقائدية" (المصدر السابق، 183)، إذ كان الاتحاد النسائي هناك جزءًا من عملية اتخاذ القرار. وكانت النساء شريكات في أوّل انتخابات، لكن رغم هذه الإنجازات في المجال السياسي للتنظيمات النسائية، فإنها على "الصعيد الاجتماعي كانت مقصّرة وضعيفة" (المصدر السابق، 184)، كما يُشير التقرير. ويُمكن أن يكون هذا تأكيدًا من جديد على صعوبة - لكن ليس استحالة - إدماج الخطاب القومي في النسوي، وجمعهما في أجندة واحدة.

كذلك يُشار إلى تأثير عوامل مختلفة على مكانة المرأة السودانية وقضيتها وعلى توحّدها، رغم الاختلاف التام بينها في شأن قضية قمع المرأة. وما يصحّ بالنسبة إلى المرأة السودانية في هذا السياق، يصحّ استنتاجه فيما يخصّ النساء العربيات في الأقطار الأخرى، أيضًا. فمن جهة الاستعمار، ومن جهة أخرى الجبهة الإسلامية في السودان، عملا على إقصاء المرأة - كما يبدو - من مواقع صنع القرار ومن المشاركة النشطة والفعّالة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد تراجع وضع المرأة مجددًا في ظروف الحرب الأهلية.

وبالتالي، يُمكن القول إنه لا الاستعمار، ولا الحكم الغربيّ، ولا الدولة الحديثة القومية، ولا الحكم المحلّي، ضمنت للمرأة السودانية حقوقها.

الخليج العربي

رغم قلّة الكتابات والأبحاث عن مِنطقة الخليج وخصوصًا عن وضع النساء هناك،

وكونها جزءًا لا يتجزّأ من العالم العربي، اخترت في هذا الفصل أن أستحضر بعض الكتابات التي تتطرّق إليها، مع الإشارة، مُسبّقًا، إلى محدودية ما يُستحضر هنا، ومعرفة أن هذا الفصل لا يسهب في الحديث عنها وتفصيلها، لكنه يحاول، قدر الإمكان، استحضارها في وعينا ومعرفتنا من خلال عرض بعض ما وجد من كتابات تتطرّق إليها. ويبقى على المهتمّات بدراسة أوضاع النساء وتاريخهن في العالم العربي البحث والتنقيب أكثر، أو إجراء أبحاث جديدة تتطرّق إلى هذه القضايا.

شهد مطلع القرن العشرين تغيّرات جذرية في جميع أنحاء الوطن العربي، "وإن لم تسر تلك التغيّرات على وتيرة واحدة، فقد ظلّ ارتباط جنوب شرق الجزيرة العربية بالعالم الخارجي متأثّرًا باكتشاف الموارد الطبيعية ... وظلّت شبكة الاتصالات الخارجية محدودة" (التركي 2001، 99). بقيت الكويت والمنامة - كما تشير ثريا التركي - معزولة عن حركة الإصلاح والتجديد التي اجتاحت مصر وبلاد الشام حتى الحرب العالمية الأولى، حيث تغيّر الوضع بعدها. فقد عاصرت الجزيرة العربية التغيّرات الحاصلة، لكن من موقعها الخاص المختلف عن غيرها في البلدان العربية، اقتصاديا وسياسيًا واجتماعيًا. وكما حدث في مصر مع الانتقال من عصر المماليك إلى عصر محمد علي والاستعمار، نجد تشابهًا في حالات نساء الخليج، حيث تراجع دورهن وتراجعت الاستقلالية النسبية التي حظين بها قبل ظهور الدولة الحديثة، كمشاركتهن سابقًا في نظام الزراعة والريّ، وغيره من الأنشطة الاقتصادية المختلفة. أي أن وضع المرأة "قبل فترة الحداثة كان غنيًّا أكثر، وقد كان للتغيير الذي طرأ على علاقات الإنتاج عمومًا، وظهور تكوينات اجتماعية رأسمالية في المجتمع، أثرٌ في تغيير أدوار وعلاقات النساء والرجال مع سيادة نظام السوق في التنظيم الاقتصادي، وشيوع نظام العمل مقابل أجر، ومع إدماج المملكة العربية السعودية في النظام الرأسمالي" (المصدر السابق، 123).

وبشكل عام، فإن المرأة الخليجية، كما تقول منيرة أحمد فخرو "لا تزال تعيش في تقليديتها ... ولم تبدأ المرأة في البحرين والخليج عمومًا أنشطة مماثلة لأختها المشرقية، إلاّ في بداية الخمسينيّات من القرن الماضي، حيث تمّ إنشاء الجمعيات النسائية وإرسال الفتيات في بعثات دراسية للتعليم العالي"، وكل ذلك، تقول الباحثة، "أعطى نتائجه في السبعينيّات وما تلاها من عقود" (فخرو 2001، 139).

وبالتالي، يُمكن القول إن ما حدث في شبه الجزيرة العربية، على صعيد تأثير الحداثة على النساء وعلى واقعهن، يبيّن أوجه التشابه مع النساء العربيات في الأقطار العربية الأخرى، سواء أكان ذلك في بلاد الشام أم في شمال إفريقيا. هناك تشابه في القضايا والمشاكل التي عانينها، كون المجتمع العربي في مختلف أماكن انتشاره

مجتمعًا أبويًّا محافظًا في الأساس، مع تفاوت واختلاف بين مِنطقة وأخرى. ويتكشّف الاختلاف في الأساس في توقيت ووتيرة تطوّر الأمور.

نرى كذلك أن النساء اعتمدن في الأساس على نموذج إنشاء الجمعيات والعمل من خلالها، ويُستدل كذلك أن بدايات العمل في الجمعيات تأتي عادة من طرف نساء ناشطات في الحركات السياسية والطلابية. فقد عادت الطالبات الجامعيّات ليُنشئن جمعيات نسائية في شبه الجزية العربية، كما فعلت نظيراتهن العربيات في الأقطار العربية الأخرى.

وكما يتضح من معاينة النماذج المختلفة، فإن التحديث لم يكن أحادي الجانب من حيث تأثيره في الوطن العربي وعلى المرأة العربية، فقد أدّى في الكثير من الحالات والمناطق إلى تراجع نسبي في وضعية المرأة وحريّاتها المختلفة والتقليل منها.

يُشير هذا الفصل إلى التشابه في التجارب والأوضاع في المناطق العربية المختلفة، وإلى الفترات الزمنية المختلفة التي ظهرت فيها مسائل كالأصالة والعروبة والدّين، مقابل الحداثة والتحديث والتقليد والغرب والتوجّه التضادي الذي يفرض على الحركة النسوية تبرير ذاتها وانتماءاتها بشكل دائم أمام مجتمعها وأمام الحركة الوطنية. ولكنّه يُشير كذلك إلى الواقع المركّب والمعقّد؛ كون أن تاريخًا من الاستعمار مرافق للتاريخ التحرّري للحركات النسائية وأطرها في الأقطار العربية. يُمكن ربط هذا بما يحدث في الحركة النسائية في فلسطين أو في العراق؛ كون الاستعمار والاحتلال الجديد موجودًا بأشكاله المختلفة، حيث إن إمكانية ربط الحركة النسوية به واتهامها بالتغريب واردة. من الجهة المقابلة على الحركات النسائية النسوية وغيرها الانتباه إلى عدم الوقوع في إغراءات الفخ الاستعماري الغربيّ، وما يستحضره من "ديمقراطية وتقدّم".

لقد أظهر هذا الفصل كيف أن التحديث لم يكن أحادي الجانب ولم يَعُد دومًا بالإيجابيّات على النساء العربيات في المِنطقة، إذ كانت أوضاعهن في الكثير من الأمور والقضايا قبل التحديث أفضل مما أصبحت عليه لاحقًا. ولم تقُم الدولة القومية، أحيانًا، بإنصاف النساء بعد التحرير، بل أعادت مكانتهن إلى الوراء من خلال سن قوانين مجحفة في حقهن. فنرى في هذا الفصل أن التجارب النسائية العربية تتقاطع في فترات معيّنة أو في مميّزات معيّنة، وأحيانًا في انطلاقاتها وعلاقتها بالحركة القومية والحركة الطلابية والثورية. وتختلف في سياقاتها المحلّية وفي ردود فعل النساء على المتغيّرات المختلفة من حولها. ويتبيّن - وكما تقول أيلا شوحاط – أن "صور النضال النسوي في العالم الثالث لم تعتمد على خطاب الأختية الكونية (global sisterhood)، وإنما قامت نضالاتهن في إطار سياق النضال الناهض للعنصرية والمناهض للاستعمار" (شوحاط

2002، 449). يُستدل كذلك من هذا الفصل أن العمل النسوي مع أنه في الغالب تراكمي في مواقع عدة، لكنه يتأثر بالواقع المحيط به فيشهد تراجعًا أحيانًا بقرار دولة ونتيجة فرض قوانين معيّنة أو نتيجة عوامل أخرى دينية واقتصادية وسياسية، ما يؤثّر بدوره على مكانة النساء في ذلك المجتمع وعلى نظرة المجتمع ككلّ وتعامله مع أطر الحركة.

على ما يبدو، تدفع المرأة الثمن في كل صراع سواء أكان داخليًا أم خارجيًا، بين غربي وشرقيّ، بين قومي واستعماريّ، بين عَلماني وديني أو بين قوى سياسية مختلفة. لا يختلف هذا الأمر كثيرًا في جوهره عن تجارب أخرى واجهتها النساء العربيات في الأقطار العربية الأخرى. فرغم الاختلاف في الظروف الداخلية للبلدان العربية، دفعت النساء العربيات الثمن لدى سن قوانين معيّنة تقيّد من حرياتهن ومن قدرتهن على التنقّل واتخاذ قراراتهن الشخصية، لدى قيام الدولة القومية ما بعد التحرير، كما شاهدنا من خلال نماذج سابقة.

وبالتالي، وإن كانت حالة الخليج العربي تبدو أشدّ وأقسى، فإن واقع النساء العربيات متشابه في الكثير من الأمور لكونهن نساء يَعشن بين ظهرانَي مجتمع ذكوري وأبوي وقع في مرحلة ما تحت الاستعمار الأجنبيّ، وكن شريكات - في مرحلة ما على الأقلّ، وبتفاوت فيما بينهن – في حركة التحرّر الوطنيّ. لكن مرحلة ما بعد التحرير لم تضمن لهن، في الكثير من الأقطار العربية، المكانة والموقع الذي توخّينه قبل التحرير، تعبيرًا عن كونهن شريكات كاملات في عملية التحرير، بل أعادت الكثيرات منهن إلى الوراء.

الفصل الثالث

الأطر النسائية والنسوية الفلسطينية في مناطق 48

حتى نتمكن من تفهم الحركة النسائية في فلسطين
يجب علينا استعراض السياق الذي تعمل فيه
إصلاح جاد

يشكّل قيام دولة إسرائيل والنكبة بجميع تبعاتها، السياق التاريخي الذي نشأت في ظلّه الجمعيات النسائية والنسوية الفلسطينية، وما زالت تعمل ضمنه. ذكرت في الفصل السابق، أن من آثار النكبة المباشرة على الحركة الوطنية الفلسطينية كان انقسامها القسري إلى مجموعات تحدّ فيما بينها حدود جغرافية جديدة، فرضها قيام الدولة العبرية وهي: الفلسطينيون في المناطق المحتلّة عام 1948، والفلسطينيون في المناطق المحتلّة عام 1967، والفلسطينيون في مناطق اللجوء المختلفة: سوريا ولبنان والأردن ومصر. استمرارًا للفصل السابق، يُشير هذا الفصل إلى تأثير النكبة المستمر على الشعب الفلسطيني ومؤسّساته ومن ضمنها الجمعيات الأهلية والأطر السياسية، وعلى تطوّر عملها أو عرقلة مسارها وتحديد أجنداتها وأساليب عملها وشركائها، بداية في ظلّ واقع فرض حكمًا عسكريًّا منذ اليوم الأول على الفلسطينيّين داخل حدود إسرائيل، والذي استمر، رسميًّا، حتّى عام 1966، واستُعملت خلاله أنظمة الطوارئ وفرض فيه حظر التجوال وسُلبت الحريّات الأساسية للإنسان، وغُيّبت المواطنة والحضور القومي والإنسانيّ. فمُنع من الفلسطينيّين دون اليهود، وبحكم القانون وأنظمة الطوارئ، حقّ التنظّم، والتنقّل، والتعبير عن الرأي، والوصول إلى أراضيهم،

ومُنعوا من إقامة مؤسّساتهم الوطنية.[25] ويُبيّن مدى تداخل الوضع السياسي في الاقتصادي والاجتماعيّ، وتأثيره على مكانة النساء الفلسطينيات وأطرهن. ويُظهر أشكال الاضطهاد وآليات السلطة المختلفة المُمارَسة ضدهن.

يُقدّم هذا الفصل بعدًا تاريخيًّا يستعرض مسيرة نمو وتطوّر الأطر النسائية والنسوية الفلسطينية في مناطق 48، منذ النكبة مرورًا بالحكم العسكري وحتّى اليوم، ويبيّن مدى تأثّرها بالسياق العام الذي تعيشه وبالأحداث من حولها وتفاعلها معها، ويُحاول أن يُبيِّن وجهاتها المستقبلية، كاشفًا عن الإستراتيجيات التي تطبقها. تُعرض المعلومات حسَب فترات تاريخية زمنية ومراحل مفصلية مرّ بها الشعب الفلسطيني ككلّ في هذه المناطق، مع تركيز خاص على العمل الأهلي من خلال الجمعيات، ومن ضمنه النسائي والنسوي.

ويجدر التنبيه إلى أن المراحل التاريخية التي تمّ اعتمادها هنا هي مراحل تأخذ بالحسبان أحداثًا عينية وتواريخَ تتحلّى بإجماع على أهميّتها ومركزيتها في تاريخنا، إضافة إلى تواريخ قُمت بتحديدها كمفصلية في تاريخ الجمعيات، بناء على ما تراه الجمعيات وعلى موقعي كباحثة مشاركة مطلعة عن قرب على جزء من هذه الأحداث.

يؤكّد هذا الفصل أنه رغم إعلان انتهاء الحكم العسكريّ، رسميًّا، عام 1966، فإن سياساته العنصرية وتَبعاتها، كالتمييز القوميّ، ما زالت قائمة، وما زال الفلسطيني يُعتبر حتّى اليوم خطرًا ديمُغرافيًّا وخطرًا أمنيًّا وطابورًا خامسًا. تشهد على ذلك القوانين المختلفة التي سنتها دولة إسرائيل والتي جاءت، عمليًّا، لتغيّب الفلسطيني وتحدّ من "خطورته"،[26] والتي تدل

---

25. حول هذه القوانين، وعن التمييز الصريح والمخفي والمؤسس، وارتباطها بالقضايا الأمنية التي تستوي مع الفكر الصَّهيوني والممارسات الإسرائيلية - يُنظر: كريتشر 2002.

26. آخر هذه القوانين هو التعديل الذي أدخل على قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل عام 2003، والذي يمنع من المواطنين الفلَسطينيّين الحصول على مكانة قانونية لأزواجهن أو زوجاتهم من مواطني الضفّة الغربية وقطاع غزّة. إذ يمنع هذا التعديلَ كذلك منح مكانة في إسرائيل لكل مَن لم يتقدم بطلب كهذا حتّى تاريخ 12.5.2002. وتدّعي الدولة أن هذا القانون سُن لغرض أمني وهو الحيلولة دون قيام مواطني الضفّة الغربية وقطاع غزّة الذين حصلوا على مكانة في إسرائيل بتنفيذ عمليات ضد أمن الدولة. ويسري هذا القانون على مجموعة سكانية "مشبوهة" بالنسبة إليها، حتى بأثر رجعيّ، ويسلب من المواطنين حقوقهم الدستورية على أساس الانتماء القوميّ. وفي الالتماس الذي قدّمه مركز عدالة للمحكمة العليا، ضدّ هذا القانون، جاء الادعاء بأن القانون يمسّ الحقوق الدستورية التالية: كرامة الإنسان، والمساواة، والحرية الشخصية للفرد لممارسة حياة عائلية حسَب ما يرتئيه، والحقّ في الخصوصية، والإجراء العادل (يُنظر: الالتماس الذي قدّمه مركز عدالة وأعضاء كنيست عرب وآخرون ضدّ سن تعديل القانون. المحكمة العليا 7052/03 **عدالة وآخرون ضدّ وزير الداخلية**، لمراجعة الالتماس، يُنظر: http://www.adalah.org). رغم هذا فقد بقي التعديل على ما هو عليه. تعمل المحاكم بذلك على تأصيل انعدام المساواة القومية بين المواطنين العرب واليهود، من خلال إضفاء الصبغة الدستورية والقانونية على قوانين عنصرية (زهر 2005). تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه السياسات والاعتراف بوجودها القائم حتى اليوم وبالتعامل مع العرب باعتبارهم خطرًا أمنيًّا انعكست في تصريحات رجال الدولة بمختلف وظائفهم من سياسيّين ورجال أمن. فهناك التصريح الأخير لرئيس "الشاباك" الحالي، يوفال ديسكين، أن العرب هم "خطر إستراتيجي" على دولة إسرائيل، وذلك في جلسة جمعته برئيس الحكومة الإسرائيلي، إيهود أولمرت، مؤخرًا (موقع عرب 48، 2007.4.15). والتي قال فيها: "سنحبط نشاطات تغييرية لطابع الدولة حتى لو جرت بأدوات توفرها الديمقراطية". تدخل في هذا السياق الملاحقات السياسية لرموز العمل الوطني ومنها ضدّ عزمي بشارة ورائد صلاح وغيرهم. ونجد جهاز الأمن العامّ (الشاباك) بذاته يوصي بـ "زيادة الدولة من مستوى المطالب من الجمهور العربيّ"، أي مطالبتهم بإثبات ولائهم بشتى الوسائل. كما يوصي إلى جانب ذلك "بالقيام بعمل حقيقي من أجل المساواة بين الجمهور العربي والأغلبية اليهودية وتشجيع من يرون أن إسرائيل هي بيت ووقف التمييز فيما يتعلق بالاستثمار في البُنى التحتية والتعليم ومجالات أخرى" (موقع عرب 48، 2007.3.16). بمعنى أنه يعترف بشكل صريح وعلني بوجود تمييز قاضح بين المواطنين العرب واليهود لصالح اليهود.

على مكانتهم القانونية في الدولة. هذا إضافة إلى الممارسات العنصرية كالتفتيش المُهين في المطارات الذي يخضع له العرب دون اليهود، والتمييز في المخصّصات التعليمية والمنح والتسهيلات في مجالات التملّك والأراضي والبناء وتوزيع الموارد وغيره، الممنوحة لليهود دون العرب على أساس تمييز قوميّ. ويترك ذلك أثره المباشر على الفلسطينيّين وعلى مؤسّساتهم المختلفة وضمنها الجمعيات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الفصل لن يسهب في الحديث عن فترة الحكم العسكري والممارسات التي جرت خلالها، أو في الحديث عن المتغيّرات السياسية والممارسات التمييزية العنصرية التي أشير إليها أعلاه، لكنه سيتناولها ويطرقها من باب الإشارة إلى أثرها على العمل النسائي - النسوي الفلسطيني على وجه الخصوص، الذي يشكّل موضوع البحث. كما يُنوّه بأن هناك الكثير من الأبحاث والكتب الصادرة بالعربية والعبرية والإنجليزية، قد تمحورت في الموضوع وتطرقت إليه بإسهاب.

يحاول هذا الفصل أن يسلط الضوء على عمل الجمعيات النسائية والنسوية بمختلف جوانبه وبمنظور تاريخيّ، وأن يأخذ دورًا يساهم في عملية التوثيق والتأريخ لها كجزء لا يتجزأ من عملية توثيق تاريخ شعبنا الفسطيني ومؤسّساته. منبّهًا إلى أن التوثيق هو قضية وطنية تصب في مصلحة الجمعيات ذاتها وفي مصلحة المجتمع ككلّ، كونه يعمل على حماية الرواية الفلسطينية من الضياع والنسيان، خصوصًا في بعض أجزائها، ويساهم في بلورتها وتوضيح معالمها وإضافة صفحات ناقصة أو غير كاملة فيها. مؤكدًا أن هذا التوثيق يساعد بدوره على تفكيك هيمنة الرواية الصِّهيونية المنعكسة بممارسات الدولة ومؤسساتها التي تدّعي أنها تقوم بواجبها تجاه الفلسطينيّين على أكمل وجه، كما تحاول التقارير الحكومية المختلفة أن تفعل!. يقوم هذا الفصل بالتنبيه كذلك للصعوبات والعقبات التي واجهتها الجمعيات الأهلية في عملها والتي أدت الى توقف عمل بعضها، أو حدّت من تطوره وتقدمه، ويُشير إلى التحديات التي تقف أمامها.

* * *

لقد أشرت في الفصل الثاني إلى النشاط الكبير والمتنوع الذي قامت به النساء الفلسطينيات لمقاومة الاستعمار البريطاني والصِّهيوني وخطر ضياع الوطن، والذي جاء بالتنسيق التام مع قيادة الحركة الوطنية واستكمالاً لعملها، والتي رأت بقضية الأرض والوطن قضيتها الأساسية، وتركّزت أجندتها الأساسية الفردية والجماعية في هذه القضية. استمر هذا النهج، أيضًا، بعد عام 1948، إذ أخذت النساء دورًا نشطًا واعيًا في مقاومة مصادرة الأراضي وتهويد الوطن.

رأت الحركة النسائية في قضية الأرض والوطن قضيتها الأساسية وعكست هذا الوعي في برامجها المختلفة، فصرّحت مثيل مغنم في كتابها "المرأة الفلسطينية" الصادر

بالإنجليزية عام 1937، بأن لا حديث عن حقوق نساء ما دمنا تحت الاحتلال. وفي كلمتها في المؤتمر النسائي الشرقي المنعقد في القاهرة عام 1938 وبحضور وفود من العديد من الدول العربية والآسيوية والإفريقية، أكّدت الناشطة في الحركة السيدة وديعة قدورة خرطبيل على اللحمة والوَحدة ما بين الأرض والقضية، فقالت عندها: "الأرض قضيّتنا ولا قضية إلا الأرض" (قدورة - خرطبيل 1995، 90)، وكانت قد جعلت لكلمتها عنوان "نداء الأرض" (المصدر السابق، 89). و"أيّد المؤتمر المطالب العربية، وهي إلغاء الانتداب البريطاني وإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة واعتبار وعد بلفور باطلاً وإيقاف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضي إلى اليهود والأجانب واعتبار فلسطين وَحدة تامة لا تتجزأ" (المصدر السابق، 81)، وشدّد المؤتمر النسائي العربي المنعقد في مصر عام 1944 على المواقف ذاتها، وانعكس ذلك في قرارات، وقد جاءت أجندات الجمعيات النسائية أجندات سياسية في الأساس، بالإضافة إلى العمل الخيري والتثقيفي، وبقيت كذلك حتى عام التقسيم إذ كثفت الحركة جهودها داخليًا ونشاطها خارجيًا كذلك (المصدر السابق).

لم تستطع هذه المحاولات النسائية الجادة أن توقف المدّ الصِّهيوني المُبَيَّت، أو أن تؤجله، لكنها أثبتت قدرة النساء على المقاومة، وارتباطهن بالأرض.

منذ عام النكبة وحتى انتهاء الحكم العسكري رسميًا (1948-1966)

جمعية النهضة النسائية - حركة النساء الديمقراطيات - جاء عمل جمعية النهضة النسائية عام 1948، وكانت قد أقيمت في الناصرة وامتدت فروعها في كلٍّ من حيفا وعكّا، ليؤكّد على اللحمة بين المرأة والأرض والبيت والوطن، وليُشدّد على دور المرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال وفي كونها جزءًا لا يتجزأ من شعبها. عُقد الاجتماع الأول في الناصرة بمبادرة من ناشطات في الحزب الشيوعي أو مقرّبات منه، وحضرته 8 نساء وشكّل نواة الحركة، كما تقول سميرة خوري في معرض مقابلة معها (11 تشرين الأول 2005). قامت ناشطات الحركة اللاتي تماثلن أيديولوجيًا مع "عصبة التحرّر الوطني" بمقاومة حملات التهجير والترحيل واعترضن بأجسادهن شاحنات التهجير، ونجحن، أحيانًا، في ذلك. في أعقاب ذلك، اعتقلت عضواتها وزُجّ بهن في السجن ومنهن خوري ذاتها وأوديت نمر من الناصرة، ومُنعن من الحركة والتنقّل مع قيام الدولة اليهودية والعمل وفق أنظمة الطوارئ في البلاد، وبقيت بعضهن حتّى بعد انتهاء الحكم العسكري عام 1966 خاضعة لهذه الموانع. حملت الحركة على عاتقها الهمّ الوطني العام فخرجت للتظاهر تحت شعار "خبز وعمل" و"إطلاق سراح المعتقلين والسجناء" ومن أجل "إعادة اللاجئين ولمّ

الشمل". إضافة إلى تنظيمها دورات التعليم ومحو الأمية ومساعدة النساء لتوفير أماكن عمل متواضعة لهن. تشرح خوري هناك أن قبول عضواتها بقرار التقسيم جاء من منطلق الخوف من ضياع كلّ الوطن.

عمل هذا التنظيم منذ بدياته كإطار نسائي يحمل أجندة سياسة ويهتم بالبُعد الطبقي وقضايا النساء العاملات. يتضح أن الجمعية اعتمدت إستراتيجيات التظاهر والاحتجاج، إضافة إلى تطوير خدمات وإنشاء أطر عمل للنساء وأطر داعمة لتسهيل خروجهن للعمل كالحضانات (خوري، مقابلة، 11 تشرين الأول 2005). كما أنها أظهرت وعيًا للهيمنة والاستغلال الطبقي وقاومته.

يُشار إلى أن هناك أطرًا وجمعيات تبنّت هذا النموذج في السبعينيّات والثمانينيّات، كما يبيّن الفصل الخامس، وهي مؤسّسة حضانات الناصرة (مركز الطفولة)، وجمعية "السنديانة"، التي أدمَجت في عملها العمل على قضايا النساء والطفولة. وجاءت إقامة جمعية "الزهراء" استمرارًا لنموذج عمل الحركة، كما جاءت إقامة جمعية "نساء ضدّ العنف" - كما أوضحت سميرة خوري في معرض مقابلتها - ثمرة مبادرة من طرف ناشطات الحركة. وفي حين تشدّد بعض ناشطات حركة النساء الديمقراطيّات، كما تفعل سميرة خوري، على كونهن الرائدات لإقامة جمعية "نساء ضدّ العنف"، لا تؤكّده استمارة الجمعية، بينما تتحفّظ بعض مؤسّسات الجمعيات، بينهن عرين هواري التي تقول: "كثيرات كن في الإنشاء ولسن من النساء الديمقراطيّات، أذكر منهن نسرين طبري ونوال أبو حاطوم وموظفتين من مكتب الرفاه في الناصرة، ردينة أبو أحمد ومنى عكّاوي، إضافة إلى زميلات من حركة النساء كعايدة توما ومها حزّان وزهيرة صبّاغ وعبلة مرقس وأخريات" (محادثة مع عرين هواري، 30 أيار 2006). في نظري، يؤكّد هذا الاختلاف وعدم إمكانية تحديد من هن مؤسّسات الجمعية، على أهمية التوثيق، للتاريخ والحقّ، لأن المعلومات التي تعتمد على الذاكرة، فقط، من المُمكن أن تضيع أو أن يُنسى بعضُ أجزائها، إن لم تتمّ عملية التوثيق خطيًّا.

بقيت جمعية النهضة عربية بحتة حتّى عام 1952، حيث واصلت طريقها من حينها كحركة نسائية عربية يهودية، تمّ ذلك لدى توحّدها مع "جمعية النساء التقدميّات اليهوديات" التي كانت أهدافها تطابق أهداف جمعية النهضة النسائية فتوحّدت الجمعيتان وشكّلت منظّمة النساء الديمقراطيّات التي ضمّت النساء اليهوديات والعربيات معًا:[27] "بدأ العمل سنة 1950 على تكوين جمعية واحدة، وتمّ جمع موافقة وتوقيع 3000 من العربيات واليهوديات تؤيد فكرة الاندماج، ثم عقدن مؤتمرًا في شباط 1951 تمّ فيه انتخاب هيئات مشتركة. عام 1954 انضمت فئة أخرى اختلفت مع حركة

27. موقع «تحالف نساء للسلام/منظمات التحالف»: www.coalitionofwomen.org.

"مبام" وانشقت عنها. عُقد الاجتماع الأول عام 1951 وحمل اسم "منظّمة النساء الديمقراطيّات"، أمّا في عام 1954 فحمل اسم "اتحاد النساء الديمقراطيّات".[28]

ما زالت جمعية النساء الديمقراطيّات بفروعها الـ 63 فرعًا قائمة، إضافة إلى بعض النَّوى التي تضمّ 5-6 نساء، كنواة جلجولية وكفر قاسم (خوري، مقابلة، 10 شباط 2006). مؤخرًا، غلبت نسبة عضوية النساء العربيات فيها نسبة النساء اليهوديات. عقدت الجمعية سنه 1973 مؤتمرًا شاملاً وموسّعًا حدّدت من خلاله الأهداف العامّة للمنظّمة، وجرى تغيير اسمها إلى حركه النساء الديمقراطيّات. في حينه تمّ جمع تواقيع خمسة آلاف امرأه للموافقة على أهداف الحركة. وقد حدّدت أهدافها العامّة بما يلي: العمل من أجل السلام العام في العالم والمساواة في الحقوق القومية والتعايش في المِنطقة؛ النضال من أجل حقوق المرأة والمساواة التامّة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ حمايه حقوق الأطفال وضمان المستقبل السعيد لهم (خوري، 10 شباط 2006؛ موقع تحالف نساء للسلام/منظمات التحالف).

فيما يلي أهم النشاطات التي تقوم بها الحركة، كما يُستدلّ من المضامين الواردة في موقع الحركة: تجنيد النساء من أجل الحقوق العادلة للشعب العربي الفلسطيني وتحقيق السلام العادل وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل؛ والعمل المشترك مع حركات السلام المختلفة مثل "نساء في السواد"، و"بنت السلام"، و"تحالف النساء" وجمعيات أخرى؛ والمشاركة على الصعيد العالمي في المؤتمرات النسائية الدولية والمنظّمات غير الحكومية والفعاليّات التي ينظّمها اتحاد النساء الديمقراطي العالميّ؛ والمشاركة في الأعمال الاحتجاجية والنضالية من أجل الحقوق القومية العادلة للجماهير العربية في إسرائيل، وللمساواة التامة من أجل البقاء والبناء، وضدّ الترحيل وهدم البيوت، ومن أجل المساواة في الرفاه الاجتماعي والصحّة والتعليم ورعاية الأطفال؛ والمطالبة بالمساواة التامّة في فرص العمل والأجور للنساء؛ والعمل على رفع مستوى النساء ووعيهن الاجتماعي والثقافي والسياسي من خلال عقد دورات مكثّفة في أماكن مختلفة بهدف تأهيل كوادر لقيادة وتوجيه العمل في أوساط النساء والشابّات، وزيارات بيتية للنساء لتوعيتهن لأخذ دورهن في المجتمع والمطالبة بحريتهن ولمقاومة التعصّب الطائفي والعائلي ومقاومة العنف والاعتداءات الجسدية والجنسية؛ ومناهضة العنف ضدّ النساء والاحتجاج على قتل النساء بحجة الشرف. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحركة على رفع مستوى الوعي عن طريق الكلمة المكتوبة عبر مجلة نسائية ونشرات دورية أخرى.

وفيما يتصل بالأطفال، تطالب الحركة بتطبيق ميثاق حقوق الطفل والمساواة

28. المصدر السابق.

في التعليم والصحّة والتأمين، إضافة إلى فتح أكثر من ثلاثين روضة وحضانة في الناصرة وحيفا وعكّا وشفاعمرو وبئر السبع وسخنين وفي القرى التي أهملتها السلطات الإسرائيلية. جزء من هذه الروضات ما زال يعمل حتّى الآن وقسم آخر أغلق لأسباب مادية، وآخر انتقل ليد السلطات المحلّية. تمّت الاستفادة من هذه الروضات لتكون نواديَ للأمّهات ليُلقينَ محاضرات ويعقدنَ ندوات في مواضيع تتعلّق بتربية الأطفال وصحّتهم الجسدية والنفسية، أيضًا. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد الحركة مع بعض الأطر مخيّمات صيفية لحماية الأطفال وترفيههم في أثناء العطل الصيفية.[29]

* * *

عانت النساء على المستوى الشخصي والجماعي تَبِعات الحكم العسكريّ، والصعوبات المادية والأزمات الاقتصادية الناتجة عن مصادرة الأراضي - مصدر الرزق الأساس، إضافة إلى قلّة أماكن العمل داخل البلدات العربية. كما عانين وعائلاتهن سياسة الإفقار حتّى على مستوى الطعام والشراب، فكانت كلّ العائلة الفلسطينية تحصل على دفتر إعاشة شهري مع قسائم شراء تحدّد الدولة مكان شرائها وكمية الشراء المُتاحة. اعتمدت سياسات الحكومات المتعاقبة في إسرائيل سياسة إفقار موجّهة ضدّ المجتمع العربي في البلاد، ونتيجة لها انتشرت ظواهر الجوع، ما اضطر عائلات عديدة إلى "أكل الكراديش، وهو الخبز المعمول من الشعير، لأنه ما كان في طحين ... ما كان في شيء" (خوري، مقابلة، 24 آذار 2005).

يدلّنا هذا كيف حاولت الدولة من خلال سياساتها، إضافة إلى ترهيب الناس، إشغالهم بقضايا حياتية يومية بسيطة وشغلهم عن السياسي العام. وقد تطرقت عدة دراسات إلى هذه القضايا (كوهين 2006، باومال 2007؛ سيغف 1986؛ شحادة 2004).

وقامت تنظيمات سياسية بالتصدّي لهذه السياسات، أبرزها في أواخر الخمسينيّات، حيث كانت الجبهة الشعبية التي بادرت إلى إقامة مهرجانات ومؤتمرات وطنية، ثم قامت حركة الأرض التي جاءت انعكاسًا لصعود التيار القومي اليساري في الحركة الوطنية الفلسطينية بتأثير مباشر لثورة الضباط الأحرار في مصر، ومن المدّ القومي العربي. سُجّلت حركة الأرض عام 1962 كشركة باسم "شركة الأرض"، إلاّ أن السلطات وضعتها خارج القانون عام 1964 ومنعتها من خوض انتخابات البرلمان الإسرائيلي (شركة الأرض المحدودة 1964، 24-27).

* * *

29. المصدر السابق.

منتصف الستينيّات حتى أواخر السبعينيّات

تميّزت هذه الفترة بتغييرات سياسية واقتصادية كانت لها آثارٌ بالغة على حياة الفلسطينيّين، بداية مع انتهاء الحكم العسكري رسميًّا (1966)، وللمرة الأولى، بعد احتلال البلاد، حيثُ سُمح للفلسطينيّين بالتنقل والحركة من دون الحاجة إلى تصاريح رسمية من الحاكم العسكريّ. ثم جاءت حرب حزيران 1967 واحتلال الضفة الغربية والقطاع، تلك الحرب التي كانت لها انعكاسات سياسية واقتصادية؛ فرغم الآثار السلبية لاحتلال مزيد من الأرض، يُمكن القول إنه لأول مرّة منذ الحكم العسكري فُتح المجال أمام الفلسطينيّين من جانبَي ما سُمّي بالخط الأخضر للتواصل على مستوى فردي ومؤسّساتيّ. وكان لحرب تشرين 1973 أثرها النفسي والاقتصادي على الفلسطينيّين، ثم أحداث يوم الأرض الدامية في مواجهة مخططات الدولة العنصرية لتهويد الجليل، من خلال مصادرة أراضٍ إضافية من أصحابها الأصليين من العرب الفلسطينيّين.

شهدت الساحة الوطنية خلال هذه الفترة تعددية سياسية انعكست في بروز عدد من الحركات والتيارات، إضافة إلى الحزب الشيوعيّ، ثم حركة الأرض، فقد ظهرت حركة أبناء البلد (1969) والحركة الإسلامية (1971) واستوعبت بداية في تطوير أشكال تنظيم النضال الشعبي ونشوء العديد من اللجان. يُورد نبيه بشير قائمة من الهيئات التنظيمية العربية الناشئة في السبعينيّات، بعضها قطري سياسي وبعضها الآخر ذو رسالة اجتماعية محلية وجمعيات، من ضمنها لجان الطلاب العرب، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ولجنة المبادرة الدرزية، ولجنة الدفاع عن الأراضي وغيرها، وكان للنساء دورٌ في جزء منها (بشير 2006). وقد نوّه محمد ميعاري في محادثة معه بأن حركة الأرض، والتي كان من مؤسّسيها الناشطين، ضمّت بين صفوفها نساء ناشطات يذكر منهنّ: نايفة عاقلة من حيفا ونجلاء أسمر من اللد. وأكد أن أكبر الفروع الذي ضمّ بين صفوفه نساء كان في يافا (محادثة مع محمد ميعاري، 29 آب 2008).

وبدأ خلال الفترة ذاتها التمهيد لبداية التعددية في العمل النسائي ذي الأجندات السياسية. إضافة إلى جمعية النهضة/حركة النساء الديمقراطيّات ونشاط النساء الفردي في حركة الأرض، أقامت حركة "أبناء البلد"، لاحقًا، وفي عام 1977، أول نواة نسائية محلية لها في أم الفحم، نشطت رفيقاتها قطريًا ضمن الحركة الطلابية وأقمن في بداية الثمانينيّات لجنة المرأة العربية التقدمية.[30]

30. ورقة مبادئ وأهداف - موقع حركة أبناء البلد؛ من مقابلات مع: سلمى واكيم يوم 20 كانون الأول 2004، وراوية شنطي 3 كانون الثاني 2005، ورجا إغبارية يوم 19 تموز 2005 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقومات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

كما ظهرت بعض نماذج العمل النسائي المنظَّم المصحوبة بفكر ورؤية واضحة، إلى جانب نماذج غير منظَّمة لكنها نبعت من حاجيّات آنية أو محلية، ولم تتحوّل إلى العمل المأسس. يُمكن تمييز عملها بطابعه النضالي في الأساس، كما يظهر في البنود التالية.

عمل نسائي ذو طابع جماهيري

نموذج عاملات المصانع - يُشير إميل توما إلى أنه بعد عام 1948 "لم تبق أية مصانع أو مشاغل عربية في المدن الرئيسية، إذ استولت عليها الدولة (أي القيّم على أملاك الغائبين)" (توما 1982، 150). كما يُشير إلى ظروف العمل الصعبة التي عاناها مَن عمل مِن العرب في هذا المجال في فترة الحكم العسكريّ، كرفض منحهم تصاريح العمل أو التنقل أو السكن، إضافة إلى التمييز القومي في الأجور وإغلاق الكثير من أماكن العمل أمامه بذريعة أمن الدولة، وحصر إمكانيّات العمل لديهم في مجالات البناء والزراعة والخدمات (الكراجات ومحطات البنزين والمطاعم). ويوضح بشير أن تحوّل الفلسطينيّين من العمل الزراعي كملاكين وفلاحين إلى العمل المأجور قسرًا، من جرّاء فقدان الأرض، جعل من عملية البترلة "عملية غير كاملة"، منقوصة ومشوهة، حيث "انخرطوا في فرع الصناعة لكن ليس في أعمال صناعية بكل معنى الكلمة" (بشير 2006، 40). ويبين كذلك أن تمدينهم من جرّاء ذلك جاء مشوّهًا، ما يُمكن أن يفسّر، لاحقًا، ادعائي بأن التغيّرات في مكانة المرأة الفلسطينية ناتجة عن وضعية خروجها للعمل المأجور، وهي تغيّرات غير عميقة؛ حيث لم تقابَل بتغيّرات في المفاهيم الاجتماعية، بل جاءت من جرّاء اضطرارات عملية حياتية - اقتصادية كالبحث عن لقمة العيش. ما يُمكن قوله إن الدولة لم تعمد، فقط، إلى إقصاء العرب من سلك امتلاك المصانع وإدارتها بل "عملت على احتلال العمل" (توما 1982، 151-153).

أمام هذا التضييق في مجالات العمل المفتوحة أمام الرجل العربي، وبسبب البُنية الاجتماعية المحافظة للمجتمع الفلسطيني، ومن جرّاء عملية "البترلة المشوّهة"، يبقى أن نستنتج أن ما بقي مُتاحًا أمام المرأة العربية هو مجال الزراعة في ذلك الحين، فقط.

يُبيّن توما أن سوق العمل بعد الاحتلال عام 1967 فُتح أمام العمال العرب من الضفة والقطاع بشكل كبير، خصوصًا في الفروع غير التقينة كالزراعة والبناء. وهبط، في المقابل، تشغيل العمال العرب من مناطق 48 في هذه المجالات. ويوضح أن عدد العاملات ازداد في مختلف الفروع الاقتصادية التي رأى الرأسماليون فائدة قصوى في استخدامهن فيها، مثل الزراعة والنسيج وبعض ميادين الخدمات الخفيفة. ولكن "نسبة الزيادة لم تكن عالية، أولاً، والأجور لم تكن متساوية مع أجور العمال العرب، المتدنية أصلاً، ثانيًا" (المصدر السابق، 162). هذه المجالات المفتوحة أمام العاملة العربية تماشت مع المفاهيم

الاجتماعية لإمكانيّات عمل المرأة. بحسَب الباحثة نجوى مخّول "ليس صدفة أن ازداد زجّ المرأة في صفوف البلوريتاريا في مرحلة تأزّم لاحقة بعد حرب أكتوبر 1973، وليس مباشرة مع مدّ التحوّل البلوريتاري للجماهير الفلسطينية خلال فترة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته إسرائيل في أعقاب حرب حزيران 1967. فالمجتمع الرأسمالي يجنّد المرأة في عملية الإنتاج الاجتماعي في فترات يستطيع فيها استغلالها إلى أبعد الحدود" (مخّول 1981، 28). تخدمه في ذلك - في رأيي - مفاهيمُ اجتماعية تحدّ من مجالات عمل المرأة وتحصر إمكانيّاتها، وبالتالي فإن هامش الخيارات المُتاح أمامها يتقلص وتتقلص معه قدرتها على تحقيق ظروف وشروط عمل وأجر أفضل. وقد أكد التقرير الذي قدمه ماير فيلنر، في حينه سكرتير عام الحزب الشيوعي عام 1972، أنه "في السنوات الأخيرة انضم عدد كبير من الفتيات والنساء العربيات إلى قوة العمل في ظروف متدنية جدًّا، وفي مجال تشغيل الفتيات العربيات تزدحم صفقات "رؤساء العمل" الذين يوفرون قوة عمل رخيصة للأعمال الموسمية وحتى للمؤسّسات الصناعية وينهبون مقابل ذلك ثلث أجورهن على الأقلّ (مقتبس لدى توما، 1982، 163). إذ انخرطت النساء في العمل المأجور خارج القرية العربية وفي مدن التطوير الجديدة، وقد وصل عدد العاملات الفلسطينيات في الصناعة آنذاك إلى حوالي سبعة آلاف بين 1967-1972 (المصدر السابق، 29). ويوضح توما أن استغلال العاملات العربيات اتخذ أشكالاً إضافية من خلال تشغيل عاملات بأجور وشروط عمل متدنية، في بعض الصناعات الرأسمالية الكبيرة مثل صناعة النسيج ("آتا" وجبور، مثلاً)"، التي أقامت منشآت في بعض البلدات العربية وليس خارجها، فقط، ومنها دالية الكرمل وترشيحا وكفر ياسيف" (المصدر السابق، 163).

وقد تضافرت في النماذج المذكورة من تجربة المرأة الفلسطينية العاملة، كل أشكال الهيمنة والاستغلال الطبقية والقومية والأبوية.

إن خروج النساء للعمل المأجور خارج القرية العربية أو داخلها في تلك الفترة، ودخولهن كأيد عاملة منتجة، جاء نتيجة احتياجات مجتمعية اقتصادية في الأساس. ورغم أهميتَه، لم تحدث تغييرات بُنيوية عميقة في المستوى الجماعي في مبنى العائلة أو توزيع الأدوار، ولم تتبعه استقلالية عن الأسرة في صنع القرار، ولم تُحرز النساء تقدمًا في مكانتهن كقوة عمالية أمام المشغّل اليهودي. ورغم الارتفاع في عدَد النساء العاملات حتى الثمانينيّات، فإن النساء - وكما يؤكد توما، وبالاعتماد على كتاب الإحصاء الحكومي العام رقم 32 لعام 1980 والمنشور عام 1981 (توما 1982، 163-165) - بَقين يعملن في الأساس في مجال الزارعة، والمقصود بذلك العمل الموسميّ، كالقطف، مثلاً، وفي صناعة النسيج، ما يؤكد ما طرحته سابقًا حول الدور الذي تلعبه المفاهيم الاجتماعية أحيانًا في خدمة مصلحة رأس المال الاستيطانيّ. ولم تنجح، كما يبدو،

تجربة الإضرابات التي أعلنتها عاملات المصانع في حينه، في تحقيق تغييرات كهذه في واقع المرأة الفلسطينية، فبقيت إضرابات محلّية، لم تكن وراءها حركة نسوية تدعمها وتنظّمها. ومع ذلك، لا يُمكن الاستهانة بها، ويُمكن القول إنها مهّدت لتغيرات مستقبلية أخرى في مكانة ووضعية النساء، ولربما كانت حجر الأساس لتغييرات قادمة. واعتقد أنه تجدر العودة إلى دراسة هذه التجربة وتجارب أخرى لإضراب العاملات الفلسطينيات التي جاءت في مرحلة لاحقة في الثمانينيّات، إذ إن هناك نقصًا في الدراسات التي تعالج قضايا النساء العاملات.

لقاء حركات سياسية نسائية من الجانبين - لقد عُزل فلسطينيو الـ 48 عن باقي إخوانهم الفلسطينيّين، فمُنعوا من التواصل معهم ومع باقي إخوانهم في العالم العربي. هذا الانغلاق تزعزع بعد عام 1967. وقد عاد منذ ذلك الحين شقّا هذا الشعب للقاء والعمل والتنظّم المشترك، رغمًا عن الاحتلال. تمّ ذلك على مستوى الأحزاب والمؤسّسات، وكان للنساء المتنظّمات في هذه الأطر دورٌ فيه، وجاء عملهن، كأطر نسائية أو كنساء حزبيّات في الأساس، على أساس سياسي. إلاّ أن سياسة الإغلاق والحواجز العسكرية والجدار الفاصل، عادت لتعرقل هذا التواصل، جغرافيًّا على الأقل، خصوصًا مع بعض المناطق كجنين ونابلس وغزة.

مشاركة فردية نسائية - نموذج يوم الأرض - انعكست مشاركة المرأة بشكل فردي في يوم الأرض عام 1976، وفي التلاحم في قضية الأرض والمسكن. حيث خرجت النساء للتظاهر ودفعت بعضهن الثمن بحياتهن كما حدث مع خديجة شواهنة، التي أردتها نيران الجنود بجوار بيتها. ما يُميز هذه التجربة هو المشاركة الشعبية، العفوية للمرأة الفلسطينية الفلاحة المرتبطة بالأرض. ويؤكد نبيه بشير في كتابه "يوم الأرض" أن المواجهات مع قوات الشرطة والجنود المسلحين كانت في الأساس مع السكان (ولا سيما النساء) (بشير 2006، 79). ويشير إلى أن النساء كن شريكات في جميع أحداث يوم الأرض، ولاحقًا في إحياء الذكرى السنوية، بما فيه تنظيم المظاهرات والاشتباك والمواجهة مع قوات الشرطة والجيش، عدا الاعتقال. ويشير إلى أن مراجعة ودراسة جميع الشهادات المذكورة تبيّنان أن "مشاركتهن جاءت كردّ فعل على اعتداء قوات من الجيش والشرطة على أحد أفراد عائلتهن أو على مسّ حرمة بيوتهنّ" (المصدر السابق، 80).[31] يفسّر بشير ذلك بعدة أسباب أهمها، "تذويت الخطاب الذكوري عند النساء

31. يُنظر في هذا الأمر الشهادات النسائية داخل الكتاب الأسود عن يوم الارض، أيلول 1976، 41-43، 62-63؛ تقول فاطمة دغش من دير حنا هناك "أردت أن أحمي ابنى فانهالوا علي ضربًا بالعصي، على عنقي وظهري. ثم كسروا الباب وزجاج الشبابيك" (42)، وتقول نايفة دياب خطيب "سبقني رجال الشرطة إلى أولادي وأخذوا يوقظونهم بالضرب بالعصي، وأولادي الصغار يصرخون. ضربوني أنا، أيضًا، بالعصي على يدي وعلى بطني" (43). تتكرّر الصورة ذاتها في شهادات كل من السيدة سامية محمد توفيق والسيدة تمام محمد بدارنة من عرابة، وكذلك شهادة السيد قاسم شواهنة والد الشهيدة خديجة شواهنة من سخنين (78).

العربيات، وغالبًا ما يكون المستطلع ذكرًا، أو يحرّر النص بقلمه، وبسبب اقتصار عمل ونشاط النساء العربيات، تقليديًّا، على محيط البيت والبلد ولا يتجاوز ذلك" (المصدر السابق، 80). أوافق الكاتب في تحليله؛ إذ يشهد التاريخ النضالي لحركة النساء الفلسطينيات على مواقف مماثلة وعلى تبنّي النساء مواقف الحركة الوطنية الرجولية في فترة الانتداب، إذ لم تنخرط النساء في صفوفها في حينه، ولم يكن هناك مجالٌ لانخراطها بناءً على المفاهيم الاجتماعية القائمة، إذ عملت النساء ضمن أطرهن الخاصّة - الجمعيات. يُضاف إلى ذلك، على المستوى الفرديّ، ارتباط المرأة الفلاحة بالأرض ارتباطًا عضويًّا مباشرًا، إذ يتجسد الوطن، بنظري، وضمن هذا المفهوم بكلّ معالمه، في الأرض والبيت. وتشكّل الأرض ليس مصدر رزق، فقط، وإنما ما تبقى من معالم الوطن وكرامته – حرمته، أيضًا. وتتحوّل المرأة إلى الوطن ويتخذ جسدها معالم الوطن - الأرض، نجد مثالاً على ذلك في رسومات الفنان إسماعيل شمّوط، في رسمة العودة حيث الوطن - الأرض هو مرأة، ورحم المرأة - الرحم هي الطريق إلى العودة. وتشهد قصائد محمود درويش على الربط ما بين أيقونة الأرض – المرأة - الأم ويتخذ الحنين إلى الوطن شكل الحنين إلى الأم. تؤكد كتابة كريستيان مارتي كذلك قضية الارتباط العضوي بين المرأة والأرض، وأن النساء أقرب عادة إلى الطبيعة - الأرض، ليس بسبب حتمية بيولوجية تخصهن، وإنما "بسبب تحديد الأدوار الاجتماعية لكلّ من الجنسين" (مارتي 2008، 3) وأن الأدوار التي أوكلت للنساء منذ أقدم العصور وحتى اليوم "ترتبط بشكل مباشر بالموارد الطبيعية"، كالبحث عن المواد الطبيعية المستعملة في التغذية والعلاج وتدبير المنزل وجلب الماء والاحتطاب، وعليه فهُن يَعِين، بمفهوم معيّن، أن استمرارية أسَرهن في الحياة مرهونة بالمحافظة على الموارد الطبيعية، وبالأرض، طبعًا.

أمّا فيما يفرضه بشير بخصوص الكتابة من وجهة نظر الذكور، أو من تحريرهم، فإني أضيف أنه ليس المقابلات والتحرير، فقط، هي، على الأغلب، بقلم الرجال، بل إن المقابلين والكتاب هم من الرجال، أيضًا. أشرت إلى هذا الأمر في الفصل الأول، وإلى انعدام وجود كتاب مذكرات واحد خطّته إحدى الناشطات عن تجربتها النضالية، بينما نجد، ورغم قلتها، بعض الكتب التي كُتبت بأقلام ذكورية.

إن دراسة هذه التجربة - دور المرأة في يوم الأرض، تبيّن أن التجربة لم تُفرز، لاحقًا، تنظيمًا نسائيا أو عملاً نسائيا منظّمًا على أساس قومي أو نسائي، رغم مشاركة النساء في إحياء ذكرى هذه المناسبة سنويًّا وغيرها من المناسبات الوطنية كيوم النكبة.

بداية الانخراط في الحركة الطلاّبية الفلسطينية - خلال العقدين الأولين بعد عام النكبة، نجح العشرات، فقط، في الوصول إلى الجامعات القائمة - الجامعة العبرية في القدس

ومعهد التخنيون في حيفا، وفي تخطي الصعوبات الاقتصادية وتقييدات الحركة التي فرضها الحكم العسكريّ، والتي اشترطها للحصول على تصريحات خاصّة خضعت بذاتها إلى اعتبارات أمنية (جريس 1967؛ مصطفى 2006؛ Abu-Saad 2006؛ Al-Haj 1995)، كان جميع الطلاب، تقريبًا، من الذكور، حيث فرضت التقييدات والمفاهيم الاجتماعية صعوبات إضافية على سفر الفتيات وسكنهن خارج منزل العائلة، وعلى مواضيع التعليم المُتاحة أمامهن. "ففي العام الدارسي تموز 1956/7 درس 45 طالبًا عربيا، فقط، في الجامعة العبرية، منهم طالبة واحدة؛ وفي السنة الدراسية 1961/1960 درس في الجامعة العبرية وحدها 77 طالبًا عربيا، منهم 25 طالبًا كانوا قد انضموا حديثًا للسنة الدراسية الأولى وأربع طالبات، فقط" (مصطفى 2006، 59). وفي معرِض محادثة مع محمد ميعاري، والذي كان يدرس المحاماة في تلك الفترة في الجامعة العبرية في القدس، تذكّر ثلاثة من هذه الأسماء درسن خلال الأعوام 1958 و 1960 وهنّ: هدى محمود الناشف من الطيبة، أولغا سكر، والتي يقول إنها تزوجت، لاحقًا، بالدكتور أسامة خوري من كفر ياسيف، وسهى إلياس ديب من الرامة والتي تعلمت المحاماة (محادثة مع محمد ميعاري، 29.8.2008). ويُشير مهند مصطفى، بناء على دراسة أجراها إيلي ريخس، إلى أن عدد الخريجات خلال الأعوام 1961-1971 ارتفع إلى 15 خريجة من بين 328 خريجًا عربيا (مصطفى 2006؛ ريخس 1973).

يُشير العديد من الباحثين المُهتمّين بمجال التعليم العالي (كماجد الحاج وسامي مرعي)، إضافة إلى المعرفة الشخصية النابعة من احتكاكي بطالبات الجامعة، إلى الأثر الإيجابي الذي كان لإنشاء جامعة حيفا بالقرب من التجمع السكاني العربي الأكبر (الجليل)، وتشجيع وصول الفتيات العربيات إلى التعليم العالي، فقد تماشى هذا الأمر - القرب الجغرافي من البيت - وما زال، مع مفاهيم اجتماعية وَجّهت وتُوجّه العديد من العائلات العربية، التي بدأت تسمح لبناتها بالتوجّه إلى التعلم، شرط العودة في آخر النهار إلى البيت وعدم الاضطرار إلى السكن خارجه، الأمر الذي أكدته العديد من الطالبات في محادثات خاصّة أجريتها معهن. يُضاف إلى ذلك انتهاء الحكم العسكري رسميًّا، الذي كان يفرض تقييدات على السفر وشروطًا على المتوجّهين للتعلّم. وقد ارتفع عدد الطالبات العربيات في الجامعات والكليّات بشكل ملحوظ وفاق عدد الطلاب الذكور، خصوصًا في جامعة حيفا، كما يُبيّن "التطوّر التاريخي للطالبات الفلسطينيات 1972-2004" كما يعرضه مصطفى (2006، 103). فمن نسبة 8.9% عام 1972 وصلت نسبة الطالبات العربيات عام 2004 إلى 55.3%. مما يفنّد، مجددًا، فكرة كون العائلة العربية لا تشجع تعليم أبنائها وبناتها، ويشدّد، في المقابل، على الدور الذي تلعبه الظروف الموضوعية وعلاقتها بالمفاهيم الاجتماعية على هذه القضية، فعندما أتيحت الظروف الموضوعية، بالنسبة إلى العائلة العربية، لتعليم بناتها، لم تمنعهن من ذلك.

ورغم كلّ الصعوبات التي تجابهها الطالبة العربية في الجامعات العبرية، كونها تترك الحيّز العائلي أحيانًا كثيرة للمرّة الأولى وتُضطر إلى أن تكون مسؤولة عن قراراتها واختياراتها، فالعديد من الدراسات تُبيّن أن تجربة الحياة الجامعية - وليس التعلّم فحسْب - تشكّل بالنسبة إلى الطالبة العربية منَصّة للحراك الاجتماعي وتعطيها نوعًا من الاستقلالية، وتكون، أحيانًا كثيرة، مربوطة بتجربة الاستقلال الاقتصادي، حيث تقوم العديد من الطالبات بالعمل إلى جانب التعلّم، لتمويل كل أو بعض الأقساط الجامعية. وقد شكّلت الجامعات ومن خلال اللجان الطلاّبية التي انطلقت في الستينيّات (القدس وتل أبيب) وفي السبعينيّات (حيفا)[32] منصّة لمشاركة المرأة في مواقع صنع القرار السياسي، من خلال عضوية هذه اللجان وأخذ دور قيادي وريادي ضمن أنشطتها المختلفة. منذ هذه الفترة ظهر جيل جديد من النساء أخذن أدوارًا في كلّ مجالات النضال القائمة: السياسية والشعبية والطلاّبية، وفي الجمعيات الأهلية وصفوف العمّال (مخّول 2005). كوّنت هذه الفئة بدايات النخبة الأكاديمية النسائية بعد النكبة والتي قامت بعض نشيطاتها، لاحقًا، ومن أجيال تلتها في أواخر الثمانينيّات وبداية التسعينيّات، بتأسيس جمعيات نسوية أو المشاركة فيها.[33]

ما زالت النساء ينشطن بشكل فعّال داخل إطار الحركة الطلابية. وتدل مراجعة أسماء المرشّحات لقيادة الحزب في المناصب الرئيسة الستّة الأولى، في كلّ من قائمة التجمّع الوطني الديمقراطي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في انتخابات آذار 2006، على أن الغالبية العظمى من المرشّحات هناك هن من ناشطات الحركة الطلابية سابقًا.[34]

جمعيات مهْنية تعمل في مجال الطفولة والنساء

جمعية النساء العكّيات – تسجّلت عام 1976 وتبنّت قضايا وآليات عمل مشابهة لتلك التي بدأتها حركة النساء الديمقراطيّات بخصوص تمحور عملها حول قضايا الطفولة والنساء. وضعت نُصب عينيها قضية "تحسين وضع المرأة العربية عمومًا والعكّية خصوصًا نحو الاستقلالية الاقتصادية والذاتية والتعليم والانخراط في

32. يُشار إلى أن أوّل انتخابات جرت عام 1961-1962 في الجامعة العبرية، وتُعتبر أوّل انتخابات لتنظيم عربي في إسرائيل، تبعتها عام 1968 انتخابات جامعة تل أبيب، وفي عام 1973 انتخابات جامعة حيفا (مصطفى 2002).

33. على سبيل المثال لا الحصر ،أذكر نبيلة إسبانيولي، مركز المرأة للمرأة – حيفا، ولاحقًا مركز الطفولة في الناصرة؛ نسرين وميسون قرمان - الخط العربي - مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية بالقدس؛ سامية داوود، جنان عبده وإيمان قندلفت - الخط العربي - مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية - حيفا، ولاحقًا جنان (كيان) وإيمان (السوار)؛ عايدة توما - سليمان؛ نسرين طبري ،عرين هواري - نساء ضدّ العنف - الناصرة؛ شهيرة شلبي وعرين هواري -خط الطوارئ حيفا، ولاحقًا (كيان)؛ منار حسن - الفنار.

34. حنين زعبي ممثلّة عن التجمّع الوطني الديمقراطيّ؛ عايدة توما - سليمان، منال شلبي، خلود بدوي، عبير قبطي- ممثلات عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

النشاطات المجتمعية"، إذ بادرت إلى إقامة مشروع القروض للنساء بدون فوائد لذوات الدخل المنخفض. تعمل الجمعية كذلك على "تطوير وضع الطفولة العربية من خلال عمل المركز التربوي - دار الطفل" (استمارة النساء العكيات، 25 كانون الثاني 2007). على النمط ذاته قامت، لاحقًا، جمعيات إضافية في منتصف الثمانينيّات.

إن الربط بين العمل وقضايا المرأة والطفولة هو وضع عالمي ويميّز بالذات نساء "دول الجنوب"، كما يتبين لدى كريستيان مارتي، فالحركات النسائية تجمع في غالب الأحيان الإنشغالين الاجتماعي والإيكولوجي – في بلدان الجنوب بصفة خاصّة – المتعلقين، من جهة، بتقديم الحاجات الاجتماعية الأساسية (التغذية، الصحة، تعليم الأطفال، العلاج) التي تشكّل جزءًا من المَهامّ الموكلة إلى النساء اجتماعيًا، وبهاجس المحافظة على البيئة من جهة أخرى (مارتي 2008، 3). ويمكن القول إن النساء العكّيّات والجمعيات الأخرى التي تلتها وقبلها حركة النهضة - النساء الديمقراطيّات، التي تبنّت نموذج الإدماج في العمل بين قضايا النساء والطفولة، انطلقت، عمليًا، من الواقع الاجتماعي ولم تفكّر في زعزعته، الأمر الذي من شأنه أن يهدّد المجتمع الذي ما زال يخطو خطواته الأولى، خارجًا توًّا من الحكم العسكري ومن أحداث يوم الأرض، وقد قبلت بتوزيع الأدوار القائم وهدفت إلى تحسين الوضع بما فيه ظروف النساء، وظروف عملهن وإمكانيات خروجهن للعمل.

وفقًا لما يتضح من استعراض الأنشطة النسائية في الفترات التاريخية السابقة، يُمكن القول إنه حتى آخر السبعينيّات، وبالأخذ بعين الاعتبار تقييدات الحكم العسكريّ، فإن عمل ودور المرأة الفلسطينية المنظّم جاء على أساس جماعي في مناطق 48، في الأساس، ضمن الأطر السياسية والحزبية القائمة أو إلى جانبها، ولم تكن قد نشطت بعد مؤسّسات نسائية ذات وعي نسوي، ورغم انخراط النساء في الحركة الطلابية، فإنها كانت في بداياتها. وكما بيّنت، شهدت هذه الفترة من النكبة بعض الأحداث كيوم الأرض، وبعض التغيرات، كانخراط النساء في صفوف البلوريتاريا، التي كان لها أثرٌ على النساء، وأخذت النساء فيها دورًا، إلاّ أن هذا الأمر لم يكن مرافقًا لتغييرات بُنيوية جذرية مجتمعية، ولم يُفرز أطرًا نسائية منظّمة ما عدا حركة النهضة النسائية التي تحوّلت، لاحقًا، إلى حركة النساء الديمقراطيات.

* * *

مرحلة الثمانينيّات

شهدت فترة الثمانينيّات، على الساحة الاجتماعية والسياسية، نهضة في العمل الأهلي ككلّ وفي النشاط النسائي ذي التوجه التدعيمي التمكيني للمرأة التي كانت قد مهّدت له الفترة التي سبقت. واكبت هذه الانطلاقة تغيرات في الساحة المحلّية

والإقليمية، إذ شهدت منطقة الشرق الأوسط ككلّ طيلة فترة الثمانينيّات "انبثاقًا دراماتيكيًّا للجماعات والمنظّمات النسائية غير الحكومية وبتشجيع من العقد الدولي الذي خصّصته الأمم المتحدة للمرأة" (الشطّي ورابو 2001، 39).

يبرز هنا الاختلاف في التوجّهات، فمقابل كون ارتباط المنظمات النسائية في العالم العربي "بالوكالات والمؤسّسات الحكومية، لا سيما وزارات الشؤون الاجتماعية، التي تتبنّى دائمًا آراء تقليدية ومحافظة فيما يتّصل بحاجات ومتطلّبات المرأة" (المصدر السابق)، كما هو الحال، على سبيل المثال، في تجارب الجمعيات النسائية في تونس ومصر، في هذه المرحلة، كما بيّنت في فصل سابق، فإن عمل الجمعيات النسائية الفلسطينية في مناطق 48، جاء كجزء من نشوء مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينية في الداخل، وكجزء من محاولة بناء المؤسّسات المستقلة عن الدولة وفي مقاومة سياساتها التمييزية.

على الصعيد المحليّ، تُعتبر هذه الفترة بداية نهوض الجمعيات الأهلية العربية وتشكّلها، خصوصًا مع التغيير الحاصل في توجّه المؤسّسات الكنسية في أوروبا الغربية التي أبدت اهتمامًا وانفتاحًا لدعم هذه الشريحة من الفلسطينيّين (اتجاه 2005، 7-17). وكان لقياديّي العمل الأهلي من القيّمين على جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحّية، والقيّمين على منظّمة (ICCI) الجمعية المسيحية العالمية، التي كان يرأسها سامي جرايسي، والتي تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من مجلس الكنائس الشرق - أوسطي (MECC)، وكما يبيّن حاتم كناعنة، الدور الأساس في "إيصال رسالة فكرية محدّدة مُفادها أن المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل له سماته واحتياجاته الفريدة والمختلفة عن المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وأنه في تَعداد مجتمعات العالم الثالث من حيث احتياجاته التطويرية ومن حيث غياب النية لدى السلطات الحكومية لتطويره" (المصدر السابق، 8-9).

وكما يتبيّن من هذه المحاولات التي قام بها ناشطو العمل الأهلي ونجاحهم - كما يشير كناعنة - في إقناع الجهات المانحة "بشرعية الدعم التطويري والإنساني لجمعيات فلسطينية في الداخل، وقيامهم بتعريف هذه الجهات إلى أطرف أخرى فاعلة مثل لجنة الأربعين وجمعية النساء العكّيات والمؤسّسة العربية لحقوق الإنسان وسواها" (المصدر السابق، 10)، فإن العمل الأهلي بهذه المرحلة قد تحوّل من العمل ضمن الواقع إلى السعي نحو تغييره، وبرزت إستراتيجيّات الخدمات البديلة كإطار لمواجهة التمييز العنصري وإسقاطاته على خدمات الدولة للمواطنين العرب الفلسطينيّين، وظهرت بدايات طرح الحقوق الجماعية والمرافعة والمأسسة بشكل عام.

على صعيد العمل النسائي والجمعيات النسائية خصوصًا، يُعتبر هذا العقد عقد انطلاقة العمل نوعًا وكمًّا. شهد النشاط النسائي ذو الأجندات السياسية تعدّدية

داخله، ومأسسة في عمله. وازداد عدد الجمعيات النسائية والتخصصية بشكل واضح، وزادت مشاريع المرأة في جمعيات قائمة، إضافة إلى انطلاق الفكر النسوي وبداية مأسسته ضمن جمعيات ومشاريع في آخر العقد.

تعدّدية سياسية نسائية

لجنة المرأة العربية التقدمية - تأسّست بيَد ناشطات حركة أبناء البلد في بداية الثمانينيّات، ومنهن سلمى واكيم وريموندا منصور. ركّزت جلّ نشاطها في الجامعات والأكاديميّات، وتوقف عملها، تدريجيًّا، بعد سنوات ، وعادت النساء الناشطات فيها ليُركزن عملهن من خلال انتمائهن الحزبي العام. خلال فترة عملها، أوجدت، عمليًّا، بداية التعدّدية في الأطر النسائية السياسية، التي كانت حتى ذلك الحين حكرًا على النساء الديمقراطيّات. حيث لم تعمل حركة الأرض التي سبقتها في الستينيّات على تشكيل أطر أو أذرع نسائية إلى جانبها، رغم نشاط بعض النساء في صفوفها، كما ذكرت سابقًا. وعن لجنة المرأة تقول ريموندا منصور: "كانت هذه حركة صغيرة، عملت بشكل نشط في الجليل والمثلث والوسط الطلابي في الجامعات. جمهورها النسائي، في الأساس، من يلتقي مع الطرح السياسي للحركة التي تعمل من خلالها (حالها حال معظم الحركات النسائية الفلسطينية)" (مركز الجليل 2002). عرفت الحركة نفسها ونشاطها، كما تشير منصور إلى كونها تعمل من خلال حركة سياسية وهمها القضايا الوطنية والسياسية، إذ لم تكن جاهزة لأن تتبنّى الموضوع النسوي. ويُمكن أن يكون هذا هو السبب الأساس لتوقف عملها بشكله النسائي المنفصل وعودة عضواتها إلى الإطار الأوسع.

جمعيات مِهْنية في مجال الطفولة والنساء

جاءت هذه الانطلاقة، كما نوّهت سابقًا، استمرارًا للانطلاقة التي شهدها العمل الأهلي الفلسطيني ككل وارتفاع الدعم التمويلي له. انعكس الأمر من خلال جمعيات جديدة أقيمت في هذه الفترة، بعضُها جاء استمرارًا لنماذج سابقة. فعلى نموذج عمل النساء الديمقراطيّات والنساء العكّيات أقيمت مؤسّسة حضانات الناصرة.

ركّزت النساء العكّيات ومؤسّسة حضانات الناصرة عملها في مجال الطفولة المبكّرة وإتاحة فرص عمل للنساء وتمكينهن، وقامت بدورات محو للأمية وتأهيل حاضنات.

مؤسّسة حضانات الناصرة - بدأت العمل عام 1984 كـ"جمعية نسائية"، وجاءت بـ"مبادرة من نساء نشيطات في العمل المجتمعي رأين ضرورة تشجيع المرأة على الخروج من البيت والمشاركة في تطوير مجتمعها عبر توفير أطر داعمة لها" (نبيلة أسبانيولي، استمارة البحث، 8 كانون الثاني 2007) وقد "وعت المجموعة المبادرة

لأهمية تطوير التربية في الطفولة المبكّرة، لما يُعانيه هذا المجال الحيوي في مجتمعنا من نقص كمّي ونوعيّ، ولما يفتح تطويره من إمكانيّات للمرأة للخروج إلى العمل وأخذ مكانتها في المجتمع" (المصدر السابق). بُغية تحقيق هذا الهدف أقامت الجمعية، لاحقًا، مشروعًا تحوّل إلى محور الجمعية الأساس، وهو مركز الطفولة، أقيم عام 1989، ويعمل على تطوير مكانة المرأة وتطوير الطفولة المبكّرة.

جمعية السنديانة - تأسّست في مدينة عكّا عام 1988 كجمعية محلّية. ظهرت فكرة إقامة الجمعية بمبادرة النساء الديمقراطيّات المُقيمات في عكّا، لفتح حضانة لمساعدة الأمّهات العاملات والعائلات الفقيرة، لهدف اجتماعي وتربوي لخدمة المجتمع. أقامت الجمعية "مشاريع عديدة منها روضة وحضانة وتبنّت مشروعًا لفتيات في ضائقة" (ابتهاج خوري، محادثة هاتفية، 19 آذار 2007).

فمّما أشارت إليه ابتهاج خوري، مديرة جمعية السنديانة، في معرض محادثة هاتفية معها (19 آذار 2007) وأكدّته سميرة خوري (10 شباط 2005)، وبيّنته استمارة البحث التي قامت جمعية الزهراء[35] بتعبئتها، يتضح أن حركة النساء الديمقراطيّات كان لها دورٌ في إقامة بعض أطر الطفولة والنساء منها: مركز حضانات الناصرة – مركز الطفولة، وجمعية السنديانة.[36]

تشير سميرة خوري (مقابلة، 10 شباط 2005) إلى عاملين أساسيّين أثّرا على نشاط هذه الحضانات، وأدّيا إلى تقليص عددها بشكل كبير. الأوّل هو سياسات الحكومة المضيقة وغير الداعمة لهن ولعملهن، والمنعكسة إمّا بالمُماطلة وإمّا بعدم الاعتراف وعدم التمويل. والعامل الآخر هو قيام الحركة الإسلامية ومؤسّساتها النسائية بإنشاء أطر شبيهة وتمويلها بالكامل، ممّا أدّى إلى انتقال جزء من العائلات المستفيدة من الخدمات إلى حضانات الحركة الإسلامية في الكثير من تلك المناطق.

جمعيات مسجّلة تحمل توجّهًا خيريًا

جمعية الوفاء والأمل - نموذج لجمعية نسائية مسجلة توجهها خيريّ، تشكّلت عام 1983 في باقة الغربية، ولا تزال تعمل حتّى اليوم. رغم أنّها مسجّلة كجمعية رسمية، فإن عملها يصبّ في المجال الخيريّ. ورغم أن بدايتها كانت كذلك، فإنها تعرّف نفسها

35. حول جمعية الزهراء - في بند لاحق من هذا الفصل - فترة التسعينيّات.

36. تجدر الإشارة هنا إلى **جمعية دار الطفل العربيّ**، التي تأسست في قرية عرعرة سنة 1989 لتوفير خدمات رعاية الأطفال اليومية لجمهور الأهالي، وبإدارة نسائية وبإشراف طاقم عمل من النساء الأكاديميّات. سنة 1998 امتدت خدماتها لتشمل مدينة أم الفحم المجاورة، حيث تقوم المؤسسة، حاليًا، برعاية ما يقارب 450 طفلاً تُراوح أعمارهم ما بين ثلاثة أشهر حتى ست سنوات في مبانٍ مستأجرة في البلدتين، وتعتبر المزود الرئيسي لخدمات العناية اليومية بالأطفال وخدمات تربية أجيال الطفولة المبكّرة في المنطقة بأكملها – موقع مشاركة: http://www.musharaka.org.

بأن الفكر المسيّر لها هو "رفع مكانة المرأة اجتماعيًّا وثقافيًّا وصحّيًّا، من خلال الإرشاد والتوجيه والدعم المادي والعيني والمعنويّ" (الحاجة رقية بيادسة، استمارة البحث، 22 شباط 2007). تتبع الجمعية - كما يبدو - نموذج العمل الخيري في دعم الفقراء والعائلات المحتاجة محلّيا. لم تطوّر الجمعية مشاريع إضافية وبقي مجال ونموذج عملها ثابتًا ومحلّيا.

تشكّل هذه الجمعية أحد نماذج العمل النسائي الفلسطيني المحلّي، والذي ينشط ويعمل ضمن القطاع الأهليّ. تعمل بعض هذه الجمعيات الخيرية بشكل محلّي أو عائلي أو طائفيّ، وبعضها غير مسجّل كجمعيات رسمية.

انطلاقة في عمل الحركة الطلابية وفي نشاط الطالبات ضمنها

شهدت بداية الثمانينيّات بلورة وانطلاقة عمل الحركة الطلابية الفلسطينية المنظمة داخل الجامعات العبرية. وشهدت، أيضًا، مواجهات حادّة مع إدارات الجامعات ومع قوى اليمين داخلها، وتميّزت بكثرة المحاكم التأديبية ضدّ ناشطي الحركة وقياداتها في الجامعات، وإبعاد بعضهم عن التعليم ومنعه من دخول الحرم الجامعيّ، ودخول الشرطة للحرم الجامعي كما حدث في جامعة حيفا لقمع مظاهرة طلابية. وقد برز دور الطالبات منذ هذه الفترة بشكل خاص كشريكات في العمل الطلابيّ، في لجانه وفي الاتحاد القطري.

* * *

نوى الحركة النسوية الفلسطينية

جاءت هذه البدايات في أواخر الثمانينيّات على شاكلة تجمعات نسوية فلسطينية ضمن جمعيات خدماتية نسوية إسرائيلية قائمة، كانت قد تشكّلت قبلها كردة فعل على إهمال المجتمع الإسرائيلي ومؤسّسات الدولة لمعالجة قضايا النساء، والتقصير في تقديم الدعم والخدمات لجمهور النساء مواطنات الدولة، خصوصًا في قضايا العنف. إذ يُعاني المجتمع الإسرائيلي اليهودي، كأي مجتمع ذكوري أبوي عسكريّ، عنفًا داخليًّا تجاه نسائه. بعض مؤسِّسات الأطر الإسرائيلية كن من النساء ضحايا العنف، اللاتي قرّرن كسر حاجز الصمت والعمل على حثّ المجتمع والدولة على إحداث تغييرات جذرية قانونية وسلوكية، لتحسين وضع النساء ووقف العنف الموجه ضدهن على أساس جندريّ.

بادرت ناشطات أكاديميّات، وكنتُ أنا شخصيا من بينهن، أساسًا ممّن درسن وسكن في المدن الكبرى خلال فترة الدراسة، كحيفا والقدس، وممّن نشطن في الحركة

الطلّابية خصوصًا، إلى الانضمام إلى تلك الجمعيات التي فتحت لهن الأبواب متبنّية فكرة "الأخوية النسوية" في محاولة لطرح قضايا المرأة ككلّ. جاءت غالبية هؤلاء النساء كذلك من مهن ومواضيع علاجية وتربوية، إذ وعين لعلاقات القوة الجندرية والتمييز اللاحق بالمرأة، كما وعين للنقص القائم في مستوى الخدمات في هذه القضايا للنساء العربيات، وكذلك لقلّة الوعي المجتمعي والمؤسّساتي في معالجتها، أو في تجاهل دوره وواجبه بضرورة معالجتها. انتمت هؤلاء النساء إلى الأطر القائمة بعد أن مررن بأنفسهن دورات تأهيل وتدريب (ينظر الملحقان 1، 2). فأقمن أولى خدمات الطوارئ، كخطوط الطوارئ والمساعدة للفتيات والنساء العربيات ضحايا العنف الأسَري والتنكيل الجنسيّ، حيث مكنتهن هذه الأطر من بداية التنظّم والقدرة على الانطلاق في العمل ضمن المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال تبادل الخبرات والمعرفة المهْنية مع نساء يهوديات كن قد اكتسبن خبرة في إدارة أطر مشابهة.

شكّلت هذه الأطر دفيئة مهْنية ومعنوية للنساء الناشطات في هذا المجال، كما للمتوجّهات لتلّقي الدعم والمساعدة من الفلسطينيات. وقد كان لتمركز هذه الجمعيات في المدن الكبرى المختلطة السبب في نجاحها وضمان استمراريتها، على الأقل في مرحلة التبلور والتشكّل. وقد ساعد وجودها هناك على إبقاء عُنوانها سريًّا، ممّا أتاح المجال أمام الضحايا للتوجّه من دون خوف، الأمر الذي لم يكن بالإمكان تحقيقه في بلدة عربية، حيث العلاقات الاجتماعية والتداخل الاجتماعي لا يُتيح هذه السرّية والخصوصية التي تحتاجها المرأة المتوجّهة. كما ساعدت السرّية على حماية المتطوّعات، أيضًا، من المضايقة والإزعاج. في بداية عملها، كانت مجموعة النساء الفلسطينيات في هذه الأطر مستقلة في اتخاذ القرار وفي تحديد الأجندة والبرامج، وقد تعاونت، في الأساس، مع النساء اليهوديات في المهْنية والخبرة التي اكتسبتها سابقاتهن في كيفية بناء خطوط الطوارئ والتوجّه للمؤسّسات المختلفة. ولم يأت وجودهن هناك بهدف دعم فكرة التعايش اليهودي العربي، وإنما من منطلق تبنّي فكرة الأخوية النسوية وفي مواجهة مشتركة للدولة ومؤسّساتها في تقصيرها وإهمالها في معالجة قضايا النساء عمومًا، مواطنات الدولة. غالبية النساء اليهوديات الناشطات في هذه الأطر في تلك المرحلة كُن من النساء اليساريّات والمناهضات للاحتلال، ومنهن من أقمن حركات سياسية كحركة نساء بالسواد وغيرها.

أمّا النَّوى النسوية العربية التي قامت فهي:

- الخط العربي في مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في القدس (عام 1987-1988)؛
- الخط العربي في مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في حيفا (عام 1988)؛
- خط الطوارئ لمساعدة النساء المعنَّفات في حيفا (عام 1990) كجزء من خط الطوارئ القطري لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجسدية.

بالإضافة إلى تقديم الدعم المعنوي والقضائي والصحّي للنساء المعنَّفات وضحايا التنكيل، عملت هذه الأطر على نشر الوعي المجتمعي بين كلّ شرائح المجتمع، فبادرت إلى إقامة دورات لتأهيل المتطوعات ومرافقتهن المِهْنية. فأقامت دورات وورشات ومحاضرات وندوات لصالح الجمهور الواسع من النساء والرجال والأطفال، وللمِهْنيّين كالعمال الاجتماعيّين، المستشارين التربويّين والعاملين في المجال القضائيّ. كما عملن على إثارة نقاش مجتمعي من خلال الكتابة في الصحف والردّ على كتابات مسيئة للمرأة، إضافة إلى سلسة نشرات في المجال.

يُمكن القول إن دور هذه الأطر كان رياديًّا في نشر الوعي النسوي وفي العمل الجاد على تغيير وضعية المرأة القانونية والمجتمعية. وعلى طرح "القضايا الحسّاسة" التي تحاشت الأطر النسائيه التي سبقتها أو الحركات السياسية خوضها. أثبتت هذه النَّوى النسوية نجاحاتها حيث فرضت أجندة مجتمعية جديدة ونجحت في كسر حاجز الصمت المجتمعي الملقى على الموضوع، ووجهت، أيضًا، إصبع الاتهام إلى الدولة ومؤسّساتها بالتقصير في معالجة الظاهرة، وعمليًّا بمسؤوليتها المباشرة عن استمرارها.

ما فتئت هذه النَّوى على شكلها المذكور أن تفكّكت بغالبيتها في مرحلة لاحقة، ما عدا المركَز الأخير الذي تمّ تقليص طواقمه وتغيير أهدافه. تعدّدت أسباب التفكك، كما جاء في تصريحات القيّمات على بعضها، وكما أشارت عضوات السوار، التي تشكلت لاحقًا عام 1997، وفي نشرتهن الأولى، أن الانفصال عن المركز اليهودي-العربي جاء ليؤكد رغبة النساء العربيات في التحرر، أيضًا، من سيطرة النساء اليهوديات أو التبعية لهن، ورغبة في تحقيق التحرّر التام، ليس من الهيمنة الذكورية أو الحزبية فقط، وإنما من السيطرة والهيمنة النسوية اليهودية، أيضًا.

فقد شجعهن بداية التوجّه التدعيمي للنساء اليهوديات القيّمات على تلك الأطر، وساعد على انضمامهن إليها كذلك عدم وجود فكر نسوي فلسطيني مستقل مبلور في إطار، في ذلك الحين. فتمّ تبنّي النموذج القائم كما هو مع محاولة ملاءمته للخصوصية الفلسطينية في وضعية القمع المركب، على أساس جندري كما هو على أساس قوميّ. إلاّ أن تجارب العمل - كما يبدو - أفرزت خلافات مصدرها صراعات قوى داخلية وتوترات على أساس قومي داخل المجموعتين، ما أدّى إلى الانفصال المذكور.

من المُمكن رؤية هذا التوجّه على أنه يصب ضمن مسار تطوّر طبيعي لنمو الجمعيات النسوية الفلسطينية، والانتقال من مرحلة الرعاية والحضانة داخل الأطر الإسرائيلية إلى مرحلة البلوغ في العمل والهوية، التي رافقتها إقامة الأطر المستقلة لاحقًا، والتي سوف أتوقف عندها بإسهاب في البند القادم.

في النهاية، يُمكن القول إن تبلور وانتشار الحركة الطلاّبية في كلّ الجامعات منذ

ذلك الحين، التي كانت بدأت طريقها في السبعينيّات، كما نوّهت سابقًا، إضافة إلى النهضة في الجمعيات الأهلية العامّة وظهور الفكر النسوي في خطاب بعضها، كان له أثر كبير على إتاحة المجال لدور أوسع وأعمق للمرأة للمشاركة النشطة في القضايا العامّة، وفي طرح قضايا خاصّة وأكثر حساسية، كقضايا العنف ضدّ النساء.

* * *

مرحلة التسعينيّات

نقلة نوعية وتعزيز العمل الأهلي الفلسطيني المستقلّ والمؤسس

بخصوص العمل الأهليّ، فقد شهد هو، أيضًا، تحوّلات ونقلات نوعية في الأجندة والإستراتيجيّات وفي الطرح، وجاء متأثرًا بالوضع السياسي العام، خصوصًا بعد اتفاقيات أوسلو وما رافقها من تحوّلات على هذا الصعيد. شهدت التسعينيّات بدء العمل "بتطوير مجتمع مدني فلسطيني موازٍ في إسرائيل، وخلال عامي 1994 و 1995 أصبح الناشطون الفلسطينيون، الذين كانوا يعملون للمنظمات الإسرائيلية، يشكلون منظمات غير حكومية فلسطينية إسرائيلية كبديل. وقد توصل هؤلاء الناشطون إلى أنهم لا يعترضون على كون الدولة الإسرائيلية دولة يهودية فحسْب، بل يعترضون، أيضًا، على كون المجتمع المدني الإسرائيلي مجتمعًا يهوديا" (اتجاه 2005، 27). نتج عن هذا التوجه إنشاء اتحاد الجمعيات الأهلية العربية – اتجاه، كما أقيمت عدة مؤسّسات فلسطينية مستقلة، نسائية كذلك، وكان هذا التوجه، أيضًا، من وراء استقلال - انفصال بعض المشاريع - التجمّعات النسائية الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة، وضمنها نَوى العمل النسوي - خطوط الطوارئ في مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية والتنكيل الجسديّ. كما برز في التسعينيّات، بعد أوسلو مباشرة ومنذ عام 1993، وفي سنوات متأخرة أكثر، دور المرافعة الدولية والحقوق الجماعية وبناء المؤسّسات، وقامت في هذه الفترة جمعيات حقوقية ووطنية تعمل على قضايا الأرض والهوية.[37] وقد أكّد باسل غطاس أن هذا القطاع شهد "انحسارًا ما في الدعم من مصادر أوروبية، رافقه ازدياد مضطرد في اهتمام وتمويل المصادر اليهودية الأمريكية" (اتجاه 2005، 36) ومن منطق اهتمامها بتعزيز طابع إسرائيل كدولة "يهودية ديمقراطية"، وسعيها لقبول الجمعيات

37. أذكر منها هنا: اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين؛ اتحاد لجان أولياء أمور الطلاب القطريّ؛ عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل؛ المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها؛ الأهالي – مركز التنمية الجماهيرية (للاستفاضة، يُنظر: اتجاه 2005).

العربية بقواعد اللعبة هذه، والدفع باتجاه مشاريع التعايش أو التعاون اليهودي العربي أو مواضيع لا تضع علامة سؤال على طابع الدولة. "لكن مقابل الانحسار الأوروبي العام بالتمويل للجمعيات الفلسطينية لدينا، شهدت بداية التسعينيّات إقرار الخطة الخماسية لوكالات "أبروديف"[38]- وكالات هيئة المجلس الدولي للمنظمات التابعة للكنائس في أوروبا والمركبة من 6 مؤسّسات كنسية، حيث تركز موضوع الخطة في الأساس في موضوع الجندرة. وفي الضفة والقطاع كذلك، بعد أوسلو، "زادت وتيرة العمل الأهلي وخصوصًا الأنشطة النسوية. واتسعت قاعدة الجمعيات الأهلية النسوية لتشمل القرى والمدن والمخيّمات، مكرسة عملها للتثقيف الصحي والسياسي والاجتماعيّ" (اتجاه 2005، 18-20، 33). تركت هذه الأمور أثرها على الجمعيات الأهلية في اتجاه العمل على مشاريع للنساء داخل الجمعيات، وتركت أثرها كذلك على الجمعيات النسائية النسوية. وتُشير خولة زعبي إلى أن "الدعم الأوروبي والدولي السخي تزامن مع إقامة عدد كبير من الجمعيات النسوية، رغم المُنتَج المتواضع والتعدد في طرح القضايا نفسها في كثير من الجمعيات" (المصدر السابق، 35).

بشكل عام، زادت القناعة لدى القيّمين على الجمعيات العامّة بأهمية الاعتماد على الذات، وبدء التفكير في إيجاد وتطوير مصادر ذاتية (اتجاه 2005).

تجدر الإشارة هنا إلى دور وتأثير حزب التجمّع الوطني الديمقراطيّ، الذي قام في أوائل التسعينيّات وطرح نفسه كمشروع سياسي يتبنّى الفكر القومي العربي الحديث، ويصبو نحو الاستقلالية في بناء المؤسّسات كجزء من التوجّه نحو استقلالية الإدارة الذاتية والاعتماد على الذات في معرض الصراع مع طابع الدولة والمطالبة بتغييره، وعمل على قيام بعض المؤسّسات بجانبه تحمل هذه الطروحات، ودعا إلى تطوير هذا التوجّه في المؤسّسات القائمة. وقد قام، في فترة لاحقة، بتشكيل إطار يرعى قضايا النساء داخله، أطلق عليه اسم "لجنة المرأة"، انبثق عنه، لاحقًا، "اتحاد المرأة التقدميّ".

يظهر في هذه الفترة بشكل واضح توجّه التشابك والمشاركة والتعاون لدى غالبية مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، ومحاولة بلورة رؤية جماعية وتحوّلها إلى قوى ضاغطة مؤثرة في اتجاه إحداث التغيّر بشكل نشط وفعّال بين بعضها بعضًا من جهة، وبينها كقطاع عمل أهلي وبين قطاع العمل الأهلي الفلسطيني في الجانب الآخر المحتلّ عام 1967 من جهة أخرى. وكما تبيّن هوية **"اتجاه - اتحاد جمعيات أهلية عربية"** (أنشأ في العام 1995)، الذي يضمّ عددًا كبيرًا من الجمعيات الأهلية القطرية والمحلّية

38. تضم هذه الهيئة الوكالات التالية:
Bread For The World، Christian Aid، Swidish Church Aid، Dan Church Aid، ICCO، Aprodeu-
(نقلاً عن اتجاه 2005، 20-21).

الناشطة، فإن المبادرة إلى إقامته جاءت من روّاد العمل الأهلي من منطلق القناعة بضرورة توحيد الصف والتنسيق مع فلسطينيي الضفّة والقطاع وتوسيع وتغيير أساليب العمل، ومنها اختراق الحاجز الدوليّ. مما يؤكّد أن هذا التوجّه ميّز غالبية الجمعيات الناشطة في الحقل والمؤطرة ضمن هذا الاتحاد، ومنها النسائية والنسوية كذلك.

وهنا ظهر للعيان **تفاعل النساء على مستويين: نسوي مركزي من خلال تنظيمات نسوية نسائية؛ ونسوي تقاطعيّ**، أي دور قيادي للمرأة من خلال جمعيات عامّة غير نسائية، كجمعية الجليل، على سبيل المثال لا الحصر. إضافة إلى تبنّي بعض المؤسّسات لتوجّه النوع الاجتماعي المُدمج (Gender Mainstreaming) (أمير مخول، محادثة، يوم 3 أيلول 2006)، وتبنّي بعض المؤسّسات العامّة، ومن بينها المؤسّسات الحقوقية، قضايا المرأة، كمشروع النساء والقانون في "جمعية عدالة"، ومشروع حقوق المرأة (1997) في جمعية "حقوق الإنسان"، إذ أدارت كلا المشروعين وركّزته نساء من القياديات والناشطات في العمل الجماهيري النسوي اللاتي كان لهن دورٌ في تأسيس بعض الجمعيات النسوية الأخرى.

أدارت المشروع الأول هدى روحانا (وكانت من مؤسّسات جمعية "السوار")؛ وأدارت المشروع الثاني عرين هواري (وكانت من مؤسّسات جمعية "نساء ضدّ العنف"، وعضوة في جمعية "كيان"، وعضوة في لجنة توجيه برنامج الدراسات النسوية في مركز مدى الكرمل، حاليًا).

يُمكن تلخيص التغيّرات الحاصلة في الجمعيات فيما يتعلّق بالمرأة في هذه الفترة بما يلي:

- زيادة عدد الجمعيات الخدماتية المحلّية والقطرية وازدياد رقعة انتشارها؛
- وضع قضايا المرأة على جدول أعمال الجمعيات؛
- استمرار عمل بعض نَوى الحركة النسوية الفلسطينية ضمن أطر نسوية إسرائيلية؛
- انطلاقة للعمل النسوي المأسس بشكل واضح وضمن جمعيات نسوية فلسطينية مستقلة. واستمرارًا لنهج تطوير مجتمع مدني فلسطيني موازٍ للإسرائيلي، والذي جاء في أعقاب تجربة النَّوى النسوية المذكورة. أقيم بعضها من قبل ناشطات سابقات في النَّوى النسوية، وبعضها الآخر جاء مستقلاً من بداية طريقه. وقد انتقلت هذه الأطر بذلك من مرحلة تبنّي النماذج القائمة والحاجة إلى الدعم، إلى محاولة بناء نماذج خاصّة محلّية تأخذ، في الأساس، خصوصية المجتمع الفلسطيني وحاجات النساء داخله، خصوصًا بعد أن اكتسبت صاحباتها الخبرة المِهْنية الكافية والمعرفة والقوّة التي

تمكنهن من إدارة مؤسّساتهن وجمعياتهن إدارة ذاتية ناجحة. وكما جاء في العدد الأول (صيف 1997) من نشرة "السوار"، أحد هذه التنظيمات المنبثقة عن عملية الانفصال المذكور، تشير القيّمات على تأسيس تنظيم السوار إلى "أهمية العمل المنفصل لإبراز المشكلة وللمطالبة بالاعتراف بوجودها في مجتمعنا، وبالتالي ضرورة معالجتها". وممّا جاء في النشرة التي توضح أسباب الانفصال، أيضًا: "لم تثبت التجربة نفسها، رغم أن النسوية تدعو إلى عدم التمييز على أنواعه، لم يكن في الإمكان التغاضي، دائمًا، عن انتمائنا للأقلية الفلسطينية التي تعاني القمع والتمييز من الأكثرية اليهودية، مع الأخذ بالحسبان أن النساء اليهوديات ينتمين إلى التيّارات القامعة".

- عمل مشترك على قضايا المرأة بتعاون بين أطر نسوية وجمعيات وأطر حقوقية تمحور العمل على قضايا خاصّة لم تُعالَج أو لم تُطرح بالشكل الكافي حتى ذلك الحين. جاء هذا العمل في ثلاثة نماذج: ائتلافات، ولجان عمل، وإقامة مشاريع للمرأة داخل جمعيات حقوقية.

تُثبت "السوار" في انتقال مؤسّساتها من العمل المشترك الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس جندريّ، من خلال خط مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في حيفا، إلى العمل المنفصل – الفلسطيني، من خلال إقامة تنظيم السوار، أنه لا يُمكن تجاهل البعد القومي في طرح القضية النسوية وفي معالجة قضايا المرأة. يذكرنا هذا بالنقد الحادّ الذي وجهته ناشطات نسويات أمريكيّات من أصول إفريقية، أمثال بيل هوكس وباتريسيا هيل كولينس، إلى النساء "البيض" الليبراليّات في الحركة النسوية الأمريكية، اللاتي حاولن أن يفرضن أجنداتهن على جميع النساء، وأن يعرضنها على أنها تمثّل مصلحة جميع النساء اللاتي لم يستطعن أن ينفصلن عن واقع كونهن ينتمين إلى الطبقة المهيمنة والحاكمة. تقول هوكس في نقدها للنساء "البيض" وسيطرتهن على الخطاب النسوي، إنهن يتوجهن للجمهور الأبيض، فقط (هوكس 2002أ، 33، 45). وتضيف "لقد أصابت أنيتا كورنوول في مقالتها بعنوان ثلاثة بسعر واحدة: ملاحظات نسوية مثلية سوداء، عندما قالت: للأسف الشديد، إن الخوف من مواجهة العنصرية يمثل أحد الأسباب الرئيسة التي تجعل عددًا من النساء السود يرفضن الانضمام إلى الحركة النسائية" (مقتبس في المصدر السابق، 45). ويذكرنا، أيضًا، بأقوال تشاندرا موهانتي نقلاً عن بيفرلي ليندسي (1983) عن الصلة القائمة بين نساء العالم الثالث في كونهن يعشن سياقًا مشتركًا للنضال السياسي ضدّ التراتبيّات الطبقية والعرقية والجنسية والإمبريالية" (موهانتي 2002، 61). تجعل هذه الصلة تجاربهن تختلف عن تجارب نساء العالم الأول اللاتي لم يعشن تجربة الاستعمار والتمييز العرقيّ.

النقد ذاته وجّهته نسويات أخريات أمثال جيارتري شكرباتي سبيفاك، هندية الأصل، إلى محاولات التمثيل التي يُحاول بعض المفكّرين والمفكّرات الغربيين أن يقوموا بها عندما يحاولون التحدّث باسم النساء الأصلانيات في الدول التي كانت واقعة تحت الاستعمار الغربيّ، مثل الهند، ويعرضون أجنداتهم الغربية على أنها أجندات تلك النساء. وقامت الكثير من الباحثات والناشطات النسويات أمثال كانديوتي وهوكس في التشكيك بمفهوم "الأخوية النسوية" الغربية التي تنطلق من ذاتها وتنحصر، أيضًا، في ذاتها، كونها تحاول أن تفرض أجنداتها على جميع نساء العالم باسم الأخوية النسوية متحاشية ومتجاهلة السياقات المختلفة، ومنها الاحتلال الذي تعانيه تلك النساء.

مقابل النقد الذي وجّهته جمعية "السوار" للعمل المشترك، اليهودي العربي، استمرت أطر وجمعيات أخرى في العمل المشترك (اليهودي - العربي) أو في التعاون والتنسيق والعضوية في ائتلافات ومشاريع مشتركة عربية يهودية، وكون البحث لم يتوجّه بالسؤال حول أسباب استمرار هذا التوجّه المشترك في العمل كخيار، إلى من بقين، يمنعني من الوصول إلى استنتاجات حول دوافع وأسباب الاستمرار في عملها المشترك، ولا يُمكن الجزم في ذلك، إذ يُمكن عزو ذلك إلى أسباب مختلفة منفردة أو مجتمعة كالاختلاف والتفاوت في المفاهيم والمرجعيات والأيديولوجيات السياسية الموجّهة إلى كلا النموذجين، وربما يعود إلى اتّباع إستراتيجيات نضالية مختلفة أو إلى أسباب أخرى يجهلها البحث، من المُمكن أن تشكّل محورًا أو أسئلة بحثية لبحث آخر مستقبليّ. لكن من الواضح والمعروف، أيضًا، أن تلك الفترة تميّزت - وكما أشارت ملكة روحانا - بكونها "فترة قدمت فيها الصناديق منحًا سخية لكل ما يُسمى بالتعايش العربي - اليهودي" (اتجاه 2005، 40). ولربما شكّل هذا الأمر أحد العوامل المساعدة على استمرار عمل تلك المجموعات.

* * *

انطلاقة العمل النسوي المؤسس ضمن جمعيات وأشكال عمل نسوية فلسطينية

يُمكن القول إن مرحلة التسعينيّات شهدت، أيضًا، كما ذكرت، انطلاقة للعمل النسوي المؤسس بشكل واضح وضمن جمعيات نسوية فلسطينية مستقلة. جاءت في مرحلة لاحقة وفي أعقاب تجربة النَّوى النسوية المذكورة. أقيم بعضها من قبل ناشطات سابقات في النَّوى النسوية المذكورة، فأقامت بعضهن جمعية السوار (1997) ومجموعة أخرى أقمن تنظيم كيان (1998)، وأُقيم بعضها الآخر منذ البداية من دون علاقة بذلك، كتنظيم حفرا (1990- لم يسجل كجمعية) وتنظيم الفنار (1991)، ونساء ضدّ العنف (1992). وفي حين توقف حفرا والفنار بعد عدة سنوات،

فإن كيان والسوار ونساء ضدّ العنف، ما زالت تنشط حتى اليوم، وقد توسّع عملها مع دخول العام 2000، كما سأبيّن لاحقًا.

جفرا - الحركة النسوية الفلسطينية داخل إسرائيل: نموذج إضافي لمحاولة إقامة إطار نسائي - نسوي فلسطيني نجده في تنظيم جفرا الذي تأسّس في منطقة المثلث عام 1990، بمبادرة من مجموعة طالبات جامعيّات في بداية طريقهن، التقين وقرّرن إقامة تنظيم نسوي يجمع ما بين ثورة اجتماعية وعمل نسوي وطنيّ. العمل كان قطريا كما تقول مروة جبارة – طيبي، إحدى مؤسّسات التنظيم (محادثة، يوم 12 آب 2008).

من بين المؤسّسات، تذكر مروة، كانت: سناء حمود وسحر أيوب من عكّا، ومرام مصاروة من القدس، ومن الطيبة مروة جبارة ونجاة عازم وأميرة حاج يحيى. أخذن لهن مَقرًا بالإيجار في الطيبة وقمن بمحاضرات وندوات ومظاهرات، في الأساس في الطيبة وعكّا، وبالتعاون مع أطر أخرى، وتداولن قضايا كشرف العائلة والتثقيف الجنسيّ. وكان للانتفاضة أثر كبير عليهن من ناحية الوعي والمواضيع المتداولة، إذ عملت على التعبئة الوطنية. بدأن التسجيل كجمعية لكن العمل لم يستمر أكثر من سنتين حتى ثلاث، وقرّرن التوقف عن العمل لسبب الكثير من التهديدات التي تلقينها في خطب يوم الجمعة، وكذلك محاولات دس أشخاص لتخريب التنظيم من قبل الشاباك، كما أكدت جبارة، وتؤكد بنظرة إلى الوراء: "كنا ما زلنا هشّات، لكن حتى لو لم تكن حركة ولم تستمر، فالأجواء التي عملنا فيها والحماس كانت شيئًا خاصًا". وعن انتماءاتهن السياسية ومواقفهن تقول: "كنا فعالات سياسيًا وناشطات وجربنا العمل في أطر وطنية رجالية". وعن نفسها تقول جبارة إنها كانت نشطة في حركة "النهضة" لكن "سرعان ما اكتشفن أنه لا يُمكن العمل مع الرجال، وعادة ما اقتصر العمل في النشاطات المشتركة على جلي الصحون" هذه الجملة عادت وأكدتها في أحد التصريحات الصحفية في حينه (يديعوت أحرونوت - صحيفة، 1990). وتؤكد أن العمل لم يكن ممكنًا من خلال أطر ومؤسّسات ذكورية، وكانت هناك حاجة إلى الانفصال والعمل على التدعيم.

بمعنى أن التقسيم الوظيفي الجندري بين ما تقوم به النساء وما يقوم به الرجال كان واضحًا، فالتداول بأمور السياسة للرجال، بينما النساء يقمن بالدور المساعد والمسهّل، الأمر الذي رفضته المبادرات إلى إقامة التنظيم، متحدّياتٍ بذلك أفكارًا نمطية عن أدوار النساء وقدراتهن.

توقفت عضوات التنظيم عن العمل في التنظيم، كما تقول جبارة، لكنهن استمرَرْن في العمل في المجال بأشكال مختلفة، وأنهين دراستهن الجامعية.

يُشار إلى أنه رغم أن مروة قد أكدت على كون التنظيم قطريا، فإن نشاطه لم يكن محسوسًا في حينه على المستوى القطري، وقد اقتصر أكثر على برامج عينية ومحدودة، ولم يقُم بتنسيق مع الأطر النسائية القائمة، ولم تعرف تلك بوجوده ولم تنسق معه فعالياتها، مما يؤكد، مُجددًا، على أهمية ليس التوثيق، فقط، وإنما، أيضًا، الإعلام والتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني الواحد.

الفنار- التنظيم النسوي الفلسطيني - تأسّس كجمعية عام 1991 بمُبادرة مجموعة من النسويات في الأساس، ركّزن بصورة خاصّة على قضايا القتل على خلفية شرف العائلة، إضافة إلى معالجة قضايا الزواج المبكّر وزواج الأقارب. إلا أن الدافع والمحرّك لإقامة التنظيم، كما أكّدت سحر عبدو، من مؤسّسات التنظيم، كان "رفع مكانة المرأة والعمل على القضايا التي تخصّها، وأعتقد أنه كان أكثر من عملية قتل للنساء، وهذا أعطانا الحافز" (سحر عبدو، محادثة، 28 آب 2008). وكذلك، كانت من بين المبادرات، أيضًا، لإقامة هذا التنظيم منار حسن، ورائدة عبدو وتمام فحيلي. كما اعتمدت هذه الجمعية في عملها على المبادرة إلى تظاهرات تتلخّص برفع شعارات في بلدات قُتلت فيها نساء عربيات، كما شدّدت هذه الجمعية على البُعد القومي فأصدرت منشورات ووزعتها في مناسبات وطنية كيوم الأرض ويوم النكبة، إضافة إلى مشاركتها في هذه المناسبات. تقول منار حسن: "الفنار كان طلائعيًا، عمليًا، في طرح قضايا لم تكن مطروحة. لقد أثار قضية قتل النساء على خلفية ما يُطلق عليه "شرف العائلة" ووضعها على الأجندة السياسية النسوية، وأثار قضية هامة هي الربط بين الوطني والاجتماعيّ" (منار حسن، محادثة يوم 5 نيسان 2007). تجدر الإشارة هنا مجدّدًا إلى أن قضية قتل النساء على خلفية ما يسمّى "شرف العائلة" كانت قد بدأت تتحرّك قبل حوالي عامين حين قامت مجموعة من الناشطين والناشطات بالتنديد بهذه الظاهرة وبالصامتين عليها، وطالبت القوى الوطنية والحركات الاجتماعية بأخذ مواقف واضحة منها. الأمر الذي لم تذكره منار في حديثها وشدّدت على طلائعية التنظيم. يُمكن القول إنه، نوعًا ما، كانت الأرضية جاهزة وملائمة لظهور تنظيم كتنظيم الفنار وملائمة لإستراتيجيّات التظاهر ورفع الشعارات للتنديد بالظاهرة. فقد أكّدت منار "أن تميّز التنظيم كان في عمله الجماهيري وفي ما يسمّيه البعض راديكالية وجرأة طرحه، إضافة إلى اعتماد العمل التطوّعي غير المدفوع الأجر؛ فرغم تسجّله كجمعية رسمية، ظلّ أساس عمله تطوعيًا، ولم يعمل فيه طاقم وظيفي مدفوع الأجر".

وفي قضية الربط بين القومي - الوطني والاجتماعيّ، أورد هنا ما جاء في برنامج عمل الجمعية عن "أن ضرورة الربط المحكم بين النضال الاجتماعي والوطني ليست

بمسألة تكتيكية، وإنّما هي توجّه إستراتيجي لا بديل عنه لتحقيق الديمقراطية... من هذا السياق يؤدّي فهم الربط المحكم بين النضال القومي والنضال الاجتماعي إلى حتمية وضرورة بناء تنظيم نسوي - فلسطيني". (نشرة الفنار، آب 1992) من هذا المنطلق شدّدت على تسمية ذاتها بتنظيم نسوي، وعملت بشكل مستقلّ من ناحية التبعية للأطر الإسرائيلية النسوية، إلاّ أنه في الوقت ذاته شدّدت على استقلاليّتها عن الأحزاب. وممّا جاء في العدد ذاته "أن حجر زاوية نسويتنا هو استقلالنا. فتنظيمنا مستقل عن جميع التنظيمات والأحزاب القائمة ولا يؤيد أي برنامج سياسي ولا أي تنظيم أو حزب". نشطت الجمعية في هذا المجال، واتُّخذت مواقف تجاهها رغم عمرها القصير نسبيًّا، ففي حين قالت سحر إنها تظن أن التنظيم توقف خلال العامَيْن 1995-1996، أكدت منار أنه توقف عن العمل نهائيًّا عام 1998. وحول أسباب توقفه كانت هناك عدة آراء، فقالت منار إنه لربما يكون في "استقلاليّتها الواضحة وفي رفضه الانتماء، ولربما يكون في طرحه وإستراتيجيّات عمله السبب في عدم ديمومته وعدم قدرته على الاستمرار". ولربما أثر ذلك مباشرة في عدم تمكّن التنظيم من توسيع دائرة التأييد أو العضوية في صفوفه، أو قد يعود ذلك إلى أسباب أخرى لم تستطع منار حسن أن تحدّد عاملاً واحدًا منها وقف وراء التوقّف عن العمل. في حين أكّدت سحر عبدو أن سبب عدم استمراريّته برأيها كان "الوضع الماديّ، كونه لم يقبل دعم صناديق صهيونية كصندوق إسرائيل الجديد، ولم يأخذ دعمًا من صندوق فورد". وشدّدت أنه كان "ملاحقًا ومراقبًا من قبل أجهزة الدولة المخابراتية". ولربما يكون السبب في شروط العضوية التي حدّت من انضمام العضوات، إذ كان يطلب منهن - كما أشارت سحر إلى ما يلي: "تدخل لفترة انتساب مدة 6 أشهر، تشارك العضوة في كل شيء ولكن لا يحق لها التصويت".

من الجدير بالذكر أنه رغم توقّف الفنار عن العمل رسميًّا، فإن بعض عضواته حافظن على نشاطهن النسوي والسياسي من خلال حركات سياسية قائمة، كحركة أبناء البلد، ومن خلال الانضمام لجمعيات ومشاريع نسوية أو المبادرة إلى إقامتها.

قضية أخرى هامة ترتبط بجمعية الفنار من المهمّ التطرق إليها هنا لأهميّتها وللمدلولات التي تحملها، هي محاولات مسجل الجمعيات في حينه رفض طلب المؤسّسات تسجيل التنظيم تحت اسم فلسطيني، الأمر الذي دفعهن إلى التوجه إلى القضاء، وقد نجحن في النهاية في فرض الأمر. وتؤكد سحر عبدو "كنا قد صمّمنا على وصفه بالفلسطيني مع وجود معارضة من العديد من النساء اللواتي كن معنا في بداية الفكرة، مسجّل الجمعيات رفض تسجيله بسبب كونه فلسطينيا، فتوجهنا إلى العليا وحصلنا على الاعتراف، وكان المحامي أفيغدور فيلدمان". يؤكد هذا الأمر مجدّدًا

عدم حيادية جهاز حكومي كجهاز "مسجّل الجمعيات" في تعامله مع الجمعيات العربية وفي محاولاته التدخل في شؤونها وفرض هوية سياسية عليها، ومن المتوقع أنه لم يكن يفعل ذلك مع جمعية يهودية تطلب أن تسجل ذاتها باليهودية!! يؤكد هذا الأمر مجدّدًا تداخل أجهزة الدولة القضائية والرقابية والمخابراتية وما إلى ذلك، في تعاملها مع الفلسطينيين ورؤيتهم كـ"خطر أمني".

لقد ذكرت هذه القضية كونها لم تكن الحادثة الأولى أو الأخيرة من نوعها، بمعنى تدخّل مسجّل الجمعيات فيما لا يعنيه، وأحيانًا بشكل يكون بعيدًا عن المِهْنية، أو محاولاته إثارة الفتنة بين الجمعيات، كما فعل في حينه حينما قدمت جمعية كيان تطلب تسجيلها، التي سنأتي على ذكرها لاحقًا في هذا الفصل، وكنت في حينه من مؤسّساتها وضم الطلب اسمي شخصيا، ومما جاء في رفض المسجل تسجيل الاسم كما اقتُرح، ومبادرته إلى اقتراح اسم آخر وبالتالي تأجيل التسجيل، بحجة أن الأمر من المُمكن أن يثير حساسية مع جمعيات أخرى، فقد كان قد وصله - كما جاء في رده - أنني على خلاف مع تنظيم السوار! (ملحق 3). وطبعًا لم يكن الأمر صحيحًا وكان بين عضوات كيان، أيضًا، عضوات في السوار. حاول مسجل الجمعيات برأيي، كمؤسّسة وليس كشخص فقط، كما يقال "أن يلعب على هذا الوتر ويجس النبض ويثير الخِلفة بيننا" متبعًا، طبعًا، سياسة فرق تسُدْ المعروفة!!

نساء ضدّ العنف- تأسّست، كما تبيّن أدبيّات الجمعية، عام 1992 كجمعية نسوية عربية، "بمُبادرة من مجموعة نساء مهْنيات عربيات، أقلقتهن حوادث العنف ضدّ النساء وانعدام الخدمات لمساعدة المعتدى عليهن. اتخذت الجمعية مدينة الناصرة مقرًا لها وهدفت "إلى رفع مكانة النساء العربيات الاجتماعية والقانونية وإلى القضاء على جميع أشكال العنف ضدهنّ". كما تهدف إلى "معالجة النقص في خدمات دعم ضحايا العنف المخصّصة للنساء العربيات في إسرائيل" (لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل 2006، 189)، وتعمل على "معالجة قضايا المرأة الفلسطينية في إسرائيل بهدف تغيير مجتمعي يحفظ للمرأة كيانها وحقوقها" (استمارة البحث، آذار 2007).

بدأت الجمعية عملها من خلال تفعيل خط طوارئ في المدينة للنساء ضحايا الاعتداءات والتنكيل الجنسي والجسديّ. وأقامت، لاحقًا، ملاجئَ وبيوتًا انتقالية للنساء والفتيات العربيات، كانت الأولى من نوعها في إسرائيل (لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل 2006، 189). توسّع عملها، إذ تدير، حاليًا، عدة مشاريع على ثلاثة مستويات: خدماتية في قضايا العنف؛ تدعيمية وتمكينية للنساء لرفع الوعي المجتمعي لمكانة المرأة بشكل عامّ؛ والمرافعة والتحشيد من أجل التأثير على متّخذي القرارات في كلّ ما يتعلّق بحقوق النساء العربيات ومكانتهن.

وقد بادرت، كما يتبيّن، إلى مشاريع في هذا المجال، فمن خلال مشروع حقوق المرأة، قامت عام 2005 بطرق أبواب قضايا إضافية كالعمل بين النساء ومشاركة النساء في مواقع صنع القرار. فقامت بالتوقيع على "عهد المساواة" مع هيئات وقوى سياسية، التزمت فيها الأخرى العمل على ثلاث قضايا تهم النساء: حقّ النساء في العمل، حقّهن في العيش من دون عنف، حقّهن في التمثيل في مواقع صنع القرار (جمعية نساء ضدّ العنف 2007، 3، 5). ولمتابعة هذا العمل قامت بالمبادرة إلى إقامة ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة[39] (المصدر السابق، 17) وتشير الجمعية إلى أن مهاراتها "تُستغل من قبل جمعيات نسائية في الشرق الأوسط وأوروبا، ويشمل ذلك مصر والأردن وإيرلندا. وقد شاركت الجمعية منذ تأسيسها في عدد من المؤتمرات الدولية (لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل 2006، 189).

يتضح مما يلي أن الجمعية تعمل بشكل واسع كمًّا وكيفًا، حيث وسّعت مجالات ورقعة عملها. ويتبيّن أن التجارب التي اكتسبتها تحوّلت إلى نموذج يُقتدى به لجمعيات ومؤسّسات أخرى في العالم العربي والغربيّ. ومع هذا، ولدى مراجعة بعض منشورات الجمعية وخصوصًا البند الذي يتطرّق إلى البدايات في الاستمارة، وجدت عدم دقّة في توثيق بعض النقاط التي تتعلّق ببدايات عملها، فتأتي بعض المعلومات عن قضية معيّنة، أحيانًا، مغايرة ومختلفة. أشير هنا إلى مثالين، يتطرّق الأول إلى هوية مؤسّسات الجمعية، إذ تأتي المعلومات غير واضحة فيما يتعلّق بتحديد من هن المبادرات إلى قيام هذه الجمعية، ومدى ارتباطهن أو عدم ارتباطهن بحركة النساء الديمقراطيّات الآنفة الذكر؛ ويتعلّق المثال الثاني بالبدايات وبالمعلومات حول خطّ الطوارئ ومركز المساعدة الذي أقامته الجمعية لدى قيامها عام 1992. فبينما تنسب الجمعية لذاتها - كما جاء في استمارتها وفي تعريفها لذاتها من خلال صفحة الغلاف الأخيرة من الكتاب البحثي بعنوان "مواقف من قضايا المرأة الفلسطينية في إسرائيل (إصدار "جمعية نساء ضد العنف" 2005) - أنها "أول مركز مساعدة لضحايا العنف الجسدي والجنسي باللغة العربية" و"أول خطّ ساخن باللغة العربية"، يبيّن لنا العرض التاريخي لتطوّر أطر الحركة النسوية الفلسطينية، أنه سبقت إقامة هذا الخط ثلاثة خطوط عربية تمّ تفعيلها في النَّوى الفلسطينية داخل الأطر الإسرائيلية في القدس وحيفا منذ عام 1987، كما ذكرت في بداية هذا البند. ما يؤكّد لنا مُجددًا أهمية قضية التوثيق عمومًا وتوثيق البدايات خصوصًا.

39. وللتعريف فان لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل هي الهيئة التمثيلية القيادية الأعلى للجماهير العربية الفلسطينية، ممن بقوا وصمدوا في وطنهم ما بعد النكبة الفلسطينية وإقامة دولة إسرائيل عام 1948. تضم هذه اللجنة قيادات الأحزاب والحركات السياسية والشعبية الفاعلة قطريًا وأعضاء الكنيست العرب من الأحزاب العربية ومن الصف الوطني، إضافة إلى رؤساء السلطات المحلية العربية والهيئات التمثيلية.

من جهتي، وكوني اعتمد، قدر الإمكان، الدقة في طرح المعلومات والاستنتاجات، بودي الإشارة هنا إلى أن هذا التحليل يعتمد على ما جاء من معلومات في المنشورات وفي إجابات الاستمارات.

السوار- الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية تنظيم أقيم وتسجّل عام 1997 كجمعية رسمية. تشدّد القيّمات عليه على استقلاليتهن وعلى الدوافع لإقامة التنظيم التي جاءت نتيجة الانفصال عن المركز الإسرائيلي المشترك. فيقلن هناك جاء السوار "كتنظيم عربي فلسطيني مستقل، بعد تجربة دامت 10 أعوام في إطار مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية الإسرائيلي. انفصلنا من خلال رؤيتنا لنضالنا الشامل ضدّ كلّ أشكال التمييز والقهر، ومن خلال انتمائنا لمجتمعنا الفلسطيني، ومن خلال رفضنا للخضوع لأية معادلة فيها السيد والخاضع". تبيّن هُوية التنظيم وضوح رؤية في قضية الهوية الفلسطينية والانتماء للشعب الفلسطيني، تتشابه بذلك توجّهات التنظيم مع تنظيم الفنار الذي قام في مرحلة سابقة، وذلك من ناحية تأكيد الاستقلالية عن التنظيمات الإسرائيلية، وفي الوقت ذاته الانتماء للشعب الفلسطيني مع المحافظة على الاستقلالية الحزبية والسياسية. يعرّف التنظيم نفسه بأنه "حركة نسوية عربية تناضل ضدّ كلّ أشكال القمع وتجلياته على المستوى البطريركي والاقتصادي والقومي والإثنيّ" (ليلى جاروشي، استمارة، 21 كانون الثاني 2007). تشغّل السوار مشاريع مختلفة أهمّها خط الطوارئ الذي يقوم بتدريب متطوّعات، ويعمل على مدار الساعة؛ ومشروع المدارس الذي من خلاله تقام ورشات عمل في المدارس حول موضوع الاعتداءات الجنسية وحول التربية للمساواة الجنسية، ويعمل في المدارس الإعدادية والثانوية؛ أمّا المشروع الثالث فهو مشروع الإعلام الذي من خلاله يتم نشر معلومات ومواقف حول قضايا نسوية عامّة وحول الاعتداءات الجنسية ومحاربتها بشكل خاص. ومن خلال المشروع تصدر نشرة دورية تسمّى "السوار". وتذكر سوزي شقير والتي كانت من بين المُؤسِّسات، أن المجموعة المؤسّسة، التي انفصلت عن مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية، ضمت كذلك الأسماء التالية: كلثوم حسين، كفاح دغش، ملكة روحانا، لينا شحادة، نجاة طنوس-بهمنش، سوسن القاسم، بثينة قصيني، ايمان قندلفت (محادثة، يوم 28 شباط 2008).

كيان – تنظيم نسوي تأسّس التنظيم عام 1998، وتسجّل كجمعية رسمية مقرها في حيفا. لقد قامت مجموعة من الناشطات النسويات المنفصلات عن مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية بحيفا، إضافة إلى نساء أخريات بتأسيس التنظيم. وقد

كنت أنا شخصيا من مؤسّسات التنظيم في حينه. أمّا عن الدوافع المحرّكة لتأسيسه فتقول المديرة العامّة الحالية للجمعية، رلى ديب، وهي من بين المؤسِّسات إن الهدف من إقامته كان "العمل معًا لإحداث تغيير اجتماعيّ، نسعى من خلاله لرفع مكانة النساء وزيادة مشاركتهن الفعّالة في المجتمع" (استمارة البحث، 18 كانون الثاني 2007). يشدّد التنظيم في هُويّته على "النسوية كمركّب هامّ في ثقافتنا". ومن هنا جاءت فكرة وضرورة "تطويرِ توجّه نسوي يهدف إلى تفكيك وإعادة صياغة سلّم الاهتمامات والأولويات، وذلك عبر فحص علاقات القوى داخل المجتمع وتأثيرها على النساء، بحيث يتعامل التنظيم مع النسوية "كسؤال أخلاقيّ" بمعنى أنه "لا يضع قضايا النساء العربيات ببعدها القومي والمدنيّ" وإنما "يراها في السياق الأوسع والأكثر تركيبًا" (الاستمارة السابقة).

من هذا المنطلق ولأهمية نشر الوعي النسوي كفكر وممارسة في المجتمع، شدّد التنظيم في عمله على المستوى الفكري وأهمية طرح موضوعات للنقاش المجتمعيّ. ولم يختر مسار تقديم الخدمات كأسلوب عمل، وإنما وضع نصب عينيه إستراتيجيّات التمكين الفردي والجماعي و"تحصيل حقوق متساوية للنساء واستقلالهن الاقتصادي ودورهن جماهيريًّا وسياسيًّا".

يعمل التنظيم على تدعيم أطر نسائية ومساعدتها على التبلور والاستقلال، وقد نتج من هذا الدعم إقامة جمعية قطرية للحضانات العربية؛ هي وجمعية "الثريا"، مقرّها في قرية نحف، وقد وقفت على رأس من بادر إلى إقامتها إحدى ناشطات التنظيم في بلدها؛ ومشروع "أصوات" لصالح النساء المثليات جنسيًّا، وقد تسجّل مؤخّرًا كجمعية.

* * *

وبالتالي، يُمكن القول إن هذه الأطر التي برزت ونشطت في هذه الفترة كانت راديكالية ومحدثة في طروحاتها وإستراتيجياتها، وتبنّت قضايا اجتماعية تتعلق بحقّ المرأة في حريتها وجسدها وحياتها. يلاحظ لدى جفرا والفنار وكيان والسوار إبراز العنصر النسوي في تعريفاتها، ولدى جفرا والفنار إبراز الهوية الفسطينية بالاسم، ولدى السوار بتعريف الهوية وإبراز البُعد القومي - العربي بالاسم. ويبزر لدى جفرا والفنار والسوار إبراز البُعد الحركي - أو الطموح نحو التحول أو الظهور كحركات نسوية، وليس أية حركات، بل "الحركات"، أي إعطاؤها بُعد التعريف (جفرا - الحركة النسوية الفلسطينية؛ الفنار - التنظيم النسوي الفلسطيني؛ السوار- الحركة النسوية العربية). رغم أن بعضها، كجفرا، لم تتحوّل إلى جمعية وبقي

عملها محدودًا، والفنار رغم تحوّلها للعمل كجمعية على مستوى قطري، فإنها توقفت بعد سنوات. وما يميّز جميعها رغبتها وطموحها في أن تتحوّل أو تعمل على مستوى قطري. كما ينعكس الوعي لأبعاد الهيمنة والاستغلال المختلفة الممارسة ضدّ النساء الفلسطينيات.

التدخّل السياسي في عمل الجمعيات والمؤسّسات النسائية من قبل أجهزة الدولة والصناديق المانحة

إحدى القضايا الهامّة التي لا تُطرق كثيرًا، ومن المهمّ التنويه بها هنا، ومع أن البحث لم يهدف إلى أن يبحثها بشكل مباشر، هي قضية تدخل مؤسّسات الدولة وأجهزتها رسميًا وعلنيًا، كمسجّل الجمعيات، أو بشكل غير مباشر، كما فعل "الشاباك" للتأثير على هوية الجمعيات، ومحاولات إحباطها كما حدث مع جفرا وغيرها. فمن الأمثلة المذكورة حتى الآن، هناك تجربة الفنار ورفض مسجّل الجمعيات تسجيلها تحت تسمية فلسطيني، ومحاولاته إثارة الخلاف بين عضوات السوار وكيان، بالتنويه بأنه يرفض تسجيل كيان بالاسم الذي يختاره.[40] وهناك تجربة النساء الديمقراطيّات في قضية التضييق عليهن، وعدم منحهن الاعتراف بروضاتهن.

يعود هذا التدخل السياسي ويظهر مجدّدًا من قبل صناديق الدعم الأمريكية الصِّهيونية، وتلك التي تعمل لصالح إسرائيل، وموقفها بعد حوادث معيّنة، مثلاً بعد أحداث أكتوبر، وكمحاولات صندوق إسرائيل الجديد الضغط على الجمعيات التي تحصل على تمويل مباشر، ومن خلال رسائل مباشرة أرسلت إلى بعضها منه، بأن تسحب توقيعها من البيان الختامي لمؤتمر ديربن الذي دان إسرائيل واتهمها بالعنصرية، أو بمحاولاته التدخل في المبنى التنظيمي للجمعيات ومحاولات فرض نماذج لا تتماشى مع مبادئ العمل النسوي التي اتبعها التنظيم كما فعل مع السوار.

زيادة عدد الجمعيات الخدماتية النسائية، المحلّية والقطرية، واتساع رقعة انتشارها

شهدت هذه الفترة كذلك تأسيس جمعيات نسائية إضافية تعمل على قضايا المرأة، إلاّ أنها لم تعرّف نفسها، بداية على الأقلّ، بأنها جمعيات نسوية. ويؤكّد قيام هذه الجمعيات على ما قلته آنفًا، حول زيادة عدد الجمعيات الخدماتية المحلّية والقطرية واتساع رقعة انتشارها.

40. حول هذا الأمر، ينظر ملحق 3.

الزهراء- تأسّست عام 1997 بمبادرة من مجموعة نساء فلسطينيات عرّفن أنفسهن كنشيطات اجتماعيًّا وجماهيريًّا، ورأين "ضرورة للعمل على تعزيز مكانة المرأة العربية الفلسطينية داخل إسرائيل وتشجيع النساء للخروج من "الحيّز الخاصّ" والمشاركة الفعّالة في بناء وتطوير قدراتهن القيادية والمِهْنية، وتنظيم النساء عبر تنظيمات أهلية داعمة تسعى لتلبية احتياجات النساء العربيات وزيادة مشاركتهن في العمل الجماهيري ومراكز اتخاذ القرار في الحيّز العامّ". كما تعرّف الزهراء نفسها كـ"جمعية نسوية وغير هادفة للربح" (استمارة البحث، كانون الثاني 2007). توضح القيّمات على الجمعية أن المبادرة إلى إقامة الجمعية جاءت من قبل نشيطات من سخنين بداية لإقامة لجنة "لتكون بمثابة امتداد لنشاط تنظيمات نسائية سياسية أخرى كحركة النساء الديمقراطيات". وفي بداية مشوارها اتسمت الجمعية بكونها محلّية، ولكنها سرعان ما تحوّلت، لاحقًا، إلى جمعية قطرية.

أشير هنا مجدّدًا إلى تأثير ودور حركة النساء الديمقراطيات وامتدادها في مرحلة سابقة، وإلى كونها مبادرة إلى إقامة أطر نسائية كالتي تطرقت لها سابقًا، إضافة إلى كونها نموذجًا لأطر أخرى جديدة. وأحيانًا، كانت المبادرات إلى إقامة مثل هذه التنظيمات ناشطات سابقات في هذه الحركة، كما في الحالة المذكورة.

كجمعية تعمل في الحقل، تُدمج هذه الجمعية - كما تذكر في كتاباتها "في عملها وبرامجها ورؤيتها الجانب الأكاديمي والجانب الميدانيّ"، وتركّز في عملها على البُعد الشعبيّ، إذ تسعى في رؤيتها المستقبلية للتحوّل إلى "قوّة نسائية شعبية ضاغطة" (المصدر السابق).

سدرة- جمعية أنشئت عام 1998، وهي بمثابة جمعية نسائية اتخذت منطقة النقب مقرًّا لها، وتهدف "إلى تعزيز مكانة المرأة شخصيا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا، واقتصاديا". ولتحقيق ذلك تقوم بمشاريع في ثلاثة مستويات مختلفة "في المجال الاقتصادي، بادرت إلى عدة مشاريع نسائية كمشروع النسيج والضيافة البدوية [وهي مشاريع مدرّة للدخل] والمبادرات الاقتصادية الصغيرة؛ وفي مجال التعليم، تعمل على مشروع لمحو الأمية، إضافة إلى التثقيف الصحّي وتشجيع الدراسة الثانوية؛ وفي المجال الجماهيريّ، بادرت الجمعية إلى مشروع القيادة الشابة ومركز المرأة في قرية قصر السر في النقب" (طاقم الجمعية، استمارة البحث، 31 كانون الثاني 2007). جاءت انطلاقة هذا المشروع الأخير في أعقاب لقاء لمجموعة نساء قياديات مبادرات طموحات من شتّى أنحاء النقب، التقت قبلها بسنة. وتُدمج الجمعية في فكرها الوعي لأهمية محاربة العصبية القبلية، فتشدّد على أن "لا مكان للعصبية القبلية - فالجمعية مكوّنة من الجميع وتخدم الجميع"، وفي الوقت ذاته، تنبّه إلى أنها تنطلق من تراثها البدوي

فتقول إن "التراث البدوي يحوي كنوزًا يجب الكشف عنها، وإحياؤها والمحافظة عليها، لتستهلكها المرأة لمصلحتها ولتحسّن وضعها". نرى هنا وعيًا للتراث ورغبة في المحافظة عليه، لكن بشكل انتقائي ونقدي لمصلحة النساء والمجتمع. كما يُشدّد التنظيم هنا على الخصوصية البدوية ويتعامل معها رغم أن منطلقاته ورؤيته تتحدث عن مستوى أوسع من العمل النسائي، إذ يضع نُصب عينيه، إضافة إلى العمل المحلّي المناطقيّ، أهمية "الشراكات والتشبيك المحلّي والقطري".

الثريا- نادي نساء نحف: جمعية نسائية لتعزيز الوعي النسائي في البلد، تأسّست عام 1999. تبادر الجمعية إلى دورات لصالح النساء والفتيات في مختلف المواضيع، وتعقد محاضرات حول مواضيع تخصّ النساء، كما تُبادر إلى أيام استجمام ومُخيّمات صيفية واحتفالات في مناسبات خاصّة (زينات قادرة، استمارة البحث). تعمل الجمعية على رفع مستوى النساء وتقديمهن على المستوى الشخصي، إضافة إلى عقد لقاءات في بيوتهن كدورات للتدعيم. تحاول الشابات في البلدة مدّ يد العون للنساء لطرق أبواب جديدة. تصبو هذه المجموعة إلى أن تتقدّم وأن تصل إلى عدد أكبر من النساء، وأن تجد دعمًا في بيئتها ومجتمعها، كما تشير المديرة العامّة للجمعية في الاستمارة المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن عمل هذه الجمعية يتميّز بكونه عملاً تطوعيًا على صعيد المديرة العامّة وعضوات الجمعية.

* * *

يتبيّن لنا أن عقد التسعينيّات شهد عدة تجارب أخرى فريدة من نوعها ومحدّثة على صعيد الطروحات والإستراتيجيّات والأجندات، وشكل العمل الجماعيّ. أوّلها وأكثرها خصوصية وتجديدًا في الطرح والإستراتيجية، كان ائتلاف "البديل"، والذي كان لي دور شخصي في تأسيسه، ويُمكن اعتباره بداية العمل الجماعي المنظّم، ليس بين النساء وأطرهن النسوية، فقط، وإنّما ضمن أطر أخرى، وخصوصًا تلك الأطر الحقوقية. وضع هذا الائتلاف نصب عينيه قضية حساسة من الدرجة الأولى، ألا وهي قضية قتل النساء الفلسطينيات على خلفية ما سمّي حتى ذلك الحين "شرف العائلة"، وسوف أتوقّف عند تفصيله في البند اللاحق. وقد سبقه ومهّد له نشاط قامت به مجموعة من الرجال والنساء عام 1989، بمحاربة الظاهرة والصامتين عليها والمدافعين عن القتلة، تجلّى هذا النشاط في عريضة وزّعت على الجمهور.

عريضة ضدّ الدفاع عن قتلة النساء بحجّة "الشرف"

من المهمّ هنا التنويه بمعلومة يغفلها كثيرون ممن يدرسون أو يفحصون بدايات العمل على قضايا القتل على خلفية شرف العائلة، ومن المهمّ توضيحها للتاريخ

والتوثيق. حيث تُنسب في كثير من الأحيان البدايات في العمل على هذا الموضوع إلى تنظيم "الفنار" الذي تأسّس، كما ذُكر سابقًا، عام 1991، وبعضها يُنسب إلى ائتلاف البديل الذي أعلن تأسيسه رسميًّا عام 1994، بداية كاللجنة من أجل مجتمع معافًى، ولاحقًا تمّ تغيير اسمه للبديل. لكن الحقيقة أن بوادر فكرة العمل المنظّم والجماعي العلني على موضوع القتل على خلفية شرف العائلة وضرورة الاحتجاج على الصمت المجتمعيّ، وحثّ المجتمع وهيئاته على أخذ دور نشط في معالجتها، وإبداء موقف واضح منها، كانت في العامين 1989-1990، إذ بادر في حينه أمير مخول، أحد قياديي العمل الطلابي السياسي والأهليّ[41] في حينه، وانضمّ إليه مجموعة من الرجال والنساء الناشطين في الحركة الطلّابية وفي العمل الأهلي والسياسي، إلى التجنيد للتوقيع على عريضة تطالب باستقالة رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في حينه، السيد إبراهيم نمر حسين، وذلك لاستغلاله منصبه والشهادة يوم 17 آذار 1990، لصالح شخص من قرية طرعان قتل ابنته بحجّة "شرف العائلة"، والذي حاول أن يبرّر فعلة الأب القاتل بكونه تصرّفَ حسَب "مبادئ الدين والتقاليد". وقد قامت هذه الحملة بجمع مئات التواقيع، وعملت على تقديمها بشكل رمزي للجنة المتابعة العليا في الثامن من آذار، يوم المرأة العالميّ. وقد جاء في العريضة:

> نحن – الموقعين – أدناه، نستنكر جريمة القتل وكل تبرير لقتل المرأة لكونها امرأة، أو "صونًا لشرف العائلة"، وكون "مسّ شرف العائلة" من نصيب المرأة وحدَها، دون الرجل! إننا نطالب كلّ هيئات الجماهير العربية، وفي مقدمتها لجنة المتابعة، بالتنديد بالجريمة العينية المذكورة، وبكل تبرير لمس المرأة كمرأة. إن من يبرّر قتل المرأة العربية لا يمكن له أن يكون رئيسًا للهيئة الأكثر تمثيلية للجماهير العربية، وعليه نطالب لجنة المتابعة ورئيسها شخصيا باستخلاص النتائج. التواقيع ترسل للجنة المتابعة بتاريخ 8 آذار، يوم المرأة العالميّ.

كان لهذه العريضة أثرها الخاص في إثارة الرأي العام العربي والإسرائيلي والإعلام لوجود الظاهرة، ولوجوب معالجتها من منطلق أخلاقي ومسوؤلية جماعية، كونها مشكلة اجتماعية تدفع ثمنها النساء بحياتهن. ورفضت العريضة الوصاية التي يقوم بها بعض الأشخاص مستغلين مناصبهم التمثيلية لطرح أفكارهم الرجعية. قامت هذه المجموعة بعدة نشاطات جماهيرية خاصّة، منها بعثُها برسالة لكلّ رؤساء السلطات المحلية العربية تطالبهم بالتوقيع على عريضة إضافية تم توجيهها، أيضًا، إلى الجمهور

41. رئيس سابق لاتحاد الطلاب الجامعيّين العرب ومن مؤسّسي حركة "ميثاق المساواة"، ولاحقًا مدير اتجاه - اتحاد الجمعيّات الأهلية العربية.

العام وإلى شخصيات تمثيلية، ودعوتهم إلى التنديد بالظاهرة والعمل على الحدّ منها. وقد وقّع على العريضة المذكورة قرابة 600 شخص بينهم نحو 100 توقيع لعمال وعاملات اجتماعيات. تمّ نشرها في الصحف في تموز 1991 مرفقة ببيان يوضح مواقف المجموعة وخطوات عملها المستقبلية. ودعت المجموعة لاجتماع تشارك فيه كل الهيئات والأطر العاملة في المجال، من أجل توحيد القوى وللعمل على متابعة جلسات محاكمة المتهمين بقتل النساء؛ والعمل على إبقاء الموضوع على جدول أعمال المجتمع والإعلام لتشكيل ضغط جماهيري وإعلامي ضدّ الظاهرة وضدّ التسهيلات في العقوبات للقتلة. وقّع على البيان المذكور باسم المجموعة: أمير مخول، نبيلة إسبانيولي، سوزان ناصر، مرزوق حلبي، جنان عبده، نجاة طنوس - بهمنش، وشهيرة شلبي. مهّدت هذه المبادرة لأعمال منظّمة لحقتها كتنظيم "الفنار"، الذي يُمكن اعتباره أول تنظيم يطرح الموضوع في سلم أولويات عمله كجمعية. وكما يظهر من المواقف التي عبّرت عنها النشرة الأولى – نشرة لمرة واحدة، التي أصدرها التنظيم في آب 1992 وفي الأنشطة والمظاهرات المختلفة التي قام بها.

وتجدر الإشارة إلى أن خصوصية إضافية للمبادرة المذكورة تكمن في كون المبادر إليها رجلاً، وكون الموقعين عليها هم من الرجال والنساء، مما يُضيف بنظري أبعادًا أخلاقية وإنسانية تقدمية إضافية، تفنّد الفكر "الاستشراقيّ" الذي تتبنّاه المؤسّسة الحاكمة في تعاملها مع قضايانا الداخلية حول كون المجتمع الفلسطيني مجتمعًا متخلّفًا برجاله ونسائه، وأن جميع النساء هنالك ضحايا جميع الرجال. إذ أظهرت هذه المبادرة تعدّدية فكرية في مجتمعنا في قضايا المرأة وحقوقها، بغض النظر عن حجم المؤيدين أو الرافضين لها، كما أنها أثارت نقاشًا مجتمعيًا، وفرضت وضعًا جديدًا في التعامل مع هذه القضايا بتحوّلها لسابقة محدثة في الطرح. استمرت المجموعة في العمل التطوعي ونجحت في تجنيد هيئات ومؤسّسات أخرى لعملها، نتج عنها، لاحقًا، لجنة العمل من أجل مجتمع معافًى، تحول اسمها إلى البديل.

* * *

شهد هذا العقد، إضافة إلى تأسيس الجمعيات النسوية، ثلاثة نماذج عمل حول قضايا المرأة من منظور نسوي، وهي:

1. ائتلافات- ائتلاف البديل لمحاربة جريمة "شرف العائلة"؛
2. لجان عمل مع أطر حقوقية: لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية (1995)، ولجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل (1997)؛

3. إقامة مشاريع للمرأة داخل جمعيات حقوقية: مشروع حقوق المرأة (المؤسّسة العربية لحقوق الإنسان-1997)، ومشروع النساء والقانون (عدالة).

النموذج الأخير - مشاريع للمرأة داخل جمعيات - تمّ تطويره لاحقًا في جمعيات أخرى، كما فعل مركز مدى الكرمل، إذ بادر إلى مشروع نساء فلسطينيات باحثات عام 2003، تلاه سمينار الجنوسة ومكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني عام 2005.[42]

تمحورت هذه المشاريع والأطر في عملها - بنماذجها الثلاثة المذكورة هنا - حول قضايا خاصّة لم تعالَج، أو لم تُطرح بالشكل الكافي، حتى ذلك الحين. توقف الائتلاف الأول (البديل) عن العمل، بينما استمرت اللجنتان المذكورتان، وأقيم لاحقًا (آذار 2005) ائتلاف إضافيّ، هو بمثابة ائتلاف جمعيات من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة، سآتي على تفصيله لاحقًا، عند الحديث عن سنوات الألفين.

* * *

ائتلافات

ائتلاف البديل لمحاربة جريمة "شرف العائلة" - إن التظاهرة التي قامت بها بعض الجمعيات النسوية والمنظمات الحقوقية والأهلية بمشاركة أفراد ناشطين، في قرية الرامة الجليلية يوم 16 تموز 1994، جاءت احتجاجًا على قتل فتاة في القرية بيَد أخيها، بحجة ما سُمّي شرف العائلة، قبلها بأيام – 16 تموز 1994. ظهرت الحاجة للعمل الجماعي الموحّد، وشكّلت، عمليًّا، بداية عمل ائتلاف البديل. من الأعضاء والعضوات المبادرين إلى هذا الائتلاف، مندوبو بعض الجمعيات النسوية والحقوقية المعروفة والحركات السياسية. وهي: جمعية نساء ضد العنف، المؤسّسة العربية لحقوق الإنسان، المرأة للمرأة، خط الطوارئ لمساعدة ضحايا العنف - حيفا، مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية - حيفا، حركة ميثاق المساواة، ملجأ الطوارئ لضحايا العنف، حركة النساء الديمقراطيات. إضافة إلى ناشطين وناشطات في كلا المجالين، وانضمت إليه في فترات لاحقة، وبعد تشكله، السوار وكيان.

جاءت التظاهرة المذكورة بمثابة صرخة احتجاج جماعية على هذه الممارسات، التي أرادت إحراج الأطر الصامته والمتغاضية عن وجود هذه الظاهرة في مجتمعنا، وبهدف الإشارة إلى خطورتها وأهمية معالجتها. جاءت نتائج التظاهرة مفاجئة، إذ قامت الشرطة باعتقال وتوقيف بعض المتظاهرات/ين، وكنت أنا شخصيا من بينهم، بحجّة

42. للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع يُنظر: «برنامج الدراسات النسوية» في الموقع الإلكتروني لمدى الكرمل: www.mada-research.org.

الشغب العام والمضايقة، بدل أن تقوم باعتقال أو توقيف مجموعة من الشباب المعتدين من البلدة، الذين جاءوا للتضامن مع القاتل وقاموا بالتهجّم على المتظاهرين/ات وتمزيق لافتاتهم وتكسير كاميرات المصوّرين.

لقد شكّلت هذه التظاهرة، عمليًّا، نقطة تحوّل في وعي العاملين النشاطين في الحقل من نساء ورجال، وقد نبّهتْ لأهمية العمل الجماعي الموحّد في محاربتها، أمام جمهرة من المؤيّدين وغيرهم من الصامتين على الموضوع. وجاءت، عمليًّا، كخطوة إضافية تراكمية في العمل على الموضوع، إضافة إلى عمل مجموعة نشطاء عام 1989 بكتابة عريضة ضد قتل النساء على خلفية الـ"شرف"، وإلى جانب عمل تنظيم "الفنار" منذ عام 1991 على الموضوع والجمعيات المؤسّسة كل بمجال عملها.

اجتمع بعض الناشطين في العمل الجماهيري والنسوي من منظّمي التظاهرة وآخرون، لعدة لقاءات، وقاموا بالاتفاق على تأسيس ائتلاف البديل الذي مرّ بمراحل في تأسيسه، والذي اتخذ له، أولاً، اسم "**اللجنة من أجل مجتمع معافًى**"، ولاحقًا اسم "البديل".

أصدرت المجموعة في البداية بيان استنكار بخصوص إخفاقات الشرطة في تعاملها مع التظاهرة المذكورة، واتهمت الشرطة بدورها في التساهل مع القتلة وتشجيع المؤيدين لهم. في السنة ذاتها، عام 1994، أُعلن، رسميًّا، تشكيل البديل تحت اسم اللجنة المذكورة بداية، كما أشرت أعلاه.

كانت الفكرة الرئيسة من وراء إقامة هذا الائتلاف هي "الاقتناع بخطورة جريمة 'شرف العائلة' والاقتناع بالأهداف المتّفق عليها بين مؤسّسيه، وتتويجًا لمرحلة من التعاون في مواجهة الموضوع، والضرورة في توحيد كلّ الطاقات المُمكنة في إطار مشترك لمقاومة هذه الآفة الاجتماعية والحدّ منها ومواجهة المفاهيم والبُنى السائدة التي تشكّل أرضًا خصبة لوجودها" ("هوية البديل"، **البديل**، العدد الأول، شتاء 1997، 2).

وضع البديل نُصب عينيه هدف "الحدّ من الجريمة ومحاربة الصمت تجاهها، ومحاصرة المجرمين ونبذهم ومن يشدّ على أياديهم؛ تغيير المفاهيم والمواقف السائدة حول مفهوم "شرف العائلة"؛ وبلورة وعي جديد يرافقه سلوك اجتماعي تقدّمي قائم على إنسانية متنوّرة؛ والتأثير على الجهاز القضائي والسلطة التشريعية لتغيير القوانين التي تحطّ من مكانة المرأة وإلغاء أية فجوة قانونية لصالح المجرمين" (المصدر السابق).

وقد تميّز البديل بطرحه وعمله على صعيدين، داخليًّا أمام المجتمع الفلسطيني وهيئاته المختلفة، وخارجيًّا أمام الدولة ومؤسّساتها. وقد اتبع آليات وإستراتيجيات

عمل تجمع بين الطابع الاحتجاجي والتوعية، ومن بينها:

- إرسال رسالة ضغط إلى اللجنة القطرية للسلطات المحلّية، يُطالبها فيها بأخذ دور وموقف واضح من قضية قتل النساء، ما اضطَر اللجنةَ إلى أن تتخذ موقفًا أعلنت فيه "استنكار واستهجان حالات العنف داخل الأسرة" وخصوصًا ضدّ المرأة، كما ناشدت اللجنة "كافة المواطنين العمل على معالجة مشاكلهم العائلية والأسرية بموضوعية ومنطق بعيدًا عن العنف" (بيان من يوم 28 أيلول 1994 - ملحق 4). لكن هذا الموقف للجنة كان يتيمًا، فلم تتبعه إجراءات وممارسات عملية لتطبيقه، ما دفع القيّمين على البديل إلى إرسال رسالة احتجاجية أخرى للجنة (14 تشرين الثاني 1995) يُطالبونها فيها بمناقشة الموضوع في إحدى جلساتها (ملحق 5).

- عقد أول يوم دراسي تمحور حول الموضوع وحمل عُنوان "جريمة 'شرف العائلة' والموقف من المرأة"، وكان ذلك في حيفا يوم 3 كانون الأول 1994 (ملحق 6). كما قام، فيما بعد، بعقد أول مظاهرة قطرية حول الموضوع في مدينة الناصرة، وذلك يوم 9 كانون الأول 1995 (ملحق 7).

- إرسال رسالة إلى رئيس الدولة في حينه، عيزر فايتسمان، مرفقة بتواقيع، يستنكر فيها قراره منح العفو للقتلة على خلفية "شرف العائلة" (يوم 5 شباط 1998). وقد كان لهذه الرسالة أثرها في تراجع رئيس الدولة عن توجهه ذاك (ملحق 8).[43]

يُمكن القول إن البديل أسّس لفكرة وجوب معالجة الظاهرة مجتمعيًا، ووضع القضية على جدول الأعمال المجتمعي والمؤسّساتيّ، بما فيه الحزبي كذلك، ودَان الصامتين وحمّلهم المسؤولية المجتمعية. وفي المقابل، شكّل عامل ضغط على الحكومة بمؤسّساتها، وكشف عن إهمال المؤسّسات، كالشرطة، وأحيانًا بعض مكاتب الخدمات الاجتماعية في معالجتها، وبالتالي تحمّلها مسؤولية استمرارها، وبيّن أن المسؤولية عن استمرار الظاهرة ومسؤولية معالجتها تقعان على عاتق المجتمع كما الدولة ومؤسّساتها.

إضافة إلى ذلك، جاء عمل البديل، أيضًا، أمام الإعلام العربي والعبري، فعمل على تغيير مصطلحات ومفاهيم يتم استعمالها في وسائل الإعلام، ترسّخ أفكارًا نمطية ومعتقدات خاطئة، وطالب بالتعامل مع المرأة الضحية كإنسانة وليس كرقم إضافي لدى النشر. وفرض على الصحف تبنّي مصطلحات جديدة؛ فتم استبدال مصطلح "شرف العائلة"،

43. لمتابعة نشاطات البديل في الفترة ما بين 1994 و1997، يُنظر نشرة البديل، العدد الأول، شتاء 1997، 8.

بمصطلح "ما يُسمّى بشرف العائلة"، وبمصطلح "جريمة شرف العائلة"، أيضًا، الذي يَدين كلّ ممارسات العنف والقتل على أنها الجريمة بذاتها. كما حارب تعامل الإعلام العبري الذي تجاهل عمدًا، في كثير من المرّات، التغطية الإعلامية عن هذا العمل، أو تجاهله حقيقة كونه عملاً مشتركًا لرجال ونساء، مُحاولاً، دومًا، تسليط الضوء على مظاهرات واحتجاجات تقوم بها نساء وأطر نسائية لمحاربة الظاهرة. على سبيل المثال ولتوضيح هذه النقطة، أذكر تجاهل الإعلام العبري العريضة التي بادر إليها شباب وشابات في نهاية عام 1989 وبداية عام 1990، للتنديد بموقف رئيس لجنة رؤساء السلطات المحلية، التي أشرت إليها سابقًا. وتجاهل النشر عنها وعدم إعطائها القدر الذي تستحقه من التغطية الإعلامية كمبادرة احتجاجية داخلية نسائية ورجالية على مواقف رجعية في المجتمع. بينما حظي، في المقابل، تنظيم الفنار الذي أقيم بعد سنة وأكثر، بتغطية إعلامية كبيرة وتمّ تصويره على أنه العمل والنشاط الأول بين الفلسطينيّين، وتصويره أنه نتاج تعبير عن تمرد نساء فلسطينيات على مجتمعهن وتسليط الأضواء على ذلك. يخدم ذلك فكرة أن المجتمع الفلسطيني رجعّي ولا يملك قوًى تطالب بالتغيير المجتمعيّ، كما لا يملك قوًى تحمل فكرًا متنورًا، إلاّ بين نسائه، مما يعزّز الاستقطاب الجندري بين أفراده. وبذلك يُمكن القول، إن الإعلام العبري بتغطيته لهذه القضايا، حاول أن يسيء إلى المجتمع العربي بإظهاره أنه مجتمع يقبل استمرار الظاهرة، وأن مجموعة صغيرة من النساء، هن وَحدهن من يحاربن الظاهرة، وهو بذلك يرسخ مفاهيم "استشراقية" ويتعامل بمنظور "استشراقيّ" صوّر المرأة العربية الشرقية ضحية مجتمعها وضحية الرجل الشرقي "المتوحّش والقاتل". بينما حاول البديل أن يُظهر أن الفكر الذي يؤيد قتل النساء أو يصمت على ذلك، إنما يُضر بالمجتمع بجميع أفراده، نساءً ورجالاً، وأنه فكر لا يخدم المجتمع.

واصل البديل العمل كائتلاف لعدّة سنوات، ثم تحوّل، لصعوبات في العمل الائتلافيّ، إلى مشروع ضمن إحدى الجمعيات القيّمة عليه، السوار، وكان ذلك في عام 2000. قامت بتركيزه في السنة الأولى المحامية سمر خميس، وقمت بتركيزه بنفسي في السنة التي تلتها. وقد مرّ المشروع داخل السوار في مراحل، وقد توقف مؤخرًا كمشروع، وتمّ إدماج فكرة العمل عليه من خلال كلّ المشاريع القائمة مع مجموعات الهدف المختلفة.

في تقييم عمل البديل، كإحدى مؤسّساته، ولاحقًا مركّزة لعمله، يُمكنني القول، من تجربتي في العمل ضمن هذا المشروع، إن قوّة البديل كانت في سنواته الأولى وفي عمله الائتلافيّ، رغم كلّ الصعوبات والإشكاليات في العمل الجماعي الائتلافيّ، إضافة إلى طروحاته وجرأة الإستراتيجيات النضالية التي اتبعها، وكذلك في كونه

تنظيمًا يضم نساء ورجالاً. حيث أثبت للمجتمع، كما تقول بيل هوكس: "إن النسوية للجميع وليست للنساء، فقط" (هوكس 2002ب). تجلّت قوّته في العمل الجماعي، رجالاً ونساءً معًا، وجمعيات حقوقية وأهلية، وليس نسائية فقط، وبذلك، تمّ طرحها كقضية مجتمعية وإنسانية وأخلاقية من الدرجة الأولى، وتمّ إخراجها من فكرة أنها قضية النساء؛ لكن عندما تحوّل الائتلاف إلى مشروع خسر من قوّته، لأنه تحوّل إلى قضية داخلية لجمعية معيّنة، تحوّل من الاهتمام الجماعي إلى الاهتمام الخاصّ، وبوعي الجمهور كذلك، تحوّل من مشروع ضخم إلى مشروع جمعية.

* * *

لجان عمل مع أطر حقوقية

أ. **لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية** (1995) – أقيمت، أيضًا، على نمط التعاون ذاته الذي قام على أساسه تنظيم البديل. فقد شارك في عضويتها منظّمات ومهْنيون ومهْنيات ونشطاء، يعملون في مجال حقوق الإنسان عمومًا وحقوق النساء خصوصًا، وهي: جمعية نساء ضدّ العنف، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ومركز الطفولة - الناصرة، ولوبي النساء في إسرائيل، وجمعيتا كيان والسوار. وتعمل اللجنة على دفع قيم المساواة بين الجنسين قُدُمًا فيما يتعلّق بقوانين الأحوال الشخصية ودفع حقوق المتقاضين أمام المحاكم الشرعية ومحاكم شؤون العائلة في الوسط العربي، مستخدمة الوسائل القضائية والاجتماعية على حدّ سواء.[44] وقد نجحت في تعديل قانون الأحوال الشخصية عام 2001، حيث مكّن النساء العربيات من الاختيار بين التوجّه إلى محاكم شؤون العائلة المدنية، والتوجه إلى المحاكم الدينية، في جميع قضايا الأحوال الشخصية، ما عدا الزواج والطلاق، وكما أشارت المحامية سونيا بولس، فإن اللجنة تعمل "جاهدةً لمحاربة ظاهرة تعدّد الزيجات، تلك الظاهرة التي تستند إلى النظرة الدونية للمرأة في المجتمع ومسّ حقّها في الكرامة، إلاّ أن محاربة هذه الظاهرة لا يُمكن أن تنبع من منطلق معاقبة النساء أو من أي منطلق آخر مخالف للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان". وترى اللجنة أن "بإمكان أجهزة تطبيق القانون في الدولة التصدّي لظاهرة تعدّد الزيجات بواسطة تطبيق القانون الجنائي القائم، والذي لا يُطبّق في غالب الأحيان، بسبب عدم تولّي مشاكل النساء العربيات بالاهتمام اللازم" (المصدر السابق). تؤمن "لجنة العمل بأن هنالك حاجة وضرورة للعمل على مستويات مختلفة من أجل حلّ مشاكل الأحوال الشخصية وضمان حقوق النساء الفلسطينيات داخل العائلة وفي المجتمع" (لجنة

44. سونيا بولس، جمعية حقوق المواطن، www.acri.org.il، من يوم 13 آذار 2005.

العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل 2006، 191). رغم أن المجموعة اختارت استخدام تعبير "لجنة العمل" للتعريف بذاتها، فإن بعض نشراتها تتحدّث عن كونها "ائتلافًا" (المصدر السابق). قامت اللجنة، مؤخّرًا، بحملة كبيرة لمُحاربة ظاهرة الزواج المبكّر، وتعمل على حملة لتعديل القانون لتُصبح سن الزواج 18 بدلاً من 17.

ويشير تقرير المنظمات غير الحكومية المقدّم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة في الأمم المتحدة لعام 2005، والصادر عام 2006 عن لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل، إلى أن التعديل لم يضمن للنساء العربيات إمكانيّات الاستفادة منه، ولم تقُم، عمليًّا، الدولة بدورها في مساعدتهن بذلك، حيث تجد النساء أنفسهن في وضع غير مؤاتٍ بسبب عدم وجود أية محاكم مدنية، وبضمنها محاكم شؤون العائلة، في أي مِن القرى العربية، وفي بعض المناطق كمنطقة المثلث تنوجد محاكم الأحوال الشخصية في المدن اليهودية. ويبيّن التقرير أنَ "هذه الحقيقة تقلّل من قدرة المرأة الفلسطينية المواطنة على القيام باختيار حر بين التوجه إلى محكمة شؤون العائلة أو إلى محكمة شرعية لكون الأخيرة سهلة الوصول" (المصدر السابق، 79). ويبين التقرير أنه رغم توصية اللجنة المعيّنة من قبل وزارة القضاء بإنشاء محكمة جديدة في إحدى المدن العربية وفي مدينة الطيبة، فإن وزارة العدل لم تقُم بأية خطوات لتنفيذ هذه التوصية حتى يوم نشر التقرير عام 2006.

وبالإضافة إلى وجود بعض الجمعيات النسائية والحقوقية العربية في هذه اللجنة، يُلاحظ وجود أطر حقوقية ونسوية إسرائيلية غير عربية، كلوبي النساء في إسرائيل وجمعية حقوق المواطن، وغياب مؤسّسات حقوقية عربية، كمركز عدالة القانونيّ، والتي كانت قد انضمّت لفترة ثم تركت الائتلاف. كذلك تغيب عن هذه اللجنة بعض الجمعيات النسوية الأخرى المعروفة والناشطة في الحقل، كجمعية "نساء وآفاق" التي تُعالج قضية النصوص الدينية وأثرها على موقع ومكانة المرأة (تفاصيل عن الجمعية لاحقًا، لدى الحديث عن سنوات الألفين)، وبالمقابل، عادت إلى عضويتها، مؤخّرًا، جمعية السوار.

ما يُمكن قوله إنه لم يكن هنالك إجماعٌ داخل المجتمع ومؤسّساته، حتى النسوية منها، حول الموقف من التعديل في قانون الأحوال الشخصية المذكور أعلاه. وفي حين وقف الحزب الشيوعي مع التعديل، عارضته أو تحفّظت منه بعض القوى السياسية الأخرى، ومن بينها مؤسّسات علمانية ومتدينة مختلفة. فوقفت ضدّه الحركة الإسلامية بشقّيها (الجنوبي والشماليّ) والجمعيات النسائية التي تقف بجانبها كجمعية "سند للأمومة والطفولة"، كونه يضرّ، في النهاية، بالمحاكم الشرعية ويقلّص من صلاحياتها، وبالتالي فهو يضرب قوّة هذه المحاكم، كونها جزءًا من مؤسّساتنا

الخاصّة (الدينية)، ويغذّي التوجّه السياسي الحكومي في هذه القضايا التي تحاول أن تضرب مصداقية مؤسّساتنا الوطنية وتضعفها. وقد توجهت جمعية "سند" في مؤتمرها الرابع المنعقد يوم 14 آب 2004 بنداء إلى أعضاء الكنيست العرب، لإعادة النظر بموقفهم تجاه القانون، والاشارة إلى أن دعمهم لقانون الأحوال الشخصية، يمس الاستقرار الأسري في مجتمعنا العربي، وأوصت بالحذر من خطورة القوانين المشروعة في الأحوال الشخصية ومحاولات تفريغ المحاكم الشرعية وحلّها، كما حذرت المجتمع من أن محاكم شؤون الأسرة ليست بديلاً للمحاكم الشرعية، ويُحرم التقاضي فيها أمام قاضٍ غير مسلم" (http://www.eqraa.com)، كما عارضه ناشطون سياسيون ينتمون إلى تيارات فكرية مغايرة من المنطلق ذاته، الخوف من تفريغ المحاكم الشريعة من سلطتها واختراقها من خلال إعطاء السلطة والاحتكام إلى المحاكم الإسرائيلية. أشارت عرين هواري إلى أن ناشطات نسويات عَلمانيّات استقلنَ من عضوية اللجنة، ولم يوافقن على اقتراح القانون بنصه الموجود، كما فعلت على سبيل المثال المحامية سهاد بشارة، وهي من مؤسّسات تنظيم كيان النسوي وتعمل في مركز عدالة القانونيّ. ولتفسير هذه النقطة تقول هواري: "كان الواقع مركبًا أكثر، والموقف لم يكُن أن المعارضين لم يشاءوا تغيير صلاحيات المحاكم الشرعية، لأن النقاش كان على مضمون القانون المقترح، والذي كان، مثلاً، يعاني إشكاليات كبيرة، لأننا تبنّينا نموذج المرأة اليهودية، الذي هو إشكالي، لأن الرجل قد يسبق المرأة إلى المحاكم الدينية، وبالتالي فالقانون يعطيه الحقّ في ربط كل القضايا بالمحاكم الدينية، وعندها قد ينتقل تقسيم الأملاك الذي كان يتمّ قبل ذلك في المحكمة المدنية إلى المحاكم الشرعية، كما أن القانون المطبّق، أصلاً، في المحاكم المدنية يجب أن يحتكم إلى المذهب الديني للطائفة، وكانت هناك تساؤلات كثيرة منها، أيضًا، أن الدفع للمحكمة المدنية أغلى بكثير من الدفع للمحاكم الشرعية. والنقاش الآخر: هل نريد رفع مكانة المحاكم الشرعية وتطويرها لتكون مؤسّسات عربية حقيقية، أم أن نختزل حقوقها؟ وباختصار، النقاش لم يكن أبيض وأسود، وأهم ما علمتنا إياه التجربة أننا أعضاء الائتلاف لم نكن نعرف تمامًا إشكاليات تعديلنا المقترح. فمثلاً، أخذنا النموذج اليهودي وليس النموذج الدرزي وهو الأفضل. أمّا حول موقف حزب التجمّع الذي كان مُمَثَّلاً بعضو واحد فقط، ففي القراءة الأولى كان مع القانون، وفي الثانية كان رغم نقاشه سيصوّت معه، ولكنّه لم يستطع الحضور رغم النقاش على صيغة التعديل" (محادثة مع عرين، يوم 30 أيار 2006).

ب. لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل (1997)- تضم هذه الجمعية أكبر الأطر النسوية الناشطة في الحقل، جمعيات حقوقية وأفرادًا ناشطين في مجال حقوق الإنسان. وهي عبارة عن شبكة قطرية تضم ممثلي منظّمات فلسطينية

غير حكومية. يعمل أعضاء لجنة العمل بشكل يومي حول حقوق الإنسان والمرأة من منظور مختلف وخبرات متنوّعة. تأسّست في حَزيران 1996 في موازاة معرفة بعض الأعضاء قيام إسرائيل بتسليم تقريرها الأولي للجنة مناهضة جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو) التابعة إلى الأمم المتحدة، والذي كان من المقرّر أن تناقشه لجنة (سيداو) في كانون الثاني 1997. وبعد الاطلاع على هذا التقرير الحكومي قرّرت لجنة العمل حول مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل القيام بإعداد تقرير موازٍ غير حكومي بديل للردّ على هذا التقرير الذي تجاهل مكانة وأوضاع النساء الفلسطينيات في إسرائيل والتمييز ضدّهن (لجنة العمل حول مكانة المرأة الفلسطينية 2003، 11). للتوضيح، فإن سيداو - (Committee on the Elimination of Discrimination against Women) - وهي اللجنة الخاصّة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الأمم المتحدة - CEDW التي تقدم لها إسرائيل تقاريرَ دائمة حول تطبيقها لبنود المعاهدة الدولية لمكافحة جميع أنواع التمييز ضد المرأة، إذ كانت قد وقعت عليها. وتقوم لجنة مختصة، هي اللجنة المذكورة والمؤلفة من مختصين في المجال العينيّ، "بإصدار توصيات وتلخيصات تنتقد وتَدين الدولة على خروقات حقوق الإنسان" (اتجاه 2005، 15)، ومن هنا تنبع أهمية لجنة العمل المحلّي التي تقدم تقريرًا موازيًا وبديلاً للتقرير الرسمي الحكومي الذي يتجاهل النساء الفلسطينيات، وتحاول أن توضح سياساته التمييزية ضدّ المرأة الفلسطينية في جميع المجالات، وتحاول أن تجند الرأي العالمي للضغط على حكومة إسرائيل وللكشف عن وجهها الحقيقيّ، مع أن توصيات اللجنة غير ملزمة. من بين الجمعيات النسائية والنسوية المشاركة في لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية نذكر: نساء ضد العنف، مركز الطفولة، والسوار، إضافة إلى المؤسّسة العربية لحقوق الإنسان التي تفعّل - كما ذكرنا - مشروعًا عن حقوق المرأة. لقد "عمل أعضاء لجنة العمل حول مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل في لجان فرعية وبشكل فردي إبّان صيف 1996، على إعداد مسوّدة لكلّ جزء من أجزاء هذا التقرير غير الحكومي البديل إذ اعتبره القيّمون على الموضوع "محاولة رائدة وفريدة من نوعها" كونه البحث الأوّل؛ إذ "لم تُجرَ أية أبحاث حول هذا الموضوع، قبل هذا المجهود. وبالإضافة إلى ذلك، هناك "عدد قليل من الإحصائيّات والتقارير الرسمية التي توثّق وضع النساء الفلسطينيات في إسرائيل". شاع، منذ ذلك الحين، أن تقدّم اللجنة تقاريرَ مشابهة موازية للتقرير الحكوميّ. تمّ تقديم تقرير إضافي إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ النساء في دورتها الثالثة والثلاثين وذلك يوم 21 كانون الثاني 2005 (نشرة عدالة الإلكترونية، شباط 2005). ومما جاء في التقرير:

> تفشل إسرائيل مرّة أخرى، في تقريرها الدوري الثالث المقدّم للجنة عام 2001، في معالجة وإبراز القضايا الأساسية التي تؤثّر على الرفاه والمعيشة

ووضعية النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل بشكل كاف. ويفشل الاهتمام المنقوص هذا في الردّ على "ملاحظات اللجنة الاختتامية" التي تُدرج عددًا من الاهتمامات والتّوصيات الأساسية المتعلّقة بوضع النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل. كذلك، تفشل في وصف عمل المنظّمات غير الحكومية الفلسطينية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وحقوق النساء الرامية إلى معالجة هذه القضايا (المصدر السابق).

يتمحور عمل هذه اللجنة حول تبنّي واحد من ثلاثة محاور في موضوع المرافعة الدولية التي تحكم عمل الجمعيات الأهلية المحلّية. وقد توقّف المحامي جميل دكور عند تعريفه للمحاورة على النحو التالي:

1. منظار حقوق الإنسان الواسع؛
2. المنظار الفلسطيني العام؛
3. المنظار الفلسطيني - الإسرائيلي المحلّي كأقلية وسكان أصلانيّين، وهو ناتج عن وضعنا بعد عام 1948 ومستمر حتى اليوم" (اتجاه 2005، 14).

****

من معاينة أوراق تعريف الأطر الأخيرة، يُمكن، عمليًّا، اعتبار لجنتي العمل السابقتين ائتلافات بين تنظيمات نسوية وأخرى، بعضها حقوقية. وهي تعمد، أيضًا، إلى تسمية نفسها، في بعض نشراتها، بأنها "ائتلافات".

تدل هذه النشاطات على تنوّع ومهْنية وقدرات عالية في التنظيم والمأسسة وفي إستراتيجيات العمل المتبعة، التي لا تكتفي بعلاج الموضوع داخل المجتمع، بل تضع المسؤولية على الدولة ومؤسّساتها وتطالبها بمعالجة هذه القضايا وعدم التقاعس في ذلك، وتعمل على فضحها وفضح سياساتها أمام المجتمع الدولي وهيئاته المختلفة من خلال المشاركة في مؤتمرات وتقديم تقارير لمحافل دولية.

وعليه، فإن تقييم هذه المشاريع لا يُمكن أن يكون أحادي البعد، فإلى جانب إشكاليات توسيع دائرة العمل التعاوني والإجماع على المواقف حول بعض القضايا "الحسّاسة" هناك عمل في مستوى عالٍ من المهْنية. يُمكن اعتبار غياب الإجماع فشلاً في الوصول إلى جميع القطاعات، ويُمكن أن يُنظر إليه على أنه وضع طبيعي ناتج عن تعدّدية فكرية، وأن الأطر التي تتفق فيما بينها فكريًّا تتحد كذلك فيما بينها بالعمل. من المهم أن تنتبه هذه اللجان والأطر إلى هذه التعدّدية وأن تشير إليها في تقاريرها وكتاباتها، وأن تؤكّد على أنها – وإن كانت تمثّل رأي قطاع كبير من المجتمع الفلسطيني - لا تمثّل كل المجتمع الفلسطيني. فبعملها ذلك تتحاشى أن تقوم

بتهميش أو إخراس الصوت الآخر المغاير أحيانًا من داخل الصف نفسه. ويكون عليها، إضافة إلى ذلك، فتح باب عضويتها أمام مؤسّسات وأطر إضافية لتكون شريكة في النقاش وفي اتخاذ القرار.

* * *

مشاريع للمرأة داخل جمعيات حقوقية

أ. **مشروع حقوق المرأة** – المؤسّسة العربية لحقوق الإنسان، عام 1997. كما أشارت عرين هواري، مركّزة المشروع حتى عام 2001، فإن هدف المشروع كان التثقيف لحقوق المرأة من منظور حقوق الإنسان ومراقبة انتهاك حقوق المرأة، أيضًا. شمل العمل خلال تلك الفترة استكمالات لمعلمين ودورات للنساء حول حقوق المرأة من وجهة نظر حقوق إنسان، والتقاطع مع الواقع السياسي؛ إصدار كرّاس حول حقوق المرأة العاملة ونشرة بالإنجليزية حول انتهاكات حقوق المرأة الفلسطينية؛ بحثًا حول النساء العاملات في القطاع الخاص في الناصرة؛ ورقة حول المرأة الفلسطينية قُدّمت إلى social watch، دورة حول النسوية والثقافة والدين في "مشرقيات" بالتعاون مع مركز عدالة القانوني ضمن مشروع النساء والقانون (تفاصيل في البند التالي). إضافة إلى العديد من الندوات، كحلقة حول قانون الأحوال الشخصية وندوة للتضامن مع نوال السعداوي، فقد شاركت مركّزة الموضوع كذلك من خلال عملها في الجمعية في تدريب الطلاب الحاصلين على منحة من المؤسّسة ليتطوعوا في مجال حقوق الإنسان، بالتركيز على حقوق المرأة، إضافة إلى المشاركة في المداخلات والأيام التي تقدمها المؤسّسة ضمن مشروع المرافعة بما يتعلّق بالمرأة.

إضافة إلى تمثيل المؤسّسة بائتلاف "البديل" و"لجنة الأحوال الشخصية"، قام المشروع بإصدار نشرات للجمهور حول تمثيل النساء في لجان أولياء الأمور والعنف ضدّ النساء ومناهضة الزواج المبكر، أيضًا (عرين هواري، محادثة، 30 أيار 2006).

وكما أشار محمد زيدان، المدير العام للمؤسّسة العربية لحقوق الإنسان، في معرض محادثة معه يوم 5 نيسان 2007، فقد "مرّ المشروع بتغييرات مؤخرًا، حيث تمّ إدماجه عام 2006 في مجال التربية ضمن مشروع التربية القائم في الجمعية، بمعنى تبنّي توجّه النوع الاجتماعي المُدمج (Gender Mainstreaming)، أي أنه أصبح جزءًا من كل المواضيع لكل المجموعات التي تتوجّه للجمهور العام، وخصوصًا طلاب المدارس الثانوية"، ويؤكّد زيدان "أن المشروع بشكلّه الحالي ناجح لأنه يصل إلى جمهور أكبر، فبينما كان يصل، سابقًا، كمشروع للمرأة، إلى 4-5 مجموعات نسائية، أي بمعدل 150 امرأة سنويًا، صار اليوم يصل إلى جمهور يُراوح بين 10-12 ألف طالب

في السنة". وعن أسباب توقف المشروع بشكله الأول يقول: "المشروع كان ناجحًا، لكن بسبب صعوبات مادية وعدد المجموعات القليل تمّ تغيير التوجّه، بمعنى ألاّ يبقى حصريًا للنساء فقط، وبهذا تمّت الاستفادة من الموارد المتوافرة داخل الجمعية لتوسيع المشروع وجمهوره".

ب. **مشروع النساء والقانون في مركز عدالة**. كما أوضحت هدى روحانا، مركزة المشروع في حينه في عدالة، فإن "العمل على المشروع بدأ عام 1999 وانتهى في آب 2000. بعد أن قرّرت إدارة عدالة إيقاف المشروع كونه لم يلائم حقل الصلاحيات التي تعمل فيها عدالة، وهي في الأساس قضايا تمييز ضدّ العرب من قبل الدولة. بينما يركّز المشروع على الديناميكيات الداخلية، فيُحاول أن يتحدّى التمييز ضد النساء داخل المحاكم الشرعية. وبالتالي، ومع إنهاء مركزة المشروع عملها والانتقال إلى بريطانيا، قرّرت الإدارة عدم توظيف موظفة أخرى وإيقاف المشروع برمته. وفي المقابل، تقول مركزة المشروع إن فحصها الذاتي للموضوع يجعلها تتحدّى الادعاء أن المشروع لا يلائم صلاحيات عدالة (المصدر السابق، 153). لقد أطلق على المشروع أيضًا اسم "مشروع النساء والمحاكم الدينية" بمشاركة عدالة والمؤسّسة العربية لحقوق الإنسان. وركّزته هدى روحانا ممثّلة عن عدالة، وعرين هواري ممثّلة عن المؤسّسة العربية لحقوق الإنسان. هدف المشروع إلى إحداث تغييرات إيجابية في المحاكم الدينية العربية. بداية في المحاكم الشرعية بهدف توسيع العمل إلى المحاكم الدينية المسيحية والدرزية كذلك. وتقول عرين إن موقف المؤسّسة العربية في حينه كان يبحث عن الانسجام بين حقوق المرأة كحقوق إنسان، والموقف الديني المتنوّر من قضايا المرأة، وأخذت عدالة على كاهلها البعد القانوني داخل المحاكم الشرعية (هواري 2006)، وتوضح هدى روحانا من خلال المكاتبات الخطية معها، كونها موجودة خارج البلاد: "من أجل ذلك بادر المشروع إلى إثارة نقاش داخل مجموعات نسائية حول إمكانية إحداث تغييرات إيجابية داخل المحاكم الشرعية، من خلال الخطاب والحيّز الدينيّ. كما كانت هناك فكرة ومحاولة لدراسة هذا الخطاب بشكل أوفى وفحص إمكانيات استعماله من أجل إحداث تغييرات إيجابية داخل المحاكم. وعليه فقد شملت الخطوة الأولى من المشروع سلسلة من ورشات العمل لمجموعات نسائية ومجموعات العمل النسائية التي عمل معها المشروع. خلالها تمّ العمل على قضايا ترتبط بمواضيع قوانين العائلة، كما شمل تدريب القيّمات على المشروع وناشطات أخريات في قضايا تتعلق في خطاب الفقه الدينيّ، قوانين العائلة والمرأة. كما قامت مركِّزة المشروع بتحضير تقرير داخلي لعدالة حول وضع النساء في المحاكم الشرعية داخل إسرائيل. كما نشرت مركِّزتا المشروع من طرف عدالة والمؤسّسة العربية لحقوق الإنسان، سلسلة من المقالات حول الموضوع. (روحانا

(2007) رسالة خطية بالبريد الإلكتروني، يوم 14 نيسان 2007). تجدر الإشارة هنا - كما ذكرت عرين هواري - إلى "أن المحامية سائدة بيادسة استقت فكرة إقامة جمعية "نساء وآفاق" من هذا المشروع، وقد كانت في حينه عضوة إدارة في جمعية عدالة، وقد لاقت الدعم والمساهمة لاحقًا من مركِّزتَي المشروع. كان الهدف من وراء فكرة إقامة جمعية "نساء وآفاق" تغيير التوجّه الذي يرفض الدين ويدّعى العَلمانية المطلقة والذي شعرت النساء تجاهه باغتراب". (هواري 2006) وقد انضمت عرين هواري إلى عضوية جمعية نساء وآفاق، مما يدل على أهمية تبادل الخبرات والأفكار والربط والتشبيك بين الجمعيات.

* * *

من خلال مراجعة معمّقة لعدد الجمعيات والأطر التي قامت ونشطت خلال هذه الفترة (1999-2000) ولنوعيّتها، وكذلك من خلال مُعاينة المشاريع التي قامت بها الائتلافات واللجان التي ساهمت في تشكيلها، والتي أنشئت في هذه الفترة، يُمكن القول إن فترة التسعينيّات كانت فترة انطلاقة ومأسسة العمل والفكر النسوي الفلسطيني، وطرح قضايا المرأة على أجندة عمل الجمعيات والمجتمع. وفي محاولة لتقييم عمل هذه الأطر والجمعيات والائتلافات والمشاريع، يُمكن القول إن عمل غالبيتها جاء على مستويَيْن: خارجيًّا أمام مؤسّسات الدولة المختلفة، القضائية والشرطة خصوصًا، حيث اتهمتها بالتقصير في معالجة قضايا العنف وطالبتها بأخذ دورها؛ وداخليًّا في مجتمعها، حيث ساهمت في وضع القضية على جدول الأعمال المجتمعي والحزبيّ، فحاولت، بالإضافة إلى تقديم المساعدة للنساء، تغيير مفاهيم رجعية سائدة، حيث جاء عمل هذه الأطر والجمعيات محدثًا ورافضًا للتغييب والتأجيل المستمر الحاصل على أرض الواقع من طرف الهيئات التمثيلية والأحزاب في معالجة هذه القضايا الحسّاسة، كقضايا العنف عمومًا والقتل على خلفية ما يسمّى "شرف العائلة" خصوصًا، ومقابل وَحدة الصفّ الوطنية المرجوة والتي يهدّدها طرح هذه المواضيع واتخاذ مواقف صريحة منددّة بالعنف. كما يأتي عمل بعضها في مستوًى ثالث عالميّ، فيما يتعلّق بقضية المرافعة الدولية وتقديم التقارير.

يُستدل من مراجعة عمل الجمعيات واللجان والمشاريع المذكورة ظهور البُعد النسوي في طرحها وخطابها ومرجعياتها الحقوقية المعتمدة على مبادئ حقوق الإنسان، وعلى حقوق الإنسان كحقوق مرأة. يُستدل كذلك اتباعها إستراتيجيّات عمل محدثة ومتطوّرة، وهي خطوة ميّزت العمل الأهلي الفلسطيني كقطاع، وليس الأطر النسوية أو الحقوقية داخله، فقط. ومن الواضح كذلك الارتفاع في عدد الجمعيات المحلّية والقطرية والمناطقية على حد سواء، وازدياد رقعة انتشارها جغرافيًّا وتنوّع

مواضيعها، إضافة إلى تحديثها بآليات وإستراتيجيات العمل ودخول المجال العالمي في قضايا المرافعة وكتابة التقرير. وتظهر أهمية تبادل الخبرات والأفكار والربط والتشبيك بين الجمعيات في عملها. ويتضح، كذلك، مما سبق، التعدّدية الفكرية والتعدّدية في طرح المواقف وفي مفهوم الهوية القومية بأبعادها المدنية والقومية، والهوية النسوية.

سنوات الألفين

تأثرت الجمعيات النسائية، النسوية ومشاريع المرأة داخل الجمعيات، كغيرها من الجمعيات الأهلية الفلسطينية، من المتغيّرات الحاصلة على الساحة العالمية والمحلّية. فكان لانتفاضة أيلول 2000 في الضفة، ثم انتفاضة الأقصى (تشرين الأول 2000) في الداخل، وأحداث سبتمبر 2001، وفشل اتفاقيات أوسلو، أثرها على سياسات صناديق التمويل، وكذلك على تعامل الجمعيات مع المولين ومع ذاتها. وقد ترك مؤتمر ديربن عام 2001، ومؤتمر القاهرة عام 2002، الذي بادرت إليه الجمعيات الأهلية الفلسطينية من خلال اتحاد الجمعيات، لتعزيز التعاون بينها وبين مؤسّسات المجتمع المدني العربي، والذي جاء تحت عنوان "فلسطينيو 1948 يطرقون أبواب العالم العربي"، أثرهما المباشر والعميق على أجندات الجمعيات ورؤيتها.

كان لأحداث سبتمبر أثرها المباشر على العديد من صناديق التمويل، في الجانب الأمريكي واليهودي، حيث ازدادت، من جهة، الصناديق التي تدعم مشاريع التعايش، ومن جهة أخرى، أخذت بعض الصناديق تدقّق أكثر في هوية الجمعيات، وتدخل بعضها في بعض الجمعيات، محاولة أن تغير في هوياتها، توجهها، وحتى أسمائها. كما زاد، بعد انتفاضة الأقصى، التوجه التدعيمي لمشاريع تعايش، سواء أكان ذلك من صناديق خارجية، أمريكية يهودية في الأساس، أم من دوائر حكومية ولجان مرأة رسمية.

فيما يتعلق بالتمويل الأوروبيّ، نجد أن "أبروديف"- وكالات هيئة المجلس الدولي للمنظمات الست التابعة للكنائس في أوروبا، في برنامج عملها لسنة 2001، وبعد اقتناعها بانهيار اتفاقية أوسلو، فقد وضعت خطة عمل ترى ضرورة في مساندة المجتمع المدني الفلسطيني وقطاع المنظمات غير الحكومية لتحقيق المزيد من التطور والتقدم (اتجاه 2005، 21-22). وعلى صعيد الجمعيات النسائية فقد كان لتمويل الاتحاد الأوروبي دورٌ تميّز بكبره وبوضع مكانة المرأة في سلّم أولوياته، ما ساهم في بناء جمعيات قوية من ناحية، وفي انهيار جمعيات كانت كبيرة أو تراجع دورها. أمّا على صعيد العمل النسوي فقد بلورت الجمعيات النسوية القائمة المذكورة سابقًا، مشاريع وإستراتيجيات مجدّدة وخرجت من حدود العمل على قضايا العنف إلى العمل

على قضايا أخرى، كالعمل وطرح قضايا المرأة الحقوقية الجماعية والمرافعة المحلّية والدولية. وانتقلت بعض الجمعيات من العمل المحلّي إلى العمل القطري (كجمعية الزهراء)، وقد تمّ إدماج العمل التنموي في التمكينيّ، بمعنى التنمية المُستدامَة، لدى هذه الأطر وتحوّلت أكثر نحو المأسسة. وشهد هذا العقد قيام مؤسّسات نسوية ونسائية جديدة متنوعة ومتفاوتة في طروحاتها ورؤيتها، أيضًا، فرضت تعدّدية من نوع جديد في ساحة العمل النسائي، ليس على صعيد سياسي، فقط، وإنما نسوي، أيضًا، نذكرها فيما يلي، إضافة إلى تجارب جديدة من العمل التشبيكي النسائي، نجح بعضه (كتنظيم "معًا") وفشل بعضه الآخر (كمجلس النساء العربيات).

أثار التصعيد الإسرائيلي الرسمي والشعبي في اتجاه نزع الشرعية وقمع المؤسّسات والملاحقات السياسية والاعتداء المنظّم على الحريات، والاعتداءات على المواطنين العرب في انتفاضة الأقصى 2000، لدى الجمعيات الأهلية، سؤال الهوية والعلاقة بالدولة وعدم الاعتراف بقواعد لعبتها والتفتيش عن الحماية الدولية والقطيعة مع المؤسّسات الإسرائيلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى برزت أكثر فأكثر أهمية التواصل الفلسطيني الفلسطيني المؤسّساتي والفلسطيني في الداخل مع العالم العربي، وتعميق النقاش فيه كما في الأحزاب كذلك بين الجمعيات الأهلية ومن بينها النسائية. وانعكس هذا التوجه واضحًا في مؤتمر ديربن ومؤتمر القاهرة. وقد كان للقطاع الأهلي دورٌ بارزٌ في أحداث انتفاضة الأقصى المذكورة، إذ تمّ تشكيل مكتب تنسيق ومساعدة بادر إليه ونسق أعماله اتحاد الجمعيات (اتجاه)، وبرز دور الجمعيات النسائية الخيرية من جهة والجمعيات الحقوقية العامّة من جهة أخرى. لم يكن للجمعيات النسوية أو ذات التوجّه النسوي دورٌ يُذكر، باستثناء جمعية الزهراء ودورها في الإغاثة، وأخرى قامت بمبادرات عينية كمبادرة إصدار كراسات توجيه للأهل والأولاد وفتح خطّ طوارئ، قام بها مركز الطفولة في الناصرة. برز عمل المرأة في شقّيه، العَلماني والدينيّ، ضمن الأطر الشعبية الجماعية العامّة أو الحزبية القائمة، أو الأطر النسائية السياسية كحركة النساء الديمقراطيات، التي أخذت دورًا ناشطًا في التظاهرات الاحتجاجية وفي تقديم المساعدات وزيارة المعتقلين والمصابين (المصدر السابق).

أمّا مؤتمر ديربن عام 2001 فقد شكّل نموذجًا للعمل الدوليّ، بالنسبة "إلينا كمنظمات أهلية فلسطينية في إسرائيل" كما أشار أمير مخول، مدير اتجاه، "فلأول مرة تجتمع منظمات العمل المدني لتصُوغ وثيقة تلخص فيها وضعنا ومطالبنا، وهذا الأمر يمكن الاستفادة منه وتطويره ... والنشاط ضمن المجموعة الفلسطينية عمومًا في التحضير للمؤتمر ... وقد شكّل المؤتمر بالفعل مظاهرة جبارة لنصرة الشعب الفلسطيني ... القضية الفلسطينية فرضت نفسها على جدول الأعمال الدولي لدى

الحكومات والشعوب على حد سواء، من خلال منظماتها غير الحكومية" (اتجاه 2005، 17-18). وقد اعتبره نقلة نوعية في عمل الجمعيات، والتي تحتم بدورها التشبيك بين الجمعيات. وقد برز الحضور النسائي في المؤتمر والذي اشترطته، أيضًا، بعض الجهات المانحة (المصدر السابق، 38). والذي شاركت فيه أكثر من سبعين جمعية. كما شاركت النساء من خلال جمعياتهن أو كممثلات عن جمعيات عامّة في مؤتمر القاهرة. وكان لهن دورٌ نشط وفعال في تخطيط المؤتمر، في إلقاء المحاضرات، وفي النقاش.

* * *

جمعيات جديدة وتعدّدية في الخطاب النسوي

نساء وآفاق - للمرة الأولى عام 2002، قامت جمعية نسائية تطرح فكرًا نسويا دينيًا حيث أوجدت تمايزًا جديدًا بين الجمعيات النسوية، وخلقت تعدّدية فكرية نسوية بارزة بين تيار نسوي عَلماني يعمل خارج نطاق الدين، بل ويحارب مفاهيمه كمؤسّسة تحمل فكرًا ذكوريًا، وبين نطاق آخر كالجمعية المذكورة، يعتمد الدين والنصوص الدينية مرجعيته الأساسية. كل ذلك ضمن مفهوم حقوق المرأة كحقوق إنسان، إذ أكدت جمعية نساء وآفاق أنها "تسعى لتغيير وضعية المرأة العربية في البلاد من خلال السياق الثقافي والاجتماعي الذي يلعب الدين فيه دورًا هامًا"، وأكدت أنها من هذا المنطلق "تخوض ميدان الخطاب الديني وتطرح نظرة نقدية لتفاسير تقليدية تحطّ من مكانة المرأة وللتطبيق المجتمعي للدين في قضايا المرأة" (سائدة بيادسة، استمارة، 23 كانون الثاني 2007). بمعنى أنها ترى أن قمع النساء الذي يتمّ بحجّة الدين هو من المجتمع وليس من الدين. من هذا المنطلق هي لا ترى في الدين كمؤسّسة أو في قوانينه مشكلة في توجهه إلى المرأة، بل ترى أن المشكلة هي في التفسير الذي يليه تطبيق خاطئ وممارسات مُسيئة للمرأة. كما ترى الجمعية أن أهمية العمل من خلال الخطاب الديني تنبع من خصوصية الدين ومكانته اجتماعيًا لدى الشعب الفلسطيني، وتفسّر خوضها هذا المجال في رؤيتها لكون "التغيير الاجتماعي يجب أن يتحدّث اللغة التي يفهمها المجتمع لكي يكون جذريًا وطويل الأمد، ولهذا فإن إدخال صوت نسوي في الخطاب الديني الذي هو دعامات مجتمعنا المتدين والتقليديّ، هو حتمية لكي نستطيع التغيير" (المصدر السابق).

لا تحصر الجمعية عملها محلّيًا، لتتحدّث عن "المرأة العربية في البلاد"، رغم أن مقرّها هو قرية كفر قرع. ومن الجدير ذكره أنه، وإن كانت الجمعية تعتمد نصوص الدين الإسلاميّ، فإنها تضمّ في عضويتها نساء فلسطينيات من ديانات أخرى مختلفة.

ائتلافات واتحادات جديدة

معًا - اتحاد الجمعيات النسائية العربية في النقب – تنظيم أقيم عام 2000، سُجل كجمعية رسمية مقرّها في بئر السبع. يضم في عضويته "ممثّلات عن التنظيمات النسائية العربية في النقب" اللاتي "يعملن معًا وفقًا لطرق العمل النسوي من أجل تمكين ورفع مكانة المرأة العربية في النقب ... حيث تنشط في المنطقة ما يقارب 12 جمعية نسائية عربية أبرزها" كما جاء في استمارة البحث: "سَدرة، ونساء اللقية، وجمعية النهوض بثقافة المرأة" (صفاء شحادة، استمارة البحث، 17 كانون الثاني 2007).

جاءت المبادرة إلى إقامة هذا التنظيم من طرف "عضوات الجمعيات العربية النسائية البارزة في الحقل في النقب". تكمن خصوصية التنظيم في كونه "يجعل العمل النسائي العربي في النقب أكثر شمولية ونجاعة بواسطة التشبيك والتنسيق بين التنظيمات المختلفة وإقامة مشاريع وبرامج في مجالات عديدة تعالج مواضيع حسّاسة لم يتم التطرّق إليها من قبل" (المصدر السابق).

تبرز هنا أهمية الوعي للعمل الجماعي التشبيكي والحاجة له كذلك، فتقول مركِّزة المشروع أن التنظيم يصبو إلى "توفير مظلّة كبرى لكل الأجسام النسائية العربية الناشطة في منطقة النقب، ودعمها وإقامة مركز معلومات واستشارة للمرأة" كما تعي القيّمات على الاتحاد أهمية المحافظة على موقع وخصوصية كل جمعية وعدم تغييب العمل المنفصل الخاص والتخصّصي تحت إطار العمل الجماعي، فتؤكّد على أهمية هذا كلّه شرط "المحافظة على خصوصية كل جمعية ودورها الفاعل الداعم لمكانة المرأة" (المصدر السابق).

"فلسطينيات ضدّ الاحتلال" 2000 - وهي مجموعة عمل نسائية ضمت ناشطات نسويات وسياسيات مستقلات، إضافة إلى ممثلات أطر وأحزاب سياسية وممثلات عن جمعيات نسائية ونسوية، وقد كنت أنا، شخصيا، عضوة ناشطة في هذا الإطار. قامت المجموعة بعد انتفاضة الأقصى وسقوط عدد من القتلى - الشهداء من عرب 48، وجاءت عمليًّا كردّ فعل على العنف السلطوي تجاه المواطنين العرب ومن منطلق حاجة النساء الناشطات إلى أن يعبّرن عن آرائهن وأن يقُمن بخطوات نضالية في مواجهة عنف السلطة، ومن منطلق نسوي يُبرز دور المرأة وصوتها. ضمت المجموعة عضوات من حركة أبناء البلد والتجمّع الديمقراطي ومستقلات وممن تماثلن مع هذه الحركات السياسية، وناشطات نسويات من أطر قائمة كالسوار. لكن عضواتها أكدن من البداية على عدم كونها حركة حزبية أو منتمية لحزب. نجحت المجموعة في إقامة بعض التظاهرات على مفارق رئيسة وداخل مدن كبرى

كحيفا، إلاّ أنها لم تستمر بعملها نتيجة خلافات سياسية حول المواقف وطرق العمل وعدم الاتفاق على الشعارات الرئيسة، إضافة إلى محاولات هيمنة حزبية عليها من طرف بعض المشاركات، ما أدّى إلى تفكّكها بعد فترة قصيرة. رغم أنها كانت تجربة فريدة كونها محاولة أولى للعمل النسائي المشترك الجماعي على قضايا وطنية وليس نسائية فقط، حاولت الإدماج جماعيًّا ونسويا بين الموقف النسائي - النسوي والموقف السياسي. لكن التجربة، حسب رأيي، وبناء على أقوال بعض الناشطات فيها في حينه، أُجهضت بعد مرور بضعة أشهر فقط، وكان للمواقف والاختلاف السياسي بين عضواتها الأولوية في الأجندات وقد تغلّب على الدافع النسوي الموحّد. وكان من المُمكن أن تستمرّ نشيطات بعض الأطراف أو طرف واحد في هذا العمل وحدَها، لكنها لم تفعل.

مجلس النساء العربيات (2001) - أعلن تشكيله بوصفه اتحادًا نسائيا قطريا، إلاّ أن التجربة فشلت وتوقّف عن العمل. أُعلن تشكيله في نهاية المؤتمر التمهيدي الذي عُقد قي مدينة الناصرة في أواخر شباط 2001. ومما جاء في ورقة الهوية التي قُدّمت خلال المؤتمر المذكور، أنه جاء "ليؤكّد على تدعيم وتعزيز مركز المرأة على جميع الصُّعُد مع التركيز على خصوصيتنا الحضارية وعلى دور المرأة الهامّ جدًّا في العمل على دمقرطة المجتمع". اعتمد المجلس "أسسًا ومبادئ - دمقرطة المجتمع، التعدّدية، المشاركة والتشبيك، الشفافية" (ورقة الهوية التي تم توزيعها في المؤتمر).

أثيرت في المؤتمر المذكور مجدّدًا تساؤلات حول الهوية والتعدّدية، ودار نقاش حول موضوعات الديني والعَلمانيّ، الانتماء الحزبي القومي والانتماء لأحزاب صِهيونية، والموقف من النساء الناشطات في الأحزاب الصِّهيونية. الهوية - هل هي نَسوية أم نسائية. وقد أجمعت القيّمات على فكرة، بعد أن جرى نقاش أخذت فيه دورًا جميعُ المشاركات اللاتي بلغ عددهن قرابة 130 مشتركة، وكنت من بينهن، إبقاء النقاش مفتوحًا في تلك القضايا، وأن المجلس مفتوح للجميع، عَلمانيّات ومتدينات، نسويات وغير نسويات، ومن كلّ المناطق والانتماءات. وتمّ الإجماع على بعض نقاط صِيغت في ورقة عمل لاحقًا، على "أن لا مكان لنساء مع انتماء لأحزاب صهيونية في هذا الإطار" وعدا ذلك، بقيت كلّ القضايا والهويات الأخرى معلّقة - مفتوحة. وقد أكّدت القيّمات على المجلس حينها، أن الإجماعَ هو على أن العامل الموحّد المتفق عليه هو القوميّ.

وقد كتبت في موقع سابق ولم يكن المجلس قد حلّ نفسه أنه "من المبكّر تقييم المجلس إيجابًا أو سلبًا وهو في طور التشكّل، حيث إن طروحاته الأولية تخص النساء وتعالج قضاياهن كالصحّة والعمل من جهة، إلاّ أن آليات العمل والنهج الذي سيتبناه

ومبناه التنظيمي ورؤيته المستقبلية ستحدّد وجهته وماهيته من جهة أخرى". وقد أثرت حينها تساؤلاً حول "مدى التعدّدية والشمولية في هذا التنظيم ومدى قدرته على استيعابها، وبأي ثمن، وما هو نوعها، بمعنى، هل هي تعدّدية أفراد أم مؤسّسات، أي هل يستطيع أن يستقطب في داخله عضوية جمعيات وأطر نسائية، أم تبقى العضوية فيه مقصورة على أفراد، أم أنه يستطيع أن يجمع بين الطرفين" (عبده 2002). وقد نوّهت بأن المجلس لا يستطيع أن يكون ناطقًا باسم الجميع - جميع النساء، خصوصًا المؤطرات والممثلات بهيئات مختلفة حزبية مؤسّساتية، في حالة اكتفائه بأن تكون عضويته عضوية أفراد ولا يُمكنه أن يدعي أنه مجلس أعلى عندها.

لقد اختار المجلس أن يبحث عن العام المشترك للنساء ليُتيح المجال للتعدّدية، لكن هذا أفقده الخصوصية ووضوح الهوية. فاتفقت عضواته على أقل من الحدّ الأدنى، كما نوّهت سابقًا. كما أنه لم يأخذ موقفًا واضحًا ولم يصرّح بموقفه من قضية حقّ المرأة في تصرفاتها وجسدها، أو من قضية الأحوال الشخصية التي كانت قد أثيرت على جدول أعمال الأطر النسوية والحقوقية. في النهاية توقف هذا المؤتمر بعد خلافات كثيرة بين عضواته، وعدم قدرته على بلورة هوية واضحة وعدم إجماع المشاركات على الهوية وتوجهها، حيث شملت تناقضات في المواقف نبعت من مواقف سياسية في الأساس.

****

مجدّدًا، نرى أن العامل السياسي والبُعد القومي والحقوق الجماعية القومية والمدنية كانت أقوى من القضايا النسوية وسبقتها في وعي وتطبيق النساء. نرى هنا التشابه في الأسباب الذي أدّى إلى إفشال كلّ من تجربتَي "فلسطينيات ضدّ الاحتلال" و"مجلس النساء العربيات" رغم الاختلاف الفكري والإستراتيجي بين المجموعتين/التجربتين.

يظهر من تجربتَيهما أن الخلافات والاختلافات الحزبية كانت أقوى من الوَحدة النسوية بين النساء وساعدت في عدم نجاح محاولات الإدماج هذه حول هدف مشترك نسوي أو قومي واحد. برأيي لم تختلف النساء في ممارساتهن وخطاباتهن وفي طريقة طرح قيمهن عن الرجال في المجتمع، ولم يُبلورن، حتّى الآن، خطابًا أو أخلاقيّات بديلة للعمل، ونقصت تلك التجارب الرؤية النسوية المطلوبة لإنجاح عمل مشترك. إذ أثبتت تلك التجارب أن النساء، ومن بينهن المؤطرات في أطر نسوية، لم ينجحن، للأسف، في الارتقاء نحو هدف نسوي يتخطّى الحزبية والفئوية والانتماءات الأخرى، ويؤكد أن تلك الانتماءات تبقى أقوى في فكر وممارسة النساء، حتّى النسويات بينهن. مما يطرح تحديًا إضافيًّا، كما يطرح سؤالاً أخلاقيًّا من جديد حول مفهوم

النسوية ومفهوم شعار الوَحدة، وحدة النساء، ونحن لا نتحدث هنا عن وحدة نساء كلّ العالم، بل نتحدث عن وحدة النساء الفلسطينيات في مناطق 48 اللاتي يُعانين قمع الدولة ويواجهن معًا مفاهيم مجتمعية تعرقل تقدّمهنّ! ويبقى السؤال حول إمكانية تطبيق الشعار - شعار وحدة النساء وتطبيق الفكر النسوي رغم الاختلاف في الانتماءات الأخرى - قيد الفحص والبحث.

من المهم التنبيه هنا إلى أن كلا التجربتين الأخيرتين اللتين توقفتا في المُجمل، لم تستمرّا طويلاً من الناحية الزمنية، وانتهتا بسرعة كما بدأتا. لكني قرّرت هنا أن استعرضهما لاختلاف النموذج ولأهميته، لو نجح حقًا.

أطر جديدة وتعدّدية سياسية نسائية

اتحاد المرأة التقدمي - أقيم عام 2004 إلى جانب حزب التجمّع الوطني الديمقراطيّ، ومن طرف ناشطات وعضوات حزبيّات فيه. وهو بقيامه يشكّل تجربة نسائية أخرى فريدة من نوعها. لكنه لم يبغِ أن يتحوّل إلى جمعية ولم يقُم بخطوات في هذا الاتجاه. بل جاء عبارة عن جسم نسائي ذي أجندة سياسية واضحة وتبنّى نموذج العمل السياسي، بمعنى إقامة مراكز وفروع، واهتم بأن يتحوّل إلى إطار جماهيري واسع. وفي تعريفه لذاته، يقول إنه "يشكّل حركة قطرية واسعة تضم نساء وطنيات يعملن على القضايا السياسية والاجتماعية والنسوية. ينسجم عمل اتحاد المرأة التقدمي مع الرؤية السياسية للتيار الوطني ويعتمد توجهًا تقدميًا في تحليل وضع المرأة وقضاياها. يسعى الاتحاد لتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي واحترام الحريات من أجل رفع مكانة المرأة العربية وتعزيز وتطوير مجتمع تقدمي متنوّر". ومن أهدافه "دعم وتمكين النساء العربيات؛ بناء دور فاعل للنساء كشريكات متساويات في الحياة السياسية الداخلية؛ رفع مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية للنساء؛ التأثير على خطاب التيار الوطني من أجل رفع قضايا النساء والقضايا الاجتماعية إلى مركز خطابه ومن أجل بناء برامج عمل في هذا المضمار؛ التواصل والتفاعل مع الحركات النسوية في العالم العربي وتطوير التعاون مع الحركات النسوية اليهودية" (منشور، أيار 2004).

كما يبدو من تعريفه لذاته وإن اختار اسم اتحاد المرأة، فإن الفكر والتصوّر والأهداف التي يطرحها تصبّ ضمن المفهوم والتعريف النسوي، رغم أنه لا يعرّف نفسه كذلك. والاختلاف بينه وبين أجندات وطروحات الجمعيات النسوية يكون في الأساس اعتماده الرؤية السياسية لـ"التيار الوطنيّ"، وتعريفه أنه يضمّ نساء "وطنيات". ويختلف كذلك في كونه لم يُسجّل كجمعية.

يعمل الاتحاد بشكل قطري ومحلّي وله فروع كثيرة منتشرة من شمال إلى جنوب البلاد، وقد قام بنشاطات كثيرة منذ تأسيسه، منها مؤتمرات، ومظاهرات، وأيام دراسية وإصدار بيانات كثيرة في مناسبات مختلفة واتخاذ مواقف في قضايا مختلفة، ومنها عريضة حول الخدمة المدنية وجاءت بعنوان "أمّهات ونساء ضدّ الخدمة الوطنية (موقع عرب 48)، يشدّد فيها على الموقف الوطني الواضح للاتحاد والرافض لقضية الخدمة الوطنية أو أية مساواة في هذا الاتجاه.

قضايا جديدة

ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة (2005) - بادرت جمعية نساء ضدّ العنف إلى تقديم عريضة للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، حملت عنوان "لا لتغييب النساء"، وقعت عليها عدة جمعيات بعضها عضوة في الائتلاف؛" وقد أتت المبادرة إلى تعزيز "عهد المساواة" بناء على قرار جمعية نساء ضد العنف، والذي ينص ضرورةَ العمل على موضوع النساء في مواقع صنع القرار" (جمعية نساء ضدّ العنف 2007، 17). الجمعيات العضوة في الائتلاف هي: نساء ضد العنف، وحركة النساء اليدمقراطيّات، وكيان، ونيسان، ومساواة، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل وعدالة ومركز الطفولة والأهالي والزهراء ومعًا وأجيك والمؤسّسة العربية لحقوق الإنسان واتجاه والسوار واتحاد المرأة التقدمي (المصدر السابق، 19). بعض الأطر المشاركة ضمن الائتلاف ليست أطرًا عربية التركيب والهوية، بل هي أطر عربية - يهودية: مثال "أجيك" و"جمعية حقوق المواطن في إسرائيل"، مع أنها تشارك في ائتلاف يعمل أمام لجنة المتابعة للجماهير العربية.

برنامج الدراسات النسوية في مركز مدى الكرمل- جاء تتويجًا لمشروعين هامّيْن نظمهما المركز، وهما: مشروع نساء باحثات (2003) وسمينار الجنوسة ومكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني (2005)، كما ذكر بتوسع في الفصل الأول.

أصوات - نساء فلسطينيات مثليات الجنس - بدأ كمشروع مستقلّ داخل تنظيم كيان- أنشئت أصوات عام 2002 من خلال إقامة مجموعة حوار عبر البريد الإلكتروني للنساء الفلسطينيات المثليات، والتي تمثل المكان الآمن الأول والوحيد من نوعه للنساء المثليات اللواتي يعشن في الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخل إسرائيل. تعمل منذ أيلول 2003 كمشروع مستقل ضمن تنظيم كيان، وتهدف إلى إنشاء ثقافة ومُناخ يتيحان لهن التعبير عن أنفسهن من خلالهما، مناقشة الجندر والجنوسة، تعريف نسويتهن وتحديد الصراع بين هوياتهن القومية والجندرية، عبر مجموعات الدعم الخاصّة، دورات التمكين ومبادرات أخرى للتغيير والتغيير الاجتماعي للنساء المثليّات

الفلسطينيات، جميعًا. كما تقوم بلقاءات اجتماعية لجمهور المثليّات، لقاءات دعم في شتّى المناطق في البلاد، دورات تدعيم، لقاءات لمجموعة مُغيّري/ات الجنس، دورات تدريب، حلقات نقاش، وافتتاح بيت "أصوات" للجمهور المثليّ.

وكانت قد عقدت لقاءَها الأول في كانون الثاني 2003. حيث شكلت مجموعة الحوار، إلى جانب اللقاءات الشهرية، حجر الزاوية بالنسبة إليها، والمكان الذي تستطيع من خلاله النساء الفلسطينيات المثليات التعبير عن احتياجاتهن والعمل المشترك من أجل رفع الوعي والتغيير الاجتماعي المنشود.

وعملت على توسيع مركز المعلومات والمكتبة، حيث تحتوي اليوم على أكثر من 300 كتاب، مواصلة مشاريع الإصدارات، بناء أرشيف إلكتروني، توسيع خطّ الدعم والاستشارة، تعزيز صندوق الطوارئ وتوفير استشارة مهْنية، بشكل مجانيّ. وعقدت في آذار عام 2007 مؤتمرها الأول في مدينة حيفا بمشاركة أكثر من 300 مشارك ومشاركة وبدعم من جمعيات ومؤسّسات نسوية فلسطينية. وأصدرت كتابًا يحوي مجموعة مقالات تبحث في موضوع المثلية الجنسية بعنوان: "الوطن والمنفى في تجربة المتحرّرات جنسيًا". وآخر بعنوان: "حقّي أن أعيش أن أختار أن أكون"، بالإضافة إلى نشرتين حول مصطلحات أساسية.

انضمت سنة 2008، رسميًا، جمعية رابعة إلى تحالف الجمعيات النسوية في حيفا إلى جانب "كيان" و "امرأة لامرأة" و"مركز الدعم". ويتزامن ذلك الانتقال إلى مكاتب أصوات الجديدة في بيت الائتلاف.[45]

المنتدى العربي لجنسانية الفرد والأسرة في حيفا- جمعية أهلية قطرية، تُعنى بالتنمية المجتمعية من خلال تلبية الحاجات والطموحات التربوية والإرشادية المتعلقة بالصحة الإنجابية وجنسانية الفرد والأسرة في المجتمع الفلسطيني، عبر حوار مفتوح مع هذا المجتمع وشراكة فاعلة مع مؤسّسات المجتمع المدني ذات الصلة. يشكّل المنتدى مرجعية مهْنية وفكرية محلية في قضايا الجنسانية عمومًا، ويبني جسورًا مهْنية وثقافية مع المؤسّسات العربية والعالمية العاملة في المجال نفسه والتي تشترك معه في توجهاته التقدمية، ويهدف إلى رفع الوعي الجنساني في المجتمع عمومًا وقطاع الناشئة والشبيبة خصوصًا؛ ومكافحة كلّ أشكال الاستغلال الجنسي وتعزيز الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيًا؛ وتعزيز حقّ الفرد في اختيار الشريك وبناء علاقة إنسانية عاطفية وجنسية صحية؛ وبناء أطر استشارية للفئات العمرية المختلفة في مجال الجنسانية؛ خلق إطار علمي ومهْني لتطوير وتعزيز القدرات المهْنية للعاملين في مجال الصحة الإنجابية والجنسانية، على مستوى المجتمع الفلسطيني والعالم العربي؛

45. لتفاصيل أوفى عن المجموعة تُمكن مراجعة موقعها بالرابط التالي: www.aswatgroup.org.

تعزيز مكانة المرأة في المجتمع عبر تحدّي المعتقدات الخاطئة والمفاهيم السائدة التي تكرّس دونيتها وبالتالي تخلق أجواءً مواتية لانتقاص حقوقها الإنسانية والجنسية.

وقد جاءت بدايات التنظيم تلبية للحاجة الملحة لخلق إطار مهْني عربي متخصّص في مجالَي الصحة والتربية الجنسانية، وعلى ضوء الهُوة الواسعة بين ما يحظى به المجتمع اليهودي من جهة ونظيره الفلسطيني من جهة أخرى في مجال الخدمات والبرامج التربوية والمناهج والكوادر المؤهلة، قررت مجموعة من المهْنيات والمهنيين الفلسطينيّين المتخصصين في التربية الجنسانية، تأسيس المنتدى العربي لجنسانية الفرد والأسرة في بداية عام 2006. وقد جاء ذلك بعد عمل مجتمعي دؤوب ودراسة متأنية للحاجات والطموحات نتج عنها تخطيط دقيق وصياغة مهْنية لبرامج تأهيل كوادر ونشر الوعي الجنساني على الصعيد الشعبي، والضغط على راسمي السياسات على الصعيد الرسمي من أجل توفير موارد لدعم هذه البرامج (منتدى الجنسانية: http://www.jensaneya.org).

اتحاد لجان المرأة الفلسطينية العاملة- أعلن في مدينة سخنين في آذار 2008 تأسيس اتحاد لجان المرأة الفلسطينية العاملة المنبثق عن جمعية صوت العامل النقابية، وذلك خلال مؤتمر حاشد للنساء العاملات في شهر آذار المنصرم شاركت فيه نساء عاملات وعاطلات من العمل. ويشكّل أول تنظيم نسائي في الداخل يعمل على تنظيم النساء العاملات العربيات في إطار نقابي مستقل منذ انهيار الحركة النقابية الفلسطينية في نكبة عام 1948.

وجاءت هذه المبادرة التاريخية من قبل مجموعة من العاملات والعاطلات من العمل والناشطات في جمعية صوت العامل النقابية في الناصرة، والتي تعمل في مجال الدفاع القانوني عن حقوق العمال العرب في الداخل.

وقالت العاملة مها كريم في تصريحات صحفية، والتي تنشط في العمل النقابي في صفوف العاملات الفلسطينيات: "إن هذه المبادرة هي نقطة الانطلاق من أجل تنظيم النساء العاملات الفلسطينيات والدفاع عن حقوقهن النقابية والوطنية، وإن هذه المبادرة تأتي ضمن حاجة ضرورية وملحة في وقت تُداس فيه حقوق النساء أمام الاستغلال البشع للمشغلين، وأمام إغلاق مصانع النسيج في القرى والبلدات العربية ونقلها إلى البلدان المجاورة حيث الاستغلال البشع للعاملات في العالم العربي" (موقع الصنارة، 8 آذار 2008).

وأضافت كريم القول: "إن تأسيس اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية في مناطق 48 له دلالات تاريخية هامّة من حيث التمييز الصارخ والفاضح في شتى مجالات الحياة للفقراء والطبقة العاملة الفلسطينية في الداخل، لكن هذا المؤتمر التأسيسي، أيضًا، له

معانٍ نقابية ووطنية، إذ إن المؤتمر سيؤكد على أن اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية في الداخل يتحمل المسؤولية الوطنية من أجل العمل بكرامة، وأيضًا على دور النساء العاملات في أخذ الدور في الكفاح والانخراط في قضايا شعبهن، مثل النضالات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالحقوق الجماعية للفلسطينيّين في مناطق 48" (المصدر السابق).

* * *

بعد مراجعة مضامين القضايا الواردة في البند الأخير - قضايا جديدة - ومع التفاوت والاختلاف بينها، يُمكن القول إنها تطرح شيئًا جديدًا ومحدثًا، وتحمل أبعادًا ومفاهيمَ مختلفة، فيها البُعد السياسي والاجتماعي والثقافي والطبقي/الاقتصادي. فقضية تمثيل النساء في الهيئات التمثيلية القائمة تحمل أبعادًا سياسية جديدة، حيث تم حتى اليوم تمثيل النساء حزبيًا، ولم تُطرح من قَبلُ قضية التمثيل الجماعي للنساء كقطاع. مع أن القضية من المُمكن أن تثير نقاشًا طويلاً، مثلاً، حول خصوصية وحاجة وجود نساء، بدلاً من طرح فكر نسوي، مجدّدًا، كون وصول امرأة لا يضمن وصول الفكر المطلوب. أو حول وجود مؤسّسات إسرائيلية شريكة في الائتلاف بينما الحديث عن مطلب تمثيل داخل لجنة المتابعة. إلا أن الخطوة بحد ذاتها مهمّة وسبّاقة. وهناك المفهوم البحثي وقضية دراسات المرأة ودراسات من قبل نساء ذوات توجهات نسوية، كما يفعل برنامج الدراسات في مدى الكرمل، والذي يحاول أن يعرض نفسه بديلاً للفكر الأبوي وللفكر المهيمن في الجامعات الإسرائيلية من خلال طرح نفسه كبديل فلسطيني نسوي من الداخل. وهناك القضايا الأخيرة التي ما زالت تُعتبر من الطابو الاجتماعي كقضايا المثليات جنسيًا وقضايا التثقيف الجنسي، ولربما تلقى الأولى ردود فعل حادة أكثر داخل المجتمع ومجموعات خاصّة ضمنه. وهناك القضية الأخيرة - تنظيم وتأطير العاملات الفلسطينيات نقابيًا للمرة الأولى في الداخل. وهي مجددة في الطرح وفي الأسلوب، أيضًا. فهي تطرح تحديًا فكريًا على المستوى السياسي – الاجتماعي – الاقتصادي، وتدعو إلى استقلالية الفكر واستقلالية العمل.

تشكل جميع هذه الأطر وغيرها من الأطر المذكورة خطوة إضافية نحو الاستقلالية المطلوبة في بناء مؤسّساتنا وفي قبول التعددية، والدخول في نقاش معها، من دون إلغائها أو تهميشها. كما تُمكن رؤية هذه المبادرات تُحدِث نقلة نوعية في مضمون وأساليب طرح القضايا وتنوعها.

جمعيات نسائية محلّية إضافية

الجنى - مركز للثقافة والتنمية الاجتماعية - جمعية مسجّلة تأسّست عام 2001 في قرية نحف. "جاءت الجمعية بمبادرة من القياديّين أبناء المجتمع العربي الفلسطيني الذين ركّزوا جلّ اهتمامهم على العمل من أجل تحقيق التقدّم الثقافي والاقتصادي للمجتمع ونهضته الاجتماعية، والتأكيد على هُويّته الوطنية والحضارية" (استمارة البحث). وقد تبنّت الجمعية "المنظور النسائي الشمولي وعملت ببرامجها على رفع مكانة المرأة الفلسطينية كهدف وكوسيلة لحياة ولمجتمع أفضل"، وتؤكّد على أن "الإطار مفتوح أمام الجميع على مختلف انتماءاتهم ومعتقداتهم".

يتبيّن أن الجمعية تتحدّث عن المرأة بشكل عام، وليس على نطاق محلّي، رغم أن المديرة العامّة للجمعية، السيدة نسمات زيتون، وفي محادثة هاتفية، أوضحت أن الجمعية تقدّم خدماتها للنساء محلّيًا، وبدأت مؤخّرًا بالتوجه إلى العمل مناطقيًا. كما أن الجمعية تضمّ بإدارتها رجالاً (2 من 11) لكن طواقمها نسائية، فقط.

تؤكّد هوية الجمعية وعيًا للقضية الوطنية، ومع أن الجمعية تُعرّف نفسها في الاستمارة بأنها نسائية، فإنه من غير الواضح أي خط تتبنّى. ففي تعريفها للفكر المسيّر للجمعية تقول إنها تبنّت "منظورًا نسائيا شموليًا"، وفي رؤيتها المستقبلية تقول إنها تعمل على "التمكين النسوي". ورغم أنها تُعرّف نفسها وبرامجها للنساء بأنها في موقع آخر، تؤكّد أن "المبادرة إلى إقامتها جاءت من قياديّين"، ولا توضح هناك، هل الحديث هو عن رجال أم نساء أم كليهما. ولا تبيّن ما إذا كانوا أصحاب فكر نسوي أم لا.

تالا - نساء في الطليعة - أقيمت الجمعية عام 2006 "بمبادرة نسائية لتدعيم وتمكين المرأة العربية عمومًا والطيباوية خصوصًا في مجالات عديدة، منها إيصال المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار في الطيبة ومؤسّساتها، وتنمية قدرات شابة وخصوصًا نسائية، والعمل على إدماج ذوي الاحتياجات الخاصّة في الحياة العامّة وخصوصًا النساء" (نهاية حبيب، استمارة البحث، 17 آذار 2007). يتبيّن هنا أن الجمعية رغم أنها تتحدّث عن تمكين المرأة العربية عمومًا، فإنها تعمل في الطيبة، حاليًا على الأقل، وهي تؤكّد ذلك في ورقتها ذاتها. يتبيّن كذلك أنه رغم أن الجمعية تتحدّث عن أنها جمعية نسائية وقامت بمبادرة نسائية، فإنه يتبيّن أن من بين مؤسّسيها وأعضائها رجالاً. تقول إحدى عضوات الجمعية "إن الجمعية مفتوحة لعضوية رجال، بسبب عدم تشجع النساء للانضمام اضطُررنا إلى إدخال رجال للعمل، الإدارة تضم اليوم 5 نساء". لكنها تعود فتؤكّد أن "الفكر نسوي بمبادرة نسائية" (الاسم محفوظ - محادثة هاتفية، 5 نيسان 2007).

والأمر الآخر الواضح هنا أن القضايا التي تعالجها جمعية "تالا" نابعة، أيضًا، من احتياجات محلّية كإدخال النساء إلى مواقع صُنع القرار في الطيبة، حيث إن "المجال كان مقصورًا

على الرجال". من الأهمية بمكان التنبيه هنا إلى أن هذا الطرح لا يعني أن وضع النساء في مناطق أخرى أفضل ممّا هو عليه في الطيبة. لكن يدل على أن النساء المحلّيات هنا أخذن مبادرة لتغيير الوضع القائم. وتفسّر عضوات الجمعية قصدهن في الاستمارة حين يكتبن هناك "استطعنا إدخال عضوتين للجنة الشعبية للدفاع عن الأرض في الطيبة حيث كانت مكوّنة من 26 رجلاً، وبذلك تكون النساء في الطيبة قد اخترقن، لأوّل مرّة، مجالاً كان مقصورًا على الرجال" (نهاية حبيب، استمارة، 17 آذار 2007). يُستدل هنا أن قضايا المرأة محلّيا متنوعة، وعليه فإن هذه الجمعية - كما الجمعيات المحلّية الأخرى - تعمل في هذا التنوع أو على الأقل تصبو إلى ذلك.

البير - أقيمت عام 2006، وهدفت - كما جاء في أوراق تعريفها "إلى إعطاء جواب للنقص في الحيّز العام التمكيني لأصوات النساء في وادي عارة، والذي يعترف بأهميتهن وعطائهن الخاص. وهي تنبع من الحقل وتقودها مجموعة نساء. تتوجّه في عملها للجمهور العام، إلاّ أنها تضع قضايا المرأة والشبيبة العربية في سلّم عملها. وتهدف إلى خلق تواصل وتفاعل مع السكّان وتفعيلهم اجتماعيًّا وتربويًّا، وخلق حوار متعدّد الثقافات".

من أهدافها: تطوير القدرات الخاصّة النسائية وتطويعها لخدمة المجتمع؛ توسيع دائرة العمل والتأثير النسائي على النسيج الاجتماعي؛ خلق حيّز عام اجتماعي للقاء وحوار بين الأفراد، الجماعات والثقافات.

جاءت إقامتها "تتويجًا لحلم وطموح 5 نساء من وادي عارة وبرديس حانا، يطمحن إلى أن يغيّرن وجه المجتمع والشعور بالحاجة والضرورة إلى تلبية الحاجات الاجتماعية والفكرية النسائية، وخلق مكان يُتيح للأصوات النسائية العربية الظهور".

استغرق نضوج الفكرة سنة ونصف من اللقاءات البيتية والنقاشات لبناء تعارف عميق وعلاقات شراكة. ومن خلال دراسة معمّقة للفكرة المطروحة ولوضع ووضعية المرأة الفلسطينية في مجتمعها والعوائق أمام فعاليتها ونشاطها في الحيّز العام. وتعتبر الجمعية نفسها أنها ما زالت في مراحل بناء حجر الأساس لعملها (المعلومات تعتمد على ورقة الهوية التي أرسلت إلينا في آذار 2007).

وكما يبدو، فإن الفكرة واعدة لكن أمام القيّمات عليها تحدّيات وخطوات كثيرة، عليهن تخطّيها لإنجاح الفكرة ولتثبيت الحلم وتحويله إلى واقع. وتبقى أمامهن تحديات إضافية عليهن، في مرحلة معيّنة، أن يتعاملن معها، كتحديد هوية الجمعية ووجهتها، بمعنى من هو جمهورها، هل هو نسائي أم مختلط، هل هو عربي أم مختلط، خصوصًا أنها تتحدّث عن حوار ثقافات. وهل تبقى القيّمات عليها عربيات، فقط، أم يُفتح باب المجال للعضوية والمشراكة لنساء يهوديات، حيث جاءت المبادرة

لإقامتها - كما تبيّن أوراق تعريفها - بمشاركة امرأة يهودية، أيضًا. ويُطرح هنا سؤال، هل سيشكّل ذلك عائقًا أم حافزًا ودافعًا للعمل ونجاحه؛ وما هي الحاجة إلى وجود امرأة يهودية ضمن مؤسّسات الجمعية.

أسئلة إضافية تُطرح أمام الجمعيتين الأخيريتين - "تالا" و"الجنى" - في قضية توضيح هُويّتيهما وعضوية المشاركين فيهما، وفتح باب النشاط والاشتراك في إداراتهما، فهل تتحوّل إلى جمعيات للرجال والنساء، أم تتجه نحو التحوّل إلى جمعيات نسائية بجمهورها وعضويتها وإدارتها. هل تحدّد نفسها كنسوية فكريًا، سواء أضَمّت رجالاً أم نساء، أم تختار ألاّ تكون كذلك. وهي أسئلة تستطيع الجمعيات نفسها الإجابة عنها، لكني اتخذت الحق كباحثة في إثارتها وطرحها.

* * *

كما يتبيّن في هذا الفصل، فإن سيرورة عمل وتطوّر الجمعيات الفلسطينية النسائية والنسوية، هي سيرورة طويلة وغنية ومليئة بالنجاحات. هنا وهناك، ما زالت بعض القضايا والمواضيع بحاجة إلى دراسة وفحص أعمق، أو إعادة النظر فيها. وهناك قضايا ومشاريع ما زالت خلافية، ولا تحظى بالإجماع أو حتى بالتأييد المجتمعي، وأحيانًا من داخل الصف الفكري الواحد، وبعضها تنبع ضرورة وجودها من هذا الموقع الخاص، بمعنى أنها تطرح البديل والخاص والمختلف وتطالب بقبوله والاعتراف بوجوده وبحقه في الوجود. وتحاول أن تُثير نقاشًا على أن ما تم التعامل معه مفروغ منه، وتثير أسئلة وعلامات استفهام حول ممارسات ومفاهيم ومعتقدات سائدة مسيئة، وتطالب بتغييرها وبتحمل المسؤولية عنها. وتشهد هذه السيرورة في مواقع معيّنه نقصًا في توثيقها وفي دراستها، ممّا يؤدي إلى بلبلة معيّنة وعدم اتفاق حول بعض التفاصيل الهامة. وهي خسارة كبيرة، أولاً للجمعيات والأطر ذاتها على المستوى الفردي، وثانيًا لنا كمجتمع وكمؤسّسات مجتمع مجتمعة، على المستوى الجماعي، كونها جزءًا لا يتجزأ من مؤسّسات مجتمعنا المدني التي تخط جزءًا أساسيًا من تاريخه. وهي سيرورة لا تنفصل ككلّ عن تطوّر عمل الجمعيات الأهلية كقطاع، وتتأثر، مثلها مثل باقي مؤسّسات المجتمع الفلسطيني، بمتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، وبعوامل داخلية وخارجية، على حد سواء. رغم الصعوبات والتحديات التي واجهت وما زالت تواجه طريقها، استطاعت الجمعيات النسائية والنسوية النهوض والتطوّر وشق طريقها الخاصّة في العمل، بما فيها من إيجابيات وسلبيات. الأمر الذي يزيد من أهمية وضرورة وعيها لقضية التوثيق وعملها على ذلك.

الفصل الرابع

مفاهيم البحث، منهجيّته وآليّاته

هل النسوية مفهوم واحد أم هو متعددة الاتجاهات؟

لا يوجد إجماع اليوم بين النسويات في العالم على مفهوم مصطلح النسوية (feminism)، فقد خضع هذا المصطلح، كغيره من المصطلحات، إلى العديد من التساؤلات، بل وتم رفضه في بعض الأحيان من قبل نساء وباحثات من مناطق ما دُرج على تسميته "العالم الثالث"، نظرًا إلى ما فيه من قصور، في حين ترفض أخريات التنازل عنه. وتقوم مجموعات أخرى بمناقشة هذا المصطلح ومحاولة تحديده وتوضيحه. حاول هذا البحث أن يجد صياغة غير "إشكالية" لهذا المصطلح تُبقي نوعًا من التميّز في المضمون من دون إغلاق الباب وقمع إمكانيات تفكيك المصطلح وإعادة بنائه وتركيبه، آخذة بالحسبان مفاهيم محلّية وسياقات ثقافية وتاريخية غير حاضرة من الأساس.

توجّهت إلى هذا البحث مع الوعي التام لوجود تعريفات مختلفة، وأحيانًا متفاوتة، حتّى إنها من المُمكن أن تكون خلافية لمفهوم الحركة النسوية، ليس من خارج الحركة

فقط، بل من داخلها وبين تيارات مختلفة داخلها. والنسوية **هي خطاب كما أنها ممارسة وأسلوب حياة**. تتطرّق بعض الكتابات للخطاب النسوي وتتحدث أخرى عن الحركات النسوية وعن التيارات النسوية، ويختلط الأمر لدى القراء في الكثير من الأحيان، ويعود ذلك إلى إشكاليّات التعريف في الأساس. **فالنسوية كخطاب سياسي** منتشرة اليوم في أرجاء العالم وتتبنّاها مجموعات متباينة ومختلفة فيما بينها حول رؤيتها إلى مفهوم النسوية كفكر وخطاب، وممارسته على أرض الواقع كأسلوب حياة وعمل، وإلى تحليلها لأسباب القمع ومراكز القوة. إن المفهوم الذي تطرحه نوال السعداوي للنسوية يتعامل مع مركّبات عديدة ومختلفة للقهر آخذًا السياق السياسي للإمبريالية الاقتصادية والحاجات المحلّية، حيث تقول إن النسوية تعني **"النضال ضد الأبوية والطبقة وضد الهيمنة الذكورية والهيمنة الطبقية"**،[46] كما تؤكّد على أهمية الربط ما بين **" تحرر المرأة من جهة، والتحرّر الاقتصادي والوطني من جهة أخرى"**، وهي تنبّه بذلك إلى وجود ثلاثة أبعاد وثلاثة مركّبات للقهر: الجنسي الطبقي والقومي، وتنبّه إلى أهمية محاربة السياسات الاستعمارية والرأسمالية، وليس التشديد، فقط، على البُعد الاجتماعي أو رؤية الأبوية، فقط، كالعدو الوحيد. يُمكن القول، ببعض التعميم، **إن النسوية هي حركة فكرية سياسية تناضل من أجل إنهاء القمع الحاصل ضد النساء** بكلّ أشكاله ومستوياته. كما يُمكن الاتفاق والقول إن من يحمل الفكر النسوي أو يطالب بتطبيقه، غالبًا هم النساء في أنحاء العالم، كون الفكرة التي تنطلق منها النسوية تحاول أن توضح وقوع فعل قمع وقهر موجّه باتجاه جمهور النساء. ورغم أن الفكر النسوي ونشأته جاء من طرف نساء، فإن بيل هوكس تؤكّد أن **"النسوية للجميع" فكرًا وحركة**، بمعنى أنها ليست مقتصرة على النساء أو على فئة أو طبقة معيّنة من النساء دون الأخريات، بل هي فكر مفتوح للجميع أمام الرجال والنساء من جميع الطبقات والأجناس على حدّ سواء، وللجميع الحق في صياغة مفاهيمها وتحديد أجنداتها (هوكس 2002ب)، إذ تتفق التيارات النسويات بينها على كون النسوية حركة نضال النساء من أجل حقوقهن، حركة مناهضة للقمع، وتختلف في تحديد مصدر القمع.[47]

أمّا النقاش الدائر في داخل الحركة النسوية فهو حول مفهوم القهر ومصدره وانعكاساته. بمعنى مَن يمارس القمع، ومَن هم الشركاء في القمع، ومَن هم الضحايا والدور الذي يقومون به لصدّ ولوقف القمع الموجّه تجاههم، إذ تقوم بعض التيارات

46. اقتباس من أقوال نوال السعداوي جاءت في معرض مقابلة أجرتها معها «ومينز إي نيوز»، ونشرت في **نادي الفكر العربي** – يوم 8/3/2004 (متوافرة على الرابط التالي: www.nadyelfikr.net/viewthread).

47. لن يتطرّق هذا البحث إلى تفصيل التيارات النسوية القائمة، لكنه يشير إلى أن هناك أبحاثًا محلّية فلَسطينية قامت بالتطرّق إلى الأمر، يُمكن اعتمادها كمرجعيات فكرية. أذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: جَمعية نساء ضدّ العنف 2005، الفصل الأول؛ أبو العسل 2006، الفصل الأول.

النسوية باتهام بعض التيارات النسوية الأخرى بأنها شريكة في هذا القمع وحليفة لأنظمة معادية كالأنظمة الإمبريالية الاستعمارية، كونها تعيد بناء الصور النمطية عن النساء المهمّشات - الأخريات عندما تتعامل معهن كموضوعات لأبحاثها وليس كذوات تاريخية لها حضورها وتاريخها.

رغم أن هناك شبه إجماع على أن الفكر النسوي والتيارات الفكرية النسوية انطلقت أساسًا وتبلورت في الغرب، فإن العديد من النسويات تشير إلى أصول غير غربية للفكر النسوي استنادًا إلى "الحاجة إلى أخذ الاختلافات القائمة بين النساء في الاعتبار تفاديًا للتحليلات الماهيوية المهيمنة في مجال علاقات النوع" (ناريان 2005، 1)، ويتحدثن عن الخصوصية المحلّية كون النساء في هذه الدول، كما في الشرق الأوسط، لم يعانين نظامًا مجتمعيًا أبويًا فحسْب، بل عانين ممارسات عنصرية استعمارية، أيضًا. تقول تشاندرا موهانتي "إن أية مناقشة للبناء الفكري والسياسي لما يُطلق عليه 'الفكر النسوي في العالم الثالث'، لا بد أن تتناول مشروعين اثنين متلازمين، ألا وهما: نقد هيمنة التوجهات النسوية 'الغربية'، وتشكيل قضايا وإستراتيجيّات نسوية مستقلة على أسس جغرافية وتاريخية وثقافية" (موهانتي 2002، 51).

تعي الكثير من النسويات المعاصرات اليوم مشكلة فرض "التماثل" على النساء "الأخريات" (ناريان 2005)، وتلتقي طروحات نسويات مناطق "العالم الثالث" هذه مع طروحات نسويات أمريكيات من أصول إفريقية وآسيوية، يتحدثن، أيضًا، عن خصوصية العرق والطبقة وعن تأثير الاستعمار وعن الدور الذي تلعبه النسويات البرجوازيات من دول الغرب في تعزيز القهر ضد النسويات الأخريات، عندما يختزلن أجنداتهن في قضية تحرير النساء ويفرضنها على باقي نساء العالم، ويتجاهلن بهذا خصوصية نساء المناطق الأخرى، التي أثقل كاهلها الاستعمار. تؤكّد ذلك بيل هوكس التي تقول إنه "لا يُمكن حدوث فهم دقيق للعلاقات الطبقية من دون تحليل العنصرية ووظيفتها في إطار مجتمع رأسمالي، والنضال ضد الطبقية ملتحم بالنضال للقضاء على العنصرية" (موهانتي 2002، 34).

تتهم سبيفاك كذلك نسويات العالم الغربي بأنهن بمحاولاتهن لتمثيل النساء "الشرقيّات" ومحاولاتهن التحدث باسمهن، يقُمن بإعادة بناء القوالب الجاهزة التي مثلت الفكر الاستشراقيّ، ويُعدن بذلك عملية تهميشهن. وتشير موهانتي إلى ما تسميه "بعملية إنتاج امرأة العالم الثالث" بوصفها ذاتًا أقرب إلى الكتلة الواحدة المصمّمة، كما يتضح في بعض النصوص النسوية من أصول غربية التي ظهرت مؤخرًا" (موهانتي 2002، 51-52). وتحويلهن إلى "موضوعات" لخطابهن الخاص تُبقيهن في مرتبة أدنى وأبعد ما تكون عن المساواة (هوكس 2002أ).

وداخل الخطابات النسوية المتشكّلة في مناطق "العالم الثالث" في إفريقيا وآسيا، نجد خطابات عربية مبلورة وأخرى إسلامية، بعضها علمانية، وبعضها تناقش من خلال اعتماد الدين كمرجعياتها، بدأت تظهر في أواخر الثمانينيات وأطلق عليها اسم "النسوية الإسلامية" حيث تشمل وعيًا جديدًا، وطريقة تفكير جديدة، وخطابًا بشأن النوع الاجتماعي، "نسويا" في مطامحه ومطالبه، لكنه "إسلامي" في لغته ومصادره (زيبامير - حسيني 2005، 22). ركزت غالبيتهن طاقاتهن في مجال التفسير القرآني، "من خلال إعادة قراءة المصادر النصية، فإنهن يثبتن أن أشكال عدم المساواة الكامنة في الفقه الإسلامي ليست تجليًا للإرادة الإلهية، ولا هي دعائم لنظام اجتماعي متخلّف بشكل يستعصي على الإصلاح، بل هي، بالأحرى، إنشاءات بشرية. كما يُظهرن، أيضًا، كيفية تعارض هذه الإنشاءات غير المتكافئة مع جوهر العدالة الإلهية ذاتها، كما أوحي بها في القرآن" (المصدر السابق، 24). ترى زيبامير - حسيني، أن هناك توافقًا نظريًا بين روح الإسلام التي تدعو إلى المساواة وبين البحث النسوي عن العدالة وعن عالم عادل. وبالتالي، فنحن نتحدث هنا عن خطابات متنوعة داخل الفكر النسوي، الذي كثيرًا ما يتم التعامل معه من الخارج، وأحيانًا من الداخل على أنه وحدة واحدة.

يشدّد البحث الحالي على **العنصر النقدي في الفكر النسوي**، كما تفعل الكثير من النسويات، ويتبنّى ما تُشير إليه بيل هوكس حول أهمية الدور الذي "يجب أن نلعبه في إنتاج النظرية النسوية، وإمكانية مساهمتنا القيّمة والفريدة في هذا المجال. وإن صياغة نظرية وممارسة نسوية تحرّرية هي مسؤولية جماعية لا بد من المشاركة فيها" (هوكس 2002أ، 49). فتؤكّد أنها تقوم بنقدها لجوانب من الحركة النسوية تتصف بالقسوة والشدة أحيانًا، لا بغرض إضعاف النضال النسوي وإنما لإثرائه، ومن أجل المشاركة في عملية صياغة أيديولوجيا تحرّرية وحركة تحرّرية.

أشارك هوكس توجهها هذا، إذ يحاول هذا البحث كذلك أن يكون نقديًا مع ذاته ويفحص ذاته واستعمالاته لمصطلحات وتوجهات قائمة، والإشكاليات التي ترافقها. كذلك فإنه يتوجه إلى عمل الجمعيات والأطر القائمة من مكان الناقد المشارك والمهتم. ورغم ما جاء حول صعوبة تعريف الحركة النسائية والنسوية وصعوبة تحديد المفاهيم والمصطلحات، كان لا بد في هذا البحث من بعض التعريفات والتوضيحات لتسليط الضوء على التمايز وتوضيح الفروق بين عمل الفئات المختلفة وتحديد الفروقات الفكرية بينها، إن وجدت.

"لست بنسوية"

تقول أوما ناريان "ليس من السهل على المرأة أن تعرّف نفسها فكريًّا وسياسيًا بأنها نسوية من العالم الثالث، فهي هوية غير مستقرة (كما هو الحال عادة بالنسبة إلى أي هوية)، إلاّ أنها، أيضًا، هُوية كثيرًا ما تضطر إلى شرح ذاتها"، وتفسر حسب اعتقادها أن مصدر الغرابة بالنسبة إلى العديدات من نسويات العالم الثالث يرتبط بإحساسهن بأن هذا الشرح لهوياتهن هو أمر مطلوب، بل ويكدن يُطالبن به، واستشعارهن لإحساس الآخرين بأنهن يحتَللن "موقع اشتباه" (suspect location) وأن آراءهن ملوثة بما هن فيه من "تغريب" وتأثر بالغرب. حيث تواجه العديد من نسويات العالم الثالث ذلك التوجه القائل بأن نقدهن لثقافتهن هو مجرد دليل آخر على وعيهن المستعمَر، وأن آراءَهن إنما هي آراء نخبة من النساء المحليات يرتدين قناعًا أبيض اللون" ويسعين لمهاجمة ثقافاتهن غير الغربية على أساس من القيم الغربية (ناريان 2002، 215-216). هذا النقد تواجهه كذلك النسويات الإسلاميّات اللاتي يحاولن إعادة قراءة النصوص الدينية ويُتهمن بالتهمة ذاتها - "التغريب".

وللاتهام بالتغريب جذور تاريخية، وتوضح زيبامير - حسيني أن السبب يعود في ذلك إلى أن الوطنيّين والمناهضين للاستعمار تعاطوا مع المطالبة بحقوق المرأة بوصفها مشروعًا استعماريًّا وجب عليهم مقاومته، فتقول "إنه مع ظهور الحركات الوطنية والمناهضة للاستعمار، وجد المسلمون أنفسهم في موقف دفاعي فيما يتعلق بعلاقات النوع الاجتماعي التقليدية"، وتوضح "كيف تعرضت في حينه المسلمات اللاتي اكتسبن وعيًا نسويا وطالبن بحقوق متساوية للنساء ودافعن عنها، لضغوط الامتثال للأولويّات الوطنية أو المتصلة بمناهضة للاستعمار. وكان من شأن أي خروج على ذلك أن يُؤوّل بأنه نوع من الخيانة" (زيبامير - حسيني 2005، 22). وتشرح الصدّة أن طرح السؤال: "هل النسوية اختراع غربي؟ وهل انتشار الفكر النسوي يدعم من أسطورة وسيادة الهيمنة الغربية على العالم؟" يتقاطع مع أسئلة مشابهة تتعلّق بمشروعية تبنّي أفكار ونظريّات أنتجت في سياق أوضاع ثقافية وسياسية مختلفة وحول جواز استيراد النظريات العلمية والثقافية. وتقول إن هذا "السؤال يؤرق كثيرات من المدافعات عن حقوق النساء والمفكرات المهتمات بالنظريات النسوية الثقافية، ويضعهن في كثير من الأحيان في موقع المدافعات عن أنفسهن وعن شرعيتهن الثقافية في علاقاتهن بمجتمعاتهنّ" (الصدّة 2002، 7).

قد يفسر لنا هذا الأمر ميل الحركة النسائية في حينه والكثير من الأطر النسائية القائمة اليوم، إلى تعريف ذاتها بأنها جمعيات أو أطر نسائية وليست نسوية، ومن ضمنها بعض المشاركات في هذا البحث كما سيظهر في هذا الفصل.

ومقابل صمت البعض وتحاشي الدخول في نقاش في هذا الموضوع، وتحاشي الصدام مع الحركة الوطنية أحيانًا، والحركة الدينية أحيانًا أخرى، تخرج بعض النسويات لإبداء رأي وتوضيح موقع النسويات ومفهوم النسوية حسَب المفهوم المحلي ومن التجارب المحلّية الذاتية. فتقول أوما ناريان: "إن الوعي النسوي لعديدات من نسويات العالم الثالث لم يزدهر في إطار الفكر 'الأجنبي' وإنما ضرب بجذوره في السياق المحلي" (المصدر السابق، 217).

ينضم البحث الحالي إلى هذا التوجه، ويؤكد أن للنساء الفلسطينيات، اللاتي وقعن تحت الانتداب البريطاني كجزء من مجتمعهن، ثم حكم الدولة اليهودية، خصوصيتهن. يتبين من مراجعة كتابات ومقالات نشرت لقياديات الحركة في الصحف المحلّية، كصحيفة فلسطين والكرمل على سبيل المثال، أنهن عالجن قضايا يُمكن اعتبارها اليوم تصب ضمن المفاهيم والنضال النسوي، رغم أنهن لم يعمدن إلى تعريف أنفسهن أو حركتهن بالنسوية. من جهة أخرى، وفي فترات معيّنة، قُمن بمسايرة النظم الاجتماعية وأجلن نقاش القضايا التي تؤثر على حقوق النساء العامّة لصالح القضية الوطنية ومحاربة الاستعمار والحركة الصِّهوينية. فهل يُمكن الجزم، بسهولة وبشكل قاطع، أنهن نسويات أو غير نسويات؟!

لا يُمكن في نظري فصل التجربة النسوية لنساء مناطق 48 عن سياقها التاريخي، السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، الذي تطورت ضمنه. وقد ترك الانكشاف على أطر الحركة النسوية الإسرائيلية والتفاعل معها، في مراحل معيّنة وبأشكال معيّنة، أثره على نشاط الجمعيات النسائية والنسوية، على سبيل المثال، كانت الجمعيات النسوية الفلسطينية في هذه المناطق مقارنة بالجمعيات النسوية في العالم العربي، سبّاقة إلى إقامة خطوط الطوارئ لضحايا الاعتداءات الجنسية، وأولى المبادرات إلى إقامة ملاجئ النساء المعنَّفات، لأن هذه القضايا كانت قد أثيرت قبلها داخل المجتمع الإسرائيلي، وكانت الجمعيات النسوية الإسرائيلية قد سبقت مثيلتها الفلسطينية إلى إقامة هذه الأطر، ويُمكن الإدعاء أن وجودها وطرحها لهذه القضايا قد مهّد لقيام الأطر الفلسطينية وسهله، وليس صدفة أن بدايات هذه الخطوط للمجتمع العربي جاءت أول نشأتها ضمن أطر إسرائيلية وأقيمت في المدن المختلطة وليس في البلدات العربية. ولا يعني هذا الأمر أننا نقلد بشكل أعمى النساء الإسرائيليات أو العالم الغربي، والسؤال الأهم - كما تقول هدى الصدّة - هو "ليس: هل النسوية اختراع غربي؟ وهل انتشار الفكر النسوي يدعم من سطوة وسيادة الهيمنة الغربية على العالم؟" (الصدّة 2002، 7) وإنما "ماذا حدث عندما انتقلت النظرية من بلد لآخر؟ وما التغييرات التي طرأت عليها نتيجة تناولها من خلال رؤى وثقافات مختلفة؟" (المصدر السابق، 9). بمعنى، كيف استطعنا أن نؤثر على مسار النظرية النسوية وأن نضعها في سياقاتنا المحلّية المختلفة، وكيف

بإمكاننا أن نعمل على صياغة أسئلة جديدة ونطرح تحديات في عملنا. كيف بإمكاننا أن نقدّم فكرًا نسويا ملائمًا لحاجياتنا ومفاهيمنا وأن نكون نقديات تجاه ما نطرحه، وأن ننتقد في الوقت ذاته السياسات والممارسات القهرية، المجتمعية منها، أو الحكومية.

نسوي - نسائي

بعض الكتابات والتصريحات لا تميّز بين مصطلح "نسوي" ومصطلح "نسائي"، أو أنه يتم الخلط بينهما، أو يُستعمل أحدهما للدلالة على الآخر رغم الاختلاف الجوهري في المضمون. فعلى سبيل المثال، بعض المراجع التي اعتمدتها في هذا البحث، والتي تتحدث عن تطور الحركة النسائية العربية ونشوئها في ظل الاستعمار في القرن الماضي، تستعمل تعبير حركة "نسوية" للدلالة على "نسائية". وقد صادفت، أيضًا، لدى مشاركتي في بعض المؤتمرات والأيام الدراسية المنعقدة في الضفة الغربية المحتلة عام 1967، استعمال تعبير "نسوي" للدلالة على ما يُقصد به لدينا في المناطق المحتلة عام 1948 "نسائي". وقد ارتأيت في هذا البحث أن أقوم بتوضيح التمايز بين المصطلحين، وكيفية استعمالهما ضمن البحث ذاته.

حركة نسائية - يُمكن الاتفاق على أنها حركة تتألف من نساء في الأساس ولا تضم رجالاً في صفوفها، ويُمكن أن تعمل بجانب أو بالتنسيق مع مجموعات وأطر تضم رجالاً. كما حدث مع الحركات النسائية في العالم العربي في ظلّ الاستعمار، والتي عملت بتنسيق تام مع الحركة الوطنية التي ضمت في صفوفها، في حينه، رجالاً، فقط. وبالتالي، يُمكن القول إن هذه الحركات تعمل على قضايا مختلفة، ويُمكن أن تكون قاعدتها الشعبية عريضة وتضم قطاعات واسعة من النساء. من المُمكن، أيضًا، أن تقتصر حركة كهذه على فئة نسائية اجتماعية معيّنة. فمثلاً، جاءت نشأة الحركة النسائية، في مصر أو لبنان أو فلسطين، بيَد نساء الطبقة العليا وطبقة المثقفين، زوجات وبنات قياديي الحركة الوطنية من أهل المدن في الأساس، ولم تضم في صفوفها نساء القرى أو طبقات اجتماعية أخرى. يُمكن أن تتفاوت أجنداتها وطروحاتها من السياسي إلى الاجتماعي التربوي - الثقافي، ويُمكن أن تجمع أكثر من مجال في نشاطها.

فهناك حركات نسائية عمالية وحركات دينية وحركات سياسية تعمل كأذرع لأحزاب يُمكن أن تحمل الطابع ذاته، وأن يكون لها امتدادات شعبية وقاعدة عمل عريضة، إلاّ أنها لا تعمل، شرطًا، ضمن فكر ومفاهيم نسوية كالتي أثرتُها أعلاه. وهي لا تهدف إلى تغيير موازين القوى الجندرية بل توافق مع التقسيمات القائمة وتقبل بالبُنية الأبوية للمجتمع.

جمعية - تمّ التعامل في البحث الحالي مع الجمعيات على أنها تلك الأطر أو التنظيمات المسجّلة عمليًّا ورسميًّا كجمعية لدى مسجّل الجمعيات، وعملاً بقانون الجمعيات الإسرائيلي. وبالتالي، فإن كل الأطر التي تمّ التوجّه إليها في هذا البحث وعددُها 18، وتلك التي شاركت في النهاية في البحث، وعددُها 15، هي جمعيات مسجّلة.

جمعية نسوية - هي جمعية مسجّلة، تعرّف نفسها بأنها جمعية نسوية في نشراتها وكتاباتها. إن اعتمدنا تعريف الجمعيات لذاتها نجد أن ثلث الجمعيات المشاركة في البحث (5 من أصل 15) هي جمعيات نسوية، لأنها عرّفت نفسها على هذا النحو وهي: الزهراء، ونساء ضد العنف، والسوار، ونساء وآفاق، وكيان. بعض هذه الجمعيات لا تُحدد شرطًا في عضويتها أن تكون من النساء، لكنها لم تضم حتى اليوم أي رجل في عضويتها.

ورغم أن ثلث الجمعيات، فقط، عمدت إلى تسمية نفسها وتعريف ذاتها بالـ "نسوية"، فإن مراجعة باقي الاستمارات ومتابعة ما تقوم به باقي الجمعيات الباقية من أعمال، يُعيدنا، مُجَددًا، إلى إشكالية تعريف النسائي والنسوي، فإن حاولنا تعريف الجمعية وفق القضايا التي تعالجها ونهجها وإستراتيجيّات عملها، وليس على أساس التركيب البيولوجي لعضواتها، يُمكن القول إن غالبية الجمعيات المشاركة في البحث يُمكن اعتبارها جمعيات نسوية بناء على التعريفات السابقة لما هو نسوي، الواردة أعلاه. مع التفاوت في حدة طروحاتها وفي إستراتيجيات عملها، ومع التفاوت كذلك في مفهومها وتعريفها للتحرير ولكيفية تحقيقه.

وقد أظهر البحث في فصل سابق أن بعض اللجان والمشاريع تحمل فكرًا نسويا وتضم رجالاً ونساء في عضويتها، طواقمها وجمهورها.

جمعيات نسائية - هي جمعيات مسجّلة، إدارتها وعضويتها وطواقمها نسائية، وقد تحمل عضواتها فكرًا نسويا أو لا، ولا يشكّل هذا الأمر شرطًا في عضويتها، كما أنها لا تضم رجالاً في عضويتها، مع أنها من المُمكن أن تتوجه إلى الرجال في عملها.

رغم هذا التوضيح والتمييز بين جمعية نسوية وجمعية نسائية، نجد على أرض الواقع أن الأمور ليست واضحة دائمًا، حتى للجمعيات ذاتها. فعلى سبيل المثال، عمدت جمعيتان من اللاتي شملهن البحث ("تالا" و"الجنى") إلى تعريف نفسيهما بأنهما جمعيتان نسائيتان، وذلك رغم وجود رجال بين أفراد الإدارة المؤسّسين أو المتطوّعين. لكنهما، في المقابل، لم تعمدا إلى تسمية نفسيهما جمعيات نسوية. فأكّدت السيدة بسمات زيتون، المديرة العامّة لجمعية الجنى، في معرض محادثة هاتفية معها لاستيضاح الأمر، أن "الجمعية هي جمعية نسائية كون جمهورها نسائيا ويتوجّه إلى الفتيات". وعن سبب إدخال رجال إلى الجمعية وضّحت: "رمّمنا المركز وكان

معنا متطوّعون من الشباب. عدد المؤسّسين 11 ومن بينهم رجلان. أما الطاقم فهو من النساء، فقط". وتقصد أنهن احتجن إلى مساعدة الرجال في العمل. أما السيدة نهاية حبيب، من مؤسّسات جمعية "تالا"، فأوضحت أن الإدارة تضم اليوم رجالاً، لأنهن واجهن مشكلة عدم توجّه نساء بعدد كافٍ لتسجيل الجمعية. تضم العضوية، حاليًا، رجالاً، لكن نشاطاتها وأهدافها وجمهورها هو النساء، وبالتالي ترى أن الجمعية هي جمعية نسائية وتعرّف ذاتها بأنها كذلك. تدل الحالتان المذكورتان على أن ضمّ الرجال إلى المجموعة لم يكن أمرًا مبدئيًا، أو نابعًا من موقف فكري، إنما نبع من حاجات عملية براغماتية لضمان نجاح العمل.

يُثير هذا الأمر، مجدّدًا، تساؤلاً حول المفاهيم والمصطلحات التي نستعملها، ومَن يحق له أن يفرض مفهومًا أو مصطلحًا معيّنًا، بمعنى، بناءً على أية أسس وأية اعتبارات يُمكن تحديد ما هو النسوي ومَن هو النسوي، وهل النساء هن موضوع أو ذوات.

حسَب هذه الأمثلة، فإن الجمعيتيْن المذكورتيْن، ورغم وجود رجال في إدارة الجمعية، تُصمّمان في تعريفهما لذاتيهما على أنهما جمعيتان نسائيتان، وهما تُشدّدان في تعريفهما بذلك، حسب رأيي، على أن ما يحدّد كون الجمعية نسائية هو توجّهها وجمهور هدفها والميل إلى إبقاء غالبية القيّمين عليها من النساء.

ومن منطلق احترام الخصوصيات، وحق التعريف الذاتي، قرّرتُ في هذا البحث إتاحة المجال أمام إبقاء الجمعيتين كمشاركتين في البحث، بناء على اعتبارهما جمعيتيْن نسائيتيْن، كما عرّفتا نفسيهما.

جمعيات عربية - بتعميم يُمكن القول إن الجمعيات العربية هي جمعيات مسجّلة، إدارتها وعضويتها عربية وتعرّف نفسها كذلك. ومُجددًا، صادفت هنا، في هذا البحث، إشكالية اضافية في التعريفات، ليس حول النسوي والنسائي، فقط، وإنما حول مَن هو العربي ومَن يحق له أن يقوم بهذا التعريف - يرفضه أو يقبله؟!

فقد توجهت، بداية، إلى جمعية "البير" على أنها جمعية عربية - تضم نساء عربيات، من دون معرفة ما إذا كانت تُسمي نفسها نسوية أو نسائية. لكن الأوراق التعريفية التي أرسلتها لي مؤسساتها، بيّنت أنها تضم بين مؤسّساتها والناشطات فيها حتى اليوم امرأة يهودية واحدة. وقد عُدت إلى القيّمين على البحث للتشاور بالأمر، وتقرر إدماجها في البحث كونها ترى نفسها وتعرّف ذاتها بأنها تضم نساء عربيات وتتوّجه في الأساس إلى نساء عربيات وجمهور عربي- هو محور البحث الحالي. جاءت فكرة إقامة هذه الجمعية كما تبين نشرتهن لـ"تحقيق حلم ورغبة 5 نساء من وادي عارة وباردیس حانا"، تتقاسمن "الرغبة في تغيير المجتمع وخلق مكان يُساعد للتعبير عن أصوات وعطاءات خاصّة، تقوم بها نساء عربيات لمجتمعهن العربي خصوصًا وللمجتمع ككلّ عمومًا".

أود الإشارة هنا مُجددًا إلى أنني اتبعت في هذا البحث، كما يتبيّن من التعامل السابق، تبنّي تعريف الجمعيات لنفسها، مع طرح بعض التساؤلات كباحثة في عمل وفكر بعض الجمعيات أو في مبناها، ولكن قمتُ، في الأساس، باحترام رغبة الجمعيات وحقّها في تعريف ذاتها كما تشاء. يستند التوجه الذي تبنيته بشأن التعريفات والاصطلاحات إلى المفهوم النسوي النقدي، الذي يرفض القوالب والأنظمة المعرفية الجاهزة والقائمة، والإيمان الحق بحق النساء المحلّيات في تعريف ذواتهن بأنفسهن، لا أن نقوم، نحن الباحثات، وإن كنّا جزءًا من المجتمع ذاته، بعملية نرفضها وننتقدها دومًا، ألا وهي تعريف الآخر لنا وادعاء أن معرفته عنا تفوق معرفتنا عن ذاتنا. مع تسليط الضوء على الإشكاليات التي يُمكن أن تنبع من اختلاف المفاهيم واختلاف القصد من وراء التعابير المستخدمة أو عدم الوعي لذلك. وبالتالي، وانطلاقًا من هذا المنطلق، اعتمدت الحيادية، والحذر كباحثة في ضوء تعريفي لنفسي كنسوية من أن أحدّد للآخر وعيه وتعريفه لذاته، لكني أمتلك الحق كباحثة في إثارة التساؤلات والتنبيه لإشكاليات في المجال. تعلو بنظري هنا بعض التساؤلات، يثيرها مجرد الخوض في قضية التعريفات، يتعلّق أحدها بقضية تعاملنا مع قضية التعريفات والمصطلحات التي نستعملها أو نتبنّاها، ولأي مدى نُخضعها للفحص والنقد ونجري عليها تعديلات وتغييرات تنبع من حاجات وسياقات محَلّية، وخصوصًا بعد تراكم سنوات من العمل والتجارب. أتفق هنا مع هدى الصدّة أنه "من المُمكن، والجائز، بل والمفروض، الاشتباك مع الفكر النسوي ومراجعته" (الصدّة 2002، 27)، والمراجعة برأيي تشمل ليس الفكر والمواقف فقط، وإنما، أيضًا، تجلياته وتفسيراته واصطلاحاته التي يستعملها، أو تلك التي تتحدث باسمه.

الجمعيات المشاركة في البحث

وعليه، بناء على تعريف الجمعيات لنفسها، نجد أن 10 جمعيات من أصل 15 عرّفت نفسها، بشكل أو بآخر، بأنها جمعيات نسائية. بيّنت مراجعة الاستمارات والتعاريف، أحيانًا، عدم وضوح أو ارتباك في تعريف الجمعية لذاتها وفي استعمالها لبعض المصطلحات عن ذاتها. فقد أكّدت استمارة "مركز الطفولة - مؤسسة حضانات الناصرة" أنها جمعية نسائية في بند التعريف، إلاّ أنها شملت في موقع آخر تعريف نهجها بالنسوي، من دون أن يتم تفسير المقصود بذلك. ومع أنه كان من المُمكن تصنيفها، بناء على ذلك، ضمن الجمعيات النسوية، إلاّ أنه تمّ تصنيفها في هذا البحث كجمعية نسائية، وفق ما اختارت هي لذاتها. أمّا "النساء العكّيات" فقد أكّدت في تعريفها، من خلال الاستمارة المقدمة للجمعيات، كونها "جمعية نسائية"، إلاّ أنهن عُدن ليقُلن في بند آخر، حين تطرّقن إلى الفكر، إنه "يصعب القول إن هناك فكرًا نسائيا أو

نسويا يُميز العضوات". كذلك فعلت جمعية "تالا" حيث تقول في الاستمارة "أدخلنا عنصرًا رجاليًّا في الجمعية، سبّب لنا إشكالية في تعريف الجمعية، هل هي نسوية أم لا. ومن هنا جاء الحلّ الوسط بتعريفها مبادرة نسائية (تالا)"، والباقي أكّدن أنهن جمعيات نسائية (سدرة، الثريا، الوفاء والأمل) أو اتحاد "لجمعيات نسائية عربية" (معًا)، أو أُقمن بيَد نساء (تالا، البير) أو بمبادرة مجموعة من "النساء الديمقراطيّات" (السنديانة)، وبعضهن شدّدن كذلك، إضافة إلى كونها جمعية نسائية، على كونها جمعية خيرية (الوفاء والأمل).

نجد أن غالبية الجمعيات لا تعرّف نفسها بشكل صريح ومباشر بأنها نسوية، ومن بينها من تتحاشى تعريف نفسها كذلك، أو تتخوّف من الأمر، حتّى وإن كانت تقوم بمشاريع تحمل فكرًا نسويا ورؤية نسوية، أو تقوم على نهج أو إستراتيجيات نسوية. أحد التفسيرات المُمكنة لعدم الوضوح في التعريف والتخوف من التصريح بالنسوية أو إشهارها، يعود إلى تهمة التغريب، التي كنت قد تطرقتُ إلى جذورها وأبعادها في بند سابق من هذا الفصل.

الجمعيات والأطر التي لم يشملها البحث

1. لم يتوجه البحث الى أطر نسائية - نسوية تحمل أجندات سياسية وتنتمي، فكريًّا، إلى حزب سياسي مُعيّن، كاتحاد المرأة التقدميّ، حتى وإن كانت مسجّلة كجمعية، كحركة النساء الديمقراطيّات. وفي المقابل، فقد تمّ التطرق إليهن ونشأتهن وعملهن، في الفصل الثالث الذي يتحدث عن مراحل في عَمَل الأطر النسائية والنسوية الفلسطينية.

2. لم يتوجّه البحث إلى الجمعيات الخيرية النسائية القائمة وغير المسجّلة رسميًّا كجمعيات، والتي تتبع، في الأساس، عملاً تطوعيًّا أو عائليًّا أو فئويًّا أو دينيًّا في أغلب الأحيان، بينما شمل البحث بعض جمعيات نسائية مسجّلة تعرف نفسها كجمعيات خيرية، مثل جمعية الوفاء والأمل.

3. كذلك، لم يشمل البحث جمعيات وأطرًا مشتركة إسرائيلية في مشاريعها وإداراتها وجمهورها: عربية - يهودية، أو يهودية - عربية، حتّى وإن كان جمهورها أو مجال عملها بين الفلسطينيّين أنفسهم. رغم أن البحث تطرّق إلى بعضها من خلال عرضه للسياق التاريخي، كما في حالة جمعية النساء الديمقراطيات ونَوى العمل النسوي في أواخر الثمانينيات.

أساليب ومنهجية البحث

اعتمد البحث منهجية تجمع بين البحث النوعي والكمّيّ، إلى جانب البُعد التاريخي التحليلي من منظور نسوي، يتعامل من جهة مع السياق التاريخي الاستعماري الانتدابي والصِّهيوني على أرض فلسطين، ثم النكبة وتبعاتها كقيام دولة إسرائيل على أراضي الفلسطينيّين وتهجير غالبيتهم وتحويل من تبقّى منهم إلى أقلية قومية داخل حدود الهدنة (1949)، تلك الحدود التي تحوّلت إلى سدّ في وجه التواصل الفلسطيني. كذلك، يتعامل مع مفاصل مهمة في تاريخ الشعب الفلسطيني بعد النكبة، كالحكم العسكري وتبعاته وما إلى ذلك. ويشدّد هذا البحث على أهمية رؤية هذه العوامل في سياقها المحلّي والتاريخي ولا يتجاهل من الجهة الأخرى تأثيرها ودورها في تشكيل أو إعاقة تشكيل الحركة النسائية - النسوية الفلسطينية في هذه المناطق، وعلى واقع النساء وعلى القضايا المجتمعية التي تمّت معالجتها أو تم تأجيل علاجها لأسباب سياسية كالخوف من تمزيق وحدة الصف، وإعطاء أولويات للأجندات والقضايا السياسية، كمواجهة سياسات الدولة أولاً ثم معالجة قضايا خلافية داخلية، ومنها قضايا ترتبط بالنساء وتؤثر على حيواتهن، ثانيًا.

اعتمدتُ التوجه النسوي في البحث والتحليل في الجانب التاريخيّ، كما في الأجزاء الأخرى، الذي يهتم باستعمال أدبيّات كتبتها نساء والاقتباس من مقابلات أجريتها مع نساء والاستماع إلى أقوال نساء من القيّمات على هذه الأطر، محاولة بذلك أن أجعل المرأة تتكلّم بذاتها وتحكي روايتها وأعطي - قدر المستطاع - للقيّمات على الجمعيات فرصة ليتحدثن مباشرة عن الجمعيات وعملها. فمن خلال ما استحضرنه من أقوال من خلال المحادثات الهاتفية، المقابلات أو الاستمارات، قمت - كما يُبين الفصل القادم - بتعديل المعلومات والوصول إلى مواضيع إضافية لم تطرحها أسئلة البحث، حيث أعطت المعلومات التي قدمنها هناك إضاءات لمواضيع لم أفكر في طرحها خلال الاستمارة أو لم أطرحها. وهذا الأمر أكد كونهن شريكات في البحث في نظري، وأنهن لسن موضوعات للبحث، فقط. وكذلك، فقد اعتمدت في الأسئلة الأسلوب الحواري ولم أبحث في تحليل الإجابات عن إجابات تقليدية مغلقة، بل أعطت الأسئلة حيّزًا للقيّمات على الجمعيات من النساء، للتعبير عن ذواتهن الفردية والجماعية في الإجابات. حاولت من خلال قراءة الإجابات المتنوعة والمختلفة والمركبة أن أحلّل خطاباتهن وأظهر خصوصيتها، وأبيّن النقاط التي يشدّدن عليها، ولماذا كان مهمًّا بالنسبة إليهن التأكيد على زاوية معيّنة، وأين اخترن عدم الإجابة وما إلى ذلك من أمور تميز التوجه النسوي في البحث النوعيّ.

يختلف البحث النسوي كذلك عن أبحاث أخرى ليس في توجهه إلى المبحوثين، فقط،

بل في التوجه الذي تحمله الباحثة نفسها، "فالباحثة النسوية في البحث النوعيّ، هي باحثة منخرطة: مصغية، مهتمة، متعاطفة وترى نفسها جزءًا، الأمر الذي يمكنها من فهم التجربة التي تبحثها" (DeVault 1990). الباحثات النسويات ينطلقن من "التزام مبدئي وأيديولوجيّ، ولذا هن بالضرورة لسن حياديات، ويتحيزن لجانب النضال لإلغاء القمع الجندري، ولذا غالبيتهن يرين في أبحاثهن أعمالاً نسوية وأبحاثًا إجرائية، تُدمج بين البحث والتغيير الاجتماعيّ، وإلغاء مباني القوة القمعية" (Reinharz 1992).

تتداخل في البحث الحالي عدة محاور تشكّل، بحدّ ذاتها، مناهج بحثية: قراءة مصادر تاريخية وحالية متنوعة واستحضار معلومات لتوضيح مسار تطور عمل الجمعيات ونشأتها؛ تحليل المعلومات المستقاة؛ إسماع صوت الجمعيات.

- **قراءة مصادر واستعراض وتحليل تاريخي** لسيرورة وتطور العمل النسوي والنسائي الفلسطيني منذ النكبة وحتى يومنا هذا. يشكّل الفصل الثالث، الجزء التاريخيّ، مدخلاً ضروريًّا لفهم كيفية تطوّر الحركة النسائية ووضعيتها اليوم، التي جاءت انعكاسًا لما مرت به من خلال عملية تاريخية تراكمية، وسياق متواصل مستمر من التغييب والقمع السياسي والتضييق على المستوى المدني والقوميّ، لهذه المجموعة من الفلسطينيّين/ات.

- **قراءة مصادر واستعراض وتحليل أدبيات الجمعيات ومنشوراتها الحالية:** الحديث عن المواد المختلفة، المكتوبة منها كالبروشورات وبطاقات التعريف، أو معاينة المكتوب في مواقعها (لغالبيتها مواقع إلكترونية). أو من خلال ما كُتب عنها في منشورات ومواقع إضافية. تعرض هذه المعلومات في الفصل الخامس من البحث.

- **إسماع صوت الجمعيات**

أ. استمارة: شملت أسئلة مفتوحة، تمّ توزيعها على الجمعيات المشاركة من خلال إرسالها بالبريد الإلكتروني أو الفاكس أو البريد العاديّ، وتمّت إعادتها بالطريقة نفسها. شكّلت هذه الطريقة المنهجية الأساسية في البحث وشملت بضعة أسئلة تطرّقت إلى مواضيع أساسية يُعنى بها البحث.

فيما يلي نموذج من أسئلة ومواضيع البحث:

مواضيع البحث (هذا الجزء لم تشمله الاستمارات الموزّعة على الجمعيات)	المواضيع كما انعكست من خلال أسئلة الاستمارات (هذا الجزء شملته الاستمارات)
تعريف أولي – الاسم (الاسم كجزء من تعريف الهوية).	اسم الجمعية/المؤسّسة؟
تعريف أعمق- الهوية. مدى وضوح الهُوية ومركباتها وعناصرها (نسوية، نسائية، طائفية، محلية، قومية، وطنية، مدنية، سياسية، اجتماعية... وهلمّ جرًا).	1. من نحن؟ كيف تعرفن الجمعية؟
البداية ونقطة الانطلاق – الدوافع والأسباب لإقامة الجمعية (وعي، احتياجات، ونواقص). والأشخاص الذين كانوا من وراء إقامتها. استعراض مسيرة العمل مع التشديد على مراحل مهمة في حياة الجمعية، فيما لو وجدت.	2. أين وكيف بدأنا؟ خطوات مفصلية في طريقنا
الفكر الموجهة والمنطلقات.	3. ما هو الفكر المسيّر للجمعية؟
وجود خصوصية وتمايز في الجمعية عن الجمعيات الأخرى القائمة ومدى وعي القيّمات عليها لذلك.	4. التمايز/خصوصيتنا؟
هل حدّدت الجمعية توجّهًا ورؤية مستقبلية لذاتها وكيف تعرضها. هل تملك الجمعية رأيًا أو توجهًا جماعيًا. ما هو توجّه الجمعية ورؤيتها الجماعية.	5. إلى أين كجمعية؟ إلى أين معًا؟ (الرؤية المستقبلية)
تحديد النواقص، الصعوبات والاحتياجات.	6. ماذا ينقصنا؟ ماذا نحتاج؟
معرفة بوجود أطر نسائية أو نسوية أخرى محلية أو قطرية.	7. هل لديكن معلومات عن جمعيات إضافية تعمل في المجال النسوي أو النسائي، من المهم شملها في بحثنا. الرجاء تزويدنا بأسماء وطرق الاتصال مع هذه الجمعيات إذا أمكن.

ب. محادثات هاتفية: قمت بإجراء عدد من المكالمات الهاتفية مع بعض الجمعيات والشخصيات المتصلة ببعض الجمعيات، وبخاصة تلك التي نشطت في فترات تاريخية سابقة، وتعبئة الاستمارات هاتفيًا مع جمعيات أخرى (الجنى، السنديانة، البير)، أو لاستكمال معلومات عن جمعيات ومشاريع قائمة، وأخرى توقفت عن العمل (الفنار وجفرا).

ج. مكاتبات خطية: عبر البريد الإلكتروني، مع القيّمات على بعض الجمعيات والمشاريع، وذلك لاستيضاح عدد من النقاط، أو الإجابات. كما في حالة جمعية "تالا"، مشروع المرأة في جمعية حقوق الإنسان، مشروع المرأة في عدالة، الفنار.

إن مراجعة الاستمارات والمواد المكتوبة والإجابات الخطية وسماع الإجابات الهاتفية وكتابة البحث، تمت جميعها من قبلي كباحثة، حيث ساعد ذلك في رؤية الصورة بشموليتها والتمكّن من المعلومات الواردة في البحث، وبالتالي من تحليل وتقييم المعطيات.

خصوصية البحث، قوّته ومحدوديّاته

خصوصية وقوّة البحث: تكمن خصوصية البحث في التوجه النقدي النسوي والتاريخي المشارك الذي يحمله البحث، وفي رؤيته لأهمية التعامل مع قضية التوثيق وتسجيل البدايات ومراحل عمل الجمعيات كقضية سياسية وذات أهمية، ومحاولة استحضار ما هو غائب من معلومات أحيانًا لدى الجمعيات نفسها أو لدى القيّمات عليها أو عن بعضها، خصوصًا عندما نتحدث عن جمعيات محلية صغيرة لا تعمل في الغالب على التوثيق والنشر عن أعمالها. وكذلك إشراك الجمعيات نفسها في استحضار المعلومات من خلال تعبئة الاستمارات والمحادثات وبالشكل الذي اخترن أن يستحضرنها به. إضافة إلى الاعتماد على ما تم توثيقه لديهن. وكذلك في رؤيته الشاملة للأمور وتحليلها من خلال سياق تاريخي سياسي مركّب، وليس اختزاله لعوامل مبسّطة.

يتميز البحث في توجهه إلى الجمعيات المحلية التي قلّما تشملها الأبحاث، ومحاولة التقرب منها والاطلاع على عملها عن قرب، وعدم الاكتفاء بفحص الجمعيات القطرية، وقد أعطى ذلك بعدًا إضافيًا ومقارنًا للبحث ووسّع قاعدته.

كما أن قربي من الموضوع كباحثة وناشطة في العمل النسوي ساعدني على رؤية الصورة بشموليتها وبسيرورتها التاريخية وتتابعها، والمساهمة في تعبئة بعض الفراغ المعلوماتي من ناحية سيرورة عمل الجمعيات الأهلية النسائية والنسوية الفلسطينية، التي كنت شريكة في إنشاء بعضها. هذه النقطة يُمكن أن يعُدها البعض، كذلك، نقطة ضعف، في حال تمّ التعامل مع قضية تفاعل الباحث/ة بمعنى عدم الحيادية، كنقطة سلبية أو ضعيفة، أي إلى أي مدى يستطيع الباحث والباحثة أن يكونا في الوقت ذاته، ذاتًا وموضوعًا للبحث. أثيرت هذه القضية مؤخّرًا من قبَل العديد من الباحثات النسويات (موهانتي 2002؛ سبيفاك 2002؛ ناريان 2002).

وأخيرًا، فرغم محدودية استعمال الاستمارات، فإن النقطة الإيجابية في الاستمارات تتلّخص بأن غالبية الأسئلة جاءت مفتوحة، بمعنى أن الجمعيات حدّدت بماذا وكيف تجيب. كما أن البحث لم يحدّد للجمعيات من يقوم بالإجابة، فجاءت الإجابات منوّعة، كُتبت بعضها من قبَل مديرات الجمعيات، وبعضها من قبَل رئيساتها، وبعضها الآخر جاءت كتابة جماعية.

محدوديات البحث: بداية، أتفق في برنامج الدراسات النسوية في مركز مدى الكرمل مع مديرة البرنامج، على أن يكون البرنامج البحثي محددًا من ناحية المواضيع التي سيطرقها، وكذلك من ناحية الآليات التي سيستعملها. بهدف الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات في فترة قصيرة ومحددة زمنًا، ومن أجل عرض نتائجه خلال المؤتمر النسوي الذي بادر إليه برنامج الدراسات النسوية في شهر حَزيران 2007. وبالتالي، تمّ اعتماد آلية الاستمارات المغلقة والقصيرة (أسئلة محدّدة) كآلية مركزية، واستبدالها بفكرة إجراء مقابلات مطوّلة ومعمّقة، كان من الممكن أن تستحضر كمًّا أكبر من المعلومات وتحول الجمعيات إلى فاعلات ومشاركات بقدر أكبر في البحث، من خلال الحوار وطرح أسئلة إضافية لم تطرقها الاستمارات. وقد أخذت بالاعتبار أني كنت قد قابلت شخصيا كباحثة عددًا كبيرًا من القيّمات على غالبية الجمعيات المشاركة في البحث، وذلك ضمن بحث آخر أجريته لصالح مركز دراسات المرأة في جامعة بير زيت، فحص نقاطًا إضافية، وكان البحث المذكور سيصدر في الفترة ذاتها. وبالتالي، لم تكن حاجة إلى الرجوع إلى الأسئلة والمواضيع نفسها، بل كانت هناك حاجة إلى فحص نقاط وقضايا إضافية، من المُمكن أن تشكّل، بمفهوم معيّن، تكملة للبحث المذكور، وتُعطي للقراء صورة واسعة وشاملة حول نشوء الجمعيات النسائية والنسوية، واقعها ورؤيتها المستقبلية.

اعتمدت في هذا البحث موقفًا واعيًا من محدودية المعلومات التي تم استيفاؤها باعتماد الاستمارات فقط، وعدم إجراء مقابلات معمقة، فيما بعد، لاستيضاح بعض الأمور التي ذكرت في البحث. وعليه فقد أبقى البحث العديد من القضايا في عداد السؤال والاستفسار، فلم أتمكن في هذا البحث من الوصول إلى استنتاجات بخصوصها. كذلك، فإن اعتماد الاستمارة جعل الإجابات أكثر رسمية، ولم يمكّني من شمل عدة وجهات نظر، الأمر الذي لمسته في أبحاث سابقة لدى إجراء عدة مقابلات مع بعض الأشخاص في الجمعية، أحيانًا كنت أحصل ليس على وجهات نظر متفاوتة، فقط، بل على معلومات متناقضة. لكن في النهاية احترمت الصوت والمعلومات التي اختارت الجمعيات استحضارها.

وكذلك، يُشار إلى أن البحث لم يشمل جميع الجمعيات النسائية القائمة كالجمعيات

المشتركة: العربية اليهودية، والجمعيات الخيرية.

ملاحظة: لا يعمد البحث إلى التعميم المطلق على واقع ووضع جميع المؤسّسات والجمعيات، ويتطرق إلى الاستنتاج والتحليل، في الأساس، بالنسبة إلى الجمعيات التي شملها البحث، لكنه يأخذ بالحسبان أنها تشكّل غالبية الجمعيات النسائية والنسوية العربية، القطرية والمحلية، أيضًا. وحقيقة أن البحث الحالي قد شمل عددًا أكبر من الجمعيات من شأنها أن تضيف إلى الصورة العامّة، وتوضح بعض الأمور، لكنها لا تغير بشكل جذري من المعلومات أو تحليلها.

معايير اختيار الجمعيات وفترة التوجّه إليها

خصائص الجمعيات - جميع الجمعيات المشاركة هي جمعيات عربية، مسجّلة رسميًّا كجمعيات لدى مسجّل الجمعيات، تتكون من نساء وتتوجّه إلى جمهور النساء. حاولت في البحث أن أصل إلى جمعيات قطرية العاملة على نطاق منطقة جغرافية واسعة تشمل العديد من المدن والقرى الفلسطينية وتغطي مناطق الوجود العربي الفلسطيني الثلاث في هذه البلاد: الجليل (شمال البلاد)، المثلث (المركز)، والنقب (الجنوب). كما حاول البحث أن يصل إلى جمعيات عاملة على نطاق منطقة جغرافية أضيق تشمل بعض القرى والمدن الفلسطينية وتلك المحلية العاملة على مستوى البلدة الواحدة، سواء تعرّف نفسها نسوية أم نسائية.

الجمعيات المشاركة في البحث، معايير اختيارها وفترة التوجّه إليها:

شمل البحث مجموعتين أساسيتين من الجمعيات يُمكن تقسيمها بناء على تقسيمين مختلفين:

- جمعيات قطرية أو وجمعيات محلّية.
- جمعيات نسائية أو جمعيات نسوية.

تنقسم الجمعيات القطرية إلى جمعيات نسوية أو نسائية، بينما تعرف كل الجمعيات المحلية نفسها بأنها جمعيات نسائية، كما يبيّن البحث.

مراحل البحث

المرحلة الأولى - توجّهت من خلال البحث، بداية، إلى الجمعيات القطرية المعروفة والناشطة في الحقل (السوار، كيان، نساء ضد العنف، نساء وآفاق، اتحاد معًا والزهراء)، وهي جمعيات تبين من البحث إمّا أنها تعرّف نفسها نسوية بشكل صريح ومباشر،

وإمّا أنها تعمد بشكل ما إلى إبراز جانب نسوي في عملها كما يفعل مركز الطفولة عندما يعرّف نفسه بأنه "ينهج نهجًا نسويا"، أو كما يفعل اتحاد النساء (معًا) عندما يكتب أن عمله يصب في مجال المفهوم النسوي.

التوزيع الجغرافي

الجليل: نساء ضد العنف (الناصرة)، السوار (حيفا)، كيان (حيفا)، الطفولة (الناصرة)، الزهراء (سخنين)، النساء العكّيات (عكّا).

المثلث: نساء وآفاق (كفر قرع).

النقب: اتحاد معًا (بئر السبع).

المرحلة الثانية – قمت خلالها بالتوجه إلى الجمعيات الإضافية التي علمت بوجودها من خلال الاستمارات أو من "دليل الجمعيات" أو بشكل شخصي من معرفتي ببعض النساء الناشطات فيها، وهي: البير (أم الفحم)، الثريا (نحف)، السنديانة (عكّا)، الجنى (نحف)، تالا (الطيبة).

رغم علمي المسبّق بوجود بعض الجمعيات الإضافية، فإنني اخترت عدم التوجه إليها كونها جمعيات خيرية كما يبدو من تعريفها. أما بخصوص جمعيتَي "الوفاء" و"الأمل"، فبعد إعادة الاستمارة، ورغم أنه تبيّن لي أن الجمعيتيْن خيريتان، فقد قررت إبقاءهما ضمن المجموعة المبحوثة، كنموذج ومثال لجمعيات خيرية، من دون التوسع في هذا النوع من الجمعيات.

مجموع الجمعيات وتوزيعها: وصلت في المرحلتين الأولى والثانية إلى مجموع 18 جمعية، أرسلت لها استمارات. تجاوبت مع اتصالي وشاركت في البحث 15 جمعية منها، وحصلتُ على استمارات معبئة من غالبيتها- 12 من أصل 15. اختارت واحدة منها الإجابة شفهيًّا عبر الهاتف (السنديانة)، وقامت اثنتان أخريان بإرسال موادّ عن الجمعية بدل تعبئة الاستمارة (الجنى، البير). أمّا الجمعيتان المتبقيتان، وهما "نساء اللقية" وجمعية "النهوض بثقافة المرأة" فلم تُعيدا الاستمارات ولم تتجاوبا مع الاتصالات. بينما لم أنجح في الوصول إلى جمعية "المناهل" لتغييرها عناوينها وأرقام هواتفها.

ساعدَتْ في هذا الجزء من البحث، في قضية إرسال الاستمارات ومتابعة تسلّمها، مشكورة، الزميلة سناء خشيبون، عضوة إدارة لجنة التوجيه في برنامج الدراسات النسوية في مركز مدى الكرمل. كما تمّ بناء الاستمارة وتحديد مضمونها

بمشاركة الدكتورة نادرة شلهوب كيفوركيان، مديرة البرنامج.

مصادر المعلومات المعتمدة في البحث

تم اعتماد ما يلي في الجزء الميداني من البحث:

- الاستمارات كمصدر أساس، وقد استندت، في الأساس، إلى معلومات قدّمتها الجمعيات عن ذاتها. وقد علمتُ عن جمعيتين إضافيتين توجهتُ إليهما لاحقًا، لتعبئة استمارات والمشاركة في البحث، هما "السنديانة" و"الجنى"، وذلك لدى إشارة جمعيات أخرى إلى وجودهما من خلال الإجابة عن السؤال الأخير في الاستمارة: "هل لديكن معلومات عن جمعيات إضافية تعمل في المجال النسوي أو النسائي، من المهم شملها في بحثنا".

- أدبيّات ومنشورات الجمعيات وتشمل كذلك تقاريرَ وأبحاثًا.

- "دليل الجمعيات" الصادر عن اتجاه - اتحاد جمعيات أهلية عربية، بنسختيه (2000، 2002)، ويشمل معلومات عن 88 جمعية أهلية عربية، منها 16 جمعية نسائية.

- كتابات وأبحاث سابقة قمت بها، خصوصًا البحث المذكور سابقًا، لصالح معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، والذي نُشر مُلخَّص مكثف له في الدورية الرابعة للمعهد (عبده 2007).

- مقابلات ومحادثات ومكاتبات مع بعض القيّمات على بعض الجمعيات وشخصيات ذات صلة.

يُشار إلى أنني اعتمدت في الأجزاء الأخرى من الكتاب وخصوصًا الجزء التاريخي، إضافة إلى ما ذُكر سابقًا، مصادر وكتابات إضافية ومحادثات مع شخصيات كان لها دور في تأسيس بعض الأطر المذكورة.

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج البحث

يستعرض هذا الفصل نتائج البحث الميداني وقد تمّ توزيعه إلى قسمين اثنين. يشمل القسم الأول عرضًا وتحليلاً للمعلومات التي تم استيفاؤها مباشرة من خلال الإجابة عن أسئلة الاستمارة في الأساس، إلى جانب استكمال بعض المعلومات الناقصة أو غير الواضحة من خلال قراءة ومراجعة ما نشرته الجمعيات ذاتها من أدبيات مختلفة وعلى صفحات مواقع بعضها؛ بينما يطرح القسم الثاني معلومات إضافية غير تلك التي اهتممت بفحصها مباشرة من خلال الاستمارة ولم تكن جزءًا من الأسئلة لكن الإجابات شملتها، وكوني قررت التطرق إليها كمواضيع احتجت إلى مراجعة أدبيات ومنشورات إضافية للجمعيات المشاركة بُغية التوازن في المعلومات، والعودة إلى تصريحات سابقة للقيّمات على بعض الجمعيات المشاركة. ساعدت هذه المعلومات مجتمعة على عرض صورة أكثر شمولية حول واقع الجمعيات النسائية والنسوية الناشطة اليوم في الساحة، وحول رؤيتها المستقبلية وانطلاقاتها. من هذا المنطلق، رأيت أهمية إدماجها في هذا الفصل. تجدر الإشارة هنا مجدّدًا إلى أن بعض الجمعيات وهي "البير" و"الجنى"، لم ترسل لنا الاستمارات لكنها أرسلت بدلاً من ذلك ورقة زودتنا ببعض المعلومات، وبالتالي لم يتم التطرّق إلى الجمعية في جميع البنود الواردة في هذا الفصل كون المعلومات المرسلة لا تغطي جميع التفاصيل المطلوبة. هنالك جمعية واحدة – وهي جمعية "السنديانة" - لم تقم بتعبئة الاستمارة كتابيًّا، لكنها قامت بإعطاء الإجابات من خلال محادثة هاتفية مع مديرتها. كما أن هذا الفصل، خلافًا للفصل الثالث، لا يتطرق في نقاشه إلى جمعيات غير قائمة اليوم مثل "الفنار" و"جفرا"، أو جمعيات أخرى قائمة اليوم لكنها لم تشارك في البحث مثل "المنتدى العربي لجنسانية الفرد والأسرة" في حيفا (2006) أو "اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية" (2008) التي تشكلت كجمعية بعد أن تمّ تجميع الاستمارات وتحليلها، أو أنها كانت في حينه وما زالت مشروعًا ضمن جمعية، مثل "أصوات".

القسم الأول - أسئلة ومواضيع البحث

يمكن تحديد مواضيع البحث والأسئلة التي عكستها أسئلة الاستمارات في الجدول التالي:

مواضيع البحث (هذا الجزء لم تشمله الاستمارات الموزّعة على الجمعيات)	المواضيع كما انعكست من خلال أسئلة الاستمارات (هذا الجزء شملته الاستمارات)
تعريف أولي – الاسم (الاسم كجزء من تعريف الهوية).	اسم الجمعية/المؤسّسة؟
تعريف أعمق- الهوية. مدى وضوح الهُوية ومركباتها وعناصرها (نسوية، نسائية، طائفية، محلية، قومية، وطنية، مدنية، سياسية، اجتماعية... وهلمّ جرًا).	1. من نحن؟ كيف تعرفن الجمعية؟
البداية ونقطة الانطلاق – الدوافع والأسباب لإقامة الجمعية (وعي، احتياجات، ونواقص). والأشخاص الذين كانوا من وراء إقامتها. استعراض مسيرة العمل مع التشديد على مراحل مهمة في حياة الجمعية، فيما لو وجدت.	2. أين وكيف بدأنا؟ خطوات مفصلية في طريقنا
الفكر الموجهة والمنطلقات.	3. ما هو الفكر المسيّر للجمعية؟
وجود خصوصية وتمايز في الجمعية عن الجمعيات الأخرى القائمة ومدى وعي القيّمات عليها لذلك.	4. التمايز/خصوصيتنا؟
هل حدّدت الجمعية توجّهًا ورؤية مستقبلية لذاتها وكيف تعرضها. هل تملك الجمعية رأيًا أو توجهًا جماعيًا. ما هو توجّه الجمعية ورؤيتها الجماعية.	5. إلى أين كجمعية؟ إلى أين معًا؟ (الرؤية المستقبلية)
تحديد النواقص، الصعوبات والاحتياجات.	6. ماذا ينقصنا؟ ماذا نحتاج؟
معرفة بوجود أطر نسائية أو نسوية أخرى محلية أو قطرية.	7. هل لديكن معلومات عن جمعيات إضافية تعمل في المجال النسوي أو النسائي، من المهم شملها في بحثنا. الرجاء تزويدنا بأسماء وطرق الاتصال مع هذه الجمعيات إذا أمكن.

تعريف أولي وتعريف معمّق لهوية الجمعية ومركّباتها

يركّز التعريف في الاستمارة على قضية الهوية، بداية بتعريف أولي- اسم الجمعية/ المؤسّسة، كيف تُسمّي الجمعية نفسها. ويأتي السؤال الأول: "من نحن؟ كيف تعرفن الجمعية؟" ليعطي تعريفًا أعمق للهوية وفحص مدى انعكاسها ووضوحها في الكتابة وفي تحديد مركّباتها وعناصرها المختلفة.

بناء على مُعاينة الإجابات، أورد فيما يلي تحليلاً للمعلومات والطروحات حول الهوية والتعريف الذاتي للجمعية، وقد تمّ تجميع المعلومات المستقاة من الإجابات وعرضها وتحليلها في هذا البند تحت تعريفين أساسيّين شملتهما الإجابات ذاتها: يتطرق الأول إلى البعد النسوي في الهوية؛ بينما يتطرق الثاني إلى البعد القومي - الوطني والمدنيّ.

البعد النسوي في تعريف الهوية

النسوية مركب واضح في التعريف:

يُستدل من مراجعة الاستمارات وأوراق الجمعيات المرسَلة لنا والمشارِكة في البحث، أن ثلثها - مجموع خمس جمعيات من أصل خمس عشرة جمعية، عَرفت نفسها بشكل واضح بأنها نسوية. ما يميزها هو كون جميعها جمعيات قطرية. وقد عرّفت نفسها من خلال استعمال تعبير "نسوية" أو مفهومه كمرافق مباشرة للتعريف أو الاسم أو موضحًا له في الاستمارة، فجاءت كما يلي: "كيان- تنظيم نسوي"، "السوار- الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية"، "الزهراء - جمعية نسوية"، "نساء وآفاق- تنظيم نسوي". كما يظهر تأكيد ذلك في كتابات أخرى غير الاستمارة. ففي موقعها، تكتب "نساء وآفاق" على سبيل المثال، في صفحة الغلاف أن الجمعية "أقيمت من قبل مجموعة من النسويات الناشطات في منطقة المثلث" وفي تعريفها: من نحن؟ تكتب أنها "جمعية نسوية تسعى لتغيير الواقع الاجتماعي للنساء الفلسطينيات في إسرائيل" (www.nissa-wa-aafaq.org). ومثلها تفعل جمعية "نساء ضد العنف"، التي تكتب إجابة عن السؤال من نحن؟ في الاستمارة، أنها "جمعية نسوية عربية" وتؤكد جمعية نساء ضد العنف في موقعها في البند الرابع من منطلقات - بطاقة تعريف، أيضًا، أنها جمعية نسوية وتشير هناك إلى خصوصيتها "كجمعية نسوية عربية" (www.wavo.org). ويتكرر التشديد والتأكيد على النسوية لديها وفي تعريفها لذاتها في مواقع أخرى كما في موقع "النساء في ظل قوانين الإسلام"، حيث تبين هناك

أن ما جمع "العضوات منذ البداية فكر نسوي يقود عملهن ويوجهُهُن في علاقاتهن وتعاملهن مع ما يعالجنه من مشاكل" (www.wluml.org/arabic/links.shtml).

النسوية مركب غير واضح في التعريف:

ويتبيّن أنه رغم أن غالبية الجمعيات المحلية في الأساس لا تعرّف نفسها كتابة بأنها نسوية وإنما نسائية، فإنها تعرض خليطًا من المعلومات حول هُويّتها عندما تشير في بعض المواقع إلى مرجعيات نسوية في عملها أو أنها تعرض فكرًا نسويا من دون أن تقوم بتفسير ذلك بشكل واضح. فتقول هوية "الجنى" إنها جمعية نسائية، لكنها تشير في موقع آخر إلى أنها تعمل على تمكين نسوي. وتقول هوية "تالا" إنها جمعية نسائية رغم أنها تعرض أفكارًا ومفاهيمَ نسوية عندما تتحدث عن "دور التمييز الجنوسي في التأثير سلبيًّا على مكانة المرأة". وتؤكد نهاية حبيب من الجمعية أن تعريف نسوي أو نسائي سبَّب للمبادرات إلى إقامة الجمعية إشكالية فقررن تبنّي "حلّ وسط بتعريفها جمعية بمبادرة نسائية" (استمارة البحث، 17 آذار 2007)، ولكن الجمعية تتحدث عن أهمية إدماج المرأة "في مواقع صنع القرار وفي نجاحهن في ذلك"، وهي مفاهيم وطروحات يُمكن تعريفها أنها نسوية وهو مطلب أساسي ويشكل محور مشاريع جمعيات نسوية كجمعية "نساء ضد العنف".

كما أن القيّمات على بعض الجمعيات التي عرّفت نفسها بأنها نسائية وضحن أنهن، شخصيا، مع وعي نسوي، لكن هناك تفضيلاً لعدم تعريف الجمعية بالنسوية، لما يُمكن أن يخلقه من رفض محتمل للجمعية لدى الجمهور. فقالت واحدة من مؤسّسات إحدى الجمعيات المحلية، والتي فضلت عدم الكشف عن اسمها: "نحن لا نعرّف أنفسنا نسويات لأن ذلك سيُعطي شرعية للرجال لأن يمنعوا وصول نساء، ونحن معنيات بكل النساء، خصوصًا النساء الموجودات في البيوت" (محادثة هاتفية، 23 نيسان 2007، الاسم محفوظ). نجد أن عدم تعريف الجمعية ذاتها كنسوية أو تَراوُح التعريف ما بين نسوي أحيانًا، ونسائي أحيانًا أخرى، يتكرر في جمعيات تعمل في مستوى مناطقي كجمعية "سدرة"، أو حتى اتحاد جمعيات نسائية كاتحاد معًا في النقب، أو جمعيات تعمل في مستوى قطري كمؤسّسة حضانات الناصرة. فتعرّف جمعية "سدرة" نفسها بأنها "جمعية نسائية في النقب" مع أن مراجعة برامج عملها ومشاريعها تبيّن أنها تشمل وعيًا وبعدًا نسويين. وتبيّن الاستمارة ذلك عندما تتحدث عن "تمكين النساء اقتصاديا ورفض العصبية القبلية" (طاقم الجمعية، 31 كانون الثاني 2007، الاستمارة). ونجد أن إطار "معًا - اتحاد الجمعيات النسائية العربية في النقب" والذي تنشط ضمنه هذه الجمعية وتشكل أحد أهم محاوره الثلاثة، كونه مركّبًا من ثلاث جمعيات كبرى، إضافة إلى بعض الجمعيات الأخرى الفاعلة في

المنطقة، يتبع، كذلك، التوجه ذاته في تعريفه لهُويّته. فيعرف نفسه بأنه "يعمل مع الجمعيات النسائية العربية في النقب"، و"سدرة" كُبراهن. لكنه يشير كذلك إلى أنه يعمل "وفق طرق العمل النسوي" (صفاء شحادة، 17 كانون الثاني 2007، استمارة البحث). ونجد أن "مؤسّسة حضانات الطفولة - مركز الطفولة"، وإن كانت تعرّف نفسها نسائية في الاستمارة، فإنها في موقع آخر في الاستمارة ذاتها، تشير إلى "اعتماد النهج النسوي في عملها" وأن التنظيم "يسعى لتطوير نهج نسوي" (الاستمارة، 8 كانون الثاني 2007).

وعليه يُمكن القول إن مصطلحات "طرق العمل النسوي"، و"نهج عمل نسوي" و"اعتماد فكر نسوي" تقول لنا إن الجمعية تعمل وفق مفاهيم نسوية وإن لم تعرف نفسها كذلك؟ والسؤال، هل تعي القيّمات على تلك المؤسّسات هذا الأمر، وهل تقصد عرضه بهذه الطريقة! وهل يعود إلى التخوف المجتمعي من قضية النسوية؟!

إن عدم الوضوح في تعريف الجمعية، ما إذا هي نسوية أم تحمل فكرًا نسويا، ميز في مرحلة سابقة جمعيات إضافية من تلك المشاركة في البحث والتي يبدو أنها قد حسمت الأمر مؤخرًا لصالح تعريف نفسها بنسوية. فنجد أن "الزهراء" تعرّف نفسها في الاستمارة بأنها "جمعية نسوية" (استمارة البحث، 2007) إلاّ أن الأمر لم يكن متفقًا عليه سابقًا بين القيّمات على الجمعية ذاتها. ففي مقابلات سابقة أجريتها مع القيّمات على الجمعيات ضمن بحث سابق، عرّفتها وفاء طراد – شاهين، مديرة الجمعية، أنها نسوية، بينما قالت عودة عبد الحليم، رئيسة إدارة الجمعية: "نحن لا نعرفها كجمعية نسوية... لكن إلى اليوم لم يتوافر لنا تعريف واضح حول ما إذا كانت الجمعية تعمل كجمعية نسائية أم نسوية" (29 كانون الأول 2004). وفي مواقع أخرى تربط الجمعية بتعريفها بين نسوي ونسائي، فيأتي المصطلحان مرادفين. فتقول في أوراق التعريف التي وزعتها الجمعية إن "رؤيتها هي بناء قاعدة نسوية نسائية قطرية" وتعرف الجمعية هناك ذاتها بما يلي: "الزهراء- جمعية لرفع مكانة المرأة".

تشير هذه النماذج مجتمعة إلى، ولربما تؤكّد، أيضًا، على التخوّف المجتمعي من قضية النسوية والتعريف النسوي، والذي يرتبط في كثير من الأحيان، كما أشرت في الفصل الرابع في تهمة "التغريب"، بمعنى أن الفكر النسوي، نشأته وأصوله غربية، وبالتالي يُنظر إليه لدى الكثيرين على أنه مرفوض ومتهم وغير ملائم لمجتمعنا المحلّي الذي عانى تاريخيًّا من الاستعمار الغربي الذي مرت به المنطقة وشعوبها. ومن المُمكن أن يدل كذلك على عدم رغبة هذه الجمعيات في الدخول بمواجهة مع المجتمع أو تحاشيها للصدامات الفكرية خصوصًا مع مفاهيم مذوّتة داخله والتي

ترتبط بقضية تحرر المرأة ونيلها لحقوقها، والذي يتم ربطه من قبَل المجتمع بالمفهوم النسوي وبأصول غريبة - غربية، وبالمفاهيم التي حملها هذا المصطلح من الغرب ومدلولاتها، خصوصًا تلك التي تتعلق بالتحرر الجنسي والمثلية الجنسية والإجهاض، والتي تواجه معارضة في الغرب ذاته وليس لدينا، فقط. ويتم أحيانًا كثيرة حصر مفهوم النسوية والتحرر ضمنها فقط، متجاهلين مطالبَ وأصواتًا أخرى. وبالتالي يكون أسهل على الجمعيات - حتى التي تحمل فكرًا نسويا وغير المعنية بالصدامات مع مجتمعها - أن تعرّف نفسها بالنسائية، فتكون بذلك أكثر مسايرة للمجتمع وأقل تحديًا له مما يساعد على قبولها مجتمعيًا وانتشارها.

يطرح هذا الأمر برأيي تحديًا أمام الجمعيات النسوية والنسائية خصوصًا التي تحمل فكرًا نسويا، لكنها لا تعرّف نفسها بأنها كذلك، حول دورها في مواجهة هذه التهمة والعمل على تغيير النظرة السلبية الخاطئة والتخوف من النسوية كفكر وممارسة بدءًا بذاتها كنموذج يُقتدى به. وربما تكون هناك حاجة إلى أن تطرح الجمعيات هذه القضية للنقاش والفحص الداخلي، وأن تخرج بخطوات عملية وبمواقف واضحة منها.

يتضح من المعلومات الإضافية التي تم استبيانها في هذا البند أن الجمعيات النسائية التي تُدمج في عملها قضايا المرأة والطفولة، ورغم عملها على قضايا النساء، تقوم بالتشديد في تعريفها على كونها أطر طفولة، مثل "جمعية النساء العكّيات - مركز تربوي"، و"مؤسّسة حضانات الناصرة - مركز الطفولة".

البعد القوميّ، الوطني والمدني في تعريف الهوية

يُمكن تحديد إنعكاس مركبات الهوية السياسية بالبعد القومي والوطني والمدني، من خلال الاستمارة لدى الجمعيات النسائية والنسوية المشاركة، بما يلي:

خلط البعد القومي بالوطنيّ: لا يتم التمييز ما بين البعد القومي والوطني في غالبية التعريفات، فتستعمل كلمة فلسطين وكلمة عربي للدلالة على الأمر ذاته، أحيانًا تُستعمل الكلمتان بشكل مترادف وأحيانًا تُستعمل إحداهما، فقط. فتتحدث استمارة "الجنى" عن "مكانة المرأة الفلسطينية" وعن "أبناء المجتمع العربي" (الجنى، الاستمارة)، وتؤكد الإجابات الواردة في استمارة جمعية "تالا" أنها أقيمت لتدعيم وتمكين "المرأة العربية" وتتحدث في الورقة ذاتها عن خصوصية وضع "المرأة الفلسطينية" ("تالا" - استمارة سابقة). وتبيّن استمارة جمعية "النساء العكّيات" أنها قامت لتحسين وضع "المرأة العربية عمومًا والعكّية خصوصًا". وتعرّف جمعية "السوار"

نفسها مرة بأنها "الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية" (موقعها ونشراتها)، ومرّة بأنها تنظيم "عربي فلسطيني" (الاستمارة). وتؤكد أن نضالها ينبع من "الانتماء القومي".

بعدٌ محلّي للهوية الوطنية: هناك جمعيات لا تذكر في أوراقها المرسلة لنا ولا في استماراتها، كونها عربية أو فلسطينية، لكنها تستعمل مصطلحات أخرى لها دلالات قومية أو وطنية. فتستعمل جمعية "نساء وآفاق" تعبير "البلاد" وتتحدث عن "المرأة العربية في البلاد" رغم أنها في موقعها تؤكد فلسطينتيها وعملها مع نساء فلسطينيات. وتتحدث أخرى كجمعية "الوفاء والأمل" النسائية عن البلدة أو البلد عندما تشير إلى أنها أقيمت بيَد "مجموعة من السيدات في باقة الغربية" (الحاجة رقية بيادسة، الاستمارة) فتعطيها بذلك تحديدًا وطنيًّا جغرافيًّا محليًّا، لا يعني الأمر أن هناك تغييبًا للهوية القومية أو الوطنية، بل ربما يكون الأمر نابعًا من عدم انتباه لأهمية توضيحها أو لتعامل بسيط وغير مركب مع الأمور أو لتشديدها على المحلّي، لأنها تُعنى بقضايا داخلية محلية، وربما من منطلق اعتبار الأمر بَدَهِيًّا أو مفهومًا ضمنًا، بمعنى أن لا حاجة لتعريفه أو توضيحه.

يظهر التشديد على هذا البعد لدى الجمعيات المحلية - المناطقية: "جمعية النساء العكّيات"، "معًا - اتحاد الجمعيات النسائية في النقب"، "الثريا – نادي نساء نحف" التي تتحدث عن "البلد" وعن "النساء في البلد". وتتحدث "سدرة" كذلك عن بعد محلّي عندما تشير إلى أنها تعمل "محاولة التغيير في المجتمع البدوي" (استمارة سابقة)، وتشدّد جمعية "البير" في بعض المواقع على البعد المحلّي، عندما تتحدث عن النساء من "وادي عارة" وأحيانًا على البعد المجتمعي، عندما تتحدث عن "النساء من المجتمع العربي".

الوطني والمدني كمركبات واضحة في هوية الجمعيات: تستعمل بعض الجمعيات تعبير "فلسطيني" بوضوح في تعريفها أو اسمها، ويرافقه تحديد "في إسرائيل"، فتقول "الزهراء" إنها جاءت "بمبادرة من نساء فلسطينيات" وتعمل على تعزيز "المرأة العربية الفلسطينية في إسرائيل". وتقول جمعية "نساء ضد العنف" إنها أقيمت بمبادرة مجموعة نساء "فلسطينيات مواطنات في دولة إسرائيل"، وتعرّف نفسها أنها "جمعية نسائية عربية تعمل على معالجة قضايا المرأة الفلسطينية في إسرائيل" (استمارة سابقة). وتورد جمعية نساء وآفاق شرحًا عن "الفلسطينيّين الذين يعيشون في منطقة المثلث في إسرائيل" (موقع الجمعية)، المنطقة التي نشأت فيها الجمعية وتنتمي إليها مؤسّساتها. وتتحدث كيان عن "المجتمع الفلسطيني في إسرائيل" (موقع "كيان" الإلكتروني). يميز هذا الأمر كذلك تعريف لجنتي العمل اللاتي ذكرتهما في فصل سابق/الفصل الثالث: "لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية"

و"لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل". فتشير الأولى إلى أنها "نشأت على خلفية وجود مشاكل عديدة تعانيها النساء الفلسطينيات في مجال الأحوال الشخصية، ناتجة عن المكانة المتدنية للنساء الفلسطينيات في إسرائيل" (لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل 2006، 191)، ويحمل تعريف اللجنة الأخرى لنفسها المركبات ذاتها: "لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل" (المصدر السابق، صفحة الغلاف). إذ يتكرر استعمال مصطلح إسرائيل لتحديد أية شريحة من النساء الفلسطينيات يتم الحديث عنها - بالبعد المدني كمواطنات في إسرائيل، لتمييزها عن باقي الفلسطينيات. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المشاريع تتمحور في البعد المدني والخدمات وتحصيل حقوق مدنية للنساء والعمل على تغيير قوانين وتحسين بعضها الآخر، ومنها قانون منع العنف داخل العائلة وقانون الأحوال الشخصية، وهي أبعاد مدنية للعمل.

كما تبيّن المعلومات المستقاة من الاستمارات في هذا البند، أن مركبات الهوية (القومي والوطني والمدني) حاضرة في هوية الجمعيات وفي تعريفاتها بتفاوت حول التشديد على هذه المركبات وكيفية التعامل معها.

البدايات ومراحل مفصلية في طريق الجمعية

لقد عالج البند الثالث من أسئلة الاستمارة، والذي انقسم بدوره لعدة أسئلة، قضية البدايات من عدة جوانب وتفَحَّص مراحل مفصلية في طريق الجمعية. أعرضها هنا تحت عناوين جانبية تعتمد ما تمّ استقاؤه من معلومات.

البدايات

زمنيًا، مكانيًا ونوعيًا: يُستدل من مراجعة الاستمارات أن نشوء الجمعيات المشاركة في البحث توزّع على فترات زمنية مختلفة. فقد ظهرت جمعية "النساء العكّيات" في السبعينيات، وتحديدًا عام 1976، كمبادرة للعمل على قضايا المرأة، كجمعية فلسطينية مستقلة غير منتمية سياسيًا لحزب معيّن، إضافة إلى عملها في حقل الطفولة.[48] وشهد عقد الثمانينيات قيام مجموعة من الجمعيات النسائية تركز عملها أساسًا في مجال الطفولة المبكّرة والنساء وهي: "السنديانة"، التي بدأت عملها عام 1988، لكنها سُجّلت لاحقًا كجمعية رسمية؛ مؤسّسة حضانات الناصرة التي أنشئت عام 1984، ثم أسّست داخلها "مركز الطفولة" 1989. وشهد عقد التسعينيات

48. للتذكير فإن حركة «النساء الديمقراطيات»، والمسجّلة كجمعية، نشطت في الحقلين (الطفولة والنساء) منذ الخمسينيّات وقبل تأسيسها عملت عضواتها العربيّات ضمن "حركة النهضة" التي كُن قد أقمنها عام النكبة.

انطلاقة العمل النسوي الفلسطيني المأسس وعلى نطاق قطري ("نساء ضد العنف"، "السوار"، "كيان"). إضافة إلى زيادة عدد الجمعيات النسائية المحلية بشكل ملحوظ ومميّز سابقًا، إذ تشير الاستمارات إلى أن ثماني جمعيات من أصل خمس عشرة جمعية مشاركة في البحث انطلقت في التسعينيات وهي: "نساء ضد العنف" (1992)، "السنديانة" (1993)، "الوفاء والأمل" (1993)، "السوار" (1997)، "الزهراء" (1997)، "كيان" (1998)، "سدرة" (1998)، و"الثريا" (1999). عدا جمعيات إضافية قامت وتوقفت بعد سنوات خلال التسعينيات كجمعية "حفرا" (1990) وجمعية "الفنار" (1991)، وعادت سنوات الألفين لتشهد ظهور جمعيات إضافية: "نساء وآفاق" (2000)، واتحاد "معًا" (2000)، و"الجنى" (2001)، وجمعية "تالا" (2006)، و"البير" (2007).

الخطوات والمشاريع الأولى: تُشير جمعية "نساء ضد العنف" في الاستمارة إلى أنها قامت بفتح "أول مركز مساعدة لضحايا العنف الجنسي والجسدي باللغة العربية وأول ملجأ وبيت انتقالي للنساء والفتيات الفلسطينيات في إسرائيل"، وأقامت "أول خطّ ساخن لها باللغة العربية" (لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل 2006، 189). وعليه يكون هذا أول خطّ وأول مركز عربي يعمل ضمن جمعية فلسطينية - عربية ومن مدينة عربية. لكن تجدر الإشارة إلى أنه سبقت ذلك، كما أشرت في فصل سابق، إقامة ثلاثة خطوط عربية ولكنها أنشئت ضمن مؤسّسات إسرائيلية (عربية - يهودية) في مدينتي القدس وحيفا.

تشير "السوار" إلى أن أول خطوة كانت "إقامة خطّ طوارئ". وتبيّن "الزهراء" أن الخطوة الأولى كانت تأسيس لجنة تعمل على سدّ احتياجات النساء محليًا". وتبيّن "الثريا" أن بداية الطريق كانت عبر إقامة "نادٍ نسائي" ثم تحولن إلى جمعية. وتشير "سدرة" أن البداية كانت من خلال لقاء ضمن دورة تأهيل لإدارة مشاريع جماهيرية وكان العمل على "بناء مشروع وتنفيذه". وتبيّن "السنديانة" أن أول خطوة كانت "إقامة حضانة وروضة في عكّا وكذلك فعلت جمعية "النساء العكّيات". وكذلك أول خطوة لـ"مركز الطفولة" كان افتتاح المركز، وتبيّن جمعية "الوفاء والأمل" أن أولى خطواتها كانت إقامة جمعية خيرية مع لجنة أمهات لمساعدة الطلاب وتحسين أوضاعهم.

وتُراوح الخطوات الأولى ما بين تقديم خدمات تدعيم مهْنية، ترفيه وإثراء، تقديم خدمات للأطفال والطلاب ومساعدة للأمهات.

الدوافع والمحرّك الأساس لإنشاء هذه الجمعيات: رغم أن قلة من الجمعيات عَزَت المحرّك الأساس لقيامها إلى أسباب فكرية وسياسية مباشرة، ومع أن الغالبية العظمى من

الجمعيات أشارت إلى أن المحرّك الأساس لقيامها تلخّص بسدّ احتياجات وتقديم خدمات وملء فراغ أوجده تقصير مؤسّسات الدولة في توفير الخدمات للنساء العربيات. يُمكن برأيي رؤية أن المحرك لإنشاء كلّ هذه الجمعيات فكري وسياسي. كون توفير خدمات من جراء تقصير الدولة ومؤسّساتها يعتبر أمرًا سياسيًا بالدرجة الأولى. الأمر الذي تعيه العديد من الجمعيات وتبرزه في تقاريرها المختلفة كتقرير "سيدو" على سبيل المثال، إلا أنه لم يبرز على هذا الشكل أو لم يتمّ تعريفه كذلك في الاستمارات.

فمن جهة، بيّنت "السوار" أن انطلاقتها جاءت في أعقاب انفصالها عن مجموعة عمل نسوية عربية يهودية عملت ضمن "مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية" الحيفاوي، وشدّدت على أن الدافع الأساس لقيامها تلخّص برفض علاقات القوة القائمة بين الطرفين العربي واليهودي، وبكلماتها: "انتماؤنا لمجتمعنا الفلسطيني، ورفضنا الخضوع لأي معادلة سيّد وخاضع ورفض كل أشكال التمييز والقهر". وأكد تنظيم كيان أنه "قام من أجل إحداث تغيير اجتماعي، يسعى لرفع مكانة المرأة ولزيادة مشاركتهن الفعالة في المجتمع". وأنشئت جمعية "سدرة" في أعقاب "رغبة مشتركة في محاولة لتغيير المجتمع البدوي وخصوصًا وضع النساء". وأنشئت جمعية "الجنى" بهدف "تحقيق التقدم الثقافي والاقتصادي للمجتمع ونهضته الاجتماعية والتأكيد على هُوِيّته الوطنية والحضارية".

في المقابل بيّنت جمعية "نساء ضد العنف" أنها قامت بفعل "غياب خدمات مهْنية في مجال العنف"؛ وقامت "الزهراء" لأجل "سدّ احتياجات النساء اجتماعيًّا وسياسيًا واقتصاديا على المستوى المحلّي"؛ وأنشئ "مركز الطفولة" بسبب "النقص الكمّي والنوعي في مجال الطفولة المبكّرة والنقص في الإمكانيات المتاحة للنساء؛ وكذلك الأمر بشأن جمعية "السنديانة" وجمعية "النساء العكّيات"، إذ تقول الأخيرة إنها قامت "نتيجة عدم وجود حضانات وروضات عربية لاستيعاب أطفال الأمهات العاملات". وأشارت جمعية "الوفاء والأمل" كذلك إلى أنها قامت "لسدّ نواقص ولوازم الطلاب"؛ وقامت جمعية "البير" بسبب "النقص في وجود المرأة في الحيّز العام في وادي عارة".

من الواضح أن العمل على سدّ النقص في الخدمات المذكورة أعلاه، يُمكن تصنيفه مباشرة في خانة تصنيف الخدمات كما ورد في الاستمارات، لكن لو فحصنا الأسباب التي تقف وراء هذا النقص لوجدناها أسبابًا سياسية، وإن لم تُشِر الاستمارات إلى ذلك صراحة، سواء أتلك المرتبطة بطابع الدولة وعلاقتها بالمواطنين العرب، أم تلك المرتبطة بمبنى المجتمع وبالإمكانيات المتاحة للمرأة داخله والتي يُمكن التعامل معها حسب المفهوم النسوي كأسباب سياسية، أو كليهما معًا. تقوم بعض الجمعيات بتوضيح العلاقة المباشرة القائمة بين تقديم الخدمات والأوضاع السياسية التي تعانيها

المرأة العربية، كما تفعل استمارة "السوار" حين تتحدث، على سبيل المثال، عن أهمية تقديم الخدمات للنساء الفلسطينيات، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيتهن المجتمعية والقومية؛ أو حين تؤكّد ابتهاج خوري،[49] المديرة العامّة لجمعية "السنديانة"، في معرض محادثة هاتفية معها (يوم 19 آذار 2007)، أن عدم الدعم البلدي أو الحكومي كان له الأثر السلبي على توقّف بعض المشاريع داخل بعض الجمعيات.

يتبيّن مما ورد أعلاه، أن غالبية الجمعيات، سواء أتلك التي تعرّف نفسها كنسوية أو نسائية، أم معظم تلك التي بدأت بحسَب تعريفها على أساس فكري سياسي، أو على أساس تقديم الخدمات، كانت قد بدأت عملها على أساس خدماتي (خطوط الطوارئ في "السوار" و"نساء ضدّ العنف"). ظهرت بدايات بعضها عبر مشاريع (سدرة) ولجان (الزهراء) ونوادٍ نسائية (الثريا)، تحولت لاحقًا إلى جمعيات.

بخصوص الجمعيات التي تُدمج حاليًا ما بين العمل على قضايا الطفولة والنساء، يظهر كذلك أنها بادرت إلى عملها على أساس عرض خدمات أولاً، في المرحلة التأسيسية الأولى - خدمات مباشرة للأطفال: روضات، وحضانات، ومراكز لتأهيل المربيات والحاضنات ("مركز الطفولة"، "النساء العكّيات"، "السنديانة")، ثم، في مرحلة لاحقة، وسّعت مجال عملها ليشمل التمكين في مجالات أخرى مختلفة: اقتصادي، اجتماعي، تثقيفي، توعية للحقوق وغيرها.

وعمليًا، فإن غالبية الجمعيات المشاركة في البحث، باستثناء تنظيم "كيان" وجمعية "نساء وآفاق"، بدأت عملها في مجال تقديم الخدمات أو تطويرها أو لسدّ نقص قائم فيها. يدل هذا على تكافل اجتماعي واستعداد للتطوّع ووعي سياسي لدى النساء كجزء من المجتمع، لضرورة توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية لتطوّر المجتمع بجميع أفراده، بمن فيهم النساء والأطفال، والوعي لضرورة العمل على المستويْن المحلّي والقطري في هذه المجالات، إذ ينبع النقص أساسًا في هذه الخدمات، كما نوّهت سابقًا، من تقصير الدولة في القيام بدورها ومسؤوليتها تجاه مواطنيها من العرب الفلسطينيّين.

من المهم أن تعي الجمعيات الدور السلبي الذي تلعبه الدولة في تكريس نقص الخدمات كوضع دائم، وإشغال الجمعيات في سد هذه الثغرات.

مؤسّسات الجمعيات: تقول "الزهراء" إن بدايتها جاءت من قبل "نساء فلسطينيات نشيطات اجتماعيًا وجماهيريًا من سخنين ... لتكون بمثابة امتداد لنشاطات

49. يشار إلى أن السيدة ابتهاج خوري وافتها المنية قبل نشر هذا الكتاب.

تنظيمات نسائية سياسية أخرى كحركة النساء الديمقراطيات". وتؤكد "نساء ضد العنف" أن البداية كانت من طرف "نساء فلسطينيات مواطنات دولة إسرائيل، مهْنيات ونشيطات في مجال المرأة". وتبيّن "السوار" أن الجمعية أقيمت بيَد "متطوّعات سابقًا في مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية". وتؤكد "كيان" أنها أقيمت من طرف "نساء عربيات"، وتشير "السنديانة" إلى أنها جاءت بمبادرة من "النساء الديمقراطيات" في عكّا، و"مركز الطفولة" من قبل "نشيطات في العمل الاجتماعي"، وتبيّن "الثريا" أن إقامتها كانت من قبل "مجموعة نساء، مديرة وعضوات، وأن تأسيس "تالا" جاء "بمبادرة نسائية"، وتؤكد "البير" أنها ولدت من لقاء خمس نساء من وادي عارة وباردیس حنا ... نساء أكاديميات قياديات في مجالات التربية والثقافة". وأمّا جمعية "معًا" فهي ثمرة "عضوات الجمعيات العربية النسائية البارزة في الحقل في النقب"، وكذلك "سدرة" فهي تشكلت من قبل "مجموعة نساء قياديات مبادرات طموحات من شتى أنحاء النقب، التقين في دورة تأهيل مشاريع جماهيرية".

يتضح من معاينة القواسم المشتركة للنساء المبادرات والقيّمات على التنظيمات ما يلي:

العمل المحلّي هو ثمرة نشاط نساء محلّيات ويطرق قضايا محلّية: تؤكّد "الزهراء" على أن عملها اعتمد على عدد من النساء من سخنين؛ وتشير "السنديانة" إلى كون النساء المبادرات لها من عكّا، ويُركزن في تعريفهن على المرأة عمومًا والعكّية خصوصًا؛ وكذلك تفعل جمعية "تالا" في تركيزها على دعم المرأة العربية عمومًا والطيباوية خصوصًا"؛ وتركز "سدرة" و"معًا" على النساء العربيات في النقب. وتشير "البير" إلى كون القيّمات عليها من المِنطقة ذاتها. ويدل ذلك على أخذ المرأة دورًا مباشرًا وأساسيًّا في العمل المحلّي وفي الهَم المحلّي، كون النساء يعانين مباشرة من النواقص المحلّية، سواء أكان ذلك في قضايا ترتبط بهن مباشرة أم بأبناء وبنات العائلة، وربما يعطيهن وجودهن جغرافيًّا في مِنطقة واحدة قوة ودفعة للتغيير والتأثير.

شريحة الأكاديميات والناشطات السياسيات وراء إقامة الجمعيات: وكذلك، يُستدل أن النساء القيّمات على المشاريع والجمعيات ينتمين، غالبًا، إلى شريحة الأكاديميات المثقفات، والمتعلمات، والقياديات، والناشطات جماهيريًّا واجتماعيًّا، والمنخرطات في مشاريع وجمعيات وأطر أخرى، وبعضهن ناشطات سياسيات أو منتميات لأحزاب سياسية أو يعملن بجانبها؛ ويعرضن رؤية جماعية عامّة تهتم بمعالجة ورعاية قضايا عامّة تعانيها النساء كافة، والمجتمع ككُل في بعض الأحيان. من معرفتي القريبة ببعض الجمعيات يمكن القول إن غالبية الناشطات المؤسّسات

للجمعيات تحولن في مرحلة معيّنة إلى موظفات، مديرات ومركزات مشاريع فيها. يمكن أن يكون ذلك مؤشرًا إلى تحوّل الجمعيات من العمل التطوّعي في الأساس إلى العمل المأسس، والتوجّه نحو المِهْنية التي يتطلبها التطرّق لقضايا وطرق عمل خاصّة ومتطورة كالمرافعة، على سبيل المثال، والتي تعتمد المِهْنية. ويُمكنني القول إن غالبية مؤسِّسات الجمعيات ما زلن في مواقعهن، بمعنى أن الرعيل الأول لم يتبدل، وإن كان قد عمل على إنشاء كوادر وطواقم تطوّعية وعاملة بأجر في بعضها. مجدّدًا، الموقف من هذا الأمر غير محسوم، ففي حين يُمكن أن يفسر ذلك على أنه عامل سلبي بمعنى تحول المشروع النسوي إلى مشغل، وتحول النسوية الى مِهْنة وتخصص، حيث تُسمع هنا وهناك انتقادات في هذا الاتجاه. يُمكن القول، إن هناك عدة أسباب تقف وراء ذلك، منها إيمان هؤلاء النساء، أو بعضهن على الأقلّ، بالفكر والعمل الذي يقمن به ورغبتهن بالاستمرار بالعطاء في هذا المجال ومن هذا الموقع. وكذلك العامل الاقتصادي، بمعنى ضيق الحيّز وقلة أماكن العمل التخصّصية المتاحة أمام النساء العربيات، يحدث هذا خصوصًا إذا كانت هناك مواقف سياسية واضحة تحملها أولئك النساء، مما يصعّب قبولهن في مجالات عمل معيّنة كالمؤسّسات الحكومية خصوصًااو عدم توجهها للعمل هناك. فالمحكّ ليس في بقاء أو ذهاب النساء المؤسّسات برأيي، وإنما في مدى قدرتهن على استقطاب كوادر جديدة وتدريبها لتأخذ دورها في العمل وتوسيع دائرة العمل النسوي وتوزيع العمل وتقاسم الأدوار والسلطة.

مراحل مفصلية وتغييرات

كما يُستدل، شهدت بعض الجمعيات المذكورة تغيرات، منها البُنيوية ومنها الفكرية. فجمعية "الزهراء" عرّفت نفسها في نشراتها السابقة بأنها جمعية نسائية، بينما تعرّف ذاتها حاليًّا بأنها نسوية. وشهدت الجمعية ذاتها تغيّرًا بُنيويًّا فتحوّلت من جمعية محلّية إلى قطرية وتحوّلت العضوية فيها من شخصية، فقط، إلى تمثيل مجموعات نسائية أيضًا. وشهد "مركز الطفولة" تغييرًا في اسمه وفي برامجه، فتحوّل من "مركز الطفولة" إلى "مركز طفولة ونساء متعدّد الأهداف". وبينما قامت جمعية "السنديانة" على أنها محلّية، إلاّ أنها تُعرّف نفسها، حاليًّا، بأنها مناطقية من ناحية خدماتها، حيث تقدم خدماتها لعكا والمنطقة، وتبغي جمعية "الجنى" التي بدأت كجمعية محلّية بقرية نحف، أن تتحوّل إلى مناطقية بجمهورها وخدماتها. وقد كان المشروع الأول لجمعية "السوار" تقديم الدعم لضحايا الاعتداءات الجنسية من خلال خط الطوارئ، لكنها تعالج، حاليًّا، إضافة إلى ذلك، قضايا نسوية عديدة. وكذلك فعلت جمعية نساء ضد العنف التي انتقلت من العمل على تقديم خدمات

مهْنية خاصّة بقضايا العنف، إلى العمل على قضايا أخرى كالتمثيل السياسي ومواقع صنع القرار وقضايا البِطالة والعمل. وعليه فإن هذه الجمعيات - نساء ضد العنف والسوار- والتي تقدم خدَمات الطوارئ في مجال العنف ضد النساء، لم تكتفِ بهذا المجال، بل وسعته وانطلقت لمعالجة قضايا وأمور إضافية تتعلق بالنساء. كذلكَ الأمر فعلت، كما تبين، جمعيات الطفولة التي انتقلت للعمل على قضايا أخرى تخص المرأة.

من الواضح أن هناك توجهًا عامًّا نحو المأسسة لدى غالبية الجمعيات التي بدأت عملها على أساس تطوّعي، وذلك لاحتياجات مجتمعية عامّة ولاحتياجات الجمعيات ذاتها. على سبيل المثال، المشاريع التي تحتاج إلى مهْنية عالية كالتطوير الاقتصادي والتدريب والقيادة الشابة والمرافعة وما إلى ذلك، تتطلّب خبراتٍ وقدراتٍ واستثمارًا وتفرّغًا، وبالتالي لا تستطيع أن تعتمد على التطوّع فحسْب، خصوصًا أمامَ الصعوبات الاقتصادية؛ إذ تحتاج النساء المتطوّعات في النهاية إلى إعالة أنفسهن، وقد يكون تحوّلهن للعمل بأجر وتحوّل الجمعيات للمأسسة من التطوّع نوعًا من التدعيم والمكافأة بعد سنوات من التطوّع، لا أن يُنظر إلى ذلك بمنظور سلبي، بالضرورة. من المهم برأيي فصل هذه النقطة عن قضية جماهيرية أو عدم جماهيرية الجمعيات. والتي كثيرًا ما تُتهم الجمعيات التي تحولت الى المأسسة بأنها لا تملك قاعدة جماهيرية. من الممكن أن تكون الجمعية تعتمد في الأساس على التطوّع لكنها لا تصبو إلى الجماهيرية في عملها. ويُمكن أن تكون ممأسسة وتصبو إلى الجماهيرية، ولا تناقض في الأمر.

الفكر الموجّه، المنطلقات والتغيير المتوقع

الفكر الموجّه والمنطلقات: تشير المعلومات المستقاة من الإجابات عن الاستمارات، إلى أنه على ما يبدو، هناك إدماج أو خلط ما بين الفكر المُسيِّر للجمعيات وبين مرجعياتها ومنطلقاتها، وكذلك ما بينها وبين رؤيتها إلى التغيير المتوقع. فهي واضحة ومحددة لدى البعض وأقل وضوحًا لدى البعض الآخر. فيما يلي استعراض التعريفات والتقسيمات كما اتبعتها الجمعيات نفسها وكما جاء في الاستمارات.

الفكر النسوي: تتبنّى بعض الجمعيات، كما تشير هي بنفسها، الفكر النسوي كمرجعيتها والخط المُسيِّر لها في عملها، لكنها لا توضح أي فكر وأي تيار نسوي هو. فتؤكّد "الزهراء" أن مرجعيتها هي الفكر النسوي، وبالنسبة إلى "نساء وآفاق" فهو "المنظور النسوي"، فتحدد "كيان" "النسوية كسؤال أخلاقي"، وهناك من تتحدث عن "تحليل نسوي" في رؤيتها للأمور، كما تفعل "السوار"، وهناك من تتبع "النهج

النسوي" مثل "مركز الطفولة". فالنسوية حاضرة كمركب فكري موجه لدى غالبية الجمعيات، وإن كانت لا تصرح جمعيها بذلك مباشرة، كما بينت في بند سابق - التعريف. وتأتي نشرات أخرى للجمعيات لتوضح القصد. فتكتب السوار في هُويّتها أنها "تناضل ضد كلّ أشكال القمع، وتجلياته على المستوى البطريركي والاقتصادي والقومي والإثني"، وترى أن تحرير المجتمع و"بالذات الفئات المهمشة والمستضعفة فيه، يستوجب محاربة جميع أشكال الاستغلال هذه، مجتمعة وكلٌّ على حدة". وتؤكد هناك أن التحليل النسوي "يحاول تعرية أشكال الاستغلال، وفهم التقاطعات المركبة بين هذه الأشكال في جميع النواحي المجتمعية وعلى كلّ الصُّعُد".

حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية: هناك مَن تحدّد المرجعيّات الأخلاقية وقيم الديمقراطية واحترام حقّ الإنسان والمبادئ والمواثيق الدولية التي تتحدّث عن ذلك، كمرجعيّاتها "مبادئ إنسانية متنورة، المواثيق والمرجعيّات الدولية - حقوق المرأة" (نساء ضدّ العنف). وهناك من تتحدث عن "فكر تحرري" (النساء العكّيات) وتطرح "المنهج الشمولي التكاملي في التربية" طريقًا للوصول إليه. يُمكن القول هنا إن الفكر التحرّري والمنهج الشمولي التكاملي يحمل مفاهيم نسوية، وإن لم تعرّفه الجمعيات على هذا النحو، إذ يعتمد الفكر النسوي بكلّ تياراته على مفاهيم إنسانية تطلب تحقيق العدل وإنصاف المقموعين. فتقول هوية كيان إن نقطة انطلاقها هي إيمانها "بوجوب تعزيز النسوية كمركب هام في ثقافتنا" و"الانطلاق من النسوية كسؤال أخلاقي"، وإن التنظيم يسعى "لتسليط الضوء على الانتماء الإنساني" و"تعزيز وضع النساء من حيث حقوقهن الفردية والجماعية ومساواتهن الاجتماعية واستقلالهن الاقتصادي ودورهن القيادي جماهيريًّا وسياسيًا". وتؤكد السوار أنها حركة تسعى "لتغيير علاقات القوة والهيمنة السائدة في المجتمع".

الموروث الثقافي والبعد القوميّ: هناك من حدّدت الموروث الثقافي كمرجعيتها الأساسية أو الإضافية. فيتحدث "مركز الطفولة" عن "المخزون المعرفي الثقافي والموروث الشخصي"، وتؤكد "سدرة" أن "التراث البدوي يحوي كنوزًا، واجبٌ الكشفُ عنها والمحافظة عليها"، وتوضح جمعية "البير" أنها موجهة إلى "تدعيم المجتمع من خلال الجذور، التقاليد والثقافة المحلية". ويظهر البعد القومي واضحًا في كتابات ونشرات العديد من الجمعيات المشاركة.

الموروث الدينيّ: وهناك مَن تعتمد المرجعيات الدينية لكن من منظور نسوي، كما تفعل جمعية "نساء وآفاق"، التي تنهج منهجًا نسويا ينسجم مع الرؤية التقدمية للدين، ويدعي أنه يريد تفكيك القمع باسم الدين، وترى في الدين جزءًا مركزيًّا

في سياق عملها وفي داخل مجتمعنا.

هناك جمعيات لم تذكر مرجعياتها بالمفهوم القيمي والفكريّ، وإنما تطرّقت إلى قضية المرجعيات والفكر المُسيِّر بشكل آخر وبالمعنى العيني، أي بمفهوم أهداف وبرامج وطرق عمل، تبغي تحقيقها. فتحدثت جمعية "الوفاء والأمل"، على سبيل المثال، في هذا البند عن "رفع مكانة المرأة" أو عن "رفع الوعي عند النساء والفتيات، ومعرفة القدرات الشخصية"، كما تفعل جمعية "الثريا"، أو بمعنى "خلق قاعدة جماهيرية لقيادة نسائية"، كما يُشير اتحاد "معًا". إن مُعاينة هذه الإجابات تبيّن أنها تحمل فكرًا موجهًا وقيمًا مثل قيادة جماهيرية وقاعدة نسائية ورفع الوعي والمكانة، وإن كانت لا تترجم ذلك بشكل واضح كمرجعيات قيمية وأخلاقية.

وجهة التغيير المتوقع - ثورة أم إصلاح: بالنسبة إلى التغيير المتوقع تذهب بعض الجمعيات للربط بين عرض أسباب المشكلة وبين طرح الحلول وتصوّر مستقبلي لكيفية التغيير ولنوع المجتمع المتَصَوَّر، منها من تركز على طرح آليات وإستراتيجيات العمل، ومنها من تتحدث عن الشروط المطلوبة للتغيير، ومنها من تكتفي بشرح الأسباب. ترى جمعية "نساء ضد العنف" أن "العنف مشكلة مجتمعية، والحل من خلال تغيير مجتمعي شامل من خلال تنسيق وتعاون مع كلّ الهيئات والمؤسّسات ذات العلاقة". وتتحدث استمارة "مركز الطفولة" عن الحاجة إلى المشاركة والتدعيم وتشجيع التجارب و"التكاملية للوصول إلى مجتمع أفضل". وتصبو "الجنى" إلى "مجتمع أفضل"، وبينما تعرّف "السوار" "العنف الجنسي كصورة تسلّط ذكوري" ترى أن التغيير يأتي من خلال "تغيير علاقات القوة والهيمنة المجتمعية المركبة"، وتتحدث عن تداخل في عوامل الاضطهاد "ذكوريّ، عنصريّ، طائفيّ"، قائلة إن "العمل يجب أن يشملها جميعًا". وتؤكد "الزهراء" على أهمية تحويل النساء إلى "قوة شعبية ضاغطة"، وترى جمعية "تالا" أهمية التعامل مع "الخصوصية التي تعيشها المرأة الفلسطينية التي تعاني قمعًا مزدوجًا". وتشير "سدرة" إلى وتؤكد "أن المجتمع البدوي ليس المعيق الوحيد للمرأة، فهناك التجاهل الحكوميّ".

يُمكن القول إن هناك جمعيات تطرح توجّهًا أكثر ثورية في تحليل الصورة ومعالجتها، تبغي قلب مبنى المجتمع ككل، كما تفعل "كيان" عندما تتحدث عن "تسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين أشكال العمل بسبب تداخل عوامل الاضطهاد"، وتتحدث هناك عن "ضرورة تطوير توجه نسوي يهدف إلى تفكيك وإعادة صياغة سلم الاهتمامات والأولويات، وذلك عبر فحص علاقات القوى داخل المجتمع وتأثيرها على النساء"؛ أو كما تفعل "السوار" عندما تتحدث عن ضرورة "تغيير علاقات القوة والهيمنة"؛ بينما نرى أن هناك جمعيات أخرى تتحدث بمفاهيم أقل ثورية وأقل حدّة أو تكتفي

بإصلاحات وتغييرات هنا وهناك في وضعية المرأة ومكانتها. فتتحدث "سدرة"، على سبيل المثال، عن الحاجة إلى "العمل بتروٍّ وبناء خطّة شاملة وعدم المواجهة" (سدرة)، أو كما تشير "نساء وآفاق"، إلى أن "التغيير الاجتماعي يجب أن يتحدث اللغة التي يفهمها المجتمع لكي يكون جذريًّا وطويلاً" وأن ذلك يحدث من خلال "إدخال صوت نسوي في الخطاب الديني الذي هو من دعامات مجتمعنا المتدين والتقليديّ". وتُشير استمارة "مركز الطفولة" إلى أن العمل يتمّ من خلال "التكاملية"، وتشير استمارة "النساء العكّيّات" إلى أن ذلك يتم من خلال "التكامل" في العمل وليس من خلال زعزعة المفاهيم السائدة أو تغيير علاقات القوى.

من هنا يُمكن القول إن الجمعيات التي عرّفت نفسها بشكل واضح بأنها نسوية، وخصوصًا العَلمانية ضمنها، وإن لم تحدّد تيّارًا فكريًّا واحدًا، فإنها تتحدث بمفاهيم ثورية ومفاهيم تغيير علاقات قوى وتفكيك هيمنة، بينما نرى أن أغلب الجمعيات التي لم تعرّف نفسها بأنها نسوية، تتحدث أكثر بمفاهيم إصلاح وتحسين ظروف وأوضاع.

خصوصية الجمعيات وتمايزها عن بعضها بعضًا

كما يُستدل هنا من مراجعة الإجابات من خلال الاستمارات، فإن الجمعيات لم تحدّد ميزة واحدة يُمكن أن نعرّفها على أساسها، هناك من ذكرت عدة صفات مميزة لعملها أو لجمعيتها أو أن تخصّصها هو في بعض القضايا. وبالتالي، فإن اسمها يتكرّر هنا في أكثر من بند من البنود التالية، ولا تناقض بين الأمرين:

خصوصية الفكر والتوجّه والنهج النسوي: حدّدت "نساء ضدّ العنف" أن ما يميّزها هو "خصوصية التوجّه الداعم والمتفهّم للضحية"، وأكّدت "السوار" على خصوصية توجّهها النسوي، وشدّدت استمارة "مركز الطفولة" على أن خصوصيته في نهجه النسوي الفلسطيني، وأكّدت "كيان" على أن خصوصيتها تكمن في "تعميق الفكر النسوي". وبالتالي، ورغم أن جميع الجمعيات المذكورة شدّدت على كون ما قالته هو مميّز لها، يُستدل أن هذا التميّز، هو تميّز فكري نسوي، وبالتالي فهو يوحّد بينها كجمعيات نسوية، بمعنى تميّز قطاعي - جمعيات نسوية مقابل جمعيات لا تعرّف ذاتها كنسوية، وبذلك فهو يميّزها عن تلك الجمعيات.

خصوصية في جمهور الهدف: رغم أن جميع الجمعيات المشاركة تتوجّه في جمهور هدفها إلى النساء، فإن بعضها شدّد على أن هذا هو تميّزه، أي إمّا توجهه إلى قطاع معيّن من النساء وإمّا رغبته في الوصول إلى جميع النساء وكلّ القطاعات.

تقول "سدرة" إنها تبغي "الوصول إلى أكبر عدد من النساء" و"إلى كلّ مواقع المرأة". وتوضح "النساء العكّيات" أن العمل يتم "مع جميع الشرائح، مع التركيز على النساء المهمّشات"، وتشدّد "السنديانة" مع أنها "تتوجّه إلى الجميع" لكنها تشدّد على "الفتيات في ضائقة"، وتبيّن "الوفاء والأمل" تركيزها وتوجّهها إلى "العائلات الفقيرة".

خصوصية في طريقة وأسلوب العمل وتقييمه: "شمولية في العمل ونجاعة" (معًا)؛ كونه يعمل على قضية "التشبيك والشراكات المحلّية والقطرية (سدرة)"؛ و"يشترك في إقامة شبكات متنوعة لتطوير مجالات عمله بين مؤسّسات فاعلة في الحقل ... ويضع التواصل بين الأطر العاملة في المجال في خصوصياته" (مركز الطفولة)؛ أو في كونه إطارًا يُدمج ما بين الأكاديمية والعمل الميداني (الزهراء)؛ أو في نوع العمل، بمعنى كونه "تطوّعيًّا ولخدمة الجميع" (السنديانة وتالا)؛ أو لكونه يعتمد مبدأ السرّية في العمل (الوفاء والأمل). هناك من شدّد على قضية كونه متخصّصًا في موضوعه - "تخصّص في علاج قضايا الاعتداء الجنسي" (السوار)، "آلية تدعيم" تؤدي إلى تغيير مجتمعي كامل مركب، كونها تؤدي إلى "تعميق حقوق فردية وجماعية ومساواة اجتماعية واستقلال اقتصادي للنساء، وأخذ دور جماهيري وسياسي" (كيان)؛ أو اتباع نهج وآلية التقييم للعمل حيث يتم تطوير المشاريع "بناء على تقييم المشاريع" (النساء العكّيات)؛ و"التجدّد المستمر من خلال التخطيط، التطبيق، التقييم، والتعلّم" (مركز الطفولة).

خصوصية في مرجعية الأجندات والمشاريع: بمعنى كونها تنبع من حقل النساء، أي "المشاريع نابعة من احتياجات [النساء]" (سدرة)، إذ تحافظ الجمعية على البعد الميداني، "كونه إطارًا يُدمج ما بين الأكاديمية والعمل الميدانيّ" (الزهراء).

خصوصية جغرافية: تبرز هذه الخصوصية في الجمعيات المحلية "كوننا نعمل في الطيبة" حيث استطعن إدخال نساء في عضوية لجان شعبية مثل "لجنة الدفاع عن الأرض"، مجالاً "كان مقصورًا على الرجال" (تالا)؛ "أولى الجمعيات النسائية في النقب" (سدرة).

خصوصية في الموضوعات المطروحة وفي السبق إلى طرح الموضوع: كون الإطار، مثلاً، يطرق باب مواضيع "حساسة" لم يتم التطرق إليها من قبل (معًا)؛ أو يتخصّص في قضايا معيّنة "الاعتداء الجنسي" (السوار)؛ أو في كون الجمعية الوحيدة التي تعالج موضوعًا معيّنًا، كما في حالة "نساء وآفاق" إذ تعرّف خصوصيتها في كونها "الوحيدة التي تتعامل مع النصوص الدينية ومع مكانة المرأة من خلال الدين"؛ "أولى الجمعيات النسائية في النقب"، وكذلك "أول جمعية تبادر إلى مشروع منتفعين رجال محلّيين" (سدرة).

يُستدل كذلك أن بعض الخصوصيات تجاوب عن أكثر من بند، بمعنى أنه يُمكن

إدماجها تحت أكثر من بند من البنود المذكورة. فخصوصية الموضوع من الممكن أن تنبع من خصوصية المنطقة، على سبيل المثال، كما في حالة جمعية "سدرة": "أولى الجمعيات النسائية في النقب". أو، مثلاً، في قضية الإدماج بين التوجه النسوي والمشاريع وجمهور الهدف.

تطّلعات ورؤية مستقبلية

تفاوت وتشابه

يتضح من مراجعة الاستمارات أن الإجابة عن هذا البند كانت متنوعة، بل ومتفاوتة في فهم ومفهوم الرؤية الجماعية. بعضها تحدث عن تطلعات جماعية ورؤية مشتركة تجمع بين الجمعيات، منها من أوضح أن الحديث عن وحدة بين الجمعيات النسوية، أو بين كلّ الجمعيات النسائية، ومنها من لم يوضح ذلك. في حين ركّز بعضها الآخر على رؤيته لذاته ولجمهوره ولمشاريعه. ربما يعود عدم الوضوح في الإجابة إلى طريقة طرح السؤال من خلال الاستمارة، وفهمه، بمعنى الافتراض أن السؤال لم يكن واضحًا أو مفسّرًا بما فيه الكفاية؛ يعود الاحتمال الآخر إلى الجمعيات نفسها ومفهومها للرؤية المستقبلية، إذ أرجّح، شخصيا، هذا الاحتمال خصوصًا أن الإجابات شملت تشابهًا فيما بينها بين نوعية معيّنة من الجمعيات، واختلفت لدى نوعية أخرى من الجمعيات. وكون هذه النقطة وضحت بعد البدء بمراجعة الاستمارات، ولم يكن هناك مجالٌ، لأسباب عدة، للرجوع إلى الجمعيات واحدة واحدة، وسؤالها عن قصدها في الإجابة.

التركيز على جمهور الهدف ونوعية الخدمات: مالت بعض الجمعيات إلى وضع رؤية حول التصوّر المستقبلي لنوع جمهور الهدف ونوعية الخدمات والمشاريع وأساليب عملها وآلياتها التي تريد تطويرها على مستوى المؤسّسة "تمكين اقتصادي، أسبوع تراث، محاضرات، ندوات، أيام دراسية، رحلات ثقافية، دعم قيادة شابة" (الجنى)؛ "الوصول إلى أكبر عدد من النساء، دعم مجتمعي وبيئي، تفعيل مركز طيلة أيام الأسبوع، تقديم خدمات أكثر" (الثريا)؛ "تطوير مناهج لغة عربية، توسيع سوق بيع المُنتجات من المشاريع، زيادة عدد العاملات في المشروع، زيادة المبادرات الاقتصادية، تطوير برامج إضافية لسد احتياجات، توسيع نطاق العمل للرجال والنساء، إقامة مركز ثقافي بإدارة نسائية، ليقدم خدمات استشارية متنوعة، مركز تعليم للكبار، لمحو الأمية وبرامج تدريب مهْني، قاعة مؤتمرات، قرية سياحية بطابع تراث بدوي" (سدرة).

البناء الذاتيّ: ركزت بعض الجمعيات في رؤيتها على الجمعية ذاتها، ورؤيتها إلى أين

ستصل الجمعية من ناحية التغيير في تركيبة المنتميات إليها وتصوّرها لذاتها "إدماج طالبات جامعيّات ومهْنيّات، تطوير فكر نسوي" (النساء العكّيات).

شكل المجتمع المتصَوَّر: اتّجهت بعض الجمعيات (النسوية، غالبًا) إلى وضع تصوّر ورؤية تتطرّق إلى نوع المجتمع المتوقع من حيث "الفكر النسوي، تغيير موازين القوى القائمة" (السوار)؛ هذا بالإضافة إلى وضع تصوّر عن رؤيتها إلى الجمعية ذاتها "تطوير مهْنية، نشر، الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا" (السوار)، أو من خلال التركيز على الرؤية الجماعية وشكل المجتمع المتصَوَّر، فقط.

شدّد بعضها الآخر على أهمية "إحداث تغيير مجتمعي، للوصول إلى مجتمع تعدّدي تقدّمي، يعتمد العدالة الاجتماعية، حقوقًا إنسانية كريمة، التحرّر من أشكال التمييز والاضطهاد، مُناخًا ينتفي فيه العنف" (نساء ضد العنف)؛ "الوصول إلى مجتمع مدني، ديمقراطي، وإنساني من خلال التركيز على الطفولة والنساء. مجتمع يعتمد جميع أفراده، تكامليات بين المجهودات المختلفة، تطوير الطفولة المبكّرة ومكانة المرأة لبناء مجتمع أفضل" (مركز الطفولة) أو تحدثت عن نوع المجتمع المتصَوَّر؛ "خلق مجتمع مبني على قيم العدل الاجتماعي" (البير).

وضع النساء في المجتمع: هناك جمعيات قليلة تطرقت في إجاباتها إلى رؤيتها لوضع النساء ككلّ في المجتمع - "قوة نسائية ضاغطة تعمل على رفع قضايا المرأة العربية" (الزهراء).

العمل المشترك والمشاركة بين الجمعيات: التشديد على طريقة التعامل والعمل بين الجمعيات ذاتها، "الإطار مفتوح للجميع" (الجنى)؛ "الجمعية مكونة من الجميع وتخدم الجميع - لا مكان للعصبية القبلية" (سدرة)؛ هناك من ركزت على أهمية وجود مساحة من التعدّدية ضمن مفهوم ديني" (نساء وآفاق). يظهر هنا التشديد على مصطلح "التعدّدية" و"العدل الاجتماعي وانتفاء العنف" و"الديمقراطية" في رؤية إلى المجتمع المتوقع والأفضل، بمعنى أن الموجود غير مقبول وغير ملائم. منها من تطرق لنوعية العمل المشترك والتشبيك بين الجمعيات وللتصوّر حول مشاريع عينية، يُمكن أن توصل إلى العمل المشترك والجماعي، بينها جمعيات لم تعرّف نفسها كنسوية ككجمعية "الجنى"، التي تحدثت عن "إقامة شراكات مع مؤسّسات أخرى وتفعيل برامج مشاركة"، أو أخرى تعرّف نفسها كنسائية ككجمعية "تالا"، إلاّ أنها في تقييمي تعرض فكرًا نسويا وتعمل على قضايا تصب ضمن المفهوم النسوي، وإن لم تعرّف نفسها بأنها كذلك، إذ تصبو إلى: "مؤتمر نسوي، دورات في قضايا الاحتياجات الخاصّة، مجموعات قيادة" (تالا)؛ أو حتى جمعيات خيرية ترى أهمية في مساعدة الجمعيات الكبرى للصغرى "تعاون وتشابك" (الوفاء والأمل). هناك من تدعو إلى

"تطوير مظلة كبرى للأجسام النسائية العربية الناشطة في المنطقة ودعمها، إقامة مركز معلومات واستشارة للمرأة، الحفاظ على دور كلّ جمعية" (معًا)، ومنها أطر وجمعيات عرّفت نفسها بالنسوية مثل "السوار" إذ عرض تصوّر حول "الائتلاف معًا في قضايا هامة تخص المجتمع، وبناء حركة نسوية قوية تضم كلّ التنظيمات النسوية العربية القائمة" (السوار).

إن مراجعة المعلومات الواردة في البنود السابقة التي تطرقت إلى إجابات الجمعيات حول رؤيتهن المستقبلية، تبيّن وجود عدة اتجاهات حول الرؤية المستقبلية، بعضها تركزت في المشترك، وبعضها في الخاص أو في كليهما معًا. وبعضها تركزت في الآليات والإستراتيجيات، أو في الرؤية والهدف من العمل (نوع المجتمع، شكله). هناك تصوّرات متواضعة وبسيطة وأخرى مركبة. بعض الجمعيات تضع تصوّرات كبيرة، مما يطرح أمامها تحدّيًا وسؤالاً حول مدى قدرتها وإمكانياتها القائمة في تطبيقها. تبيّن أن الجمعيات النسوية القطرية، أيضًا، تتحدث أكثر من المحلية عن رؤيتها لشكل ونوع المجتمع المتصَوَّر، ونقصد هنا الجمعيات التالية: "السوار"، "مركز الطفولة"، "نساء وآفاق"، "نساء ضد العنف" و "كيان".

من الأمور المتكرّرة بين الجمعيات، سواء أكانت الصغيرة والمحلية أم الكبيرة والقطرية، يتضح أن هناك طموحًا كبيرًا لدى غالبيتها وحديثًا عن مشاريع كبيرة وقفزات في عملها، كما تقول "سدرة"، على سبيل المثال، إنها تطمح إلى بناء "مراكز ومشاريع كبيرة". يضع هذا الأمر، مُجدّدًا، أمامها تحدّيًا حول القدرات المِهْنية والمادية المطلوبة والموجودة للقيام بهذه المشاريع وتطويرها بالمستوى المقترح والمتصَوَّر.

يتبيّن أن نسبة كبيرة من الجمعيات تركّزت في قضية التمكين الاقتصادي للنساء، كذلك، مثل: "الجنى"، "الثريا"، "سدرة"، "الوفاء والأمل"، أو في تقديم العون المالي، مثل "الوفاء والأمل"، مما يدل على أن هذه إحدى القضايا أو الاحتياجات النابعة من الحقل، خصوصًا أن من يعرضها هن جمعيات محلية قريبة من النساء ومن احتياجاتهن المباشرة.

تحديد الاحتياجات والنواقص والصعوبات

كما يتبيّن من الاستمارات، فإن الاحتياجات والنواقص والصعوبات لدى الجمعيات النسائية والنسوية كثيرة ومتنوعة. هناك قضايا عامّة بارزة تتكرّر لدى غالبيتها، وهناك قضايا تنبع من احتياجات أو نواقص محلية. تعود بعض النواقص إلى أسباب مادية، بعضها مِهْنية وبعضها فكرية أو مجتمعية، وهي تترابط، بعضها ببعض، وتؤثر إحداها على الأخرى.

صعوبات مادية تمويلية: القضية الأساسية التي تبرز لدى الجمعيات النسائية والمحلية خصوصًا، والتي دلّت عليها الاستمارات، هي صعوبات في التمويل ونقص في الموارد المالية، إذ تعاني غالبية الجمعيات المحلية النسائية صعوبات في التمويل وفي تجنيد الموارد. يتكرّر ذلك في حديث عدد من القيّمات على هذه الجمعيات، كما أشارت إلى ذلك عدة استمارات. تقول الحاجة رقية بيادسة، مديرة جمعية "الوفاء والأمل": "تنقصنا أشياء كثيرة منها مساعدات مادية" (الاستمارة، 22 شباط 2007)؛ وأكدت ابتهاج خوري، المديرة العامّة لجمعية "السنديانة"، على النقص في "الدعم المادي في الأساس"، وفسّرت أن السبب على النحو التالي: لقد "أوقفنا علاقتنا بالخارج، ينقصنا ونحتاج إلى التمويل للتمكّن من تنفيذ مشاريع ذات أثر مجتمعي" (محادثة هاتفية، 19 آذار 2007). وبيّنت زينات قادرة، المديرة العامّة لجمعية "الثريا"، ما يلي: "نحتاج إلى الموارد المادية لتغطية الكثير من الفعاليات والنشاطات وتنقصنا ماديات للقيام بها" (الاستمارة، كانون الثاني 2007)؛ وأكدت استمارة "سدرة" على الحاجة إلى "موارد مادية وخصوصًا أرضًا لبناء وإقامة المركز الثقافي الذي نصبو إليه"؛ وأشارت استمارة "معًا" إلى الحاجة لموارد اقتصادية.

مما تبيّن يتضح أن قضية شحّ الموارد المادية، تشكّل عائقًا أساسيًّا أمام تطور الجمعيات، خصوصًا المحلية منها، وتمنعها من تنفيذ مشاريعها ومن زيادة طواقمها وتوسيع نطاق عملها، كما ستوضح الفقرات التالية، أيضًا.

تطوير المِهْنية وتشجيع التطوّع: هناك حاجة إلى تطوير الكوادر المِهْنية المتخصّصة والمتطوّعة؛ "فرغم عملنا المكثّف في رفع الوعي بالنسبة إلى العمل التطوّعي في المجتمع، لا نزال نجد صعوبة في العثور على متطوّعات" (السوار)؛ "قدرات ومهارات بشرية متعدّدة ومتنوّعة" (مركز الطفولة)؛ "المزيد من التعلّم من تجاربنا" يبدو أن القصد، أيضًا، كمجتمع وكجمعيات ناشطة داخله؛ "استشارة تسويقية لمنافسة مؤسّسات التدريب التجارية للحاضنات العاملات مع الأطفال، ضم عضوات جديدات للهيئة العامّة" (السنديانة)؛ "ينقصنا كعضوات بذل المزيد من الجهود لنصل بفكرنا ونشاطاتنا إلى المزيد من نسائنا وفتياتنا" (الثريا).

المأسسة: تحدثت بعض الجمعيات عن الحاجة إلى زيادة الطاقم الوظيفي في الجمعية، فأكّدت استمارة جمعية "الوفاء والأمل" على الحاجة إلى "تعيين سكرتيرة ومديرة إدارية"، والذي لا تتمكّن الجمعية من القيام به لصعوبات مادية في الأساس، كما تشير هناك، بينما تحدثت أخرى عن الحاجة إلى تجنيد "موارد بشرية ومِهْنية" (معًا وسدرة) رغم أنها لم تفسّر السبب من وراء النقص في هذه الموارد، وهل هو مادي في الأساس، أم يعود إلى أسباب أخرى.

العمل الجماعي والتشبيك والتحول إلى حركة: أشارت بعض الجمعيات في سياق إجابتها عن السؤال المتعلّق بتحديد الاحتياجات والنواقص والصعوبات إلى هذه القضية. فأكّدت استمارة "مركز الطفولة" أنه من الاحتياجات المطروحة رفع مستوى التنسيق والتشبيك بين الجمعيات النسائية والنسوية، "مزيد من التشبيك" و"حركة نسوية فاعلة وفعالة" (مركز الطفولة)، وأشارت استمارة جمعية "نساء وآفاق" إلى حاجتهم إلى "دعم من المجموعات النسوية الفاعلة" (نساء وآفاق).

لقد جاءت إجابات الاستمارات عن هذه النقطة مقتضبة، ولم توضح السبب في الصعوبة في التعاون والتشبيك بين الجمعيات، وتم طرح القضية كونها حاجة. لكن بالاعتماد على معلومات تم تجميعها من أبحاث أخرى، يُمكن التوسع في هذه النقطة وتوضيحها أكثر للقراء، باعتبار أن قضية التعاون بين الجمعيات النسائية والنسوية، خصوصًا، من المُمكن أن تشكّل أحد المؤشرات لنجاعة العمل على قضايا المرأة والقضايا النسوية ككلّ. يُستدل أن هناك صعوبات في التنسيق بين الجمعيات تتعدّد أسبابها وتتنوّع، إذ انتقدت بعض المشاركات في بحث سابق أجريته عن الحركة النسوية، ونُشر مُلخَّصه (عبده 2007)؛ "أشكال التنسيق والتعاون التي تأتي في الأساس لتعمل ضمن حلقة مغلقة انتقائية تقوم على علاقات شخصية للقيّمات على هذه الأطر، حيث يتم استثناء الجمعيات النسائية الأخرى، وحتى النسوية التي تعمل على قضايا مشابهة من دون أي مبرر أو تفسير منطقي. ويأتي الاستثناء ليشمل أطرًا نسائية سياسية" (المصدر السابق، 43-44). وكذلك، تبيّن هناك أن "من تبعات التنسيق المحدود والضيق بين الجمعيات النسوية عدم نجاحها - بعضهن عبّرن عن عدم رغبتها - في عقد مؤتمر نسوي فلسطيني عام ... أو في عدم الرغبة في إقامة اتحاد المرأة الفلسطيني في هذه المناطق" (المصدر السابق، 44). هذا الأمر أكّدته أبحاث أخرى طرقت الموضوع. تشير الباحثة رهام أبو العسل كذلك إلى أن "قضية التعاون والتنسيق بين الجمعيات [النسائية والنسوية] تحمل في طياتها الكثير من الإشكاليات"، فتقول "يظهر أن التحزّبات والانتماءات السياسية والحزبية المختلفة سبب أساسي في انعدام التعاون" (أبو العسل، 2006). أشارت سلمى واكيم من حركة أبناء البلد في هذا السياق إلى أن الانتماءات الحزبية تُحدث، أحيانًا كثيرة، توترات داخل الأطر النسوية: "ممكن أنا وِيّاك متفقات على الأشياء النسوية ... بَس لمّا آجي اشترك بشغلات وطنية ممكن أشِد بس بدي اشترك بالشغلات إلّي بِعْملها الحزب لأني في الأساس منتمية حزبيًّا، ممكن أن يؤدي هذا إلى تفجير معيّن في الداخل!!" (مقابلة، 20 كانون الأول 2004). هذا ما حدث في تجربة مجلس النساء وفي تجربة فلسطينيات ضد الاحتلال وأدّى إلى توقف عملهن. وبالتالي فشلت النساء في إنجاح تجربة تخطي الخلافات والاختلافات السياسية والتوحد كنساء، وبقي الفكر الحزبي

والسياسي أقوى من المصلحة النسوية والنسائية العامّة (عبده، بحث الحركة النسوية، لم يُنشر بعد). وتقول حنين زعبي (اتحاد المراة): "أكثر ما يحدّد تعاون ومِش تعاون هو إنتي من أي حزب" (22 كانون الأول 2004). ونجد أن بعض الجمعيات تصطبغ بصبغة نشاطاتها الحزبيات، حتى وإن كانت القيّمات عليها واعيات للأمر وحاولن التعامل معه بواقعية. وفي هذا الشأن قالت سميرة دراوشة وجورجيت جهشان من إدارة مركز الطفولة: (جورجيت) "ظاهريًا ما حبيناش نظهر وكأنه إحنا مركز الطفولة أو مؤسّسة حضانات الناصرة منتمية حزبيًا، لأنو إحنا بدنا نكون بيت مفتوح للكلّ بدون تعصب نسوي ولا حزبي ولا إشي. بس عاطفيًا إحنا بإطار الجبهة، يعني 95%.. (سميرة) لكن هذا بتدخلش بعملنا. بتيجي عنا واحدة بدها تستفيد أو كذا منلاقيها (مقابلة، 15 كانون الثاني 2005، بحث الحركة النسوية)". وقالت عايدة توما التي تصرح بانتمائها الحزبي للجبهة: "كثير مرات كان في محاولات لزجنا في الخلافات الحزبية ولّي رفضناها كل الوقت ... بحكم وظيفتي كثير مرات أنا الوجه التمثيلي للجمعية... بطّل في حاجة ينفحص، أنا معروف شو إنتمائي السياسي ... مع إنه بين المتطوعات ولا مرة فحصنا التوجه السياسي تبع أي متطوعة، ولا مرة بهمنا التوجه الحزبي ... وفي بنات عضوات بنتمو لأطر سياسية مختلفة ... كل واحدة وانتماءْها" (مقابلة، 20 كانون الثاني 2005، المصدر السابق).

لكن رغم تأكيد جورجيت وسميرة على أن كون غالبية المنتميات للجمعية والقيّمات على إدارتها هن من "الجبهويّات" لا يؤثر على القرارات المتخذة أو على الجمهور الهدف، ورغم تصريح عايدة توما (المصدر ذاته 20 كانون الثاني 2005) بأن كونها عضوة في الحزب الشيوعي لا يؤثر على عملها أو على الجمعية، من الممكن الافتراض أن لهذا الأمر أثره، فإن لم يكن على الطاقم والإدارة بتوجههم إلى الجمهور، فمن المُمكن أن يترك أثره على جمهور المتوجهين والمتوجهات إلى هذه الجمعيات، التي تصطبغ بصبغة سياسية أو حزبية معيّنة، وإن لم ترغب بذلك. خصوصًا في حالة نساء ضد العنف، إذ قامت عايدة مديرة الجمعية، بترشيح نفسها للموقع الثاني ضمن قائمة مرشحي الجبهة لانتخابات الكنيست.

يضع هذا الأمر، مُجدّدًا، تحديًا أمام الجمعيات والأطر النسائية والنسوية في رؤيتها المستقبلية الجماعية وفي واجبها الجماعي في بناء حركة نسوية، تُبنى على التعدّدية وتأخذ بالحسبان الاختلاف والخلاف الداخلي، لكنها تقدر أن تتخطاه إلى مستويات من العمل المشترك والشامل. بالطبع بالأخذ بعين الاعتبار أن هناك أشكالاً قائمة من العمل الجماعي والتشبيك، لكن على هذه الأطر أن تأخذ بعين الاعتبار النقد الموجه إليها، من الداخل، وأن تعمل على تغيير الصورة لمصلحة الحركة النسوية والنساء.

تواصل وقبول بالمجتمع وخلق بيئة داعمة: نوهت الجمعيات المشاركة بالحاجة إلى إحداث تغيير في الأجواء العامّة والفكر والتوجه القائم فيما يتعلّق بالنسوية وبالعمل النسوي. تحدثت بعض الجمعيات عن أهمية خلق/وجود "فكر نسوي تحرّري وطني" (مركز الطفولة)؛ وتحدثت أخرى عن الحاجة إلى "دعم المتدينين المتنورين كي نستمر ونحارب التعصب والهجوم من المؤسّسة الدينية الرسمية" (نساء وآفاق)؛ وكذلك، شدّدت على حاجتها إلى "شرعية أمام المجتمع كنساء غير محجّبات وغير فقيهات يتحدثن، أصلاً، في الدين" (نساء وآفاق)؛ وذكرت بعض الجمعيات الصعوبات التي تلقاها وأنها "تجد بعض القمع من البعض" (تالا). وكما يُستدل، لا يُمكن فصل الصعوبات القائمة في وجه الجمعيات النسائية - النسوية عن الاحتياجات التي تواجهها. فصعوبة التقبّل المجتمعي، وخصوصًا بين قطاعات وشرائح معيّنة منه، للفكر والتوجه النسوي في المجتمع كما تبيّن، تنبع من الخوف من أنه يبغي إحداث تغيير فيه. ولكن، تظهر، بالمقابل، حاجة هذه الأطر إلى هذا المجتمع كونها تعمل ضمنه ومن أجله. وبالتالي فهي غير قادرة على التنكّر للأصوات التي تصلها منه، ويطرح الأمر، مُجدّدًا، أمامها، أو أمام بعضها على الأقل، تحديات لفحص فكرها وآلياتها.

توسيع قاعدة المشاريع والمستفيدات منها: تتحدث بعض الجمعيات عن صعوبات في توسيع قاعدة الجمهور الهدف والوصول إلى قطاعات أكبر من دون أن توضح الأسباب من وراء هذه الصعوبات. منها من تتحدث عن الحاجة إلى توسيع قاعدة المشاريع والأطر والخدمات و"الوصول إلى أكبر عدد من النساء" (الثريا)؛ "نشر، الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا" (السوار)؛ "مشاريع قاعدية، تعمل على دعم الفئات المهشمة في مجتمعنا بشكل فعلي" (مركز الطفولة)؛ "افتتاح دورات مختلفة لتدريب النساء على مهن تساعدهن على الاستقلال" (الوفاء والأمل)؛ "أطر داعمة للنساء" (مركز الطفولة). لكن بالاعتماد على البنود السابقة يُمكن القول إن الأسباب يُمكن أن تكون مجتمعة من وراء هذه الصعوبات، بعضها يتعلّق بالفكر المطروح وبعضها بآليات العمل وبعضها بإمكانياتها المادية والمهْنية وغيرها من الصعوبات المذكورة، التي تنعكس مباشرة على القدرة على الوصول إلى الجمهور الهدف والقدرة على تطوير المشاريع والتوسع فيها.

من مراجعة الاحتياجات والصعوبات المتنوعة المطروحة في البند الأخير يمكن تحديد بعض المميزات العامّة البارزة في عمل الجمعيات المشاركة والمنعكسة في إجاباتها:

هناك خلط أو ربط، كما يبدو، بين النقطتين الأخيرتين؛ فمن جهة، تواصل وقبول بالمجتمع وخلق بيئة داعمة، ومن الجهة الأخرى، توسيع قاعدة المشاريع والمستفيدات

منها. وتعود الحاجة إلى الوصول إلى قطاعات أكبر، إلى كون المجموعات التي تصلها محدودة، وأن هناك رفضًا لفكرها وعملها بين بعض القطاعات، مما يولد بدوره صعوبات في الوصول والتوسع. وعليه، فإن العمل على تذليل الصعوبات كالتقبل المجتمعي يُمكن أن يؤدي، كما يُفهم من الاستمارات، إلى سد الاحتياجات وإنجاز المهام.

يبدو أن صعوبة تجنيد الموارد المادية ونقص المأسسة يُميّزان، في الأساس، الجمعيات المحلّية ويؤثران بدورهما على قدرتها على العمل وتوسيع قاعدته. لكن يعود بعضها إلى أسباب فكرية وإلى هوية الجمعيات، حيث تعاني الجمعيات التي ترفض التمويل الأمريكي واليهودي، خصوصًا، المشروط بمشاريع التعايش، صعوبات مالية حيث تضيق إمكانيات التمويل المفتوحة أمامها، الأمر الذي أشرت إليه سابقًا في الفصل الثالث. كما أن توسيع الجمهور الهدف وقاعدة المشاريع أو التقبل المجتمعي لدى الجمعيات ككلّ، لا يعود إلى أسباب مادية أو مهْنية فقط، بل يرتبط كذلك بالفكر الذي تطرحه، خصوصًا تلك التي تعرّف ذاتها بأنها نسوية. أما قضية التطوّع وصعوبة تجنيد المتطوّعات وتوسيع قاعدة انتماءاتهن، فلا تميّز جمعية نسائية عن نسوية أو محلية عن قطرية. فنجد أن القدرة على التطوّع تنحصر في مجموعة وشريحة معيّنة ومقلصة من النساء اللاتي ينشطن عادة في الجمعيات، من مؤسّسات وعضوات حاليات. أمّا قضية التشبيك والتواصل بين الجمعيات فهي رغبة قائمة لدى الكثير من الجمعيات، رغم العوائق والصعوبات المطروحة.

معرفة بوجود أطر نسائية أو نسوية أخرى محلّية أو قطرية

بيّنت غالبية الجمعيات معرفتها بوجود جمعيات أخرى، وذلك بناء على أساس التقسيم إلى مواضيع ومناطق. فأشارت الجمعيات النسوية إلى وجود جمعيات نسوية أخرى، فوجهتنا "السوار" إلى "جميع الجمعيات النسوية الفاعلة في الحقل" من دون أن تعددها وتفصلها، كما أشار "مركز الطفولة" (إلى كلّ من الجمعيات التالية: اتحاد "معًا"، "نساء اللقية"، "نساء وآفاق"، "كيان"، "السوار"، "نساء ضد العنف"، "الزهراء") مع ذكر المنطقة. وأشارت جمعيات خيرية إلى جمعيات خيرية أخرى، والجمعيات المناطقية ذكرت الجمعيات المناطقية الأخرى، فتحدثت جمعية "الوفاء والأمل" عن وجود (جمعية "سند" النسائية في أم الفحم، وجمعية "من أَجلِك" في كفر قرع، وجمعية "الأنوار" لدعم مكانة المرأة في أم الفحم). وأشار اتحاد "معًا" الناشط في النقب إلى (جمعية "سدرة"، "نساء اللقية"، جمعية "النهوض بثقافة المرأة") وتعمل جميعها في منطقة النقب، وأشارت جمعية "النساء العكّيات" إلى جمعية "السنديانة" التي تعملَ في المنطقة ذاتها وفي المجال ذاته في مدينة عكّا. وأشارت جمعية "الثريا" في قرية نحف إلى جمعية (الجنى) الموجودة في القرية ذاتها، وأشارت "البير" إلى "تالا".

وقامت بعض الجمعيات، كما فعلت "سدرة"، بتوجيهنا إلى مصادر إضافية للحصول على معلومات.

بعض الجمعيات لم تجب عن هذا السؤال في الاستمارات وهي: ("الزهراء"، "نساء وآفاق"، "كيان"، "نساء ضد العنف"، و"الجنى").

يُمكن أن تكون المعلومات الواردة هنا دلالة على أن معرفة الجمعيات، بعضها ببعض، تنبع من عملها مع تلك الجمعيات التي ذكرتها. وفي المقابل، يُطرح هنا سؤال هل يُمكن اعتبار عدم إشارة الجمعيات إلى معرفتها حول وجود جمعيات أخرى، دليلاً على عدم معرفتها بتلك الجمعيات الأخرى الموجودة في الساحة، أو اعتبار هذه المعلومة دليلاً بحد ذاته على عدم وجود علاقات تعاون وتشبيك بينها؛ أو ربما يُمكن عزوُه إلى أسباب تقنية بسيطة لا تحمل كلّ هذه الدلالات؛ وربما يعود ذلك إلى نوعية السؤال أو طريقة طرحه، بمعنى أنه من المحتمل أن بعض الجمعيات لم تعط أهمية كبرى لهذا السؤال أو أنها اعتبرت التفاصيل غير هامة، وأن الأمر لا يمتّ إلى العلاقة القائمة بين الجمعيات أو إلى معرفتها الواحدة عن الأخرى. هذا الأمر يبقى قابلاً للفحص والإجابة عنه لدى الجمعيات ذاتها، خصوصًا أن الجمعيات لم توضح أسباب ذكرها للبعض وعدم ذكر الآخرين. مع أنني أرجح الإمكانية الأولى، بمعنى أن الجمعيات أشارت إلى من تعرف بوجوده ومن تعمل معه ومن تتشابه معه في المواصفات، من الجمعيات.

يُثار هذا التساؤل خصوصًا لدى استحضار المعلومة التي استعرضتها في الفصل الثالث، والتي عادت وظهرت في البند السابق (تحديد الاحتياجات والنواقص والصعوبات) كجزء من صعوبات التشبيك والتعاون بين الجمعيات، والتي بيّنت أن الجمعيات التي تعرّف نفسها أو نهجها بأنه نسوي والقطرية ضمنها خصوصًا، تقوم بالتشبيك والتعاون والائتلاف فيما بينها في قضايا نسوية، بينما لا تضم بعض هذه الائتلافات جمعيات أخرى قائمة في الساحة ومنها الجمعيات المحلية أو التي تعرّف نفسها بالنسائية.

مع أني رجحت كفة الإمكانية الأولى اعتمادًا على هذه المعلومات، إلّا أن كون الجمعيات نفسها لم تعط هذا التفسير، يبقى السؤال افتراضًا يُمكن الاجتهاد بالإجابة عنه وتأكيده أو نفيه في أبحاث مستقبلية. وطبعًا لا يزيل المسؤولية عن الجمعيات نفسها في فحصه والتدقيق فيه، كونه يُمكن أن يكون مأخذًا عليها، من أطر ومؤسّسات مجتمعية أخرى.

القسم الثاني

كما أشرت في بداية الفصل، فإن الإجابات التي استوفيت من خلال الاستمارات، إضافة إلى قراءة أدبيات ومنشورات الجمعيات، قد مكنتني وساعدتني من معرفة الكثير عن الجمعيات النسائية والنسوية المشاركة في البحث ووضحت بعض التفاصيل حول هُويّتها، الفكر المُسيِّر لها ومنطلقاتها، نوعية عملها الحالي، بداياتها والدوافع لإقامتها، ورؤيتها ووجهاتها المستقبلية.

رغم أن بعض المواضيع لم تتم تغطيتها من خلال الإجابات بالشكل الكافي، أو جاءت الإجابات عنها ناقصة أو غير واضحة وبقيت الأسئلة مطروحة للنقاش وقابلة للطرح مجدّدًا في أبحاث إضافية، وبعضها تم استيفاؤها من خلال مراجعة أدبيات أخرى ومنشورات إضافية للجمعيات، كمواقعها الإلكترونية على سبيل المثال، يُمكن القول في المقابل إن الإجابات المستوفاة وطريقة طرحها زودتني بمعلومات إضافة لتلك التي اهتممت بفحصها في هذا البحث ومكنتني من استنتاج بعض الأمور الإضافية. ولأهميتها قرّرت أن أعرضها فيما يلي، على صورة مواضيع وقضايا. واحتجت في بعضها إلى أن أعود مُجَدّدًا إلى منشورات الجمعيات لاستكمال معلومات.

المشاريع التي تديرها الجمعيات

نوعيتها ومواضيعها: في الحقيقة لم يتم طرح هذا السؤال كسؤال منفصل أو مباشر في الاستمارات، لكن الجمعيات المشاركة بغالبيتها تطرّقت إلى نوعية المشاريع والخدمات التي تقدمها، إلى مستوياتها، إلى التغييرات الحاصلة فيها، وفي سياق البدايات، أو الدافع لقيامها، أو أسلوب عملها أو خصوصياتها، كما إلى نقاط إضافية أخرى. وعليه ارتأيت أن تكون هذه المعلومات مُتضَمَّنة في البحث، كبند مستقل ومنفصل بحد ذاته، لما فيه من أهمية، ولما يزوّدنا به من معلومات عن الجمعيات، توجهاتها، وأسلوب عملها، خصوصيتها واحتياجاتها، وغيرها من الأمور.

إن مُعاينة المواضيع والبرامج التي تقوم بها الجمعيات ومراجعة الاستمارات تدل على تنوع موضوعات المشاريع التي تقوم بها الجمعيات، من جهة، وعلى تشابه وتكرار في بعضها، من الجهة الأخرى. كما يتضح أن غالبيتها ما زال يتركز في الخدمات المباشرة خصوصًا للنساء، وفي التمكين والتدعيم. يأخذ التمكين والتدعيم، أحيانًا، شكل التوعية من خلال محاضرات ودورات وندوات.

تُبدي القيّمات على الجمعيات النسوية وعيًا لأهمية التحوّل من عمل خدماتي إلى عمل تمكيني تنموي يتسم بالاستدامة، وإن كانت لا تستعمل هذا المصطلح "تنمية

مُستدامَة" في كتاباتها. ولتوضيح الأمر فإنني أعتمد هنا على تعريف تعبير "التنمية المُستدامَة" على النحو التالي: "عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية، بشرط أن تلبّي احتياجات الحاضر بدون مسّ قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها".[50] وفق هذا المفهوم، تأخذ التنمية المُستدامَة الاجتماعية بالاعتبار أهمية إرساء قواعد لسياسات اجتماعية شاملة، والأخذ بالحسبان الخصائص والقيم الثقافية والاجتماعية التي تميّز المجتمع والحرص على مواصلة دعم وتعزيز هذه القيم الإيجابية مع الاستناد إلى حق كلّ فرد في التنمية وإتاحة الفرص لتكوين المهارات وتطويرها. وتُراعي، ضمن ذلك، احتياجات كلّ فئات المجتمع مع الاهتمام بالفئات المهمّشة والشعبية.

وبالتالي، وضمن هذا المفهوم، يُمكن أن نقول إن المشاريع الإنتاجية، التقليدية منها والحديثة، والمشاريع التي تُسمّى مشاريع تدعيم، والتي تقوم بها الجمعيات، من المُمكن أن تصب ضمن مفهوم التنمية المُستدامَة، وذلك على اعتبار أن تنمية المرأة وتنمية المجتمع عملية متداخلة.

وكذلك يُستدل أن غالبية الجمعيات النسائية ومن ضمنها الجمعيات المحلية، وإن كانت تركّز في مشاريعها وبرامجها على مشاريع إنتاجية في مجالات تُعتبر تقليدية، سواء أتلك التي ترتكز على مهارت يدوية (كالنسيج والخياطة) أم على مهارت مكتبية (كالسكرتاريا والكمبيوتر)، تنبع من احتياجات ومواصفات المجتمع المحلي وتهتم ضمن عملها بمشاريع توعية تعمل على رفع وعي المرأة لمكانتها وحقوقها وتساعدها على المطالبة بها. كلّ ذلك يُمكن اعتبار أنه يصب ضمن مفهوم عملية التنمية المُستدامَة في تطوير مكانة المرأة والمجتمع العربي الفلسطيني في مناطق ٤٨. وكونها كذلك، يُمكن القول إن الجمعيات النسائية والنسوية يُمكن اعتبارها شريكة فعّالة في بناء المجتمع وتطويره وأنها تأخذ دورها الفعّال كجزء من مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، وفي قضية اعتماده على ذاته بمعنى عدم الاتكالية على الدولة، وإن كان هذا الاستقلال يحتاج إلى نوع من الارتباط التمويلي البديل، والقصد تمويل الجهات المانحة، سواء أكانت الأوروبية منها أم الأمريكية، والتي لها أجنداتها هي أيضًا، التي من المُمكن أن تتوافق مع بعضها، أو أن تختلف أو تتناقض مع بعضها الآخر.

من المهم التنبيه هنا إلى أنه كثيرًا ما يتم وضع مصطلحي التنمية والتمكين، خصوصًا في النقاشات والكتابات النسوية، وكأنهما نقيضين، بمعنى أن المشاريع التنموية الموجهة للنساء لا يُمكن اعتبارها تدعيمية. ويتم الخلط ما بين مفهوم مشاريع إنتاجية، خصوصًا التي تعتمد على المهارات اليدوية التقليدية للنساء (نسيج،

50. اعتمادًا على موقع الموسوعة الحرّة "ويكبيديا" (http://ar.wikipedia.org/wiki).

تطريز، تصنيع مأكولات بيتية)، وبين مشاريع تنموية. ويتم اعتبار أنها لا تحوي مضامين تدعيمية تمكينية للمرأة، بل ترسخ تقسيم الوظائف التقليدي وتُبقي النساء في الحيّز الخاص.

من المُمكن أن يُثير هذا الموضوع جدلاً، حيث يُمكن التساؤل هنا، هل يُمكن أن يُعتبر مشروعٌ مُدِرٌّ للدخل تقوم به المرأة من موقعها وضمن إمكانياتها الاجتماعية والجغرافية والسياسية وغيرها من العوامل، أنه ليس نسويا أو ليس تدعيميًّا، لأنه يصب ضمن مفهوم التقسيمات التقليدية لعمل المرأة والرجل؟! من المهم برأيي مناقشة هذه القضية داخل صفوف الجمعيات النسائية والنسوية وتوضيح الصورة والموقف منها.

يتبيّن أن المشاريع الخدماتية في الجمعيات النسوية في الأساس، جاءت كمرحلة بلورة وانطلاق لمشاريع تنموية تمكينية، إلاّ أن التحوّل للعمل التنموي لا يلغي ضرورة العمل على صعيد خدماتي، فما زالت هناك حاجة إلى مشاريع خدماتية كخطوط الطوارئ وملاجئ النساء المعنَّفات والبيوت الانتقالية، ما دامت هناك نساء معنَّفات ويُعانين القمع المجتمعي.

رغم هذا، تبيّن أن التجديد والتوسيع هو في طَرق مواضيع جديدة غير مطروقة سابقًا، كقضية الدعوة إلى إشراك النساء في مواقع صنع القرار، وكذلك تطوير مفهوم التمكين الاقتصادي ومساعدة المرأة على أن تدير مشاريعَ تعود عليها بالفائدة الاقتصادية. لا يقتصر هذا الأمر على الجمعيات القطرية، كجمعية "كيان"، فقط، بل نراه يُميّز جمعيات محلّية أو مناطقية كذلك مثل: "سدرة" و"النساء العكّيات"، إذ تركّز فيه الجمعيات المحلّية على خصوصياتها المحلّية وتحاول تمكين النساء من خلال تطوير آليات العمل المحلية وتطوير مهارات في مجال تخصّصن به، كما في حالة مشروع النسيج الإنتاجي المُدِرّ للدخل الذي تشرف عليه وتديره جمعية "سدرة".

كذلك نرى ميل الجمعيات الصغيرة والمحلية، مثل "الثريا"، "السنديانة"، و"الوفاء والأمل"، إلى العمل على مجال الترفيه والتسلية، وتركيز بعض الجمعيات المحلية في العمل الخيري بشكل واضح، مثل "الوفاء والأمل"، رغم أنها مسجلة كجمعية أهلية.

رغم هذا الكم الكبير من المشاريع والتنوع فيها، تُشير بعض الجمعيات كما يفعل "مركز الطفولة"، إلى أن "هناك نقصًا قائمًا في مجال المشاريع القاعدية التي تعمل على دعم الفئات المهمّشة في مجتمعنا بشكل فعلي" (الاستمارة)، لكنها لا تحدد أية مجموعات. ويبدو أن القصد هو مشاريع تُحدث تغييرات جوهرية في واقع النساء ولا تبغي تحسين ظروف هنا وهناك فحسْب، بل تصل إلى مجموعات إضافية غير تلك التي وصلتها الجمعيات النسائية -النسوية حتى الآن. مع هذا، لا يُمكن تجاهل

أن بعض المشاريع التي تقوم بها بعض الجمعيات تصُب ضمن هذا المفهوم، حتى وإن كان ذلك للمدى البعيد.

آليات وإستراتيجيات عمل مُجدِّدة: نرى أن التجديد لدى الجمعيات ينعكس كذلك في آليات وإستراتيجيات العمل، بمعنى الانتقال من تقديم الخدمات المباشرة على المستوى الفردي لضحايا العنف، إلى العمل الجماعي والتشبيك، وإن لم يكن كاملاً، بين الجمعيات والأطر المختلفة في قضايا متنوعة، سواء أكان ذلك محلّيا أم إقليميًّا أم عالميًّا. والانتقال إلى أسلوب المرافعة في الكثير من القضايا محلّيا، كالعمل أمام الكنيست في قضايا المرأة، مثل لجنة العمل على المساواة في قضايا الأحوال الشخصية، أو المرافعة الدولية كتقديم تقارير لهيئة الأمم، كلجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية. للتذكير، فإن انطلاقة هذه النماذج من العمل، وكما ذكرت في الفصل الثالث، جاءت في أواسط التسعينيات وكانت نتيجة تصعيد للأنشطة والعمل النسوي الذي شهد بداياته وانطلاقته في أوائل التسعينيات، أيضًا، وربما تكون هذه النماذج تجسيدًا وانعكاسًا مباشرًا له وتعتمد على الخبرات المتراكمة فيه، وتعكس وعيًا فكريًّا وتطويرًا في الأساليب.

مرة أخرى نرى أن هناك تشابهًا، كما أن هناك اختلافًا وتفاوتًا بين الجمعيات في المواضيع وفي طرق العمل. تتشابه الجمعيات النسوية القطرية فيما بينها: "نساء ضد العنف" و"السوار" في عملها على تقديم خدمات للنساء المعنَّفات من خلال خطوط طوارئ. كما أن الجمعيات التي تعمل على قضايا الطفولة والنساء، سواء أكانت القطرية أم المحلية، تتشابه فيما بينها في الكثير من الأمور، في المواضيع والبرامج، فيما يخص تقديم خدمات مباشرة للأطفال كالروضات والحضانات، والعمل على تأهيل نساء عاملات في هذا المجال كالمربيات ("السنديانة"، "النساء العكّيات"، "مركز الطفولة").

تميل الجمعيات القطرية والتي تعرّف نفسها كنسوية، مثل "نساء ضد العنف" و"كيان" وتلك التي تعرّف نهجها بأنه نسوي، مثل "مركز الطفولة"، إلى العمل التشبيكي من خلال اللجان والمرافعة وتقديم التقارير في قضايا النساء، وإن لم يكن التشبيك شاملاً، كما أشرت سابقًا.

من يحدّد الأجندات والبرامج: تشكّل مجموعات التمكين نموذجًا بارزًا لدى غالبية الجمعيات التي تعرّف نفسها بأنها نسوية، مثل "السوار"، "نساء ضد العنف" و"كيان" أو ذات نهج نسوي، مثل "مركز الطفولة". وتنبع القضايا التي تعالجها هذه الجمعيات وتطرحها على أجنداتها، في الأساس، من النساء المشاركات في المجموعات. وتقوم الجمعيات بكوادرها المهْنية بترجمة الاحتياجات النابعة من الحقل، إلى مشاريع

وتعمل على تجنيد التمويل وتشجع النساء – في أماكن وجودهن - على أخذ دور نشط وفعّال في إيجاد الحلول لقضاياهن أو معالجتها بأنفسهن مع دعم الجمعية. مثال على ذلك مشروع الحاضنات البيتيات الذي قامت به جمعية "كيان"، إذ ساعدت الحاضنات - اللاتي عانين من قضية عدم تحويل أجورهن من قبل السلطات المحلية، المُشَغِّل - على التنظّم وتشكيل جمعية تعمل على تنظيم قضاياهن وحقوقهن وتساعدهن للوصول إلى الكنيست والضغط لتغيير القانون المتعلّق بشروط عملهن؛ أو مشروع آخر قامت به الجمعية وهو مشروع المواصلات في بلدة المغار، حيث ساعدت الجمعية النساء المحلّيات على التنظّم والمطالبة بإدخال وسيلة نقل عامّة، إذ عانين قبلها من صعوبة الحركة والتنقّل من جرّاء عدم وجود خطوط مواصلات محلية (كيان 2006). وقد فعل التنظيم ذلك بعد أن قام بدراسة الأمر وإصدار تقرير فحص فيه درجة سهولة التنقّل في الوسط العربي، وخصوصًا بين النساء مع التشديد على أنماط التنقّل لديهن، من وجه نظر جندرية.

مثال آخر هو البيوت الانتقالية التي توفرها جمعية "نساء ضد العنف" للنساء المعنَّفات، التي تساعد النساء على الاستقلال الاقتصادي والحياتي التدريجي مع مرافقة مهْنية علاجية طيلة فترة الانتقال، فيساعدن المرأة من خلال التدريب على مهْنة، ثم إيجاد عمل، وهو نموذج متبع في الملاجئ والجمعيات الأخرى التي ترعى أمور النساء المعنَّفات.

يتضح من ذلك، أن مواضيع عمل الجمعيات النسائية والنسوية تأتي، أحيانًا، من الحقل مباشرة، أي من النساء، وأحيانًا من خلال رؤية القيّمات على الجمعيات، خصوصًا موجِّهات المجموعات، لاحتياجات متكرّرة لدى جمهور النساء، سواء أكانت محلية منحصرة في بلدة معيّنة أم عامّة كقضية الحاضنات أو التمكين الاقتصادي والعمل. تحمل رؤية القيّمات على الجمعيات، أحيانًا كثيرة، منظورًا نسويا يهتم بتحصيل المرأة لحقوقها كما في قضية الميراث وقضية قانون الأحوال الشخصية، أو يحركه الواجب الجماعي في إسماع الصوت والحاجة إلى أخذ دور في قضايا ترتبط مباشرة بالنساء وتنعكس عليهن، كما هو الحال في لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية.

إن القضايا التي تعالجها الجمعيات النسوية في الأساس، ترفض التسليم بممارسات وأفكار ونظم مجتمعية مسيئة إلى المرأة، أو بممارسات حكومية ترسّخ دونيتها. وترفض هذه الجمعيات - كما تُشير أوراق لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية - تغييبنا في التقارير الحكومية أو الكتابة باسمنا عنا.

احتياجات محلّية واحتياجات عامّة: احتياجات النساء المحلية تختلف من بلدة إلى أخرى، لكنها متشابهة في الكثير من الأحيان. ومن الواضح أنها متعدّدة ومتنوّعة وتغطي مجالات عدة: احتياجات اقتصادية وإيجاد مصادر دخل، التسلية والترفيه، رفع

الوعي في قضايا مختلفة، التدريب واكتساب المهارات، معالجة قضايا أسرية، معالجة قضايا أمام السلطة المحلية، وما إلى ذلك. وبالتالي فإن الجمعيات المحلية رغم صغر حجمها وقلة قدراتها، فإنها تعرض برامج ومشاريع كثيرة، وبعضها تبدو كبيرة من ناحية إمكانيات إدارتها وتطبيقها. من جهة، يُثار سؤال حول قدرتها على تطبيقها وحول الإمكانيات والموارد الموجودة لديها، خصوصًا أن غالبيتها أشارت إلى صعوبات في التمويل تنعكس في حجم الطاقم المهْني المقلص وصعوبات في تفعيل كوادر تطوّعية، ومن جهة أخرى، في الإمكان رؤية هذا التوجّه من قبل الجمعيات المحلية بشكل إيجابي، كون هذه الجمعيات تطرح طموحات كبيرة ترغب في تحقيقها ولا تكتفي بما قدم لها، سواء أكان من قبل الدولة ومؤسّساتها أم من قبل المجتمع وهيئاته.

إدماج قضايا النساء والطفولة والاحتياجات الخاصّة: يتبيّن من مُعاينة الاستمارات أن الجمعيات النسائية التي تعمل على قضايا الطفولة، الأولاد والتربية تنفذ كذلك مشاريع للنساء وتتوجه إلى جمهور النساء بمواضيع إضافية لا تتعلّق بالأطفال، فقط. يتكرّر هذا الأمر لدى الجمعيات النسائية المشاركة في البحث التي تعمل في هذا المجال، وعددها ليس بقليل. ولا فرق هنا بين من عرّفت نفسها بأنها تتبع نهجًا أو أسلوبًا نسويا، أو تلك التي عرّفت نفسها بالنسائية. لا فرق كذلك هنا بين كون الجمعية محلية أو قطرية. هذه الجمعيات هي: جمعية "النساء العكّيات" (عكّا)، "السنديانة" (عكّا)، "مؤسّسة حضانات الناصرة - مركز الطفولة" (الناصرة)، جمعية "تالا - نساء في الطليعة" (الطيبة)، جمعية "الوفاء والأمل النسائية الخيرية" (باقة الغربية). إضافة إلى عمل حركة "النساء الديمقراطيات" كذلك، في كلا المجالين والإدماج بينهما.

لم توضح الجمعيات أو تفسر هذا الربط القائم مباشرة. لكن من معرفتي ببعض الجمعيات عن قرب، يُمكن القول إنها في بداياتها جاءت لتساعد النساء من خلال تقديم خدمات لأطفالهن كالروضات والحضانات، وكذلك لتمد يد العون لتأهيل النساء المعنيات من خلال دورات تدريب الحاضنات، ثم توفير أماكن عمل لهن. ولاحقًا - مع تغطية هذا المجال وبقاء أمور أخرى غير مطروقة - وجدت هذه الجمعيات الإمكانية والقدرة، إضافة إلى الحاجة، لأن تعمل في مجالات أخرى تخص النساء. إذ ترتبط الأمور، بعضها ببعض، فالنقص في أطر الطفولة ينعكس مباشرة على الأمهات من النساء ويؤثر على إمكانية خروجهن للعمل وعلى إمكانية تفرغهن لأخذ دور في أمور أخرى. وهي قضية تعاني منها النساء ككلّ في المجتمعات الأبوية، وليس في مجتمعنا، فقط. حيث يقع العبءُ الأساس في التربية والمهام المنزلية على النساء ويحصلن - مقارنة بالرجال في مهن مشابه - على الأجر الأقل، فيتم في الكثير من الأحيان تفضيل بقاء المرأة في البيت لرعاية أطفالها، خصوصًا في سنواتهم الأولى،

مما يعوق تقدمها وتطورها على المستوى المِهْني والتعليمي. وبالتالي تحاول جمعيات كهذه أن تسهل على المرأة خروجها للعمل أو التعليم من خلال توفير أطر رعاية لأطفالها.

النشر والإعلان

وجدت في هذا البحث صعوبة في المعرفة والوصول إلى الجمعيات المحلية من خلال منشورات عامّة أو عن طريق الجمعيات القطرية، ويعود ذلك إلى النقص في النشر والإعلان عنها. فكون غالبيتها تعمل في نطاق محلّي يجعلها تعمد إلى النشر والتعريف عن نفسها بطرق بسيطة ومحلية، كالإعلان من شخص لآخر أو توزيع منشورات محلية، فلا تهتم بالنشر والكتابة والتعريف بنفسها على المستوى القطري، وبالتالي، يبقى عملها والنشر عنها مقتصرًا على هذا الصعيد. وأفضل طريق للوصول إلى جمعيات كهذه، محلية كانت، من خلال المعرفة الشخصية، وخصوصًا، معرفة الناشطات في الجمعيات المحلية الإضافية الموجودة في البلدة أو في المِنطقة ذاتها، أو التي تعمل في مجالات مشابهة. فعرفنا عن جمعية "الجنى" من "الثريا"، وكلتاهما جمعيات نسائية تنشط في قرية نحف، وقامت جمعية "الوفاء والأمل" (جمعية خيرية) بتعريفنا ببعض الجمعيات التي تعمل في مجال مشابهة في المِنطقة ذاتها. وخَبّرَتنا جمعية "النساء العكّيات" بجمعية "السنديانة"، وكلتاهما في عَكّا وتعملان على قضايا الطفولة والنساء. بينما أشارت الجمعيات القطرية النسوية إلى الجمعيات القطرية النسوية الأخرى، وقام اتحاد "معًا" في النقب بالإشارة إلى بعض الجمعيات التي تعمل في المِنطقة ذاتها وتنشط في إطاره.

تبيّن عبر مراجعة الاستمارات والمنشورات عن الجمعيات أن غالبية الجمعيات النسائية القطرية، والنسوية خصوصًا ("السوار"، "كيان"، "نساء ضد العنف"، "نساء وآفاق"، و"مركز الطفولة") لديها مواقع إلكترونية تنشر فيها معلومات حول عملها، إضافة إلى أوراق تعريف، ويهتم بعضها الآخر بقضية النشر والإصدارات (مثل، "الزهراء" و"معًا"). بينما هناك تفاوت في الإصدارات والمنشورات بين الجمعيات المحلية، يُراوح بين عدم النشر كليًا، وعدم وجود مطبوعات لديها، أو عدم وجود مطبوعات بالعربية عنها، من جهة؛ وبين اهتمامها بالنشر وحتى العمل على إقامة مواقع إلكترونية لها. إذ تهتم بالجمهور المحلّي للنساء، الذي - كما يبدو - تكون أفضل الطرق للوصول إليه هي الاتصال المباشر، خصوصًا شرائح معيّنة من النساء، وليس عن طريق الكتابة والنشر الإلكتروني. كما عثرت على معلومات حول غالبية الجمعيات المشاركة في البحث، التي قامت حتى العام 2002، في دليل الجمعيات الصادر عن اتجاه - اتحاد الجمعيات

الأهلية (2000، 2002) وفي موقعه الإلكتروني.

علاقة الجمعيات الفلسطينية النسوية فيما بينها؛ علاقة النسوية بالنسائية؛ والقطرية بالمحلّية

يُستدل من مراجعة الاستمارات وخصوصًا بند التطلّعات المستقبلية وتحديد النواقص والاحتياجات، وتقييم التمايز والخصوصية التي استعرضتها في القسم الأول من هذا الفصل، أن بعضها يرتبط مباشرة بقضية العلاقة القائمة أو تلك المرجو أن تكون بين الجمعيات. وقد قمت بتقسيم نوعية العلاقات وتقييمها بناء على عدة نقاط، أبيّنها فيما يلي:

مجموعات مغلقة: كما يتبيّن من مراجعة السؤال السابع، أن الجمعيات غالبًا ما تُعرِّف إلى وتتعاون مع جمعيات من نوعها: هُويّتها - نسائية مع نسائية، نسوية مع نسوية، منطقة خدماتها وعملها - قطرية مع قطرية، محلية مع محلية، وموضوعها - طفولة مع طفولة، نساء مع نساء. خيرية - خيرية.

وبالتالي، وكما يبدو، فإن التنسيق فيما بينها والائتلاف ضمن لجان كذلك يأتي معتمدًا على المركبات المذكورة، إذ يتبيّن من فحص تركيبة لجان العمل (لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل ولجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية) أنها تضم، غالبًا، الجمعيات النسوية. على سبيل المثال، لا تشمل الائتلافات الكبيرة، كلجنتي العمل المذكورتيْن، سابقًا، أية جمعية محلية من التي شملها البحث أو غيرها، أو أية جمعية نسائية لا تعرّف نفسها نسوية بطرحها أو فكرها أو نهجها. وبالتالي، يُمكن القول إن الاستثناء لا يشمل جمعيات محلية أو نسائية فحسْب، وإنما يصل إلى بعض الجمعيات النسوية القائمة، أيضًا. فمثلاً أشارت السيدة سائدة بيادسة، مديرة سابقة - جمعية نساء وآفاق، إلى أنهن لا يُشاركن في لجنة للعمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل، لأنهن لم يُدعَوْن إلى المشاركة، لكنها تضيف "وكذلك لم تكن لدينا القوى البشرية أو الموارد الكافية لإعطاء كل ما يستحق العمل عليه حقه" وتؤكد أن الأمر لم يكن مبدئيًا (رسالة خطية، 8 آب 2008).

مما يطرح أمام الجمعيات سؤالاً حول المعايير التي يتم فتح باب العضوية أمام الجمعيات على أساسها، وإلى أي مدى يُمكن أن تكون القرارات المتخذة هناك تمثل كلّ النساء العربيات اللاتي تتحدث باسمهن هذه اللجان، أو المشاريع، خصوصًا أن بعض اللجان - كما في حالة لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية - تلقى معارضة من قطاعات كبيرة نسائية وغيرها، ومع الأخذ بعين الاعتبار أننا نتحدث عن بعض الجمعيات وليس، مثلاً، عن اتحاد مرأة أو اتحاد جمعيات يمثل قطاعًا معيّنًا، وليس

الحديث عن قطاع تمثيلي على أساس انتخابي يتحدث باسم الجمهور الذي يمثله.

الرغبة في التعاون والانفتاح والمشاركة: تُبيّن الإجابة عن السؤال السادس في الاستمارة حول الرؤية المستقبلية، رغبة بعض الجمعيات، ومن ضمنها المحلية، في العمل بشكل جماعي والاشتراك مع جمعيات أخرى، وذلك رغم الصعوبات التي أشرت إليها في بنود سابقة في هذا المجال. تقول استمارة "الجنى" إنها "تسعى ... لإقامة شراكات مع مؤسّسات أخرى وتفعيل برامج مشاركة"، منها من أشارت إلى كيفية العمل المشترك واقترحت آليات لتطبيقه، كما فعلت جمعية "تالا" في طرح قضية "مؤتمر نسوي ... لقضايا النساء" محلّيا. وهناك من فسرت مفهوم المشاركة والتعاون في "أن يكون تعاونًا وتشبيكًا وزيارات متبادلة بين الجمعيات النسائية ... ومساعدة الجمعيات المتقدمة وإمكانياتها جيّدة للجمعيات ذات الإمكانيات الضئيلة" "الوفاء والأمل". ومنها من تعرض تصوّرًا واضحًا لكيفية عمل ذلك من خلال "توفير مظلة كبرى لكلّ الأجسام النسائية العربية الناشطة في منطقة النقب ... إقامة مركز معلومات واستشارة للمرأة" (معًا).

ضرورة الانفتاح والتشبيك: تُشير بعض الجمعيات النسوية، كجمعية "السوار"، إلى أن التحوّل إلى حركة نسوية مؤثرة يتطلب تكثيف الجهود والعمل المشترك، حيث تتحدث في استماراتها عن "أهمية كبرى لحركة نسوية قوية تضم كلّ التنظيمات النسوية العربية القائمة، حركة تنتج فكرًا، وتعمل على تغيير موازين القوى، وتأتلف معًا في قضايا هامة تخص المجتمع بأسره". هناك جمعيات تطلب بشكل واضح وتبيّن الحاجة إلى "دعم المجموعات النسوية الفاعلة"، كما تفعل جمعية "نساء وآفاق"، وتطرحه كأحد شروط استمراريتها ووقوفها أمام التعصب والتهجم من المؤسّسة الدينية الرسمية. وتتحدث بعض الجمعيات النسائية القطرية، كما يفعل مركز الطفولة، عن الحاجة الضرورية إلى "مزيد من التشبيك" بين مختلف الجمعيات والأطر النسائية والنسوية.

والسؤال الذي يُطرح مُجَدّدًا، هو أنه ما دامت هناك رغبة لدى غالبية هذه الجمعيات، وما دامت غالبيتها ترى حاجة في التشبيك بينها وجعله ناجعًا، فلماذا، إذًا ، لا تعمل الجمعيات النسائية والنسوية على تكثيف وتوسيع التشبيك بينها، ليشمل عددًا أكبر من الجمعيات النسائية والمختلفة فكريًّا، وذلك لاستحداث مظلة جامعة. وهل يُمكن أن تُغني عضويتها في تشبيكات ومظلات أخرى واسعة كاتحاد الجمعيات - الذي تنشط في عضويته 7 جمعيات من أصل 15 من المشاركة في البحث - عن الحاجة إلى مظلّة نسائية شاملة، تضمّ تنظيمات وأطرًا نسوية مختلفة التوجهات والخلفيات.[51] يبقى هذا السؤال مطروحًا على طاولة النقاش والبحث، سواء أكان ذلك أمام الجمعيات

51. الجمعيّات المقصودة هي: "كيان"، "السوار"، "النساء العكّيات"، "نساء وآفاق"، "الزهراء"، "الوفاء والأمل"، و"السنديانة".

المشاركة ذاتها أم غيرها، أم أمام باحثين وباحثات إضافيّين مُهتمين بهذا الحقل.

علاقتها بالدولة ومؤسّساتها

بشكل عام، يُمكن القول إن علاقة الجمعيات بالدولة يُمكن وصفها بأنها علاقات أقلية محكومة بدولة حاكمة. وهي علاقات فيها مد وجزر. تتخذ هذه العلاقات أشكالاً مختلفة ومتنوعة يُمكن تحديدها بما يلي:

تعبئة فراغ، مواجهة وفضح سياسات عنصرية: إن مراجعة أدبيات الجمعيات، إضافة إلى استمارة البحث، ومعاينة المشاريع التي تقوم بها حاليًا، أو السبب لقيامها وانطلاقها أو فحص الخطوة الأولى التي قامت بها الجمعية، والمشاريع التي تعمل عليها، تبيّن أن الجمعيات الخدماتية والمشاريع الخدماتية ضمن بعضها قامت، في الأساس، لتملأ فراغًا أو تسد نقصًا أوجده تقصير الدولة ومؤسّساتها في توفير الخدمات للجمهور العربي ككلّ، والأطفال أو النساء بشكل خاص. وبسبب سياسات الدولة التمييزية. أشارت رلى ديب من "كيان" في معرض مقابلة سابقة (6 كانون الثاني 2005) إلى تأثير سياسات الدولة الاقتصادية على فقر النساء العربيات، وأن فقرهن ينبع من كونهن جزءًا من أقلية فقيرة.

فقامت بعض الجمعيات المحلية، خصوصًا، بملء فراغ ناتج عن تقصير السلطة المحلية أو البلدية في توفير خدمات كالحضانات، أو تقصير مؤسّسات الدولة في توفير الخدمة المعيّنة، كالنقص في الروضات الذي هو من مسؤولية وزارة التربية والتعليم. فتبيّن جمعية "النساء العكّيات" وجمعية "السنديانة" أنهن قُمن بسبب "نقص في الخدمات للطفولة المبكّرة" و"وضع اقتصادي صعب للنساء" أو لسدّ احتياجات وملء فراغ بسبب تقصير مؤسّسات الدولة، كإنشاء ملاجئ النساء المعنَّفات وخطوط الطوارئ للنساء العربيات، والذي يصب في مسؤولية وزارة الرفاه الاجتماعي. فتبيّن جمعية "نساء ضد العنف" أنها قامت "لغياب خدمات مهْنية في مجال العنف"، أو فتح دورات تأهيل مهْني أو توفير أماكن عمل - هو من تخصّص وزارة العمل. أو مباشرة مشاريع اقتصادية نتيجة لنقص أماكن العمل الملائمة للاحتياجات المحلية، كما في مشروع النسيج في جمعية "سدرة". وكما تبيّن جمعية "الزهراء"، فإن قيامها جاء "لسد احتياجات نساء – اجتماعية وسياسية واقتصادية محلية". تقول حنان الصانع (معًا) في هذا الخصوص ما يلي: "الدولة ما بتعطينا هاي الخدمات ... الجمعيات هون في النقب بتشتغل شغل حكومة بتعطي الخدمات" (30 كانون الأول 2004). وتؤكد ناهدة شحادة ("نساء ضد العنف"): "يعني الجمعيات ... السبب الموضوعي إلّي أدى إنها تنتشر هو الأوضاع السياسية وقلة الميزانيّات" (24 شباط 2005).

من الجدير ذكره أن بعض هذه الجمعيات تحصل على تمويل لبعض مشاريعها من

قبل بعض الوزارات؛ فتحصل جمعية "نساء ضد العنف" وجمعية "السوار" على تمويل جزئي لتفعيل خطوط الطوارئ وملاجئ النساء، كون هذه الخدمات تصب في مسؤولية الدولة مباشرة. يشار كذلك إلى أن بعض هذه الأطر حصلت على اعتراف رسمي لبعض مشاريعها، مما ساعد على بقائها، مثل الحضانات والروضات، كما في حالة جمعية "السنديانة".

تستفيد الجمعيات، أحيانًا، من وجود بعض الأطر والدوائر الحكومية لإنجاح عملها ولتطوير بعض مشاريعها، إذ تحتاجها كقنوات للعمل كما في حالة قانون الأحوال الشخصية، والذي تمّ فيه التوجه من قبل الجمعيات النسوية إلى الكنيست لتعديل القانون، أو كما في شروط عمل الحاضنات، والذي ساعدت فيه جمعية "كيان" لجنة الحاضنات البيتيات على التوجه إلى الكنيست للمُطالبة بإحقاقهن حقوقهن من خلال قوانين مشرعة. وبغض النظر عن تبعات هذه التعديلات، من الواضح أنه في هذه الحالة لم تكن هناك إمكانيات أخرى لتعديل القانون، سوى التوجه إلى المؤسّسة الحاكمة وأجهزتها - الكنيست كنموذج هنا، للوصول إلى التغيير المطلوب في وضعية النساء.

رغم التعاون المذكور أعلاه يتبيّن أن علاقة هذه الجمعيات بالدولة ليست علاقة تكاملية بمعنى الكلمة، بل نراها تعكس علاقة تنافسية في كثير من الأحيان. إذ تبيّن شراكة بعض هذه الأطر في لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل، هذه الإشكالية وهذه المواجهة، إذ يأتي عمل اللجنة المذكورة والتي تشمل في عضويتها بعض الأطر النسوية أو ذات التوجه النسوي المشاركة في البحث ("نساء ضد العنف"، "كيان"، "مركز الطفولة")، بهدف "الكشف عن سياسات التمييز المنتهجة ضد الجماهير العربية الفلسطينية عمومًا، وضد النساء الفلسطينيات في إسرائيل تحديدًا، وتحميل الدولة، بجميع مؤسّساتها، مسؤولية هذا التمييز ... ولإحداث تغييرات بُنيوية ومنهجية في سياسة التمييز الحكومية الإسرائيلية" (لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل 2006، 5). ويُشير التقرير إلى المجالات المختلفة التي ينعكس فيها هذا التمييز. ويبيّن تقرير سابق للجنة العمل حول مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل[52] أن "الطريقة التي عرفت بها النساء الفلسطينيات في تقرير الحكومة" تعكس "سياسة إسرائيل في عدم الاعتراف بالفلسطينيّين الذين يعيشون في إسرائيل كأقلية قومية حسَب القانون الدولي، إضافة إلى ذلك، فبسبب سياسة عدم الاعتراف هذه لا توجد طريقة ثابتة، والتي بها توثق الحكومة أوضاع الفلسطينيّين في إسرائيل بشكل عام والنساء الفلسطينيات بشكل خاصّ" (المصدر

52. للتوضيح نشير إلى أن الحديث هو عن اللجنة ذاتها، مع أن هناك بعض التغيير في التسميّة كما جاء في منشورات اللجنة ما بين عام 2003 وعام 2006.

السابق، 196). وتؤكد جمعية "كيان" في تقرير لها بعُنوان "منالية التنقل لدى النساء العربيات في إسرائيل" حول الدولة ومسؤوليتها في تقديم الخدمات للنساء العربيات كمواطنات، ويكشفن عن المعانة الحاصلة للنساء من جراء تقصير الدولة في تقديم خدماتها كخدمة المواصلات العامّة داخل القرى العربية. فقد انطلقن من فكرة أن أنماط التنقل لدى النساء تشكّل "مقاييسَ لفحص مكانتهن كنساء في المجتمع وكمواطنات في الدولة" (كيان، 2006). وقد أشرن هناك إلى معلومة مهمة كون "النساء العربيات يُعانين تمييزًا مضاعفًا ... فالخدمات التي يمكنهن تلقيها من خلال جهاز المواصلات العامّة في القرى منقوصة، لأن معظم خطوط الباصات لا تدخل تلك القرى أبدًا، كما أن ما يدخل منها إنما يدخل على فترات متباعدة جدًّا" (المصدر السابق، 5). ويُشير تقرير "كيان" إلى أن محدودية إمكانية التنقل هذه تؤثر بدورها على مشاركة النساء في قوة العمل. ويوضحن أن "نسبة المشاركة في قوة العمل بين النساء العربيات منخفضة" (المصدر السابق، 9)، ويؤكدن أنه حين لا تحظى المواصلات العامّة بأفضلية متقدمة في سياسات المواصلات العامّة القطرية، تصبح النساء من أولى المتضررات (المصدر السابق).

كما تشير "سدرة" في الاستمارة إلى هذا التقصير وهذا التمييز من قبل الحكومة، حين تشير إلى أن "المجتمع البدوي ليس المعيق الوحيد للمرأة، فهناك التجاهل الحكومي". وتنوه "تالا" كذلك في استماراتها بأن المرأة الفلسطينية تعاني من "تمييز قومي ومجتمعي يهمشها سياسيًا واجتماعيًا". وتؤكّد "كيان" على وجود عنصر قمع قومي ومدني في التعامل مع النساء، رغم أنها تدعو إلى رؤيته في السياق المركب أكثر.

كذلك، تبيّن بعض الأطر أنها تعاني من سياسات الدولة ومؤسّساتها وتقصيرها، الأمر الذي يضرب عملها ويصعب استمراريته، إذ أدّت، على سبيل المثال، مماطلة البلدية في عكّا وشركة "عميدار"، إلى التسبّب بخسارة المبنى التابع لجمعية "السنديانة" وإغلاق مشروع "المركز التربوي" خاصتها، كما أشارت إلى ذلك السيدة ابتهاج خوري، مديرة الجمعية في معرض محادثة هاتفية معها يوم (19 آذار 2007). يُشار إلى أن بعض هذه الجمعيات، ومن جراء عدم حصولها على الاعتراف، أغلقت مشاريعها كما حدث للعديد من حضانات وروضات "النساء الديمقراطيات"، مع أن الكثير من الحاضنات والمربيات العاملات في هذه الأطر تمّ قبولهن، لاحقًا، للعمل في الحضانات والروضات الحكومية، بمعنى أن الإغلاق أو الرفض لم يكن لأسباب مهْنية، وإنما لأسباب سياسية، كما تعزو ذلك رئيسة الحركة سابقًا، السيدة سميرة خوري، في معرض مقابلة سابقة معها.

مما جاء، يُمكن القول إنه رغم وجود بعض أشكال التنسيق مع مؤسّسات حكومية أو الحاجة إليها في تقديم قوانين وفي التصديق على تصاريح وما إلى ذلك، نجد أن

علاقة هذه الجمعيات بمؤسّسات الدولة يغلب عليها كونها علاقة مركبة، يغلب عليها الطابع التنافسي وعلاقات الصراع بالأساس، ويعود ذلك، أساسًا، إلى السياسة تجاه الأقلية الفلسطينية ومكانتها، وإلى التمييز المستمر والعنصرية الممارسة تجاهها.

علاقتها بالجمعيات والأطر اليهودية والإسرائيلية المشتركة

يتضح من الاستمارات وأدبيات الجمعيات أن العديد من الجمعيات النسائية والنسوية القائمة تقوم بنوع من التنسيق والشراكة مع أطر إسرائيلية ويهودية منها: صناديق، جمعيات، مكاتب استشارة وخدمات. تتنوع وتختلف نماذج عملها وأسسها، أبيّنها فيما يلي:

الانطلاق من خلال أطر إسرائيلية قائمة: كما ذكرت في الفصل الثالث، جاءت بداية بعض نَوى العمل النسوية الفلسطينية وانطلاقتها من خلال أطر نسوية إسرائيلية حضنتها وشكّلت بالنسبة إليها دفيئة ترعرعت داخلها. الحديث هو عن أولى خطوط الطوارئ والمساعدة للنساء العربيات الفلسطينيات ضحايا العنف الجسدي والجنسي.

الانفصال عن الأطر الإسرائيلية: توقفت الأطر المشتركة عن عملها كما حدث مع خط الطوارئ في القدس وخط مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في حيفا، اللذيْن انفصلا في النهاية عن حاضنتهما الإسرائيلية، وأقامت المنفصلات عنه، إضافة إلى نساء أخريات، جمعيات جديدة مستقلة وهي "السوار" و"كيان". بعضها يحافظ حتى اليوم على تنسيق وتعاون مع أطر نسوية يهودية إسرائيلية (كيان) وبعضها لا يقوم بأي تنسيق كهذا (السوار).[53]

عمل مشترك دائم في قضايا معيّنة: كذلك، هناك جمعيات فلسطينية قامت أساسًا كجمعيات نسوية أو نسائية مستقلة، مثل "مركز الطفولة"، "نساء ضدّ العنف"، "الزهراء"، و"سدرة"، إلاّ أنها تقوم بالتنسيق والعمل المشترك مع بعض الأطر الإسرائيلية في مواضيع وقضايا معيّنة، يأخذ هذا العمل أحد الشكلين التاليَيْن:

1. عضوية عربية في لجان وائتلافات إسرائيلية - يتميّز هذا النموذج بأن الغالبية في الائتلاف هي إسرائيلية ويشكّل التنظيم العربي أحدها، وأحيانًا يكون التنظيم الوحيد. لكن الغلبة للأطر الإسرائيلية التي بادرت إلى تأسيسه. على سبيل المثال، تنشط جمعية "نساء ضد العنف"

53. هناك نموذج آخر من العلاقة وإن لم يكن يميّز الجمعيّات المشاركة في البحث، إلاّ أنني ارتأيت التنبيه لوجوده، وهو الاتحاد مع أطر إسرائيلية قائمة: تاريخيًا، قامت حركة النهضة التي بدأت نشاطها كحركة نسائية فلسطينية عام النكبة 1948، وانضمت في فترة لاحقة، عام 1952، إلى مجموعة نساء يهوديّات يساريّات، وأقمن حركة "النساء الديمقراطيّات" الناشطة حتى اليوم. للتوسع في هذا الأمر، يُنظر: الفصل الثالث.

في إطارين مهْنيين إسرائيليّين يضمان يهودَ وعربًا، وهما: منتدى مديرات ملاجئ النساء المعنَّفات، واتحاد مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في إسرائيل ("نساء ضد العنف" 2007، صفحة الغلاف الأخيرة). وينشط تنظيم "كيان" ضمن الائتلاف الحيفاوي للجمعيات النسوية، ويتشارك في المبنى مع أطر نسوية إسرائيلية احدها: مركز "المرأة للمرأة" وغيرها.

2. عضوية يهودية في لجان وائتلافات فلسطينية عربية - على عكس النموذج السابق، فإن الغلبة فيه والتأسيس يأتيان من قبَل أطر عربية انضمت إليها أطر إسرائيلية. ينشط "مركز الطفولة" في "مشاركة"، وهي مجموعة مؤلّفة من خمس مؤسّسات غير حكومية، فاعلة في مجال الطفولة المبكّرة، التقت عام 2001 للعمل على مشاريع مشتركة، تهدف إلى تطوير مجال الطفولة في المجتمع العربي في البلاد، وهي مكوّنة من: "مركز الطفولة"، جمعية "النساء العكّيات"، "دار الطفل العربي"، "شركة المراكز الجماهيرية"، جمعية "أجيك" (همسة وصل، مركز الطفولة، العدد الخامس، 8/05، 32). الجمعيات الثلاث الأولى هي جمعيات عربية، بينما يشكّل الإطاران الأخيران أطرًا مشتركة يهودية عربية. فشبكة المراكز الجماهيرية شركة حكومية تابعة لوزارة المعارف والثقافة، ومسجّلة كجمعية رسمية لا تتوخى الربح المادي،[54] إضافة إلى "أجيك"، وهو مركز عربي يهودي للمساواة والتمكين والتعاون، لكن ممثلته في الإطار امرأة عربية.

كما تضم "لجنة العمل على المساواة في قضايا الأحوال الشخصية"، إضافة إلى التنظيمات العربية النسوية والحقوقية، تنظيمات إسرائيلية يهودية وهي جمعية "حقوق المواطن في إسرائيل" و"لوبي النساء في إسرائيل". ويضم ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة، جمعيات إسرائيلية هي جمعية "حقوق المواطن في إسرائيل" أو جمعيات مشتركة عربية - يهودية كجمعية "أجيك" و"حركة النساء الديمقراطيات". إذ يعمل هذا الائتلاف في الأساس مقابل أطر فلسطينية داخلية وليس إسرائيلية هي: لجنة المتابعة والأحزاب العربية والسلطات المحلية (نساء ضد العنف 2007،).

من الواضح أن الكثير من هذه التعاونيات والشراكات يأتي على أسس مهْنية بمعنى التعامل بالندية، ولا تغلب عليه علاقات الهيمنة وصراع القوى، وأن وجود أطر غير عربية في بعضه يشكّل قوة مُعِينة وداعمة لها، ويساعد في قضية رفع الوعي والضغط

54. حول موقع "مشاركة"، مؤسّسات مشاركة في سطور، 26 آب 2004 - http://www.musharaka.org.

المجتمعي، وأحيانًا القانوني في قضايا معيّنة، كقضايا النساء المعنَّفات وضحايا التنكيل الجنسي. وكذلك هناك فوائد اقتصادية في بعض الأحيان كقضية تقاسم المبنى والخدمات والتكلفة المالية، إضافة إلى الاقتناع الجوهري أو الفكري بضرورة التعاون على أساس نسوي مع أطر نسوية، بغض النظر عن الخلفية القومية لعضواتها، إلاّ أن كون بعض هذه الأطر قد واجهت في مرحلة معيّنة من عملها إشكاليات وتحديات من هذا النوع - كما حدث مع المجموعة العربية داخل مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية، وأدّى إلى الانفصال والعمل المنفرد كما حدث مع جمعية "السوار" - يطرح تحديات وأسئلة حول نوعية العلاقة بين الأطر الإسرائيلية والفلسطينية داخل دولة تحكمها علاقات أقلية أكثرية، علاقات سيطرة وتحدٍّ. يُثار سؤال حول ومدى وعي المشاركين والمشاركات في هذه الأطر من الطرفين لهذه العلاقة وهذه الإشكالية وكيفية عملهم على تحاشيها أو مواجهتها إن ظهرت. ولو أخذنا "ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة" الحالي، على سبيل المثال، الذي يضم في عضويته، إضافة إلى الأطر العربية، إطارًا إسرائيليا حقوقيًّا هو "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" ("نساء ضد العنف" 2007، 19)، يُمكن أن يُثار تساؤل حول الحاجة الحقيقة إلى وجود هذا الإطار الإسرائيلي في ائتلاف عربي يتوجه، أساسًا، إلى الجمهور العربي ومؤسّساته، ومدى تأثير ذلك على جمهوره.

عمل منفصل/ مستقلّ مع وجود نوع من التعاون: الجمعيات المذكورة في البند السابق وغيرها تقوم كذلك بالتنسيق العيني على قضايا محددة، حول مواضيع أو مشاريع معيّنة. فتقوم بعض الجمعيات كما تفعل "الزهراء" أحيانًا، بتعاون وعمل مشترك مع أطر وتنظيمات يهودية وإسرائيلية. فقد عقدت، على سبيل المثال، "يومًا دراسيًّا لمساعدة النساء العربيات لإيجاد أماكن عمل" في مدينة سخنين، وجاء هذا اليوم بمبادرة من "صندوق إبراهيم" وبالاشتراك مع جمعية "الزهراء" وسلطة تطوير الجليل ومصلحة الاستخدام وبلدية سخنين ومجلس محلّي كوكب أبو الهيجاء (الاتحاد، 29 آذار 2007). وتقوم جمعية "سدرة" واتحاد "معًا" بالعمل والتنسيق مع أطر يهودية، سواء أكان ذلك في مستوى الاستشارة والدعم المِهْني، أم في مستوى تسويق مشاريع، كما تفعل "سدرة" التي تتعاون مع أطر يهودية لبيع مُنتجات مشروع النسيج.

من الواضح أن أشكال العمل مع الأطر الإسرائيلية متنوعة وتتعدّد أسبابها والدوافع لإقامتها، وهي تنتشر على مراحل زمنية مختلفة، فإن جاءت بدايات بعضها من خلال العمل المشترك، فإن بعضها الآخر بدأ مستقلاً وتوجه نحو الشراكة. ومنها من تحافظ على استقلاليتها التامة وتقوم بالتنسيق العيني حول قضايا معيّنة، ومنها من

تعمل بشكل مستقل تمامًا. يدل الأمر على تعدّدية فكرية وعلى تعدّدية في طرق العمل والمنهجيات المتبعة لتحقيق الهدف. وكذلك، يُمكن أن يدل على تفاوت في الاحتياجات وفي الإمكانيات والسبل المُتاحة لتحقيق الهدف. فمثلاً، تحتاج "سدرة" إلى السوق الإسرائيلية لتسويق مُنتجات مشروع النسيج، ويأتي الأمر في عداد علاقات السوق التي تعيها، كما يبدو، القيّمات على المشاريع، فالنساء اليهوديات في هذه الحالة هن مستهلكات للبضائع ومسوقات لها، ولم يتحولن لشريكات في الجمعية. لكن لا يخلو الأمر في بعض هذه المشاريع والتعاونيات من علاقات القوى التي تحاول الجمعيات أن تتخطّاها من خلال الندية والمهْنية في العمل.

علاقتها بالفلسطينيّين في أماكن وجودهم وبالعالم العربي

فلسطينيًا محلّيًا: تنشط بعض الجمعيات في اتحادات فلسطينية محلّية عامّة، ليست نسائية فقط، كما في "اتجاه - اتحاد الجمعيات الأهلية العربية"، حيث تنشط في عضويته سبع من الجمعيات المشاركة في البحث، أو في ائتلافات ولجان عمل مشتركة كلجنة العمل على المساواة في قضايا الأحوال الشخصية أو لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية، أو ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة. وتتجمع بعضها في اتحادات محلية كاتحاد معًا الذي يضم جمعيات نسائية عربية من مِنطقة النقب.

فلسطينيًا- الضفة والقطاع وأماكن اللجوء: قامت بعض هذه الأطر، مثل "السوار" بتفعيل مشاريع خاصّة لهدف التواصل وأطلقت عليه اسم "مشروع التواصل"؛ إذ جاء في نشرة الهوية أن "هذا المشروع يعبّر عن إيماننا بأهمية العمل الفلسطيني المشترك، رغم الفصل القسري الذي يحلّ بالشعب الفلسطيني منذ عام 1948، وأدّى إلى ظروف وتجارب مختلفة". وتبيّن هناك أن المشروع "يهدف إلى خلق تواصل" بين "السوار" وبين "الجمعيات والمؤسّسات التي تعمل في مجال تطوير وضع المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل تبادل الخبرات والتجارب، ووضع الأسس للعمل المشترك لمعالجة قضايا تتعلق بوضع المرأة وعلاقات النوع الاجتماعيّ، ومحاولة تحديد وصياغة هوية نسوية عربية فلسطينية أصيلة". توقف هذا المشروع مؤخّرًا بسبب الحواجز والجدار الذي عرقل هذا التواصل. وقام "مركز الطفولة" بمشروع البحث والتدريب للنساء الفلسطينيات، بالتعاون مع خمس جمعيات فلسطينية في غزة، القدس، الناصرة مخيمات اللجوء في الأردن ولبنان (نبيلة إسبانيولي، مقابلة، 15 كانون الثاني 2005).

وتقوم جمعيات إضافية، مثل "سدرة" و"الزهراء" بمشاريع مشتركة مع أطر نسائية فلسطينية. وكذلك فعلت جمعية "نساء ضد العنف"، التي تتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني بالقدس، وتتبادل الخبرات فيما بينها (عبده 2007، 51). ويقوم برنامج الدراسات النسويّة في مركز مدى الكرمل بالتنسيق مع عدة أطر في الضفّة الغربية حول مشاريع مشتركة، منها تنسيق وتعاون مع معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت توّج بعقد مؤتمر نسوي أكاديمي استمر ليومين. عُقد يومه الأول في الناصرة والثاني في رام الله، تحدّيًا لسياسات الحصار، كما اتفق في لجنة توجيه البرنامج. تتميز هذه العلاقات، كما يظهر، بكونها علاقات تنسيق بين إطار من فلسطينيي الـ48 مع إطار أو أكثر من المناطق المحتلة عام 67 ومناطق اللجوء، ولا تتبع قاعدة العمل الجماعي القطاعي.

في المقابل، يأتي العمل الجماعي القطاعي لبعض هذه الجمعيات، مثل "السوار" و"الزهراء" من خلال عضويتها في "اتجاه - الاتحاد العام للجمعيات الأهلية". إذ تشارك في لقاءات وحملات يقوم بها الاتحاد بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية أو بعض الأطر والتنظيمات الفلسطينية في الضفة أو في مناطق اللجوء (عبده 2007).

عربيا، إقليميًا وعالميًا: إضافة إلى العمل في المستوى المحلّي والفلسطيني، تنشط بعض الجمعيات في بعض الشبكات الإقليمية الفلسطينية والعربية والعالمية. فينشط "مركز الطفولة" إقليميًّا على مستوى عربي في عضوية "عايشة"، وفي المستوى العالمي من خلال "اللجنة الاستشارية العالمية" (الاستمارة). وتنشط "نساء ضد العنف" على مستوى إقليمي في عضوية "المنتدى الشرق أوسطي الاجتماعي" (المصدر السابق).

أحيانًا، يكون التواصل على أساس تدريب وتبادل خبرات عينية كما في جمعية سدرة التي تعمل على "برنامج للغة العربية لمحو الأمية" كما قالت حنان ("معًا"، في معرض مقابلة سابقة) وتحاول الجمعية أن تستفيد من الخبرة القائمة في العالم العربي لتطور مشاريعها، معتمدة كون الموروث الثقافي والاجتماعي للنساء العربيات متشابهًا في أماكن وجودهن المختلفة.

مجدّدًا، نرى أن هذه العضوية أو الشراكة فردية، ولا تمثّل قطاع أو جمهور جمعيات، وتأتي بالتنسيق الفردي بين تلك الجمعيات وتلك الأطر.

كذلك، تقيم بعض الجمعيات علاقات تعاون وتبادل خبرات مع العالم العربي، أيضًا، كما تفعل جمعية "نساء وآفاق"، التي أقامت دورة استكمال في الأردن مع المفكرة فريدة بناني وتنشط في عضوية شبكة النساء في ظل قوانين المسلمين (المصدر

السابق). وفي هذا المستوى أيضًا يأتي عمل بعض الجمعيات النسوية والنسائية الجماعي والقطاعي من خلال عضويتها في اتحاد الجمعيات الأهلية المذكور، ومن خلال علاقات التنسيق التي تقوم بها مع العالم العربي، وليس بين الفلسطينيّين، فقط (اتجاه 2002).

تدل هذه العلاقات، الفردية منها أو الجماعية، والتي تقوم بها الجمعيات في مستويات مختلفة، على الوعي للهوية الفلسطينية ببعدها العربي، وعلى الرغبة في التواصل بين أبناء وبنات الشعب الواحد ومقاومة أشكال العزل والحواجز، التي حاولت وتحاول الدولة العبرية أن تقوم بها، ومنها محاولتها فرض الأسرلة على الفلسطينيّين الذين بقُوا على أراضيهم بعد عام النكبة.

توصيات

- فتح مجال الحوار والنقاش في شأن مفاهيم ومصطلحات قائمة، هناك تفاوت في فهمها وتطبيقها وتفسيرها، منها: مفهوم النسوية، مفهوم صنع القرار والمشاركة، التمكين والتنمية. وكذلك حول قضايا خلافية أو غير محسومة.

- فتح مجال النقاش والحوار حول قضية الخوف من النسوية واتهامها بالتغريب، ما يطرح تحديًا أمام الجمعيات النسوية والنسائية، خصوصًا التي تحمل فكرًا نسويا لكنها لا تعرّف نفسها بأنها كذلك، حول دورها في مواجهة هذه التهمة والعمل على تغيير النظرة السلبية الخاطئة. ولربّما تكون هناك حاجة إلى أن تطرح الجمعيات هذه القضية للنقاش والفحص الداخليّ، وأن تخرج بخُطوات عملية وبمواقف واضحة منها.

- العمل على تشجيع وتطوير التقييم والنقد الذاتيّين.

- التوثيق - الإعلام والنشر: توثيق العمل وسيرورة تطوّر الجمعيات، العمل على النشر والإعلام عن الجمعيات وعملها، خصوصًا الجمعيات المحلّية والصغيرة والاستفادة من المنابر والمِنصّات القائمة، والعمل على النشر عن قضايا وأمور جماعية.

- العمل على فتح اللجان والائتلافات القائمة لأكبر عدد من الجمعيات المَعْنية، نسوية ونسائية، محلّية وقطرية، وفحص مدى نجاعة وفائدة وجود جمعيات إسرائيلية داخل لجان العمل القائمة، خاصة التي تعمل أمام الجمهور العربي ومؤسساته. خصوصًا أمام وضعية غياب بعض الجمعيات النسائية المحلّية والقطاعات النسائية، الدينية منها والسياسية، إضافة إلى بعض الجمعيات النسوية الأخرى.

- المبادرة إلى نشاطات تعرّف الجمعيات النسائية والنسوية، المحلّية والقطرية، بعضها ببعض.

- فحص إمكانية إقامة اتحاد نسائي عام يعمل كقطاع نسائي مقابل الاتحادات النسائية الفلسطينية أو العربية الأخرى، حيث يستطيع، بالتالي، اختيار مرشحاته ومندوباته بالانتخاب لعضوية اتحادات محلّية، إقليمية عربية أو أخرى، عالمية قائمة. حيث يُمكن لهذا الإطار أن يشكّل - كما أشارت بعض الجمعيات - خطوة أساسية نحو بناء حركة نسوية فلسطينية شاملة قوية. مع إبقاء حرية العمل الفردي في مثل هذه الأطر واحترام التعدّدية والاختلاف.

- تبنّي قضايا لم يتمّ طرقها حتّى اليوم بالشكل الكافي، من قبل الجمعيات النسائية والنسوية، كقضايا الصحّة والفقر وقضايا النساء العاملات وتنظيمهن النقابيّ، وظروف عيش النساء في مناطق معيّنة، كنساء القرى غير المعترف بها.

- التجسير بين النسوي والسياسي، بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأخذ دور نشِط وفعّال في القضايا القومية وفي المناسبات الوطنية. والانفتاح أكثر على مؤسّسات وأطر أخرى خارج قطاع الجمعيات والتعاون معها أو حثّها على التعاون.

- التفكير في إقامة مؤتمر نسوي فلسطيني تنظيم جماعي يتحوّل إلى منصة للنقاش والحوار يطرح، أوّلاً، وربما يُعالج مستقبلاً، قضايا العمل الأهلي للجمعيات النسائية والنسوية وتداولها جماعيًّا. حيث يُمكن من خلاله طرح قضايا خلافية قائمة للنقاش، واتخاذ موقف جماعي في قضايا معيّنة، ممّا يقوّي موقف وصورة هذه الجمعيات في المجتمع وأمام مؤسّساته من جهة، وكذلك أمام مؤسّسات الدولة من الجهة الأخرى.

- وفي خصوص مراكز الأبحاث، كمركز مدى الكرمل، فأنصح بمتابعة إجراء أبحاث إضافية تتطرّق إلى موضوعات أخرى تخصّ النساء والعمل النسائي والنسوي، سواء أكان ذلك ضمن الجمعيات أو ضمن أطر أخرى، وإجراء أيّام دراسية أكاديمية لتناول بعض القضايا التي تتعلّق بالنساء والحثّ على النقاش في المجال على مستوى أكاديميّ، إضافة إلى ضرورة مواصلة العمل على المستوى الميداني الذي يصُبّ في مجال عمل مجموعات أخرى.

- إجراء أبحاث مكمِّلة تغطّي قطاعات ومواضيع لم يطرقها البحث الحاليّ.

قائمة المراجع

عربية ومعرّبة

رهام أبو العسل (2006). **الجمعيات النسائية الفلسطينية في إسرائيل: المنطلقات الفكرية، الاستراتيجيّات، وآليات العمل القائمة**، الناصرة: مركز الطفولة- مركز تربوي ونسائي متعدّد الأهداف.

اتجاه (2006). **ميثاق الأخلاقيات**، حيفا: اتجاه- اتحاد جمعيات أهلية عربية.

اتجاه (2005). **آفاق العمل الأهلي الفلسطيني: اجتهادات جماعية**، حيفا: اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية.

اتجاه (2002). **دليل الجمعيات: مؤتمر التواصل بين مؤسّسات المجتمع المدني العربي**، حيفا: اتجاه- اتحاد جمعيات أهلية عربية.

اتجاه (2000). **دليل الجمعيات**، حيفا: اتجاه- اتحاد جمعيات أهلية عربية.

الاتحاد النسائي السوداني (1995). "الحركة النسائية في السودان: مداخلة قدمتها عضوات الاتحاد السوداني فرع القاهرة"، مجموعة باحثات (محرّرات)، **الحركة النسائية العربية- مداخلات وأبحاث من أربعة بلدان**، القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، 171-192.

عزمي بشارة (1996). **مساهمة في نقد المجتمع المدنيّ**، رام الله: مواطن - المؤسّسة الفلسطينية لدارسة الديمقراطية.

نبيه بشير (2006). **يوم الأرض: ما بين القومي والمدنيّ**، حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

نهى بيومي (2001). "إفلين تويني بسترس: لبنان على مفترق"، جين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 161-192.

نهى بيومي (1998). "المكبوت في الزمن المكتوب"، هدى الصدّة (محرّرة)، **أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن**، ترجمة هالة كمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 13-30.

ثريا التركي (2001). "عنيزيات في زمن يهتز"، حين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمّع الباحثات اللبنانيّات، 99-124.

جاياتري تشاكرافورتي سبيفاك (2002). "ثلاثة نصوص نسائية ونقد الإمبريالية"، هدى الصدّة (محرّرة)، **أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن**، ترجمة هالة كمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 99-122.

إميل توما (1982). **طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل**، عكا: دار "أبو سلمى" لنشر الفكر الفلسطيني التقدمي.

جولييت توما (2008)." من لندن إلى فلسطين: وحّدوا الجبهة"، **قضايا جمعية** (مجلة فصلية يصدرها اتجاه - اتحاد جمعيات أهلية عربية)، العدد 3، 33-34.

إصلاح جاد (1995). "الحركة النسائية في فلسطين - توجه جديد"، مجموعة باحثات (محرّرات)، **الحركة النسائية العربية - مداخلات وأبحاث من أربعة بلدان**، القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، 59-125.

صبري جريس (1967). **المواطنون العرب في جحيم إسرائيل**، القدس: مكتب جامعة الدول العربية.

جمعية الجليل – الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية (2002). **صحة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل: مؤتمر صحّة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل**، شفاعمرو: جمعية الجليل.

جمعية الجليل (2006). "النقاش والتعقيبات، وقائع جلسة نقاش حول: الحركة النسوية العربية داخل إسرائيل"، **سلسلة مقالات وأبحاث**، مقال رقم 8، حيفا.

جمعية كيان (2006). **قابلية التنقل لدى النساء العربيات في إسرائيل**، حيفا: جمعية كيان.

جمعية نساء ضد العنف (2007). **"عهد المساواة" ما بين التوقيع والواقع - تقرير العمل الأول**، ريم حزّان (إعداد)، الناصرة: جمعية نساء ضد العنف، الناصرة.

جمعية نساء ضد العنف (2005). **مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل**، هنيدة غانم (باحثة رئيسة)، الناصرة: جمعية نساء ضد العنف.

ميرفت حاتم (2001). "رؤية الحداثة 'الذكورية' للنساء وللشكل الجديد لسلطة الرجل على المرأة"، حين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 24-27.

ماجد الحاج (1988). "الأكاديميّون العرب في إسرائيل مميّزات رئيسية وضائقة العمل"، **الأسوار**، العدد الثاني.

نادية حجاب (1988). **المرأة العربية - دعوة إلى التغيير**، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

أسامة حلبي (2003). **القانون الإسرائيلي ومسألة التهجير: ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثالث على شرف يوم الأرض حول المهجرين في الداخل**، الناصرة. المركز العربي للتخطيط البديل.

أسامة حلبي (1991). "مظاهر من التمييز العنصري في إسرائيل"، **الدراسات الفلسطينية**، السنة 2 العدد 5، 127-148 (متوافر، على الرابط التالي، أيضًا:

(http://hiedge.org/Arabic/In__Depth/Palestine/articles/09__2004/article08.shtml).

عوض خليل (1993). "الحركة النسائية الفلسطينية: 1900-1939"، مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد 245/244، 19-36.

غازي الخليلي (1977). **المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية**، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط1.

يوسف رجب الرضيعي (1982). **ثورة 1936 في فلسطين: دراسة عسكرية**. بيروت: مؤسّسة الأبحاث العربية، ط1.

همت زعبي ونورا بياطرة - ريان (إعداد) (2007). **النساء الفلسطينيات في إسرائيل: بيبليوغرافيا وصفية للأدبيات الأكاديمية 1948-2006**، حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

أكرم زعيتر (1980). **الحركة الوطنية الفلسطينية: 1935-1939**، بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية.

جولي ستيفنس (2002). "روايات نسوية - نقد مفهوم 'المرأة غير الغربية' في الكتابات النسوية عن الهند"، هدى الصدّة (محرّرة)، **أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن**، ترجمة هالة كمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 143-188.

عنبرة سلام- الخالدي (1978). **جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين**، بيروت: دار النهار للنشر.

غادة السمّان (1997). **الأبدية لحظة حب**. بيروت: منشورات غادة السمّان.

توم سيغف (1986). **1949-الإسرائيليون الأوائل**، ترجمة خالد عايد وآخرين، سلسلة الدراسات رقم 73. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية.

إمطانس شحادة (2006). **إعاقة التنمية: السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الأقلية القومية العربية**، حيفا: مدى الكرمل.

إمطانس شحادة (2004). **الإفقار كسياسة**. حيفا: مدى الكرمل.

شركة الأرض المحدودة (1964). **النصّ الكامل للمذكرة التي أُرسلت إلى الأمين العام للأمم المتّحدة بتاريخ 23 حزيران 1964**، حيفا: شركة الأرض المحدودة.

نور الضحى الشطّي وأنريكا رابو (2001). **تنظيم النساء - الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط**، دمشق: المدى.

حفيظة شقير وإلهام المرزوقي وخديجة الشريف (1995). "الحركة النسائية في تونس"، مجموعة باحثات (تحرير)، **الحركة النسائية العربية - مداخلات وأبحاث من أربعة بلدان**، القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، 9-57.

أيلا شوحاط (2002). "ثقافة ما بعد العالم الثالث: المرأة والوطن في السينما"، هدى الصدّة (محرّرة)، **أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن**، ترجمة هالة كمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.

أمل الصانع - حجوج (2003). "أين أنت في يوم الانتخابات؟"، **الرحى- مجلة نسائية**، العدد الأول، 4-5.

هدى الصدّة (محرّرة) (2002). **أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن**، ترجمة هالة كمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.

هدى الصدّة (2001). "تشكيل تصورات عن الذات: قراءة أدبية في سيرة كوكب حفني ناصف"، جين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 193-210.

هدى الصدّة (1999) (محرّرة). **أوراق ورشة عمل حول التأريخ الشفوي السياسي للمرأة الفلسطينية**، السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (المصرية)، القاهرة، 21-25 نيسان، 21-24.

هدى الصدّة (1998). "تقديم"، **زمن النساء والذاكرة البديلة**، هدى الصدّة وسمية رمضان وأميمة أبو بكر (محرّرات)، القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، 1-12.

أسمى طوبي (1966). **عبير ومجد**، بيروت: مطبعة قلفاط.

فيحاء عبد الهادي (1999). "المرأة الفلسطينية والذاكرة"، **أوراق ورشة عمل حول التأريخ الشفوي السياسي للمرأة الفلسطينية**، رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية، 7-10، 19-21، 28-34.

جنان عبده (2007). "خصائص وسمات العمل النسوي والنسائي داخل الأراضي المحتلة عام 1948"، **دراسات المرأة** (دورية يُصدرها معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت، بير زيت)، العدد 4، 17-54.

جنان عبده (2005-2006). "النساء الفلسطينيات بين الماضي والحاضر". **السوار - مجلة فصلية** (السوار- الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية، حيفا)، العدد 31، 14-18.

جنان عبده (2002). "الحركة النسوية الفلسطينية، بين عامل التغيير والقدرة على التأثير"، **وقائع**

جلسة نقاش حول: الحركة النسوية العربية داخل إسرائيل، **سلسلة مقالات وأبحاث**، مقال رقم 8، حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية.

جنان عبده (1999). **جريمة "شرف العائلة" في مجتمع عرب 1948 في فلسطين**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، مبادرات نسائية (3).

نادية العفيفي وآمال عبد الهادي (1995). "الحركة النسائية في مصر"، نادية العفيفي وآمال عبد الهادي وأخريات (محرّرات)، **الحركة النسائية العربية- مداخلات وأبحاث من أربعة بلدان**، القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، 127-170.

نادية العفيفي وآمال عبد الهادي وأخريات (محرّرات) (1995). **الحركة النسائية العربية- مداخلات وأبحاث من أربعة بلدان**، مجموعة باحثات (محرّرات)، القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة.

منيرة أحمد فخرو (2001). "نساء البحرين في العشرينيات: حضور داخل البيت وهوية تقليدية"، جين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 125-142.

نهوند القادري (2001). "صحافة اللبنانيات وجمعياتهن في العشرينيّات: وجهان لعملة واحدة"، جين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات - حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 71-98.

وديعة قدورة - خرطبيل (1995). **بحثًا عن الأمل والوطن: ستون عامًا من كفاح امرأة في سبيل قضية فلسطين**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.

إنعام كجه قشي (2001). "ثورة العشرين وبدايات الوعي النسائي في العراق"، جين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 343-368.

فاطمة الزهراء قشي (2001). "المسألة النسوية في الجزائر في العشرينيّات من القرن العشرين: تطلع إلى الحضور"، جين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمّع الباحثات اللبنانيّات، 369-386.

دينيز كانديوتي (2002). "الهوية ونواقصها: النساء والوطن"، هدى الصدّة (محرّرة)، **أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن**، ترجمة هالة كمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 306- 382.

آيلين كتاب ونداء أبو عواد (2004). "ملاحظات أولية: الحركة النسوية الفلسطينية"، رؤية أخرى - **مجلة فصلية سياسية - ثقافية** (إصدار مركز المعلومات البديلة)، العدد 34، 27-37.

دافيد كريتشر (2002). **المكانة القانونية للعرب في إسرائيل**، القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، معهد فان لير.

هالة كمال (2001). "كتابة الذات وسياسة المقاومة: قراءة في تاريخي بقلمي لنبوية موسى"، جين

سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات - حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 211-226.

هالة كمال (محرّرة) (1999). **نبوية موسى**، القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة.

وجيه كوثراني (**2001**). "موقع العشرينيّات في مسار التحوّلات العربية من منظور التأريخ للمدى الطويل"، جين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيات - حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 33-46.

لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل (2006). **مكانة النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل - تقرير المنظمات غير الحكومية المقدم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة في الأمم المتحدة 2005**، الناصرة: لجنة العمل على مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل.

لجنة العمل حول مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل (2003). **تقرير المنظمات غير الحكومية: مكانة النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل، مقدّم إلى لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتمييز ضدّ المرأة، الدورة السابعة عشرة، تموز 1997**. الناصرة: مركز الطفولة – مؤسسة حضانات الناصرة.

اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل (1976). **الكتاب الأسود (1): يوم الأرض 30 آذار 1976**، حيفا: اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربي في إسرائيل.

عفاف لطفي السيد مارسوه (2001). "مكانة المرأة من أوائل القرن الثامن عشر إلى اليوم"، جين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات - حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 23-32.

كريستيان مارتي (2008). "العولمة البديلة والحركة النسائية"، **جسور - بوابة المجتمع المدني مشرق مغرب**، عدد خاص بالمنتدى الاجتماعي المغاربي، 2-3 (يوليو).

نجوى مخّول (1981). "المرأة الفلسطينية في إسرائيل- بين واقع الإخضاع وإمكانات التحرّر"، **الجديد** (دورية أصدرها الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، العدد يناير/كانون الثاني، 26-31.

مهند مصطفى (2002). **الحركة الطلابية العربية الفلسطينية في الجامعات الإسرائيلية**، أم الفحم: اقرأ ومركز الدراسات المعاصرة.

مهند مصطفى (2006). **التعليم العالي لدى الفلسطينيّين في إسرائيل: تحدّي حالة الهامشية**، أم الفحم: "اقرأ" - الجمعية العربية لدعم التعليم في الوسط العربي.

إلهام المرزوقي (1999). "الاستقطاب السياسي للحركة النسوية في تونس (ورقة بحثية حول الحركة النسوية المستقلة التونسية)"، **مؤتمر الحركة النسائية الفلسطينية**، بير زيت: معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت.

جين سعيد المقدسي (2001). "لقاءات وروايات: هدى شعراوي والمؤتمر النسائي في روما، 1923"، جين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 387-422.

حين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد) (2001). **النساء العربيات في العشرينيات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات.

نبوية موسى (1999). **تاريخي بقلمي**، القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة.

تشاندرا تالبيد موهانتي (2002). "أمام أعين غربية - البحث النسوي والخطابات الكولونيالية"، **أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن**، ترجمة هالة كمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 51-92.

أوما ناريان (2005). "تفكيك صور الثقافات كررزم"، **مجموعة من المقالات - الملف 26**، لندن: شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين، 1-4.

أوما ناريان (2002). "معارضة الثقافات: 'التغريب'، احترام الثقافات ونسويات العالم الثالث"، هدى الصدّة (محرّرة)، **أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن**، ترجمة هالة كمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 215-242.

بارعة نقشبندي (2001). "المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية"، **دراسات نسوية**، بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 13-39.

بيان نويهض - الحوت (2001). "المرأة الفلسطينية في العشرينيّات"، حين سعدي المقدسي وأخريات (إعداد)، **النساء العربيات في العشرينيّات- حضورًا وهوية**، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات، 311-342.

بيان نويهض- الحوت (1986). **القيادات والمؤسّسات السياسية في فلسطين: 1917-1948**، بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية.

بل هوكس (2002أ). "المرأة السوداء وصياغة النظرية النسوية"، هدى الصدّة (محرّرة)، **أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن**، ترجمة هالة كمال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 31-49.

مريمي هيلي - لوكاس (2005). "مقدمة"، **مجموعة من المقالات - الملف 26**، لندن: شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين، ix-xi.

عادل يحيى (2002). **بين انتفاضتين: التاريخ الشفوي الفلسطيني**، البيرة: المؤسّسة الفلسطينية للتبادل الثقافيّ.

باللغة العبرية

باومال 2007 = בוימל, יאיר (2007). *צל כחול לבן*. חיפה: פרדס.

بل هوكس 2002ب = הוקס, בל (2002ב). "מאבק מעמדי פמיניסטי", *פמיניזם זה לכולם: פוליטיקה מכל הלב*. תרגמה דלית באום, חיפה: פרדס, 46-52.

هيلل كوهن= כהן, הלל (2006). *ערבים טובים- המודיעין הישראלי והערבים בישראל: סוכנים ומפעילים משתפ"ים ומורדים, מטרות ושיטות*. ירושלים: עברית ירושלים.

ريخس 1973 = רכס, אלי (1973). *סקר בוגרי מוסדות להשכלה גבוהה בישראל מבני המיעוטים (1961-1971)*. תל-אביב: אוניברסיטת תל-אביב – מכון שילוח לחקר המזרח התיכון ואפריקה.

باللغة الإنجليزية

Abu-Lughod, Lila (1998). *Remaking Women – Feminism and Modernity in the Middle East*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Abu-Saad, Ismael (2006). "Palestinian Education in Israel: The Legacy of the Military Government", *Holy Land Studies*, 5(1), 21-56.

Ahmed ,Laila .(1992) *Women & Gender in Islam*, New Haven, CT: Yale University Press.

Badran, Margot (1995). *Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Callaghy, Thomas M. (1990). "Lost Between State and Market: The Politics of Economic Adjustment in Ghana, Zambia, and Nigeria", J. Nelson (ed.), *Economic Crisis and Policy Choice: The Politics of Adjustment in the Third World*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Collines, Patricia Hill (1991). *Black Feminist Thought: Knowledge, Consciousness, and the Politics of Empowerment*. New York and London: Roultedge.

Cruikshank, Barbara (1999). *The Will to Empower: Democratic Citizens and Other Subjects*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Elshtain, Jean Bethnk. (1982) "Feminist Discourse and its Discontents: Language ,Power and Meaning", *Signs*, 7 (3), 603-612.

Faust, David R. and R. Nagar (2003). "The Global Movement against the War on Iraq – A Pamphlet", *People's Geography Project*.

Ferguson, James (1990). *The Anti-Politics Machine: 'Development', Depoliticization, and Bureaucratic Power in Lesotho*. Minnesota, MN: University of Minnesota Press.

Fisher, William F. (1997), "Doing Good? The Politics and Anti Politics of NGO Practices", *Annual Review of Anthropology*, 26(1), 439-64.

Grewal, Inderpal and Kaplan, Caren (eds.) (1994). *Scattered Hegemonies: Postmodernity and Transnational Feminist Practices*. Minneapolis and London: University of Minnesota Press.

Al-Haj, Majid (1995). *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany: State University of New York Press.

Hanafi, Sari and Tabar, Linda (2002). "NGOs, Elite Formation and the Second Intifada", *Between the Lines*, 2(18) (retrieved January 2008 (www.between-lines.org).

hooks, bell (1992). *Black Looks: Race and Representation*. Boston, MA: South End Press.

Incite - Women of Color Against Violence (ed.) (2007). *The Revolution Will Not be Funded: The Non-Profit Industrial Complex*. Cambridge, MA: South End Press

Islah, Jad (2003). "Gender Myths and Feminist Fables: Repositioning Gender in Development Policy and Practice", (Prepared for the International Workshop *Feminist Fables and Gender Myths: Repositioning Gender in Development Policy and Practice, Institute of Development Studies, Sussex*).

Kimmerling, Baruch. (1985). *The Interrupted System: Israeli Civilians in War and Routine Times*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishing.

Kreztmer, David. (1990). *The Legal Status of Arabs in Israel*. Boulder, CO: Westview.

Lang, Sabine (1997). "The Ngoization of Feminism", J. Scott, C. Kapplan, D. Keats (eds.), *Transitions, Environments, Translations - Feminism in International Politics*. New York: Routledge, 101-120.

Latham, Robert (2001). "Identifying the Contours of Trans Boundary Political Life", T. Callaghy, R. Kassimir and R. Latham (eds.), *Intervention and Transnationalism in Africa. Global-Local Networks of Power*. Cambridge, NY: Cambridge University Press, 69-92.

Lerner, Gerda (1979). "The Challenge of Women's History", in G. Lerner (ed.), *The Majority Finds its Past: Placing Women in History*. New York and Oxford: Oxford University Press, 168-180.

Lomsky-Feder, Edna and Ben-Ari, Eyal. (eds.). (1999). *The Military and Militarism in Israeli Society*. Albany, NY: State University of New York Press.

Lorde, Audre (1984). *Sister Outsider: Essays and Speeches*. Trumansburg, NY, CA: The Crossing Press.

Lustick Ian. (1980). *Arabs in a Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin, TX: University of Texas Press.

Mathur, Shalini and Nagar, Richa (2001). "Luck Now Dispatch: War, Riots and Secularism", *Middle East Report*, 221, 18-19.

Moraga, Cherrie and G. Anzaldua (1983). *This Bridge Called My Back: Writings by Radical Women of Color*. Latham, NY: Kitchen Table Press.

Nagar, Richa (2001). "Saboteurs? Or Saviors? The Position of Tanzanian Asians", *South Asian Magazine for Action & Reflection*, 13, 14-19.

Qassoum, Mufid (2002). "Imperial Agendas, Civil Society and Global Manipulation", *Between the Lines*, 3(19) (Retrieved December, 2004: www.between-lines.org).

Rabinowitz, Dan, A. Ghanem and O. Yiftachel (2000). *After the Rift: New Directions for Government Policy towards the Arab Population in Israel: An emergency report by an Interuniversity Research Team submitted to Ehud Barak, Prime Minister of Israel*. Jerusalem.

Reinharz, Shulamit. (1992). "*Feminist Action Research*", *Feminist Methods in Social Research*. New York: Oxford University Press.

Rouhana, Nadim N. (1997). *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict*. New Haven, CT: Yale University Press.

Rowbotham, Sheila (1974). *Hidden From History: Rediscovering Women in History from the 17th to the Present*. New York: Pantheon Books.

Said, Edward (1982). "Opponents, Audiences, Constituencies, and Community", *Critical Inquiry*, 9(1), 1-26.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera (2002). "Femicide and the Palestinian Criminal Justice System: Seeds of Change in the Context of State Building", *Law & Society Review*, 36(3), 577-605.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera (2003a). "Who Are We Protecting? Palestinian Girls in Israel and the Child Protection Policy", M. Hovav, L. Seba and M. Amir (eds.), *Crime and punishment: A Review of the Criminal Justice System in Israel*. Jerusalem: Institute for Comparative Judicial and Legal Studies, pp. 553-583. [Hebrew]

Shalhoub-Kevorkian, Nadera (2003b). "Re-examining Femicide: Breaking the Silence and Crossing 'Scientific' Borders", *Signs*, 28(2), 581-608.

Shalhoub-Kevorkian, N. (2004a). "The Hidden Casualties of War: Palestinian

Women and the Second Intifada," *Indigenous Peoples' Journal of Law, Culture & Resistance*, 1(1), 67-82.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera (2004b). "Militarization and Policing: Police Reactions to Violence Against Palestinian Women in Israel", *Social Identities*, 10(2), 171-194.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera (2005). "Counter-Spaces As Resistance in Conflict Zones: Palestinian Women Recreating A Home", *Journal of Feminist Family Therapy: An International Forum*, 17(3/4), 109- 141.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera (2006). "Negotiating the Present, Historicizing the Future: Palestinian Children Speak about the Israeli Separation Wall", *American Behavioral Scientist Journal*, 49(8), 1101-1134.

Singh, Richa and R. Nagar (2006). "In the Aftermath of Critique: The Journey after Sangtin Yatra", S. Raju, S. Kumar and S. Corbridge (eds.), *Colonial and Postcolonial Geographies of India*. London: Sage, 298-319.

DeVault, Marjorie, L. (1990). "Talking and Listening from Women's Standpoint: Feminist Strategies for Interviewing and Analysis", *Social Problems*, 37, 96-116.

Weyland, Kurt. (1999). "Neo Liberal Populism in Latin America and Eastern Europe", *Comparative Politics*, 31(4), 379-401.

مقالات وأخبار وكتابات مصدرها شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)

اتجاه - اتحاد الجمعيات الأهلية العربية (موقع إلكتروني): www.ittijah.org.

الاتحاد (2007). "يوم دراسي لمساعدة النساء العربيات لإيجاد أماكن عمل"، **الاتحاد** (صحيفة)، 29 آذار 2007.

اتحاد المرأة التقدمي، "أمهات ونساء ضدّ الخدمة الوطنية (عريضة تواقيع)" - **عرب 48** (موقع إلكتروني): http://www.arabs48.com

اقرأ (موقع إلكتروني): http://www.eqraa.com.

برنامج الدراسات النسوية - مدى الكرمل (موقع إلكتروني):

http://www.mada-research.org/arabic/programs/womens.shtml.

سونيا بولس (2005). "اقتراح التعديل للقانون الجنائي بشأن منع تعدد الزيجات"، 13 آذار 2005:
www.acri.org.il/arabic-acri/engine/story.asp?id=155 – 12k.

تحالف نساء للسلام/ منظمات التحالف - تندي، حركة النساء الديمقراطيات (موقع إلكتروني).

www.coalitionofwomen.org/home/arabic/organizations/tand.

جمعية أصوات (موقع إلكتروني): www.aswatgroup.org

جمعية "سيكوي" (2005). **تقرير سيكوي السنوي لعام 2004**:

http://www.sikkuy.org.il/aravit/ar2004/sikkuy.pdf

جمعية "سيكوي" (2004). **تقرير سيكوي السنوي لعام 2003**:

http://www.sikkuy.org.il/aravit/ar2003/ar2003.html

جمعية نساء ضدّ العنف (2005). **تقرير لجنة العمل لرفع مكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل**:
http://www.wavo.org/index.asp?i=362.

حركة أبناء البلد. **مبادئ وأهداف** www.abnaa-elbalad.org.

الحزب الشيوعي الإسرائيلي. **برنامج الحزب السياسي**: www.maki.org.

سوسن زهر (2005). "عندما يتصادم الحقّ في الحياة العائلية بالحقّ في وَحدة العائلة"، **مجلة عدالة الإلكترونية**، العدد 20: www.adalah.org/newsletter/ara/nov05/ar3.doc.

نوال السعداوي (2004). "مقابلة مع نوال السعداوي أجرتها معها ومينز إي نيوز"، **نادي الفكر العربي**، 8 آذار: www.nadyelfikr.net/viewthread.

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (2005). **تقارير ودراسات:** http://www.hrinfo.net.

الصنارة (2008). "الإعلان عن تأسيس أول إطار نقابي للعاملات الفلسطينيات"، **الصنارة** (صحيفة، موقع إلكتروني، 8 آذار 2008): www.assennara.net/article.asp?id=14774 - 61k.

عرب 48 (2007). "الشاباك يعتبر فلسطينيي الداخل خطرًا إستراتيجيًّا حقيقيًّا"، **عرب 48** (موقع إلكتروني)، 16 آذار: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=5&id=43717.

عدالة (2005). "تقرير مجموعة العمل حول وضع النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل"، **مجلة عدالة الإلكترونية**، العدد 10: www.adalah.org/newsletter/ara/feb05/CEDAW.doc.

فاطمة الكبيسي .(2006) "موقع المرأة في ثقافة المجتمع المدني"، **مؤسّسة الذاكرة العراقية** (موقع إلكتروني)، 12 حزيران، http://www.iraqmemory.org/INP/view.asp?ID=260).

أمير مخول"، (2005) المرأة وصنع القرار :الحركة الطلابية كنموذج ،"**عرب 48** (موقع إلكتروني)، 27 تشرين الثاني 2005: http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=33044&ar.

مركز إنسان لدراسات الجندر - جامعة القدس (موقع إلكتروني):

http://www.alquds.edu/centers__institutes/ic/

مشاركة (موقع إلكتروني): http://www.musharaka.org.

معهد دراسات المرأة - جامعة بير زيت (موقع إلكتروني): http://home.birzeit.edu/wsi.

منتدى الجنسانية (موقع إلكتروني): http://www.jensaneya.org.

الموسوعة الحرّة" ويكبيديا "(موقع إلكتروني)، "التنمية المُستدامَة": http://ar.wikipedia.org/wiki.

نساء في ظل قوانين الإسلام (موقع إلكتروني): www.wluml.org/arabic/links.shtml.

منشورات، نشرات ودوريات

اتحاد المرأة التقدمي (2004)، **منشور**، أيار.

البديل، **هوية البديل**، العدد الأول، شتاء 1997.

السوار-الحركة النسوية لمساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية (1997). "كلمة العدد"، **نشرة السوار**، العدد 14، 1.

الفنار-التنظيم النسوي الفلسطيني (1992). **الحكم الذاتي الثقافي والمرأة**، نشرة لمرة واحدة، آب.

مركز الطفولة (2005). **همسة وصل**، الناصرة، العدد الخامس، آب 2005.

برنامج الدراسات النسوية (2006). **مسودّة ورقة هوية "وحدة الدراسات النسوية"**، حيفا: مركز مدى الكرمل.

مقابلات ومحادثات ومكاتبات

رجا إغبارية (حركة أبناء البلد)، مقابلة يوم 19 تموز 2005 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقومات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

نبيلة إسبانيولي ("مركز الطفولة")، مقابلة يوم 15 كانون الثاني 2005 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقومات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

سائدة بيادسة، رسالة خطية بالبريد الإلكتروني، 8 آب 2008.

مروة حبارة، محادثة، 12/8/2008.

عايدة توما ("نساء ضد العنف")، مقابلة يوم 20 كانون الثاني 2005 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقوّمات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

منار حسن محادثة، 5 نيسان 2007.

إبتهاج خوري محادثة، 19 آذار 2007.

سميرة خوري، مقابلات، 24 آذار 2005، 11 تشرين الأول 2005، 10 شباط 2006.

سميرة دراوشة وجورجيت جهشان (مركز الطفولة)، مقابلة، 15 كانون الثاني 2005 ضمن بحث الحركة النسوية بعُنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقوّمات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

رلى ديب (كيان)، مقابلة، 16 كانون الثاني 2005 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقوّمات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

محمد زيدان، محادثة، 5 نيسان 2007.

هدى روحانا، رسالة خطية بالبريد الإلكتروني، 14 نيسان 2007.

ناهدة شحادة (نساء ضد العنف)، مقابلة، 24 شباط 2005 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقوّمات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

سوزي شقير، محادثة، 28 شباط 2008.

راوية شنطي (حركة أبناء البلد)، مقابلة، 3 كانون الثاني 2005 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقومات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

حنان الصانع (اتحاد معًا)، مقابلة، 30 كانون الأول 2004 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقوّمات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

عودة عبد الحليم (جمعية "الزهراء")، مقابلة، 29 كانون الأول 2004 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقومات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

سحر عبدو، محادثة، 20 آب 2008.

أمير مخول، محادثة، 3 أيلول 2006.

محمد ميعاري، محادثة، 29 آب 2008.

عرين هواري، محادثة، 30 أيار 2006.

سلمى واكيم، (حركة أبناء البلد) مقابلة، 20 كانون الأول 2004 ضمن بحث الحركة النسوية بعنوان: **منظمات الحركة النسوية في فلسطين 48: مقومات، تحديات ورؤية مستقبلية**، معهد دراسات المرأة، جامعة بير زيت (لم يصدر بعد).

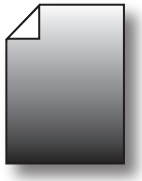

الـمـلاحـق

الملحق 1

رسالة شكر ودعوة للاجتماع الأول للمتطوعين والمتطوعات لمركز مساعدة ضحايا الاغتصاب- حيفا. 25 تشرين الثاني 1988.

الملحق 2

خبر في صحيفة الاتحاد بعنوان "المشروع العربي في مركز مساعدة ضحايا الاغتصاب في حيفا"، 18 كانون الأول 1988.

الملحق 3

رسالة مسجل الجمعيات لكيان، 7 تشرين الأول 1999.

الملحق 4

اللجنة القطرية للسلطات المحلية - بيان يوم 28 أيلول 1994.

الملحق 5

رسالة البديل للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، 14 تشرين الثاني 1995.

الملحق 6

دعوة ليوم دراسي بعنوان "جريمة 'شرف العائلة' والموقف من المرأة"، حيفا، 3 كانون الأول 1994.

الملحق 7

دعوة للمشاركة في مظاهرة قطرية في مدينة الناصرة، 9 كانون الأول 1995.

الملحق 8

رسالة استنكار لرئيس الدولة عيزر فايتسمن، 5 شباط 1998.

الملحق 1

رسالة شكر ودعوة للاجتماع الأول للمتطوعين والمتطوعات لمركز مساعدة ضحايا الاغتصاب- حيفا 25 تشرين الثاني 1988.

מרכז סיוע לקרבנות אונס - חיפה
HAIFA – RAPE CRISIS CENTER
مركز لمساعدة ضحايا الاغتصاب - حيفا

٨٨/١١/٢٥

حضرة
الاخ/الاخت _____

تحية طيبة وبعد،

الموضوع : شكر وتقدير

نشكرك بهذا لاشتراكك في الاجتماع العام"لمركز مساعدة ضحايا الاغتصاب في حيفا" ونحي فيك اهتمامك بالموضوع.

ان اشتراكك في الاجتماع يمنحنا التشجيع لتكملة المشوار .
هذا ونود اعلامك انه في يوم ٨٨/١٢/١٧ سيعقد الاجتماع الاول للمتطوعين والمتطوعات في حيفا .

هذا وسنكون معكم على اتصال في الفترة القريبة لمنحكم معلومات اضافية عن الموضوع .

عن المشروع
سامية داوود وجنان عبده

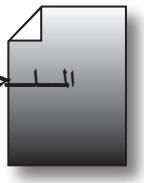

خبر في صحيفة الاتحاد بعنوان "المشروع العربي في مركز مساعدة ضحايا الاغتصاب في حيفا" 18 كانون الأول 1988

المشروع العربي في مركز مساعدة ضحايا الاغتصاب في حيفا

● حيفا ـ لمراسلنا ـ خطا المشروع العربي في مركز مساعدة ضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي، امس (السبت)، خطواته الاولى وعقد اجتماعه التشاوري الاول في نادي «مشاركة» في حيفا. وحضر الاجتماع حوالي ثلاثين من المهتمين بالموضوع ومن العاملين في مجالات التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية في الوسط العربي.

وجرى في الاجتماع اطلاع الحضور على معطيات في موضوع الاعتداءات الجنسية في المجتمع الاسرائيلي وعلى نتائج الابحاث العلمية في هذا الموضوع.

وبحث المشتركون في مجموعات صغيرة مختلف جوانب الموضوع وكيفية متابعته في الوسط العربي. واتخذ الاجتماع عدة قرارات هامة منها : ● ترتيب موضوع التربية الجنسية في الناحية العربية من خلال التنسيق والتعاون مع الهيئات الرسمية التابعة للوزارات المختلفة وكذلك من خلال التعاون مع الهيئات التمثيلية والاهلية والاطر الاجتماعية الفاعلة في الوسط العربي ● تجنيد الاموال اللازمة لتمويل عمل المشروع وتوفير المستلزمات الضرورية لانجاحه ● تأهيل كادر من المتطوعات المختصات للعمل في المشروع العربي في مركز مساعدة ضحايا الاغتصاب في حيفا، الذي سيقتصر مجال عمله على المنطقة الشمالية من البلاد ابتداء من الخضيرة وحتى الحدود الشمالية.

واتصفت ابحاث مختلف المجموعات المنبثقة عن الاجتماع بالجدية والعزم على احداث تغيير في الموضوع في الوسط العربي وكذلك بحماس المشتركين للعمل وبذل الجهود لانجاح المشروع.

الاتحاد 1988/12/18

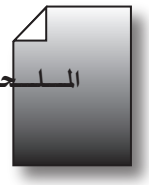

رسالة مسجل الجمعيات إلى كيان، 7 تشرين الأول 1999

מדינת ישראל
משרד הפנים
רשם העמותות

תאריך:7 אוקטובר 1999
מס' עמותה: [redacted]

בכל פנייה אלינו נא לציין
את מספר העמותה _____

לכבוד:
[redacted] , עו"ד
[redacted]
[redacted]
[redacted]
חיפה 31332

ג.נ.,

הנדון: בקשה לרישום עמותת בשם כייאן - ארגון פמיניסטי

1. [redacted]

2. [redacted]

3. **לגבי שם העמותה:**

א. **הצעתנו היתה בגדר המלצה, לשנות את שם העמותה ל"כייאן - ארגון למען זכויות האשה (ע"ר)".**

ב. **אנו מדגישים, כי זוהי המלצה בלבד, כאשר יש צורך להתאים את שם העמותה למטרותיה. וכן לכאורה השם עלול לפגוע ברגשות חלק מהציבור (ראו סע' 4 לחוק). למיטב ידיעתנו ג'נאן עבדו -מח'ול וחברותיה מסוכסכות עם עמותת "סואר", שגם היא ארגון פמיניסטי עם מטרות דומות ולפיכך בשם המוצע יש גם כן בכדי למנוע הטעיית הציבור.**

4. **ניתן להעביר התשובה לפקס 02-6294814, כדי לקדם את הטיפול.**

בכבוד רב,

ר. גולדשטיין, עו"ד
יועץ משפטי

الملحق 4

اللجنة القطرية للسلطات المحلية - بيان يوم 28 أيلول 1994

اللجنة القطرية
للسلطات المحلية العربية
شفاعمرو - ميكود ٢٠٢٠٠ ص.ب ٣
04-865494-866049/50
פקס. 04-865435

הוועד הארצי
לרשויות המקומיות הערביות
שפרעם — מיקוד 20200 ת.ד. 3

قرار

قررت اللجنه القطريه لرؤساء السلطات المحليه العربيه في البلاد ، في جلستها المنعقده بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢٨ في شفاعمرو ، استنكار واستهجان حالات العنف داخل الاسره خاصه ضد المراه ، كما تناشد اللجنه كافة المواطنين بالعمل على معالجة مشاكلهم العائليه والاسريه بموضوعيه ومنطق بعيدا عن العنف ..

كما تقدر اللجنه القطريه عاليا دور وعمل " جمعية النساء ضد العنف" (بعدما قدمت مديرة الجمعيه عايده توما سليمان تقريرا عن عملها)، وعليه تتوجه اللجنه القطريه للمجالس المحليه العربيه لتقديم الدعم والمساعده لهذه الجمعيه لتسهيل عملها وتطويرها .

وتطالب كذلك وزارة العمل والرفاه الاجتماعي بالاعتراف بهذه الجمعيه والتعامل معها بشكل رسمي ومساعدتها على افتتاح فروع اخرى لها في مناطق مختلفه في البلاد خاصه في الوسط العربي..

ابراهيم [illegible] سليمان
رئيس اللجنة القطريه
لرؤساء السلطات المحليه العربيه

الملحق 5

رسالة البديل إلى اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، 14 تشرين الثاني 1995

البديل- ائتلاف لمحاربة جريمة "شرف العائلة"

ص.ب. ٤٤٦٢٨ حيفا

١٩٩٥\١١\١٤

حضرة
السيد ابراهيم نمر حسين
رئيس اللجنة القطرية
لرؤساء السلطات المحلية
شفاعمرو – ٢٠٢٠٠

تحية وبعد,

الموضوع: جرائم"شرف العائلة"

نتوجه فيما يلي لحضرتكم بطلب بحث موضوع جرائم "شرف العائلة" ضمن احدى جلساتكم القريبة ونطالب اللجنة القطرية باتخاذ موقف واضح وجرئ يندد بالعنف بجميع حالته دونما استثناء ودونما مساومة لاوساط معينة او اخرى , حيث علمنا انكم قمتم باتخاذ قرار "لاستنكار واستهجان حالات العنف داخل الاسرة خاصة ضد المراة..." وذلك في جلستكم المنعقدة يوم ٩٤\٩\٢٨, لكن اللجنة القطرية للرؤساء العرب التزمت الصمت تجاه حالات قتل النساء على خلفية ما يسمى ب "شرف العائلة", كما حدث مؤخرا, رغم ان هذه الحوادث ما هي الا تجلي للعنف في اعنف اشكاله !!!!

نلفت نظركم الى ضرورة اشراك كل الهيئات والتنظيمات ذات العلاقة بالموضوع في الجلسة, بما في ذلك ائتلاف البديل, الذي يضم ثماني تنظيمات فاعلة اضافة الى اشخاص عديدين. كما نشكركم لو اعلمتمونا مسبقا كي نعد للاجتماع بالشكل الافضل, بغية الخروج بالنتائج المرجوة.

نأمل تجاوبكم وبانتظار ردكم.

باحترام
ادارة "البديل"

الملحق 6

دعوة ليوم دراسي بعنوان "جريمة 'شرف العائلة' والموقف من المرأة"، حيفا، 3 كانون الأول 1994

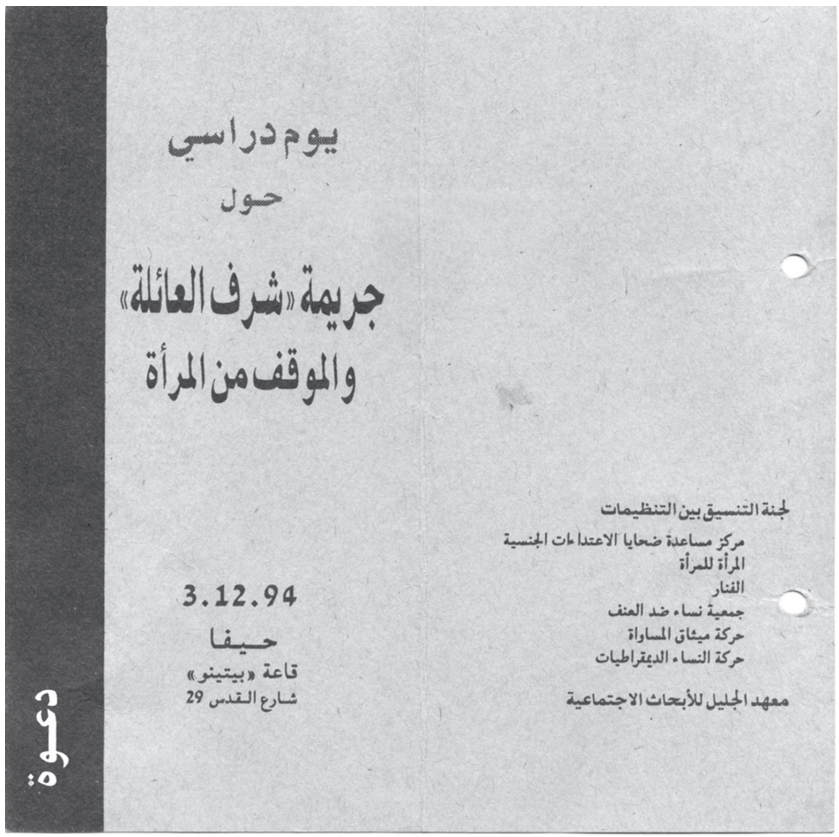

البرنامج:

10:00 - 10:30 استقبال وتسجيل

10:30 - 11:30 افتتاح
الجوانب السياسية والاجتماعية
لظاهرة القتل على خلفية
ما يسمى شرف العائلة
■ منار حسن

11:30 - 13:00 ندوة حول:
تعامل القضاء الإسرائيلي مع
جرائم قتل النساء -
قضايا عينية وورقة عمل مستقبلية
■ المحامية أمل خوري
■ المحامية مها حزان

13:00 - 13:30 استراحة غداء

13:30 - 14:30 «الظاهرة» في وسائل الإعلام
■ د. رمزي سليمان
■ الباحثة نسرين مغربي

14:30 - 15:30 الفجوة بين السياسي والاجتماعي
في سلوك الحركات السياسية -
نظرة نقدية
■ امير مخول

قسيمة تسجيل

إذا كنت معنياً/ـة بالمشاركة في اليوم الدراسي
الرجاء تأكيد مشاركتك هاتفياً على الأرقام التالية:

إيمان 04-660111
رلى 04-664949
عايده 06-462138
أمير 04-660281

الملحق 7

دعوة للمشاركة في مظاهرة قطرية في مدينة الناصرة، 9 كانون الأول 1995

البديل - الائتلاف لمحاربة جريمة " شرف العائلة "

ص.ب (٤٤٦٢٨) حيفا

لا للعنف ، لنضع حداً لجريمة " شرف العائلة "

اليدان يدا قاتل .. الصمت والتفهم جريمة مجتمع

ايها الصامتون اين ضمائركم

سلوك المرأة وجسدها هما ملك لها وليس للمجتمع وتقاليده

من اجل مجتمع ارقى واكثر انسانية

المظاهرة القطرية يوم السبت ١٩٩٥/١٢/٩ في الناصرة

المكان : الناصرة الساعة : ١٤:٠٠ مكان التجمع : ساحة الكراجات - عمارة عواد - عفيفي
تبدأ المسيرة الساعة ١٤:٠٠ من ساحة الكراجات لتنتهي باجتماع شعبي في ساحة العين .

البديل - ائتلاف تنظيمات واشخاص لمحاربة جريمة "شرف العائلة" ، يدعو كل الاوساط المتنورة في مجتمعنا للمشاركة في المظاهرة القطرية اسهاماً في نشاطات الاسبوع العالمي لمحاربة العنف ضد النساء .

ان هذا النشاط هو مواصلة للنشاطات التي تقوم بها عدة تنظيمات على مدار السنة ، والتي تحالفت ضمن ائتلاف "البديل" ائتلاف تنظيمات وافراد نساء ورجال ، والذي حدد هدفه الأساس في محاربة جريمة "شرف العائلة" بشكل جذري من الجوانب الاخلاقية وحقوق الانسان ، القضائية والتربوية .

اننا نستبشر خيراً.. ان حلقة اسماع الصوت المتنور آخذة بالاتساع ، الا ان حاجز الصمت على هذه الجريمة لا زال رهيباً ، اننا ندعو كل بنات وابناء شعبنا الى اسماع صوتهم ، لان مواصلة الصمت هي ارضية خصبة تشجع المجرمين على ارتكاب جرائمهم ، انها خلفية مناسبة لان يبيح البعض لانفسهم الرقص على دم النساء المقتولات ، او التبجح بجريمتهم .

اننا ندعو كل افراد المجتمع الى المشاركة الفعالة في هذا العمل . اننا نطالب جميع الهيئات الشعبية ، وذوي وذوات المناصب التمثيلية على مختلف المستويات ، ورجال الدين والشخصيات الاجتماعية ، بالمشاركة في هذه المظاهرة المتميزة ، كخطوة في اتجاه محاسبة الذات وغسل العار الجماعي في التعامل مع المرأة .

اننا ندعو الجمعيات الأهلية والتنظيمات المختلفة الى تنظيم السفر بشكل جماعي وتسهيل مشاركة اكبر عدد ممكن من كل بلدة وبلدة .

من اجل غد افضل . . من اجل مجتمع ارقى واكثر انسانية . . لنلتقي جميعاً في مظاهرة ٩/ ١٢ في الناصرة

لتفاصيل اضافية : ٤٦٢١٣٨ - ٠٦/٥٦١٩٢٣ ، ٥٣٠١٥٩ - ٥٣٠٥٣١- ٠٤/٥٣٠١٦١

لدعم البديل وتغطية نفقات المظاهرة ، ارسل/ي تبرعك الى حساب رقم ٢٢٢٩٢٣/٧٧ - فرع بلفور (٩٧٧) حيفا - بنك لئومي

لا للعنف . لنضع حدا لجريمة "شرف العائلة"

سلوك المرأة وجسدها هما ملك لها وليس للمجتمع وتقاليده

المظاهرة القطرية

يوم السبت ٩٥/١٢/٩

التجمع الساعة ١٤:٠٠ في ساحة الكراجات - عمارة عواد - عفيفي

نبدأ المسيرة الساعة الثانية بعد الظهر من ساحة الكراجات

وننتهي باجتماع شعبي في ساحة التين

البديل الائتلاف ضد جريمة " شرف العائلة "

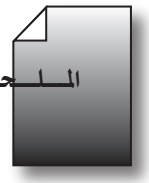

رسالة استنكار لرئيس الدولة عيزر فايتسمن، 5 شباط 1998

05/2/98

לכבוד מר' עזר ויצמן
נשיא המדינה
הנכבד

הנידון : חנינת אסירים שהורשעו ברצח על רקע חילול "כבוד המשפחה"

אנו ארגונים , עמותות ואנשים החתומים/ות מטה מביעים את תדהמתינו ממה שפורסם בעיתון הארץ 2/2/98 על כוונת כבודך לחון אסירי עולם שרובם הורשעו ברצח על רקע חילול כבוד משפחה ומוחים/ות בתוקף על כוונות אלה, ורואים/ ות בכוונות אלה עוד צעד לעידוד המשך התופעה.

וכידוע לנו שנרתמתם באופן מסור כבודך וכבוד רעיתך למאבק בכל תופעות האלימות ובאופן ספציפי האלימות שסובלות ממנה הנשים ולא העלינו בדעתינו שיבוא יום ותתן חנינה לפושעים שרצחו נשים על רקע חילול "כבוד המשפחה" וכידוע לכבוד הנשיא שרצח זה רצח לא משנה תחת איזה כותרת .

לכן אנו פונים/ ות ודורשים/ות מכבודך לבטל מייד או לחזור מייד מכוונות אלה ולהירתם למלחמה בתופעה ולא בעידודה.

בכבוד רב

חתומים על זה:-

برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل -المركز العربيّ للدراسات الاجتماعية التطبيقيّة هو برنامج بحثيّ، يعمل على المساهمة لملء الفراغ القائم حول دراسة واقع النساء الفلسطينيّات المواطنات في دولة إسرائيل، وذلك على الأصعدة المختلفة: السياسيّة، التاريخيّة، القضائيّة، الحقوقيّة، الاقتصاديّة، الثقافيّة، الصحّيّة، وغيرها.

يضع البرنامج نصب عينيه إجراء أبحاث تتناول واقع المرأة وعلاقات الجنوسة في المجتمع الفلسطينيّ، وذلك من منظور فلسطينيّ ذاتيّ ونقديّ، منظور يقوم بالكشف عن آليّات القمع والدَّوْر الذي تقوم به الدولة - كدولة صهيونيّة استعماريّة- في تأبيد وترسيخ واقع المرأة المتدنّي، من ناحية، ومن ناحية أخرى يحاول المساهمة لكشف آليّات الاضطهاد والدور الذي يقوم به النظام البطركيّ ومؤسّساته، والكشف عن التحالفات التي تجري بينهما -أي بين الدولة والنظام البطركيّ- في ترسيخ قمع المرأة وترسيخ مكانتها المتدنّية. كذلك يرمي البرنامج إلى إماطة اللثام عن احتياجات النساء وعن حقوقهنّ وما يملكن من مقدرات مقاومة يمكن أن تتحدّى الخطاب والسياسات المهيمنة، سواء أكان هذا على صعيد الدولة، أم على صعيد المجتمع، أم على الصعيد الدوليّ العامّ.

يصبو البرنامج، من خلال إنتاج هذه المعرفة المغايرة، والتي تطرح فهمًا بديلاً للتصوّر القائم والمهيمن حول واقع المرأة الفلسطينيّة والعلاقات بين الجنسين في المجتمع الفلسطينيّ في اسرائيل، يصبو إلى أن يساهم في إنشاء وتطوير قراءة نقديّة لواقع النساء الفلسطينيّات وأن يزوّد وكلاء التغيير المجتمعيّ والجهات الخدماتيّة المختلفة العديدة الفاعلة بالمعرفة التي من شأنها أن تمكّنهم من تحدّي صانعي القرار وصائغي السياسات القمعيّة.

علاوة على هذا، يعمل برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل على تكوين وبلورة مجموعة من الباحثات/ين والأكاديميّات/ين تعمل على إجراء الأبحاث، مستخدمات/ين منهجيّات البحث النسويّ والنظريّات، بالإضافة إلى تدريب وتدريس الأفراد والطواقم المهتمّة بالموضوع والتعاطي مع قضايا جنوسيّة.

كذلك يعمل البرنامج على إقامة العلاقات الفكريّة والبحثيّة والمعرفيّة المتبادلة محلّيًا (مع المؤسّسات والأطر الفلسطينيّة في أنحاء وجودها كافّة)، وإقليميًّا (مع المؤسّسات الأكاديميّة والأهليّة الفاعلة والناشطة في البلدان العربيّة المختلفة)، وعالميًّا (مع الجامعات والمؤسّسات النسويّة في دول مختلفة من العالم).

قَامر هذا البحث بدراسة نموّ ومسيرة وتطوّر مجموعة كبيرة من الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة في مناطق الـ 48، إذ شاركت في البحث جميعُ الجمعيّات النسائيّة والنسويّة القطريّة -الناشطة على نطاق منطقة جغرافيّة واسعة-، وعدد من الجمعيّات المحلّيّة -الناشطة على مستوى البلدة الواحدة- مشدّدًا، في الأساس، على الفترة الزمنيّة الممتدّة منذ النكبة حتّى اليوم، وحاول أن يوثّق هذا المسار وأن يحلّله. يركّز جلّ اهتمام البحث في عدّة قضايا وفي فحص تأثيراتها على عمل تلك الجمعيّات وانعكاساتها من خلاله. خصّص البحث فصولاً تستعرض سيرورة عمل الجمعيّات النسائيّة الفلسطينيّة، وأخرى في الأقطار العربيّة منذ بداياتها في القرن الماضي كامتداد تاريخيّ وثقافيٍّ وسياسيّ. كذلك تضمّن البحث فصولاً أخرى تتمحور حول فكرة كتابة الذات الجماعيّة والفرديّة وارتباطها بسياسات المقاومة، ومركزيّة العلاقة بين الخاصّ والعامّ في الفكر النسويّ بصورة عامّة كأدوات تحليليّة.

9789657308158